

دكتور
عبد الكريم محمد حسن مهبل
مدرس العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة طنطا

في علم الدلالة

دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفردات

دار المعرفة الجامعية

٤١٣٠١٦٣٥ - الدار المطبعة
٣٨٧ شارع قاضي السوسني - طنطا - ٥٩٧٣١٤٦

١٩٩



فِي عِلْمِ الدَّلَالَةِ

دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للفضليات

دكتور
عبد الكريم محمد حسن مهبل
مدرس العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة طنطا

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
492.78	رقم التصنيف
9.07	
٣٨٩٦٥	رقم التسجيل

١٩٩٧

دار المعرفية الجامعية

٤٠ ش. مورتيرة - الكندرية - ٢٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش. قنطرة السيد السلي - ٥٩٧٣١٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى أبى وشيخى - نفساً مُخبِتة زاكية،
وقدماً فى العلم راسخة - أهدى جنى من
جنى غرسه الطيب

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ومولانا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فقد دفعني شغفى بالشعر الجاهليّ إلى مطالعة بعض دواوينه ومختاراته، وكانت «المُفضَّلِيَّات» و «المعلَّقات» من تلك المختارات التي شغلت بدراستها رَدَحاً من الزمن، وقد لفت نظري وفرةُ المادة اللغوية في شروح هذه المختارات، وكأنّ اللغويين قد اتخذوا من هذه الشروح سبيلاً لإخراج خبراتهم اللغوية، ولرصد الكثير من الظواهر اللغوية التي تشير إليها نصوص تلك المختارات.

فلما كانت بصدد البحث عن موضوع يكون أطروحتي للماجستير، قرّ عزمي على أن أقوم بدراسة المادة اللغوية في أحد هذه الشروح، فاخترت شرحاً من أقدمها وأغزرها مادة لغوية، وهو شرح أبي محمد القاسم الأنباري للمفضليات، وذلك لأنه يمثل وثيقة لغوية تعكس دراستها الجهد اللغويّ لعلماء العرب في القرن الثالث الهجري، كما أنه يمتاز - كغيره من الشروح - بأنه يدرس ألفاظ اللغة من خلال «نصوص» وليس يدرّسها ألفاظاً «مفردة»، هذا فضلاً عن أن الشرح مُترعٌ بالنماذج التطبيقية على مختلف الظواهر اللغوية، ولاشك في أن رصد هذه النماذج مما يجعل القول بتناول علماء العرب لظاهرة لغوية ما، أو وقوفهم منها موقفاً ما، أمراً مقبولاً يتكئ على ما يعضده.

وقد اخترت دراسة الجانب الدلاليّ في هذا الشرح، وذلك لأهمية الدراسة الدلالية من ناحية، ولأنّ هذا الجانب هو أوفر جوانب المادة اللغوية في الشرح من ناحية أخرى.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسّمه، بعد المقدمة، إلى تمهيد وأربعة أبواب وخاتمة.

فأما التمهيد: فقد درست فيه مبحثين هما:

المبحث الأول: «التعريف بالمفضليات والشرح» وفيه عرفت بالانفضليات وقيمتها وشروحها تعريفاً يسيراً، ثم عرفت بشرح الأنباري، وقدمت تراجم موجزة للعلماء الذين ذكروهم في مقدمة الشرح.

المبحث الثاني: «علم الدلالة: تعريفه وبحوثه» وقد تناولت فيه علم الدلالة بالتعريف وحددت أهم بحوثه وهي:

(١) وسائل دراسة المعنى أو مناهجها. (٢) الاشتقاق (اللغوى).

(٣) العموم والخصوص.

(٤) قضايا تعدد اللفظ للمعنى (الترادف) وتعدد المعنى للفظ (المشترك والأضداد) ثم عرفت بكل من هذه البحوث تعريفاً موجزاً.

وأما الباب الأول: فجاء بعنوان: «مناهج الشراح في شرح دلالات الألفاظ» وقد قسمته إلى فصلين هما:

– **الفصل الأول:** «منهج تفسير المعنى» ويعنى هذا المنهج قيام الشراح بتفسير دلالات الألفاظ تفسيراً يسيراً بذكر مرادفاتها أو نظائرها أو مضاداتها، كما تناولت في هذا الفصل دور السياق في تحديد دلالات الألفاظ وموقف الشراح منه، كما تعرضت كذلك لتفسير الشراح لدلالات بعض التعبيرات الاصطلاحية.

– **الفصل الثاني:** «منهج تحرير المعنى»، ويعنى هذا المنهج قيام الشراح بشرح دلالات بعض الألفاظ شرحاً وافياً يخلصها من اللبس والغموض، ويظهرها واضحة جلية، وقد اتخذ هذا المنهج سبيلين متميزين هما: سبيل التفصيل والاستقصاء، وفيه كان الشراح يقومون باستقصاء الملامح الدلالية للفظ، وسبيل المقابلة والفروق، وفيه كان الشراح ينصون على دلالة اللفظ، ثم يذكرون الألفاظ القريبة منه ناصين على الفروق بينها تارة، ومجتزئين بإيرادها متجاوزة تارة أخرى، وقد ربطت بين هذين السبيلين ونظرية التحليل التكويني للمعنى ونظرية الحقول الدلالية.

وأما الباب الثاني: فجاء بعنوان: «الاشتقاق» وقد قسمته إلى فصلين كذلك

هما:

- **الفصل الأول:** «الربط الاشتقاقى»، وأعنى به قيام الشراح أحياناً بتفسير دلالة اللفظ، ثم الربط بينها وبين دلالة لفظ آخر ينتمى إلى نفس الجذر اللغوى.

- **الفصل الثانى:** «التأصيل»، وأعنى به قيام الشراح أحياناً أخرى بالنص على الدلالة المحورية للفظ المفسر، ثم محاولة إرجاع دلالات بعض فروعه المختلفة إلى هذه الدلالة المحورية (الأصلية).

وأما الباب الثالث: فجاء بعنوان: «العموم والخصوص والتغير الدلالى»، وقد قسمته إلى فصلين كذلك هما:

- **الفصل الأول:** «العموم والخصوص»، وفيه قمت بجمع الألفاظ العامة والخاصة فى الشرح، ثم حاولت دراستها فى ضوء ما عرفه المحدثون بالمصاحبة اللغوية والوقوع المشترك وعلاقة الاشتمال.

- **الفصل الثانى:** «التغير الدلالى»، وفيه قمت بدراسة الألفاظ التى ذكر الشراح نصاً أو ضمناً أنها تعرضت للتغير الدلالى: بالتوسيع أو التخصيص أو الانتقال الدلالى، بطريق المجاز المرسل أو الاستعارة.

وأما الباب الرابع: والأخير، فجاء بعنوان: «قضايا تعدد المعنى للفظ وتعدد اللفظ للمعنى» وقد قسمته إلى ثلاثة فصول هى:

- **الفصل الأول:** «الترادف» وفيه قمت بجمع الألفاظ التى نص الشراح على ترادفها، وحاولت الوقوف على أسباب الترادف فيها، مبيناً موقف هذه الألفاظ المترادفة من الشروط التى وضعها المحدثون لوقوع الترادف.

- **الفصل الثانى:** «المشترك اللفظى»، وفيه قمت بجمع الألفاظ التى ذكر لها الشراح أكثر من معنى، ثم قمت بتحديد أسباب وقوع الاشتراك فيها، وتحديد موقف كل منها كذلك مما يعرفه المحدثون بالهومونيمى Homonymy والبوليزيمى Polysemy.

- **الفصل الثالث:** «الأضداد» وفيه قمت بجمع الألفاظ التى نص الشراح

على وقوع التضاد فيها، ثم بيّنت أسباب وقوع هذا التضاد محاولاً بياض مدى أصالته في هذه الألفاظ.

ثم كانت الخاتمة، وفيها عرضت لأهم نتائج البحث.

وقد التزمت في كل فصل من فصول هذا الكتاب بالتقديم له تقديمًا نظريًا يتناول حجم الظاهرة اللغوية، ومحاولة تحديد موقف الشراح منها، والوقوف على مصطلحاتهم التي يستعملونها فيها، ثم أشفع ذلك بعرض ملاحظ هذه الظواهر اللغوية الواردة في الشرح ودراساتها دراسةً وافيةً قدر الامكان، ثم أقفَى ذلك - أحيانًا - بعرض أهم النتائج التي يمكن الوقوف عليها من خلال دراستهم لهذه الظاهرة. وقد التزمت كذلك بعرض كلام الشراح على كلام غيرهم من علماء اللغة: سابقين ومعاصرين ولاحقين، كما حاولت قدر الطاقة، أن أمزج في دراستي بين هذه الدراسة القديمة والدروس اللغوية الحديث، مستعينًا في كل ذلك بكل ما استطعت الوقوف عليه من مصادر تفيد البحث.

وليس يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتقدم بموفور الشكر، وعظيم الامتنان، إلى مشرفي على هذا البحث، شيخ العرب، ونجم أعلام الدراسات اللغوية المعاصرة، الأستاذ الدكتور/ عبده الراجحي أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، الذي تعهدني بمعين علمه الذي لا يغيض، والذي ضاعف فضله بإعارتي كثيرًا من المصادر التي أفدت منها كل الإفادة، فجزاه الله عني وعن تلاميذه الذين تحتشد بهم جامعات مصر والعالم العربي خير الجزاء وأكرمه.

كما لا يسعني إلا أن أقدم عميق شكرى، وعظيم تقديري، إلى الأستاذة الدكتورة / سعيدة رمضان أستاذ الأدب العربي بكلية الآداب جامعة طنطا، التي شرفتنني بالموافقة على المشاركة في الإشراف على هذا البحث، والتي كان لتوجيهاتها السديدة، وتشجيعها الدائم، الأثر الكبير في إتمام هذا البحث.

وبعد فهذا جهد متواضع، أدعو الله - جلَّ وعزَّ - أن يتقبله وأن يتجاوز عما به من زلل، وأن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتي. «رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا» (الكهف ١٨/١٠).

التعهد

١ - التعريف بالمفضليات والشرح

المفضليات مجموعة من القصائد اختارها المفضل الضبي حين تقدم إليه الحليفة العباسي أبو جعفر المنصور في اختيار قصائد لابنه المهدي، فلذلك سبت هذه القصائد إلى المفضل، وسميت بالمفضليات.

وقد حظيت المفضليات بقبول كبير من قبل علماء اللغة، وذلك لإجماع كثير منهم على صدق المفضل وصحة روايته، هذا فضلاً عن روعة القصائد التي اختارها، وقد كان من نتيجة ذلك أن تعاور عليها بالشرح كثير من علماء اللغة كالأنباري والمرزوقي والتبريزي وغيرهم^(١).

وشرح الأنباري للمفضليات هو أقدم هذه الشروح، وقد قام بتحقيقه المستشرق الإنجليزي «ليال»، وطبع في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت سنة ١٩٢٠م في ثلاثة مجلدات، احتوى المجلد الأول على النص العربي، واحتوى المجلد الثاني على ترجمة كاملة له باللغة الإنجليزية، واحتوى المجلد الثالث على الفهارس التي صنعها المستشرق الإنجليزي «بيقان» للشرح، ثم أعادت مكتبة المثنى ببغداد تصوير المجلد الأول (النص العربي) ونشره دون أى تغيير، وهذه هي النسخة التي اعتمدت عليها في دراستي، ويبلغ عدد صفحاتها نحو تسعمائة صفحة، ثم قام الأستاذ عبد السلام هارون والشيخ أحمد شاكر - رحمهما الله - بإعادة تحقيق نصوص قصائد المفضليات تحقيقاً علمياً وافراً، مع شرح يسير للأبيات ملخص عن شرح الأنباري لها^(٢).

(١) انظر في تفصيل القول في شروح المفضليات: د. الطاهر مكي: دراسة في مصادر الأدب، دار المعارف بمصر ١٩٨٦م ص ١٠٧ - ١٠٨، د. فخر الدين قباوة: منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، المكتبة العربية بحلب (د. ت) ص ٤٤١ - ٤٤٢، وفؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ترجمة د. محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود بالملكة العربية السعودية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، مج ٢ ص ١٨٧.

(٢) انظر: المفضليات، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاكر، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الرابعة،

وقد كشف الأنباري عن منهجه في الشرح، وعن أسماء العلماء الذين أخذ عنهم رواية الأبيات وشرحها، وذلك في مقدمة الشرح التي جاء فيها: «قال أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري: أُملي علينا أبو عكرمة الضبي هذه القصائد المختارة المنسوبة إلى المفضل بن محمد الضبي إملاءً مجلساً من أولها إلى آخرها، وذكر أنه أخذها عن أبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، وذكر أنه أخذها عن المفضل الضبي. قال أبو محمد: وكنت أسأل أبا عمرو بندار الكرخي، وأبا بكر العبدى، وأبا عبد الله محمد بن رستم، والطوسي، وغيرهم عن الشيء بعد الشيء منها فيزيدونني على رواية أبي عكرمة البيت والتفسير، وأنا أذكر ذلك في موضعه إن شاء الله. فلما فرغنا منها صرت إلى أبي جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح فقرأتها عليه من أولها إلى آخرها شعرها وغريبها، فأنكر على أبي عكرمة أشياء أنا مبينها في مواضعها، ومسند إلى أبي جعفر مافسر وروى في موضعه إن شاء الله، والمعين الله جلّ وعزّ، والحوّل له، والقوة به، وعمود الكتاب ونسقه على نسق أبي عكرمة وروايته» (١).

وقد التزم الأنباري بهذا المنهج الذي وصفه في المقدمة، فكان يورد رواية أبي عكرمة للأبيات وتفسيره لها أولاً، ثم يورد آراء غيره من العلماء الذين ذكروهم، ثم يشفع ذلك بإيراد تفسير أبي جعفر أحمد بن عبيد للأبيات وروايته لها، إن كانت تخالف رواية أبي عكرمة.

ونستطيع القول بأن الجهد الأعظم لأبي محمد القاسم الأنباري كان موجهاً إلى جمع الروايات والشروح من هؤلاء العلماء الذين ذكرهم، فلم يتدخل الأنباري في شرح الآيات إلا نادراً^(٢).

وقد كان الأتبارى فى أمانته العلمىة أنموذجاً يُمثّل، فقد حرص على أنْ

(١) الشرح، ص ١.

(۲) انظر مثلاً: ص ۲۰ س ۲۱، و ص ۲۲ س ۲۲، و ص ۱۵۰ س ۱۲، و ص ۱۵۳ س ۱۷، و ص

٨٠٠، ١٠٠.

يعزرو كل قول إلى قائله، وحرص على أن ينص على اختلاف الروايات بين من أخذ عنهم الشرح حتى في الكلام المنشور^(١)، كما حرص الأنباري كذلك على النص على ما لم يروه أبو عكرمة^(٢). وأرى من المناسب هاهنا أن أقدم تراجم موجزة لصاحب الشرح، ولابنه الذي رواه عنه ولهؤلاء الأعلام الذين ذكرهم الأنباري في مقدمته.

الأنباري^(٣) هو أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، قال عنه ياقوت الحموي: «كان محدثاً أخبارياً، ثقةً صاحب عريية، أخذ عن سلمة بن عاصم وأبي عكرمة الضبي^(٤)». وقد تلمذ لابنه أبو بكر وروى عنه هذا الشرح، ومن مصنفاته: كتاب خلق الإنسان، وكتاب خلق الفرس، وكتاب الأمثال، وغيرها^(٥) وكانت وفاته سنة ٣٠٤ هـ وقيل ٣٠٥ هـ^(٦).

(١) انظر مثلاً ص ٤٥٩، وص ٧٠٤ - ٧٠٥.

(٢) انظر مثلاً: ص ١٧٩ ب ٥٩، ص ٢٠٠ ب ٥، وص ٢٥٨ ب ١٢ و ١٣، وص ٣٣٧ ب ٤، وص ٥٨٠ ب ١٤، وص ٧٢٢ ب ١٨، وص ٨٣٣ ب ١٣.

(٣) من المصادر التي ترجمت له: أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر (د. ت) ص ٩٧، والزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٤م، ص ٢٠٨، وابن النديم: الفهرست، تحقيق د. ناهد عباس عثمان، دار قطري ابن الفجاءة بقطر ١٩٨٥م ص ١٤٧ - ١٤٨، والقفطي: إنباء الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م ٢٨ / ٣، وياقوت الحموي: معجم الأدباء، دار الفكر ببيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م ١٦ / ٣١٦ - ٣١٩، والسيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ببيروت ١٩٧٩م ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ والزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين ببيروت ١٩٧٩م ١٨١ / ٥.

(٤) معجم الأدباء ١٦ / ٣١٦ - ٣١٧.

(٥) انظر: الفهرست، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٦) انظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨م ٣ / ٤٦٥.

- ابن الأنباري^(١): هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، كان أحد علماء الكوفة الأثبات. قال عنه ياقوت الحموي: «كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين وأكثرهم حفظاً للغة، وكان صدوقاً زاهداً متواضعاً فاضلاً، أديباً ثقة، خيراً من أهل السنة حسن الطريقة، أخذ عن أبي العباس ثعلب وخلق»^(٢) وقد تلمذ له بعض النابيهين كأبي القاسم الزجاجي وابن خالويه وأبي جعفر النحاس^(٣) ومن مصنفاته: كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس، وكتاب شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، وكتاب الأضداد وغيرها^(٤)، وكانت وفاته سنة ٣٢٧ هـ وقيل ٣٢٨ هـ^(٥).

- المفضل الضبي^(٦): هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي، صاحب المفضليات، كان أحد علماء الكوفة المبرزين في القرن الثاني الهجري، وأجمع كثير من علماء اللغة على أنه كان ثبّاتاً موثقاً في روايته. قال أبو الطيّب اللغوي: «وكان للكوفيين إزاء من ذكرنا من علماء البصرة المفضل بن محمد الضبي،

(١) من المصادر التي ترجمت له: الفهرست ص ١٤٨ - ١٤٩، والمفضل التنوخي: تاريخ العلماء النحويين، تحقيق د. عبد الفتاح الحلّو، جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ص ١٧٨ - ١٨٠، وأبو البركات كمال الدين ابن الأنباري: نزّهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار بالأردن ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م ص ١٩٧ - ٢٠٤، وإنباء الرواة ٣ / ٢٠١ - ٢٠٨، ومعجم الأدباء ١٨ / ٣٠٦ - ٣١٣، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٦٣ - ٤٦٥، ونزهة الألباء ١ / ٢١٢ - ٢١٤.

(٢) معجم الأدباء، ١٨ / ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٣) انظر مقدمة تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي لكتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري وزارة الأوقاف بالعراق ١٩٧٨ م ص ١٨ - ١٩.

(٤) انظر: الفهرست ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٥) انظر: وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٤.

(٦) من المصادر التي ترجمت له: مراتب النحويين ص ٧١، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٩٣، والفهرست ص ١٣٦، وتاريخ العلماء النحويين ص ٢١٤، ونزهة الألباء ٥١ - ٥٣، وإنباء الرواة ٣ / ٢٩٨ - ٣٠٥، ومعجم الأدباء ١٩ / ١٦٤ - ١٦٧، وبغية الوعاة ٢ / ٢٩٧.

وكان عالماً بالشعر، وهو أوثق من روى الشعر من الكوفيين^(١). ومن تلاميذه النابهين الذين رووا عنه: الفراء وابن الأعرابي وغيرهما^(٢). وله عدة مصنفات منها كتاب الأمثال وكتاب الألفاظ^(٣)، وكانت وفاته سنة ١٧٨ هـ على ما رجح الأستاذ عبد السلام هارون والشيخ أحمد شاکر^(٤).

- ابن الأعرابي^(٥): هو أبو عبد الله محمد بن زياد، أحد كبار علماء اللغة والنحو والرواية الكوفيين. قال عنه الزبيدي: «وكان ناسباً نحويّاً كثير السماع، راوية لأشعار القبائل، كثير الحفظ، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه»^(٦) وقد أخذ بعض علمه عن الكسائي والمفضل الضبي^(٧)، وتلمذ له كثير من النابهين كابن السكيت وعلب^(٨)، وله من التصانيف: كتاب الخيل وكتاب الأنواء وكتاب البئر وغيرها^(٩). وقد ذهب ابن النديم إلى أنّ رواية ابن الأعرابي عن المفضل الضبي هي أصح روايات المفضليات^(١٠)، وكانت وفاة ابن الأعرابي سنة ٢٣١ هـ^(١١).

(١) مراتب النحويين، ص ٧١.

(٢) انظر: إنباء الرواة ٣ / ٢٩٨.

(٣) انظر: الفهرست، ص ١٣٦.

(٤) انظر: المفضليات، ص ٢٦.

(٥) من المصادر التي ترجمت له: مراتب النحويين ص ٩٢ - ٩٣، وطبقات النحويين واللغويين ص

١٩٥ - ١٩٧، والفهرست، ص ١٣٦ - ١٣٧، وتاريخ العلماء النحويين ص ٢٠٥ - ٢٠٦،

ونزهة الألباء ١١٩ - ١٢٢، وإنباء الرواة ٣ / ٣٩٨ - ٣٠٥، ومعجم الأدباء ١٨ / ١٨٩ -

١٩٦، وقد عقد له د. رمضان عبد التواب ترجمة مفصلة في مقدمة تحقيقه لكتابه: البئر، الهيئة

المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م، ص ٧ - ٢٧.

(٦) طبقات النحويين واللغويين، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٧) انظر: معجم الأدباء، ١٨ / ٩٠.

(٨) انظر: نزهة الألباء، ص ١٢٠.

(٩) انظر: الفهرست، ص ١٣٧.

(١٠) انظر: المصدر السابق، ص ١٣٦.

(١١) انظر: وفيات الأعيان، ٣ / ٤٣٥.

- أبو عكرمة الضبي^(١): هو عامر بن عمران بن زياد قال عنه ياقوت الحموي: «كان نحوياً لغوياً أخبارياً، أخذ عن ابن الأعرابي، وعنه القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، وكان أعلم الناس بأشعار العرب وأرواهم لها»^(٢). ومن مصنّفاته: كتاب الخيل، وكتاب الإبل والغنم. وكانت وفاته سنة ٢٥٠ هـ^(٣).

- الطوسي^(٤): هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن سنان، ذكره الزبيدي في الطبقة الرابعة من علماء الكوفة مع ثابت بن أبي ثابت وغيرهما، وقال عنه: «وكان من أعلم أصحاب أبي عبيد»^(٥) وقال عنه ابن النديم: «عالم راوية للقبائل وأشعار الفحول، ولقي مشايخ الكوفيين والبصريين، وكان أكثر مجالسته وأخذه عن ابن الأعرابي»^(٦) وقد ذكر ابن النديم أيضاً أنه لم يُخلّف مصنفاً، بيد أن له شرحاً على ديوان لبيد بن ربيعة، وقد حققه د. إحسان عباس^(٧). ولم ينص أحدٌ ممن طالعت ترجماتهم للطوسي على تاريخ ولادته أو وفاته، ولكن ابن النديم نصّ على أن الطوسي كان «عدواً لابن السكيت لأنهما أخذتا عن نصران الخراساني واختلفا في كتبه بعد موته»^(٨) كما أن ياقوتاً ذكر أن أحمد بن أبي طاهر، ذلك

(١) من المصادر التي ترجمت له: معجم الأدباء ٣٩ / ١٢، وبغية الرعاة ٢٤ / ٢، وعقد له د. رمضان عبد التواب ترجمة مفصلة في مقدمة تحقيقه لكتابه: الأمثال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د. ت.).

(٢) معجم الأدباء ٣٩ / ١٢.

(٣) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) من المصادر التي ترجمت له: طبقات اللغويين ٢٠٥ ص، والفهرست ص ١٤٠، ونزهة الألباء ص ١٤٠، وإنباء الرواة ١٩٩ / ١ - ١٢١، ومعجم الأدباء ٢٦٨ / ١٣ - ٢٧١، وبغية الرعاة ١٧٢ / ٢.

(٥) طبقات اللغويين، ص ٢٠٥.

(٦) الفهرست، ص ١٤٠.

(٧) نشر ضمن سلسلة التراث العربي التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٧٤ م.

(٨) الفهرست، ص ١٤٠ ولم يزد من ترجموا لنصران على أنه كان أسنأداً لابن السكيت وأنه قرأ شعر الكميت على عمير بن بكير. انظر: الفهرست، ص ١٤٢، وإنباء الرواة ٣ / ٣٤٣، وبغية الرعاة ٢ / ٣١٦.

الشاعر المعروف، قد رثى الطوسي بقصيدة رائية أورد منها ياقوت بعض الأبيات^(١). وعلى ذلك فإنه إذا كان ابن السكيت، معاصر الطوسي، قد توفي سنة ٢٤٤هـ^(٢)، وكان رائيته أحمد ابن أبي طاهر قد توفي سنة ٢٨٠هـ^(٣) فإن هذا وذاك يجعلاننا نستطيع القول بأن الطوسي كان من علماء القرن الثالث للهجرة، وأن وفاته لم تكن بعد سنة ٢٨٠هـ.

- بُندار الكرخي^(٤): هو أبو عمرو بُندار بن عبد الحميد، ويعرف بابن لرة^(٥)، وينسب إلى الكرخ^(٦) لأنه استوطنها فترة من حياته^(٧)، وينسب بُندار أيضاً إلى أصبهان^(٨)، وذلك لأنه كان من علماء الجبل، كما ذكر ابن النديم^(٩)، والجبل اسم يطلق على ما بين «أصبهان إلى زنجان وقزوين وهمدان والدينور وقرميسين والري»، وما بين ذلك من البلاد الجبلية والكور العظيمة^(١٠) فنسب بُندار إلى أصبهان كذلك، ووطن القفطي أن بُنداراً الأصبهاني غير بُندار بن عبد الحميد فعقد لهما ترجمتين مستقلتين^(١١). وقد ذكر الزبيدي بُنداراً في الطبقة الرابعة من علماء الكوفة^(١٢) بينما ذكره ابن النديم فيمن خلطوا بين

(١) انظر: معجم الأدباء ١٣ / ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٥ / ٤٣٨.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٣ / ٨٧.

(٤) من المصادر التي ترجمت له: طبقات النحويين واللغويين ض ٢٠٨ والفهرست ص ١٦٤، وإنباه

الرواة ٢ / ٢٩٢، ومعجم الأدباء ٧ / ١٢٨ - ١٣٤، وبغية الرواة ١ / ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٧ / ١٢٨.

(٦) الكرخ: سوق شهيرة قريبة من بغداد انظر: صفى الدين البغدادي: مراصد الاطلاع على أسماء

الأمكنة والبقاع، تحقيق على محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٣ هـ -

١٩٥٤م ٣ / ١١٥٦.

(٧) انظر: معجم الأدباء ٧ / ١٢٩.

(٨) انظر: المرجع السابق ٧ / ١٢٨.

(٩) انظر: الفهرست، ص ١٦٤.

(١٠) انظر: مراصد الاطلاع ١ / ٣٠٩.

(١١) انظر: إنباه الرواة ١ / ٢٩١ و ٣٩٢.

(١٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٨.

المذهبيين^(١). وقد أشاد المبرد بعلم بندار فقال: «وكان واحد زمانه في رواية دواوين شعر العرب، حتى كان لا يشدُّ عن حفظه من شعر شعراء الجاهلية والإسلام إلا القليل، وأصبح الناس معرفة بالّلغة»^(٢). وكان الطوسي يوصي تلاميذه بالأخذ عنه، ويقول: هو أعلم مني ومن غيري فخذوا عنه»^(٣). ومن مصنفاته التي ذكرها ابن النديم: كتاب معاني الشعر وكتاب الوحوش وغيرها^(٤). وقد ذكر سزكين أن وفاته كانت نحو سنة ٢٨٠ هـ^(٥).

– أبو بكر العبدي: هو محمد بن آدم كما صرح الأنباري في موضع آخر من الشرح^(٦). ولم أعثر له على ترجمة مستقلة فيما طالعت من كتب التراجم، ولكن رواية الأنباري المتوفى ٣٠٤ هـ عنه، تجعلنا نستطيع القول بأنه كان أحد علماء القرن الثالث الهجري.

ابن رستم^(٧): هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن رستم، كما ذكر الأنباري في أكثر من موضع في الشرح^(٨)، وأما قول الأنباري في المقدمة: «أبو عبد الله محمد بن رستم» فلعله جاء سهواً من الناسخ. وقد ذكره الزبيدي ضمن الطبقة الرابعة من علماء الكوفة^(٩) وقال عنه القفطي: «عبد الله بن محمد بن رستم أبو محمد اللغوي مُستَمَلِي يَعْقُوب ابن السكيت، كان مذكوراً بالعلم

(١) انظر: الفهرست، ص ١٥٢ و ١٦٤.

(٢) معجم الأدباء ١٣٠ / ٧.

(٣) المصدر السابق ١٢٩ / ٧.

(٤) انظر: الفهرست، ص ١٦٤.

(٥) تاريخ التراث العربي ترجمة د. عرفة مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م مج ٨ ج ١، ص ٣٠٠.

(٦) انظر الشرح، ص ٩١ س ٣.

(٧) من المصادر التي ترجمت له: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٨، وإناء الرواة ١٢٠ / ٢ و ١٣٠، وبغية الوعاة ٤٢ / ٢.

(٨) انظر الشرح، ص ٩٢ س ٣، و ٤١٣ س ١٠، و ص ٧٦٢ س ١٠.

(٩) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٥ و ٢٠٨.

والفضل، وروى عن يعقوب، حدث عنه قاسم بن محمد الأنباري، وكان ثقة^(١). وقد روى عبد الله عن ابن السكيت كثيراً في الترح، وكان الأنباري يعبر عنه بالرسامي^(٢). ولم ينص أحد ممن طالع ترجماتهم للرسامي على أنه خلف مصنفات، كما لم ينص أحد على تاريخ ولادته أو وفاته، ولكننا نستطيع أن نقرر أنه كان من علماء القرن الثالث الهجري؛ وذلك لأنه كان مستملي ابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ هـ، هذا فضلاً عن رواية الأنباري المتوفى سنة ٣٠٤ هـ عنه.

- ابن عبيد^(٣): هو أبو جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح، ويكنى أيضاً بأبي عَصِيدَة، وهو ديلمى الأصل^(٤)، وقد ذكره الزبيدي ضمن الطبقة الثالثة من علماء الكوفة مع أبي عبيد وابن السكيت وغيرهما^(٥)، وأخذ أبو جعفر بعض علمه عن الأضمعي، وتلمذ له القاسم الأنباري وروى عنه^(٦). وقد روى أبو جعفر بعض الأحاديث النبوية، ولكن كثيراً من أهل الحديث يضعفون روايته^(٧)، ولا بن عبيد بعض المصنفات ذكر منها ابن النديم كتاب المقصور والمحدود وكتاب المذكر والمؤنث وغيرهما^(٨)، وكانت وفاته سنة ٢٧٣ هـ كما ذكر ياقوت الحموي^(٩).

(١) إنباء الرواة ٢ / ١٣٠.

(٢) انظر مثلاً: ص ٧٧٠ س ١، وص ٧٧١ س ١٧، ص ٧٧٣ س ٥، ص ٧٧٤ س ١١، وص ٧٧٥ س ٦ وس ١٣، وص ٧٨٤ س ٥ وس ١١، وغير ذلك كثير.

(٣) من المصادر التي ترجمت له: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٤، والفهرست ص ١٤٤، ونزهة الألباء ص ١٥٨ - ١٥٩، وإنباء الرواة ١ / ١١٩ - ١٢١ ومعجم الأدباء ٣ / ٢٢٨ - ٢٣٢، وابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن - الهند ١٣٢٥ هـ ١ / ٦٠، وبغية الوعاة ١ / ٣٣٣.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٤.

(٥) انظر: إنباء الرواة ١ / ١١٩.

(٦) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٩٩ - ٢٠٤.

(٧) انظر: تهذيب التهذيب ١ / ٦٠.

(٨) انظر: الفهرست، ص ١٤٤.

(٩) انظر: معجم الأدباء ٣ / ٢٢٨.

٢ - علم الدلالة - تعريفه وبحوثه

لما كانت بحوثُ هذه الدراسة تنصبُّ على دراسة الجانِب الدلالي في شرح الأنباريِّ للمفضليات، فلقد رأيتُ أنه قد يكون مناسباً أن أعرض بالتعريف الموجز لعلم الدلالة Semantics، وللبحوث الداخلة في إطاره؛ وذلك نظراً لأنه علمٌ حديث النشأة نسبياً^(١)، إذا ما قيس بفروع علم اللغة Linguistics الأخرى، كما أن هذا التعريف سوف يشكّل الإطارَ النظريَّ الذي سأدرس جهداً الشراح الدلالي في ضوءه.

فأما تعريفه، فهو: «العلم الذي يدرس المعنى»^(٢)، وأما بحوثه، فتبعاً للتعريف السابق، فإنها تشمل كلَّ ما يتصل بدراسة الدلالة، سواء أكانت هذه الدلالة خاصةً باللفظ المفرد، أم كانت خاصةً بالجملة العبارة^(٣)، وسوف يكون جُلُّ تركيزي على البحوث الخاصة بدراسة اللفظة المفردة، لأنها البحوث التي سأدرسها في الشرح.

ويمكننا، بعد دراسة بعض الكتب التي عنيت بدراسة الدلالة قديماً وحديثاً، أن نقول إن أهم بحوث علم الدلالة تشمل ما يلي:

- وسائل دراسة المعنى أو نظرياتها.

- الاشتقاق (اللغوي).

(١) انظر في تفصيل القول في نشأة علم الدلالة: د. محمود السمران: علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية ببيروت (د. ت) ص ٢٩١ - ٣٠٠، ود. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٨م ص ١٧ - ٣٠، ود. عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء بعمّان ١٩٨٥م ص ٩ - ١٨.

(٢) د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة ص ١١، وهناك عدّة أنواع للمعنى كالمعنى الأساسي أو المفهومي والمعنى الهامشي وغيرهما. وانظر في تفصيل القول في ذلك:

Geoffry Leech: Semantics: The Study of Meaning, Penguin Books, pp. 9 - 23.

وعلم الدلالة ص ٣٦ - ٤١.

(٣) انظر: علم الدلالة ص ٦ - ٧.

- العموم والخصوص.
 - التغير الدلالي.
 - قضايا تعدد اللفظ للمعنى (الترادف) وتعدد المعنى للفظ (المشترك والأضداد).
- وسوف أفرد كلاً من هذه البحوث بالتعريف الموجز كما يلي:

نظريات دراسة المعنى

ظهرت في ميدان البحث اللغوي الكثير من النظريات التي عُنيت بوضع منهج معين لدراسة المعنى، وأبرز هذه النظريات: نظرية السياق، ونظرية الحقول الدلالية، ونظرية التحليل التكويني للمعنى.

فأما النظرية السياقية للمعنى The contextual Theory of Meaning فقد اقترنت باسم اللغوي الإنجليزي Firth الذي تأثر بالأنثروبولوجي المعروف Mali-nowski في حديثه عن سياق الحال^(١) Context of Situation.

. وقد أكدت هذه النظرية على أهمية الوقوف على السياقات المختلفة التي ترد فيها الكلمة من أجل الوقوف على معناها ووفقاً صحيحاً.

ويتكون سياق الحال، كما قرر فيرث، من مجموع العناصر المكونة للحدث الكلامي، وتشمل هذه العناصر التكوين الثقافي للمشاركين في هذا الحدث، والظروف الاجتماعية المحيطة به، والأثر الذي يتركه على المشاركين فيه^(٢).

ويرى «فيرث» أن الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم تحليله على المستويات اللغوية المختلفة، ثم بيان وظيفة هذا النص اللغوي ومقامه، ثم بيان الأثر الذي يتركه على من يسمعه^(٣).

(١) أقر كثيرون بهذا التأثير. انظر - John Lyons: Semantics, Cambridge University Press, 1979, Vol. 2, p. 607 & Leech: Semantics, p. 61. وانظر في تفصيل القول في كلام مالفينسكي عن سياق الحال والدواعي التي جعلته يدرس هذا الموضوع: د. عده الراجحي: اللغة وعلوم المجتمع، الإسكندرية ١٩٧٧م، ص ٢٣ - ٢٧.

(٢) انظر في تفصيل القول في العناصر المكونة لسياق الحال عند فيرث: علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، ص ٣١١، ود. محمد أحمد أبو الفرج. المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية ببيروت ١٩٦٦م، ص ١٥، واللغة وعلوم المجتمع ص ٣٠ - ٣١، ود. حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالإسكندرية ١٩٨٠م، ص ٢١٣ - ٢١٤، ود. طاهر حمودة: دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية بالإسكندرية (د. ت)، ص ٢١٤ - ٢١٥، والدلالة اللغوية عند العرب ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) انظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص ٣١٢.

وقد تنبّه علماء العرب القدامى إلى أهمية المقام (سياق الحال) في فهم دلالات الألفاظ يقول د. الراجحي: «وقد لا يكون بعيداً عما نحن فيه أن نشير إلى أن العرب القدماء كانت لهم إشارات إلى الموقف أو المقام أو غير ذلك مما قد يشبه فكرة سياق الحال. من هذه الإشارات ما أفرده المفسرون لمعرفة أسباب النزول»^(١). كما أولى الأصوليون - وبخاصة الواقفية منهم - السياق بقرائنه المتنوعة أهمية كبيرة في فهم دلالات ألفاظ القرآن الكريم واستنباط أحكامه^(٢).

وأما نظرية الحقول الدلالية Semantic Fields Theory فتعنى بدراسة مفردات اللغة من خلال تجميعها في حقول أو مجالات دلالية.

ويتكون المجال الدلالي «من مجموعة من المعاني أو الكلمات المتقاربة التي تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة»^(٣). ويرى أصحاب هذه النظرية «أننا إذا أردنا أن نحدد بدقة دلالة كل كلمة من هذه المجالات أو الحقول، أن نبدأ أولاً بتحديد العلاقات الدلالية التي تربط بها الكلمات فيما بينها داخل هذا المجال أو ذلك، لأن الكلمة طبقاً لهذه النظرية لا تتحدد قيمتها في نفسها وإنما تتحدد بالنسبة لموقعها الدلالي في داخل مجال دلالي معين»^(٤).

وتمثل هذه النظرية منهجاً ملائماً للمقارنة بين مجموعات الألفاظ في اللغات المختلفة، أو للمقارنة بين مجموعات ألفاظ اللغة الواحدة في فترتين تاريخيتين متباينتين، كما أنها تعدّ منهجاً ملائماً كذلك للمقارنة بين مجموعات الألفاظ بداخل المجالات الفكرية المختلفة في نفس اللغة^(٥). وقد رصد الباحثون بعض العلاقات التي تربط بين كلمات الحقل الدلالي الواحد، ومنها علاقة

(١) اللغة وعلوم المجتمع، ص ٣٢.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: دراسة المعنى عند الأصوليين ص ٢٢٥ - ٢٣٣.

(٣) د. كريم حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأجلو المصرية، ١٩٨٥م، ص ٢٩٤.

(٤) الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٩٢.

(٥) انظر: David Crystal, Linguistics, Penguin Books, pp. 237 - 238.

الترادف Synonymy والتضاد Antonymy والاشتغال (العموم) Hyponymy وغيرها^(١).

وقد تنبّه لغويو العرب القدامى إلى فكرة الحقول الدلالية، وكان من مظاهر ذلك تصنيفهم للرسائل اللغوية ومعاجم الموضوعات^(٢).

وأما نظرية التحليل التكويني للمعنى Componential Analysis of Meaning فيرى أصحابها أنه لكي يقوم الباحث بالتحليل التكويني للمعنى، فإنّ عليه أن يتبع الخطوات الآتية:

(١) جَمْعُ عِدَّةٍ من الكلمات المتقاربة التي يمكن أن تكون حقلًا دلاليًا خاصًا، لاشتراكها في مجموعة من الملامح أو المكونات الدلالية.

(٢) تحديد الملامح أو المكونات التي يمكن أن تُستخدم للتمييز والتفريق بين هذه الألفاظ، ويتم ذلك بالوقوف على أهم ملامح كل منها من خلال استقراء سياقاتها المختلفة.

(٣) وَضْعُ هذه المكونات في شكل جَدْوَل ثم بيان نصيب كل لفظٍ منها^(٣).

«وقد اعتبر بعضهم التحليل إلى عناصر امتداداً لنظرية الحقول، ومحاولة لوضع النظرية على طريق أكثر ثباتاً. ومع ذلك فمن الممكن قبول نظرية الحقول دون التحليل العنصري والعكس. فمن الممكن القول إنّ مجموعات صغيرة معينة من الكلمات تُشكّل حقلًا، وتملك علاقات متنوعة بينها دون أن نسير بالتحليل إلى مرحلة تحديد العناصر التكوينية لكل كلمة.

(١) انظر في تفصيل القول في هذه العلاقات: - Lyons: Semantics, Vol. 1, pp. 270 - 317، وعلم الدلالة ص ٩٨ - ١٠٦.

(٢) انظر في تفصيل القول في ذلك: د. محمود سليمان ياقوت: فقه اللغة وعلم اللغة - نصوص ودراسات، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٩١م، ص ٢٤٦ - ٢٥٢.

(٣) انظر: أصول تراثية في علم اللغة، ص ٢٩٠، وعلم الدلالة، ص ١٢٢ - ١٢٣ وفيهما نماذج تطبيقية لهذه الخطوات.

كذلك من الممكن أن يقوم المرء بتحليل الكلمة إلى عناصرها التكوينية دون الاعتراف بفكرة الحقل المعجمي أو بأى دور تلعبه^(٣). ويكون ذلك بمحاولة حصر المكونات الدلالية لها، كأن يقال فى شرح دلالة لفظ الكرسي - مثلا - ما يلى:

الكرسي: جماد + مصنوع من خشب + ذو أرجل + ذو مسند + مخصص لجلوس شخص^(٢).

وقد ذهبت إحدى الباحثات إلى أن هذا النمط من التحليل كان سعمله - على وجه التحديد - علماء الأنثروبولوجيا الذين كانوا يسعون إلى تقديم وصف لألفاظ القراة فى ثقافات متعددة^(٣).

(١) علم الدلالة، ص ١٢١. وقد ترجم د. مختار عمر هذا الكلام عن كتاب Semantics لليونز ٣٢٦ / ١.

(٢) انظر: أصول تراثية فى علم اللغة، ص ٢٨٩.

(٣) انظر:

Ruth M. Kempson: Semantic Theory, Cambridge University Press, 1979, p. 18.

الاشتقاق

الاشتقاق في اللغة: أخذ شقّ الشيء، أى: نصفه^(١). وفي الاصطلاح: «أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع التناسب في المعنى»^(٢). والعلاقة واضحة بين الدالتين، فكلاهما «أخذ» شيء من شيء آخر.

ويميز علماء اللغة المحدثون، لدى دراستهم للاشتقاق، بين مصطلحين أساسيين هما: Etymology & Derivation.

فأما مصطلح Etymology «فيستعمل عادة في دراسة أصول بنى الكلمات ومعانيها التاريخية»^(٣). في ذلك، بأساليب البحث المتعمقة في علم اللغة، وبخاصة علم الدلالة Semantics، ولذا فهو يعد فرعاً من علم اللغة التاريخي Historical Linguistics^(٤).

وأما مصطلح Derivation فيدل «عند علماء اللغة على الطريقة التي تتكون بها الكلمات، وذلك عن طريق إضافة السوابق واللواحق والدواخل إلى جذر ثابت»^(٥). وتسمى هذه الإضافات بالزوائد التصريفية Derivational Affixes، ومن شأن هذه الزوائد أن تغير نوع الكلمة، فكلمة Nation مثلاً، وهى اسم، تتحول إلى صفة بإضافة اللاحقة التصريفية "al" إليها^(٦).

(١) انظر: تاج العروس، دار مكتبة الحياة ببيروت (نسخة مصورة عن طبعة المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ)، (شق) ٦ / ٣٩٨.

(٢) أبو البقاء الكفوى: الكليات، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصرى، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ١٩٨١ / ١ / ١٧٩. وانظر: الجرجاني: التعريفات، تحقيق إبراهيم الإيبارى، دار الكتاب العربى ببيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص ٤٣، والتهانوى: كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق د. لطفى عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر (د. ت) ٤ / ١٤٠. وعبد الله أمين: الاشتقاق، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٧٦ هـ، ١٩٥٦ م، ص ١. (٣) David Crystal: A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Basil Blackwell, New York, 1987, p. 113.

(٤) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ٩١.

(٦) انظر: Crystal: A Dictionary of Linguistics ..., p. 113.

وأما اللغويون العرب القدامى، كابن جنّي والسيوطي، فيفرّقون بين نوعين من الاشتقاق، هما: الاشتقاق الصغير أو الأصغر، والاشتقاق الكبير أو الأكبر^(١).

فأما الاشتقاق الأصغر^(٢) : فيعني: «أخذَ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معني ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حرفاً أو هيئة، كضارب من ضرب، وحذر من حذر»^(٣). ولهذا النوع من الاشتقاق جانبان: أحدهما صرفيّ والآخر لغويّ.

فأما الجانب الصرفي، فيعني بكيفية تكوين المشتقات السبعة المعروفة من المصدر أو الفعل، وهو بذلك يشبه، من حيث الوظيفة، ما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Derivation، فكلاهما يبحث في الطُّرُق التي يمكن بها تكوين صيغ بعينها من الجذر اللغوي.

وأما الجانب اللغوي، وهو ما يهمنا، فيعني بدراسة الدلالات المختلفة لفروع الجذر اللغوي الواحد، ومحاولة الرُّبط بينها ربطاً جزئياً، أو ربطاً استقصائياً يرجع بها إلى دلالة أصلية (محورية) جامعة. قال ابن جنّي: «الاشتقاق عندى على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما فى أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه»^(٤) وقد مثل لذلك بارتداد تصاريف (فروع) الجذر (س ل م) إلى معنى السلامة^(٥). ويقول د.

(١) انظر: الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الهمدنى ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٣٢، والمزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٥٨ م ٣٤٧/١. وقد أضاف عبد الله أمين إلى هذين النوعين من الاشتقاق نوعين آخرين هما: الاشتقاق الكبير (الإبدال)، والاشتقاق (الكبار) (النحت). انظر كتابه: الاشتقاق، ص ١ - ٢.

(٢) أسماء د. على عبد الواحد وافي بالاشتقاق العام. انظر كتابه: فقه اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة الثامنة، ص ١٧٨.

(٣) المزهر ١ / ٣٤٦.

(٤) الخصائص ٢ / ١٣٣ - ١٣٤.

(٥) انظر: المصدر السابق ٢ / ١٣٤.

صباحي الصالح: «وأهم ما في الاشتقاق الأصغر ارتداد التصاريف المختلفة المتشعبة عن المادة الأصلية، إلى معنى جامع مشترك بينها، يغلب أن يكون معنى واحداً لا أكثر^(١)» وقد عني ابن فارس بهذه الفكرة... فكرة دوران تصاريف الجذر اللغوي حول معنى واحد، وصنّف معجمه: «مقاييس اللغة» على أساسها، وحاول أن يقف على الدلالة أو الدلالات الأصلية (المحورية) لكل جذر من جذور اللغة، ثم تفسير دلالات فروعه المختلفة في ضوء هذه الدلالة^(٢).

وأما الاشتقاق الكبير أو الأكبر: فهو «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف منها عليه^(٣)» وذلك مثل دوران التقاليب الستة للجذر اللغوي «جبر» حول معنى القوة والشدة^(٤). وقد كان لابن جني فضل الاهتمام بهذا النوع من الاشتقاق، وتعهده بالنماء والشواهد المختلفة حتى اقترن باسمه.

وليس هناك خلاف على أن هذا النوع من الاشتقاق أقل تأثيراً، في نماء اللغة، من الاشتقاق الصغير، هذا فضلاً عن صعوبته التي قررها ابن جني نفسه^(٥).

ويتضح لنا، بعد ذلك، الصلة الوثيقة بين هذين النوعين من الاشتقاق، ولاسيما الاشتقاق الصغير بجانبه اللغوي وعلم الدلالة؛ إذ إنهما يعنيان بدراسة الدلالات الجزئية للفروع المتولدة من الجذر اللغوي، ومحاولة الربط بينها، والوقوف على الدلالة المحورية لها. وهذا، ولأريب، من صميم مهام البحث الدلالي.

(١) دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة السادسة، ص ١٧٦.

(٢) انظر مقدمة تحقيق عبد السلام هارون لمعجم مقاييس اللغة لابن فارس، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٦٦ هـ - ١ / ٣٩.

(٣) الخصائص ٢ / ١٣٤.

(٤) انظر: المصدر السابق ٢ / ١٣٥ - ١٣٦.

(٥) نفسه ١ / ١١.

العموم والخصوص

العموم في اللغة هو الشمول، والخصوص في اللغة هو الانفراد. جاء في اللسان: «وعمّهم الأمر يعمّهم عموماً: شملهم»^(١). وجاء فيه أيضاً: «خصّه بالشئ يخصّه خصّاً وخصوصاً...: أفرد به دون غيره، ويقال: اختصّ فلان بالأمر وتخصّص له، إذا انفرد»^(٢). ويقول التهاني: «الخصوص بالفتح والضم في اللغة: الانفراد، ويقابله العموم»^(٣).

وقد تداول اللغويون والأصوليون العرب قداح البحث في مسائل العموم والخصوص، أو العام والخاص، وإن كانت دراسة الأصوليين أكثر عمقاً وتفصيلاً، هذا فضلاً عن تيفارق سبيل المعالجة بينهما نظراً لتباين الغاية لدى كل منهما، فاللغوي يهدف إلى بيان حدود دلالات الألفاظ، بينما يهدف الأصولي إلى تأسيس الأحكام في إطار تلك الحدود نصّاً أو استنباطاً، كما أن الأصوليين يعنون بوسائل التعميم والتخصيص الإضافية، من نعت واستثناء وغيرهما، في حين أن اللغويين يصبّون اهتمامهم على عموم معنى اللفظ في ذاته، أي اتساع معنى اللفظ نفسه أو خصوصه، أي تناوله أمراً أو أموراً خاصة، ولاتدخل المعجمات أو الخصائص الإضافية في دائرة اهتمامهم.

لقد درس الأصوليون دلالة العام والخاص، ووقفوا على صيغ العموم كالمفرد والجمع المعرفين بأل الجنسية، ولفظي كل وجميع وغيرهما، وبحثوا ما يتعلق بالخاص من مسائل الأمر والنهي، وناقشوا سبل تخصيص العام، ووقفوا على أدلة هذا التخصيص: ما كان منها متصلاً كالأستثناء والوصف وغيرهما، وما كان منها منفصلاً كالأدلة العقلية والنقلية وغيرهما^(٤).

(١) لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة (طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٨هـ)،

(عمم) ٣٢١ / ١٥.

(٢) (خصص) ٨ - ٢٩٠.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٢ / ٢٠٠.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: الغزالي: المستصفى من علم الأصول، دار صادر بيروت (د. ت) ٢ / ٣٢

وأما بالنسبة للغويين، فقد عقد ابن فارس في كتابه: «الصاحبي» باباً بعنوان: «العموم والخصوص» عرّف فيه العام بقوله: «العام: الذي يأتي على الجملة لا يغادر شيئاً، وذلك كقوله تعالى: «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ»^(١). وعرف الخاص بقوله: «الخاص الذي يتخلل فيقع على أشياء دون أشياء، وذلك كقوله جلّ ثناؤه: «وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ»^(٢). ثم تحدّث ابن فارس عن العام الذي يراد به الخاص، والخاص الذي يراد به العام، ومثّل لكلّ بأمثلة قرآنية.

وواضح من تمثيل ابن فارس للعموم والخصوص بالآيتين الكريمتين، ومن وسيلة التخصيص التي في الآية الثانية وهي الصفة، ثم من حديثه عن العام الذي يراد به الخاص، والخاص الذي يراد به العام، وهو تقسيم يرجع أصله إلى علماء الأصول^(٣)، واضح من هذا كلّهُ أنّ جهد ابن فارس يتعد عن منحي المعالجة اللغوية، وأنه قد تأثّر فيه بدراسة الأصوليين للعام والخاص، خاصة وأنّ ياقوتا الحموي قد ذكر أنّ لابن فارس كتاباً في أصول الفقه^(٤)

وعقد الثعالبي كذلك في كتابه: «فقه اللغة وسر العربية» باباً بعنوان: «العموم والخصوص» ولم يعرض فيه لمفهوم أيّ منهما، وإنما أورد بعض الألفاظ العامة ومعها بعض الألفاظ الخاصة التي يدلّ كلّ منها على مُشتملٍ من مشتملات هذه الألفاظ العامة، وذلك كقوله: «البُغض عام، والفِرْكَ فيما بين الزوجين خاص. التَّشَهَّى عام، والوَحْم للجُبلَى خاص ... إلخ»^(٥).

=/= ١٨٥ - ودراسة المعنى عند الأصوليين ص ٢٣ - ٨٤، وعبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، القاهرة ١٤٠٠ هـ، ص ١٨١، ود. السيد أحمد عبد الغفار: التصور اللغوي عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، ص ٨٠ - ٩٨.

(١) الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٧٧ م، ص ٣٤٤، والآية من سورة النور ٢٤ / ٤٥.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها، والآية من سورة الأحزاب ٣٣ / ٥٠.

(٣) انظر مثلاً: الإمام الشافعي: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث بالقاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ص ٥٣ - ٧٣.

(٤) انظر: معجم الأدباء ١٤ / ٨٤.

(٥) فقه اللغة وسر العربية، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م، ص ٢٩١.

وأما السيوطي، فقد عقد في المزهري باباً للعام والخاص عرّف فيه العام بقوله: «العام: الباقي على عمومته، وهو ما وضع عاماً واستعمل عاماً، وقد عقد له الشعالي في فقه اللغة باب الكليات وهو ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة الكل»^(١)، ثم نقل السيوطي بعض الألفاظ العامة التي أوردها الشعالي في باب الكليات.

وقد عقد السيوطي كذلك فصلاً بعنوان «فيما وضع عاماً واستعمل خاصاً، ثم أفرّد لبعض أفراده اسم يخصه»^(٢) نفّس نيه كل ما أورده الشعالي في باب العموم والخصوص وأضاف إليه اقتباسات مماثلة لما أورده الشعالي من كتب لغوية مختلفة كجمهرة اللغة لابن دريد وغيرها.

وقد أفرّد السيوطي أيضاً في مزهره فصلاً لدراسة الخاص بعنوان: «فيما وضع خاصاً لمعنى خاص» أورد فيه من كتاب الصاحبى كل ما جاء في باب «الخصائص» كقوله: «ولا يكون التأبين إلا مدح الرجل ميتاً ..، والمساءة: الزنا بالإماء خاصة ... إلخ»^(٣). ثم شفع السيوطي ذلك بإيراد ألفاظ خاصة مماثلة لما جاء به ابن فارس من كتب لغوية مختلفة كجمهرة ابن دريد والغريب المصنف لأبي عبيد وغيرهما.

ثم عقد السيوطي باباً بعنوان: «معرفة المطلق والمقيّد» نقل فيه من كتاب الصاحبى كل ما جاء في باب «الأسماء لا تكون إلا باجتماع صفات وأقلها ثنتان» وذلك مثل: «المائدة لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها طعام وإلا فاسمها خوان، وكذلك الكأس لا تكون كأساً حتى يكون فيها شراب وإلا فهو قدح أو كوب .. إلخ»^(٤) ثم نقل السيوطي من كتاب «فقه اللغة وسر العربية» للشعالي كل ما ورد في باب «الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها»

(١) المزهري ١/ ٤٢٦.

(٢) انظر: المزهري ١/ ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٣٦ وانظر: الصاحبى، ٤٤٧.

(٤) نفسه ١/ ٤٤٩، وانظر الصاحبى، ص ١١٨.

وذلك مثل: «لا يقال للمرأة طعينة إلا مادامت راكبة في هودج، لا يقال للسرّجين فوّث إلا مادام في الكرّش ... إلخ»^(١).

وأعقب السيوطي ذلك بإيراد ألفاظ خاصة مماثلة لما أورده ابن فارس والثعالبي من كتب لغوية مختلفة كجمهرة ابن دريد وأمالى القالى وغيرهما. ويبدو واضحاً أن المقصود بهذه الألفاظ التي أوردها السيوطي تحت باب «معرفة المطلق والمقيد» هو التقييد لا الإطلاق^(٢).

وقد لاحظت أن ثمة تطابقاً في المفهوم اللغوي بين ما أورده السيوطي من ألفاظ خاصة تحت باب «ما وضع خاصاً لمعنى خاص» وما أورده من ألفاظ مقيدة تحت باب «معرفة المطلق والمقيد»، فكل من هذه الألفاظ الخاصة أو المقيدة تنماز بأن الاستعمال اللغوي قد خصص أو قيد كلاً منها بملح أو مكوّن دلالي أو أكثر، فضيق من محيط دلالتها، أو حدّد ارتباطها بغيرها من الألفاظ.

ولذا فقد أثرت توحيد مصطلحي الخاص والمقيد، لتطابق مفهومهما اللغوي، ودراستهما تحت عنوان «الخصوص» ليكون في مقابل «العموم».

وبقى هنا أن أشير إلى أن هذه الألفاظ الخاصة الواردة لدى كل من الثعالبي والسيوطي - هي ألفاظ قد نصّ أئمة اللغة على خصوصها نصّاً صريحاً واضحاً، وذلك باستعمال الحصر أو الشرط - مثلاً - وقد تبعتهما في ذلك حين جمعي للألفاظ الخاصة في الشرح.

(١) نفسه ١ / ٤٥١، وانظر: فقه اللغة وسر العربية، ص ٣٢.

(٢) لعل حرص السيوطي على تسمية هذا الباب: «معرفة المطلق والمقيد» على الرغم من أن ما أورده يدخل في نطاق المقيد دون المطلق، لعل حرصه ذلك يوضح تأثره (من حيث التبويب لا المضمون) بأعمال الأصوليين الذين عقدوا في مصنقاتهم أبواباً للعام والخاص وأخرى للمطلق والمقيد.

التغير الدلالي

التغير الدلالي Semantic Change هو التغير التدريجي الذي يصيب دلالات الألفاظ بمرور الزمن، وتبدل الحياة الإنسانية، فينقلها من طور إلى طور آخر. ولقد غدا من البداهة في علم اللغة الحديث، أن اللغة - شأنها شأن الكائن الحي والظواهر الاجتماعية - تخضع لناموس التطور والتغير^(١)، وذلك لأن العلاقات المتواشجة بين اللغة والحياة الإنسانية قد جعلت من هذا التطور اللغوي أمراً لا مناص منه.

وتصطلح على إحداث هذا التطور عوامل متعددة^(٢)، بعضها مقصود «كقيام المجامع اللغوية، والهيئات العلمية بمثل ذلك، عند وجود الحاجة إلى خلّج دلالات جديدة، على بعض الألفاظ التي تطلّبها حياة اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية جديدة»^(٣). وبعضها الآخر غير مقصود، وذلك كالتطور الصوتي الذي يصيب بعض ألفاظ اللغة فتشبه ألفاظاً أخرى تباين دلالتها، وشيوع الفهم الخاطئ لدلالات بعض الألفاظ، والابتذال الذي يصيب بعضها لظروف اجتماعية أو نفسية، والاستعمال المجازي الذي يغدو بتقادم العهد، وكثرة التعاور، استعمالاً حقيقياً لا يندو للمجازية فيه أثر.

(١) انظر: د. عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ١٠٠.

(٢) انظر في تفصيل القول في عوامل التطور الدلالي: د. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار نهضة مصر ١٩٧٢م ص ٣١٩ - ٣٢٥، ود. إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠م، ص ٣٤ - ١٥١، ود. فايز الداية: علم الدلالة العربية، دار الفكر بدمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٥٥ - ٢٥٦، وعلم الدلالة، ص ٢٣٧ - ٢٤٢، ود. أحمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس - بيروت ١٩٨٣م، ص ١١٧ - ١٢٣ ود. عاطف مذكور: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة بالقاهرة ١٩٨٧م، ص ٢٨٤ - ٢٨٧.

(٣) د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م، ص ١١١.

وقد وقف الباحثون، بعد دراسة وافية لتغير دلالات الألفاظ في لغات مختلفة، على مظاهر هذا التغير. ويتمثل أهمها فيما يلي^(١):

أ) توسيع الخاص (= تعميمه).

ب) تضيق العام (= تخصيصه).

ج) انتقال الدلالة بطريق الاستعارة أو المجاز المرسل.

وسوف أتناول هذه العوامل بشئ من التفصيل عند دراستي للتغير الدلالي في الشرح.

وقد تنبّه لغويو العرب القدامى إلى هذا التغير الدلالي فرصدوه، ونصّوا عليه، بيد أنهم لم يتوسعوا في بيان أسبابه ومظاهره وذلك لأنهم «كانوا ينظرون إلى العربية على أنها أفضل اللغات جميعاً، وهي حقيقة يمكن تقبلها من خلال نشأة علم اللغة على ما بيناه من أنه نشأ لغهم النصّ القرآني، فالعربية هي لغة القرآن، وهي مُستودع حقائقه وأحكامه، ومعنى ذلك أننا يجب أن ننظر إلى آرائهم في تطور اللغة من خلال هذه الحقيقة، وليس على الأساس الذي ينظر إليه الأوربيون إلى لغاتهم التي كان التطور فيها واضحاً بحيث تكاد تختلف ظواهر اللغة اختلافاً كبيراً في فترات زمنية قصيرة على عكس ما حدث في العربية حين ارتبطت بالقرآن»^(٢).

(١) انظر في تفصيل القول في مظاهر التطور الدلالي: د. أنيس: دلالة الألفاظ ص ١٥٢ - ١٦٧، و د. مراد كامل: دلالة الألفاظ العربية وتطورها، دار نهضة مصر ١٩٦٣م ص ٢٥ - ٢٨، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص ٢٨٠ - ٢٨٦، وستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر، مكتبة الشباب بالقاهرة ١٩٧٥م ص ١٦١ - ١٦٣، وعلم الدلالة ص ٢٤٣ - ٢٥٠، وعلم الدلالة العربي ص ٢٧٩ - ٢٨٤ وص ٢٨٨ - ٣٢١، والكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٥٣ - ١٥٥، وعوامل التطور اللغوي ص ١٢٤ - ١٣٣، ود. عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف بالقاهرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م، ص ٣٦٢ - ٣٧٥.

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية ص ١٠٠.

وقد أفرد أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٢هـ) كتابه: «الزينة في الكلمات الإسلامية العربية»^(١) لدراسة المصطلحات الإسلامية التي وردت في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهو يعدُّ بهذا «أول كتاب في العربية يعالج دلالة اللفظ وتطورها» كما عقَّد السيوطي في مزهره فصلين مهمين في دراسة التغير الدلالي، أحدهما بعنوان «العام المخصوص» أورد فيه بعض الألفاظ العامة التي تخصصت دلالاتها، والثاني بعنوان: «فيما وضع خاصاً ثم استعمل عاماً»^(٤) وقد أورد فيه بعض الألفاظ الخاصة التي عممت دلالاتها، وبعض الألفاظ الأخرى التي انتقلت دلالاتها بطريق الاستعارة أو المجاز المرسل.

(١) حققه حسين بن فيض الله الهمداني، ونشرته دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٥٧م.

(٢) تقديم د. أنيس لكتاب الزينة، ص ١٢.

(٣) المزهر ١/ ٤٢٧ - ٤٢٨.

(٤) المصدر السابق ١/ ٤٢٩ - ٤٣٣.

الترادف

يُفرّق علماء اللغة المحدثون بين نوعين أساسيين من الترادف، هما: الترادف المطلق Absolute Synonymy وشبه الترادف Near Synonymy^(١).
فأما الترادف المطلق، فيتحقق حين يتوافر في الألفاظ المترادفة شرطان، هما^(٢):

أ) الاتحاد التام في الدلالات المركزية والدلالات الهامشية.

ب) القابلية التامة للتبادل بينها في كل سياق^(٣).

ويكاد يجمع الباحثون على أن الترادف، بهذا المفهوم، يكاد يكون معدوماً، أو نادر الوقوع^(٤).

وأما شبه الترادف، فيتحقق حين تتشابه الألفاظ المترادفة في دلالاتها المركزية والهامشية، بيد أنها لا تقبل التبادل التام في كل السياقات والمختلفة^(٥). وتدخل جُلُّ الألفاظ المترادفة في إطار هذا النوع من الترادف^(٦).

وقد عني علماء العرب القدامى بدراسة الترادف، وإن لم تكن دراستهم بالتفصيل والتقسيم الذي نجده عند المحدثين، وعرفه بعضهم بأنه «الألفاظ المفردة

(١) انظر: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٧٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وعلم الدلالة ص ٢٢٠.

(٣) أضاف د. إبراهيم أنيس إلى هذه الشروط الثلاثة شروطاً أخرى هي: الاتحاد في البيئة، والاتحاد في العصر، وانتفاء مظنة التطور الصوتي. انظر كتابه: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣م، ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٤) انظر: دور الكلمة في اللغة، ص ٩٧، وعلم الدلالة، ص ٢٢٧ - ٢٢٨، و

A Dictionary of Linguistics, p. 299.

(٥) انظر: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٧٧.

(٦) انظر: دور الكلمة في اللغة، ص ٩٨.

الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»^(١)، وأفرده بعضهم بمصنّفات مستقلة^(٢)، كما تناوله آخرون في ثنايا مصنّفاتهم^(٣).

وقد تباين موقف اللغويين العرب إزاء وقوع الترادف في اللغة العربية فأنكره بعضهم. كابن الأعرابي وثعلب وابن فارس وأبى هلال العسكري، ملتجئين بالفروق الدقيقة بين الألفاظ حيناً ومفرّقين بين الأسماء والصفات، ورجوع المترادفات إلى لهجات متعددة حيناً آخر. بينما أثبت آخرون كالأصمعيّ والرّماني وابن خالويه وغيرهم^(٤).

ويمكننا أن نحمل أهم أسباب وقوع الترادف في العربية، في ضوء ما قرره علماء العرب قدامى ومحدثين: فيما يلي:

- التغير الصوتي في بعض ألفاظ اللغة.

- تغير دلالات بعض الألفاظ.

- الاقتراض من اللغات الأخرى.

- اختلاف لغات العرب^(٥).

وسوف أتناول هذه العوامل بشيء من التعريف عند دراسة ملاحظ الترادف في الشرح.

(١) المزهر ١ / ٤٠٢، وانظر: التعريفات، ص ٧٧ - ٧٨، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣ / ٦٦. وأما الترادف في اللغة فهو التتابع. جاء في اللسان (رد ف) ١١ / ٤٣: «وإذا تتابع شيء خلف شئ شد فهو الترادف»! فكانت الكلمات المترادفة تتابع ويخلف بعضها بعضاً على المعنى الواحد.

(٢) مثل كتاب الرّماني: الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق د. فتح الله صالح المصري، دار الوفاء - المنصورة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٣) وذلك كما فعل السيوطي في المزهر ١ / ٤٠٢ - ٤١٣.

(٤) انظر في تفصيل القول في موقف القدماء من الترادف: حاكم مالك الزيايدي: الترادف في اللغة، وزارة الثقافة والإعلام، العراق ١٩٨٠ م، ص ١٩٦ - ٢٢١، وهامش ترجمة كتاب دور الكلمة في اللغة ص ١٠٤ - ١٠٦.

(٥) انظر في تفصيل القول في هذه العوامل: د. وافي: فقه اللغة، ص ١٧٢ - ١٧٥، وفي اللهجات

=/=

المشترك اللفظي

يفرق علماء اللغة المحدثون لدى دراستهم لتعدد معاني اللفظ الواحد بين مصطلحين أساسيين هما:

(أ) مصطلح Homonymy: (تعدد المعنى نتيجة تطور في جانب اللفظ) أو (كلمات متعددة - معانٍ متعددة)^(١) أو مشترك التغير في اللفظ.

(ب) مصطلح Polysemy: (تعدد المعنى نتيجة تطور في جانب المعنى) أو (كلمة واحدة - معنًى متعدد)^(٢) أو مشترك التغير في المعنى.

فأما المصطلح الأول، فيشير إلى «وجود أكثر من كلمة يدل كل منها على معنى، وقد تصادف عن طريق التطور الصوتي أن اتحدت أصوات الكلمتين، فأصبحتا في النطق كلمة واحدة، ولا يهم أن تكون حروف الكلمتين متحدتين أولاً، إنما المهم اتحادهما في النطق»^(٣). وذلك مثل كلمة Sound التي تمثل أربع كلمات كانت متفارقة البنى والدلالات، ثم حدث أن تغيرت أصوات كل منها حتى تطابقت، فغدت كلمة واحدة تحمل أربع دلالات^(٤).

وأما المصطلح الثاني، فيشير إلى «دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى

=/= العربية، ص ١٨١ - ١٨٤، ود. حسن ظاظا: كلام العرب، دار المعارف بمصر ١٩٧١م، ص ١٠٣ - ١٠٧، والترادف في اللغة، ص ٨٠ - ١٨٤، ود. توفيق شاهين: المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٤٠٠ - ١٩٨٠م، ص ٢٢٣ - ٢٢٥، والدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٠٤ - ١١٠، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص ٢٤١ - ٢٥٢.

(١) هذه هي ترجمة د. مختار عمر لهذا المصطلح: انظر كتابه: علم الدلالة، ص ١٦٧.

(٢) هذه - أيضاً - هي ترجمة د. مختار عمر لهذا المصطلح، انظر كتابه السابق، ص ١٦٥.

(٣) د. مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب بالقاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م، ص ٢٤، ودور الكلمة في اللغة، ص ١٢٥.

A Dictionary of Linguistics, p. 149.

(٤) انظر: دور الكلمة في اللغة، ص ١٢٥، وهذه الدلالات الأربع هي: صحيح البدن، وصوت، وسبر الغور، ومضيق الماء.

نتيجة اكتسابها معنىً جديداً أو معانى جديدة^(١). وفي هذا النوع من نوعي المشترك تكون العلاقة بين دلالات اللفظ واضحة، وينهض الاستعمال المجازي بالدور الرئيسي في خلق ألفاظه.

وقد حاول بعض المحدثين التفرقة بين هذين النوعين لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فوضعوا بعض المعايير للفصل بينهما، وذلك كالمعيار الدلالي والمعيار الاشتقاقي وغيرهما^(٢).

وقد اهتم لغويو العرب القدماء بدراسة المشترك اللفظي - دون تفريق بين نوعيه السابقين عند المحدثين -، وعرفه بعضهم بأنه «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»^(٣). وألف بعضهم مصنفات مفردة لجمع الألفاظ المشتركة ... ما وقع منها في القرآن الكريم، أو في الحديث النبوي، أو في العربية عامة، وأبرز هذه الكتب كتاب «المنجد في اللغة» لكراع النمل (ت ٣١٠ هـ)^(٤).

ويتبين، باستقراء الأمثلة التي أوردها للمشارك اللفظي، أنه يتحقق لديهم حينما تؤدي الكلمة أكثر من معنى دون نظر إلى وجود علاقة بين الدالتين أولاً، ودون نظر إلى انتماء الدالتين إلى لهجة واحدة أو إلى لهجتين، ودون اعتبار كذلك للقسم الكلامي (اسم - فعل - صفة ...) للفظ في دلالة على المعنيين المختلفين^(٥).

(١) علم الدلالة، ص ١٦٥. وانظر كذلك: من قضايا اللغة والنحو، ص ٢٤، ودور الكلمة في اللغة،

ص ١١٣، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص ٢٥٧، و

A Dictionary of Linguistics, p. 236.

(٢) انظر في تفصيل القول في هذه المعايير: علم الدلالة، ص ١٦٨ - ١٧٤، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص ٢٥٨ - ٢٥٩، و

Lyons: Semantics, Vol. 2, pp. 550 - 559.

(٣) المزهري ١ / ٣٦٩. انظر: التعريفات، ص ٢٧٤، وكشاف اصطلاحات الفنون ٤ / ١٥٤.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: علم الدلالة، ص ١٤٧ - ١٥٥.

(٥) انظر المصدر السابق ص ١٥٨ - ١٥٩.

وقد أنكر وقوعَ المشترك اللفظي في العربية، بعضُ علماء العرب كابن درستويه، ولكن أكثرهم يُثبتونه^(١).

ويمكننا أن نجعل أهم أسباب وقوع المشترك اللفظي في اللغة العربية، في ضوء ما قرره بعض القدماء والمحدثين، في العوامل الآتية:

– التغير الدلالي الناتج عن الاستعمال المجازي.

– اختلاف لغات (لهجات) العرب.

– التغير الصوتي.

– الاقتراض من لغات أخرى.

– العوارض التصريفية^(٢).

وسوف أتناول جُلَّ هذه العوامل بشيء من التفصيل، لدى الحديث عن المشترك اللفظي في الشرح.

(١) انظر: المزهري / ١ - ٣٦٩ - ٣٧٠ و ٣٨٤ - ٣٨٦.

(٢) انظر في تفصيل القول في هذه العوامل: في اللهجات العربية ص ١٩٥ - ٢٠٤، وكلام العرب ص ١٠٨ - ١١١، وعلم الدلالة ص ١٥٩ - ١٦٢، و ٥. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م ص ٣٢٦ - ٣٣٣، والمشارك اللغوي نظرية وتطبيقاً، ص ٥٤ - ٦٤، والدلالة اللغوية عند العرب ص ١١٦ - ١٢١، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة ص ٢٦٠ - ٢٦٣.

الأضداد

الأضداد في اللغة جمع الضد، والُضْدُ: «كل شيء خالف شيئاً ليغلبه، والسواد ضد البياض، والموت ضد الحياة، والليل ضد النهار»^(١). وفي الاصطلاح، هو دلالة اللفظ على معنيين متنافيين^(٢) (متضادين)، وذلك كدلالة لفظ الجون على الأبيض والأسود.

والأضداد، بهذا المفهوم، تختلف عما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Antonymy (التضاد)، إذ يشير هذا المصطلح إلى وقوع التضاد بين دلالتين لفظيتين مختلفتين، وليس بين دلالتين لفظ واحد، وذلك كالتضاد بين لفظي الأبيض والأسود.

وقد استعمل بعض المحدثين هذا المصطلح للدلالة على اللفظتين المتضادتين مطلقاً، أي سواء كانا متضادين تضاداً تسمح طبيعته بالتدرج Graded Antonymy مثل الكبير والصغير، والساخن والبارد، أو كان تضادهما مما لا يقبل التدرج Ungraded Antonymy مثل الميت والحَي والعزب والمتزوج. بينما ذهب «ليونز» إلى إطلاق مصطلح Antonymy على النوع الأول، وإطلاق مصطلح Complementaries على الكلمات التي من النوع الثاني^(٣).

«وعلى الرغم من وجود ظاهرة استخدام اللفظ الواحد في معنيين متضاديين في كل اللغات فإنَّ الاهتمام الذي لاقته هذه الظاهرة من اللغويين المحدثين كان ضئيلاً، وربما لم تشغل من اهتمامهم إلاَّ قدرًا يسيراً، ولم تستغرق مناقشتهم لها إلا بضعة أسطر»^(٤).

(١) اللسان (ضدد) ٤ / ٢٥١.

(٢) انظر: أبو الطيب اللغوي: الأضداد في كلام العرب، تحقيق: د. عزّة حسن، دمشق ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م ١/١.

(٣) انظر:

A dictionary of Linguistics, p. 18 & Lyons: Semantics, Vol. 1, p. 279.

(٤) علم الدلالة ص ١٩١.

وأما لغويو العرب القدماء، فقد عتوا بدراسة هذه الظاهرة عناية كبيرة، وأفردها بعضهم بمصنّفات مستقلة، حاولوا فيها أن يجمعوا كل ألفاظ الأضداد، ومن هؤلاء اللغويين: قُطْرِب^(١) (ت ٢٠٦هـ) والأصمعي^(٢) (ت ٢١٦هـ) وابن السكيت^(٣) (ت ٢٢٤هـ) وأبو حاتم السجستاني^(٤) (ت ٢٥٥هـ) والصّاغاني^(٥) (ت ٦٥٠هـ) والتّوزي^(٦) (ت ٢٣٣هـ) وابن الأنباري^(٧) (ت ٣٢٧هـ) وأبو الطيّب اللّغوي^(٨) (ت ٣٥١هـ) وابن الدّهّان^(٩) (ت ٥٦٩هـ) كما تناول آخرون هذه الظاهرة في ثانيا مصنّفاتهم كابن قتيبة^(١٠) والثعالبي^(١١) والسيوطي^(١٢).

وقد أنكر وقوع هذه الظاهرة في اللغة العربية بعض اللغويين كثعلب^(١٣) وابن درستويه^(١٤) بينما أثبتتها أكثرهم^(١٥).

ونستطيع أن نحمل أهم أسباب وقوع هذه الظاهرة في العربية، في ضوء ما قرره علماء اللغة العرب قدامى ومحدثين، فيما يلي:

- (١) نشر كتابه هانس كوفلر في مجلة إسلاميكا - العدد الثالث - المجلد الخامس ١٩٣١م.
- (٢) نشر كتب هؤلاء جميعاً د. أوغست هفتر في مجلد واحد، وطبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت ١٩١٢م. ونشرته دار الشروق ببيروت مصوراً عن هذه الطبعة.
- (٣) حققه د. محمد حسين آل ياسين، ونشرته مجلة المورد - العدد الثالث - المجلد الثامن ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- (٤) حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، وطبع في مطبعة حكومة الكويت، ضمن سلسلة التراث العربي التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٨٦م.
- (٥) حققه الشيخ محمد حسين آل ياسين، ضمن مجموعة نفائس المخطوطات، ونشرته مكتبة النهضة ببغداد (د. ت).
- (٦) انظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٠٨ - ٢١٢.
- (٧) انظر: فقه اللغة وسر العربية ص ٣٤٨ - ٣٤٩.
- (٨) انظر: المزهري ١ / ٣٨٧ - ٤٠٢.
- (٩) انظر: الجواليقي: شرح أدب الكاتب، تقديم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي - بيروت (د. ت)، ص ١٨٢.
- (١٠) انظر: المزهري ١ / ٣٩٦.
- (١١) انظر: علم الدلالة ص ١٩٥.

- عموم المعنى الأصلي.
 - التغير أو الانتقال الدلالي.
 - دلالة اللفظ على معنى وسط.
 - احتمال الصيغة الصرفية للدالتين المتضادتين.
 - الخوف من الحسد.
 - التفاؤل والتشاؤم^(١)
- وسوف أتناول هذه العوامل بقدر من التفصيل لدى دراسة ملاحظ الأضداد في الشرح.
- ويمكننا، بعد هذا التناول الموجز لأهم بحوث علم الدلالة، أن ننتقل إلى دراستها في الشرح كما يلي:

(١) انظر في تفصيل القول في هذه العوامل: د. وافي: فقه اللغة، ص ١٩٤ - ١٩٨، وفي اللهجات العربية ص ٢٠٨ - ٢١٥، وكلام العرب ص ١١٢ - ١١٣، وعلم الدلالة ص ٢٠٤ - ٢١٤، و د. ربحي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٥م، ص ١٠ - ١٧، والمشارك اللغوي نظرية وتطبيقاً ص ١٤٨ - ١٦٩، والكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٨٧ - ١٨٩ وفصول في فقه العربية ص ٣٤٢ - ٣٥٧، والدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٢٧ - ٣١١، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة ص ٢٦٦ - ٢٦٨.

الباب الأول

مناهج الشراح فى شرح دلالات الألفاظ

تمايزت السبلُ التي اتبعها الشراحُ في شرحهم لدلالات ألفاظ الديوان تمايزاً
ظاهراً. وقد رأيتُ، بعد دراسة هذه السبل المتفارقة، أنه يمكن تقسيمها إلى
منهجين متميزين، هما: منهج «تفسير المعنى»، ومنهج «تحرير المعنى».
وقد عقدت لكل منهما فصلاً على حدة كما يلي:

الفصل الأول

تفسير المعنى

التفسير في اللغة هو الإبانة والإيضاح. قال ابن فارس: «الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه. من ذلك: الفسر. يقال: فسرت الشيء وفسرته»^(١).

وأعنى بمنهج «تفسير المعنى» هاهنا تلك الشروح اليسيرة التي قدمها الشراح لدلالات كثير من ألفاظ الديوان المفردة، تلك الشروح التي قد تسعد على فهم الدلالات الكلية للأبيات، ولكنها تخلو من التفصيل والاستقصاء للمكونات الدلالية لهذه الألفاظ، كما أنها لا تعنى ببيان الفروق بينها وبين الألفاظ الأخرى القريبة منها.

وقد تنوعت أهم طرائق هذا التفسير بين تفسير بالترجمة، وبين تفسير بذكر ضد اللفظ أو نظيره، وكان للسياق دوره البارز في كل هذه التفسيرات، وقد تنبه الشراح إلى الدور المهم له في تحديد دلالات الألفاظ، وكان لذلك التنبه مظاهره وآثاره الواضحة.

وإضافة إلى تفسير دلالات الألفاظ المفردة، فقد عنى الشراح أيضاً بتفسير دلالات العبارات الاصطلاحية التي اشتملت عليها بعض أبيات الديوان. وهذا هو تفصيل ذلك:

(١) المقاييس (فسر) ٦ / ٣٦١.

أولاً: تفسير دلالات الألفاظ المفردة

(١) التفسير بالترجمة:

وأعني بالترجمة هنا «أن تُفسَّر الكلمةُ بكلمةٍ أخرى من اللغة نفسها، أو بأكثر من كلمةٍ أخرى من اللغة نفسها كذلك»^(١). أى أن التفسير بالترجمة يشمل نوعين من التفسير:

النوع الأول: شرح اللفظ بلفظ آخر يرادفه أو يقاربه.

النوع الثاني: تفسير اللفظ بأكثر من لفظ، أى شرح دلالاته شرحاً قصيراً يسيراً. ولقد كان لهذا الضرب من التفسير بنوعيه القدحُ المعلى بين ضروب التفسير الأخرى الواردة فى الشرح، وقد أحصيت بعض نماذجه فأرِيتُ على الأربعمائة نموذج.

فمن نماذج النوع الأول: «القَبِيضُ: السريع»^(٢) و «الشَّحُّ: البخل»^(٣) و «الْكَلْكَلُ: الصدر»^(٤) و «السَّرْحَانُ: الذئب»^(٥) و «حَبَّوْتُ: أعطيت»^(٦) و «الوَادِقُ: الداني»^(٧) و «المُسُومةُ: المعلمة»^(٨) و «اللبانة: الحاجة»^(٩) و «العُدافرة: الضخمة»^(١٠) و «وتزجى: تساق»^(١١) و «المُسْبِطَةُ: المتقادة»^(١٢) و «العُكُوبُ:

(١) المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ص ١٠٦.

(٢) الشرح، ص ١١ س ٢.

(٣) ص ٥٦ س ١٨.

(٤) ص ٩٦ س ٢.

(٥) ص ١٠٧ س ١٣.

(٦) ص ١٨٩ س ٢.

(٧) ص ٢٤٩ س ٥.

(٨) ص ٢٨٥ س ١١.

(٩) ص ٣٠٣ س ١٢.

(١٠) ص ٣٥٥ س ١٥.

(١١) ص ٤١٢ س ٣.

(١٢) ص ٤٩٨ س ٢.

الغبار»^(١) و «تَهْص : تكسر»^(٢) و «النَّي : الشُّحْم»^(٣) وغير ذلك كثير.
ومن نماذج النوع الثاني: «الخِرْوَع : شَجَر لَيْن خَوَّار»^(٤) و «الصُّرَاد : ريح باردة برش مطر»^(٥) و «الحَرَج : السرير الذى يحمل عليه الموتى»^(٦) و «الشُّعار : الثوب الذى يلى البدن»^(٧)، و «المَطْحَر : السهم البعيد الذهاب»^(٨)، وغير ذلك كثير.

وإذا كان تجريد الكلمات من سياقاتها، ثم تفسيرها بذكر مرادفات أو الألفاظ القريبة منها أو شرحها شرحاً يسيراً، كما فعل الفيروزابادى فى قاموسه - مثلاً ..، أمراً منقوذاً لأنه لا يكشف عن الاستعمال الإيجابى للغة^(٩)، فإن ذلك ليس مما يعيب هذا النوع من التفسير فى الشرح؛ وذلك لأن الألفاظ المشروحة هاهنا ليست ألفاظاً «مفردة»، بل هى ألفاظ فى «نصوص».

(١) ص ٦٤٥ س ٩.

(٢) ص ٦٧٨ س ٩.

(٣) ص ٨٧٨ س ٥.

(٤) ص ٥٥ س ١٣.

(٥) ص ٩٧ س ١٢.

(٦) ص ٤٢٣ س ٩.

(٧) ص ٨٣٧ س ١٠.

(٨) ص ٨٦٩ س ٧ - ٨.

(٩) انظر: علم الدلالة ص ١٣٩.

(٢) التفسير بالضد:

وأعنى به أن تُفسَّر الكلمة بذكر الكلمة التي تضادها، وذلك كأن يفسر لفظ «الخير» - مثلاً بأنه: «ضد الشر».

ويدرس المحدثون هذه «الضدية» تحت مصطلح Antonymy ويعدونها إحدى العلاقات الدلالية Semantic Relations المهمة التي تربط بين كلمات الحقل الدلالي الواحد، وقد تعرضت لهذه العلاقة بالحديث الموجز في تمهيد هذا البحث.

وقد جاءت نماذج التفسير بالضد في الشرح قليلة، واستخدم الشراح فيها لفظ «ضد» للتعبير عن هذه «الضدية»، وكانوا في بعض الأحيان يجتزئون بتفسير اللفظ بأنه «ضد كذا» فحسب، وفي أحيان أخرى كانوا يضيفون إلى ذلك شرح دلالة أحد اللفظين المتضادين.

ومن الألفاظ التي فسرت بالضد في الشرح ألفاظ الدُّل، والدَّل، وغصّ والهزل والحشيش.

فأما لفظا «الدُّل» و «الدَّل»: فقد وردا في شرح لفظ «الدليل» الوارد في قول الحصين بن الحمام المرِّي:

(٣٢) وَعُوذِي بِأَفْئَاءِ الْعَشِيرَةِ إِنَّمَا يَعُوذُ الدَّلِيلُ بِالْعَزِيزِ لِيُعَصِّمَا

وجاء في شرحه: «ويقال في الناس: رجل ذليل، وفي البهائم: دابة ذلول، ويقال في الناس قد ذلَّ يذلُّ ذلاً، وفي البهائم قد ذلَّ يذلُّ ذلاً، والدُّل: ضد العز، والدَّل: ضد الصُّعوبة»^(١).

فقد فسّر الشارح لفظ «الدُّل» بأنه «ضد العز»، وفسر «الدَّل» بأنه ضد «الصُّعوبة».

وقد شارك الشارح بعض اللغويين في تفسير هذين اللفظين بالضد. قال

(١) الشرح، ص ١١٨.

الأصمعي « فالذل: ضد الصعوبة، والذل والذلة: ضد العز، والذل: ضد الصعيب، والدليل: ضد العزيز^(١). وقال ابن فارس: «فالذل: ضد العز، وهذه مقابلة في التضاد صحيحة، تدل على الحكمة التي خصت بها العرب دون سائر الأمم، لأن العز من العزاز وهي الأرض الصلبة الشديدة، والذل: خلاف الصعوبة»^(٢).

وعلى ذلك، فإنه إذا كان «عز» الإنسان يعني قوته وغلبته وظهوره على غيره، فإن ذله يعني ضعفه وهوان أمره على الناس، وإذا كانت «صعوبة» البهيمة تعني شموستها ونفورها، فإن ذلها يعني سلاسة انقيادها لصاحبها.

وأما الفعل «غص» فقد ورد في قول بشر بن عمرو بن مرثد:

(١) قُلْ لَّابِنِ كُثُومِ السَّاعِي بِذِمَّتِهِ أَبْشِرْ بِحَرْبِ تُغْصُ الشَّيْخَ بِالرِّيقِ

وجاء في شرحه: «والغاص: ضد المسيخ، وقد غص غصصاً، ضده: أساغ يساغ إساعة»^(٣).

فقد فسر الشارح الفعل: «غص» في ضوء ضديته للفعل: «أساغ». فإذا عرفنا أن الإساعة تدل على يسر تجرّع الإنسان للماء أو يسر ابتلاعه للطعام. قال ابن فارس: «السين والواو والغين أصل يدل على سهولة الشيء واستمراره في الحلق خاصة، ثم يحمل علي ذلك»^(٤). وجاء في اللسان: «ساغ الشراب في الحلق يسوغ سوغاً وسوغاً: سهل مدخله في الحلق، وساغ الطعام سوغاً: نزل في الحلق»^(٥). إذا عرفنا ذلك، فإننا نستطيع أن نقرر أن «الغصص» هو أن يجد الإنسان صعوبة في شرب الماء أو ابتلاع الطعام.

(١) كتاب مختصر تهذيب الألفاظ (وهو متن كتاب الألفاظ لابن السكيت مع بعض الزيادات المختصرة للخطيب التبريزي)، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩٧م ص ٣٧٧.

(٢) المقاييس (عز) ٤ / ٣٨. وانظر كذلك. اللسان (ذل) ١٣ / ٢٧٢.

(٣) البيت ص ٥٥١ وشرحه ص ٥٥٢.

(٤) المقاييس (سوغ) ٣ / ١١٦.

(٥) (سوغ) ١٠ / ٣١٧.

جاء في اللسان: «والغصص بالفتح مصدر قولك غصصت يارجل تغص
فأنت غاص بالطعام شجيت، وخص بعضهم به الماء ...، يقال: غصصت
بالماء أغص غصصاً إذا شرقت به ووقف في حلقك فلم تكد تسيغه»^(١).

وأما لفظ «الهزل» فقد ورد - فعلاً - في قول بشر بن أبي خازم:

جَدَدَتْ بِجَبِّهَا وَهَزَلَتْ حَتَّى كَبُرَتْ وَقِيلَ إِنَّكَ مُسْتَهَامٌ

وجاء في شرحه: «هزلت» أى: لعبت. والهزل: ضد الجد^(٢).

فقد فسر الشارح «الهزل» بأنه «اللعب»، ثم نص على ضدته للفظ «الجد»
زيادة في التوضيح.

وقد شارك الشارح كثير من اللغويين في تفسير «الهزل» بأنه «ضد الجد»
قال الخليل: «الهزل: نقيض الجد. فلان يهزل في كلامه: إذا لم يكن جاداً،
ويقال: أجاد أنت أم هازل»^(٣). وقال ابن دريد: «والهزل: ضد الجد، هزل يهزل
هزلاً»^(٤). وقال ابن فارس: «الهاء والزاء واللام كلمتان في قياس واحد. فالهزل:
نقيض الجد، والهزال: خلاف السمن»^(٥). وكذلك فسر اللفظ في اللسان
والتاج^(٦).

وأما لفظ «الحشيش» فقد ورد في قول عبد الله بن عتبة الضبي (يصف
خيلاً):

٨ يَلْعَقُ أَضْغَاثَ الْحَشِيشِ غَوَاثَهَا | وَيُسْقَى بِخَمْسٍ بَعْدَ عَشْرِ مَرَادُهَا

(١) غصص / ٨ - ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٢) البيت، ٦٤٨، وشرحه، ص ٦٤٩.

(٣) العين، تحقيق د. مهدي الخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد بالعراق ١٩٨٢م (هزل) / ٤
١٤.

(٤) جمهرة اللغة، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند ١٣٤٥هـ (زل هـ) / ٣ - ١٩.

(٥) المقاييس (هزل) / ١ - ٥١.

(٦) انظر اللسان (هزل) / ١٤ - ٢٢٠، والتاج (هزل) / ٨ - ١٦٧.

وجاء فى شرحه: «والحشيش ضد الرطب. قال الأصمعى: ما كان يابساً فرش عليه الماء قيل هو رطب بفتح الراء، وما كان رطباً من أصله فهو رطب بضم الراء»^(١).

فقد فسّر الشارح لفظ «الحشيش» بأنه «ضد الرطب» ثم أورد قول الأصمعى الذى يفرق فيه بين الرطب والرطب.

وعلى ذلك، فإننا إذا عرفنا أنّ لفظ «الرطب» يدل على الكلاء أو الرعى الأخضر^(٢)، فإننا نستطيع أن نقرر أنّ لفظ «الحشيش» يدل على الكلاء اليابس، وهذا ما قرره كثير من اللغويين. قال الأصمعى: «الخلا: مقصور، وهو النبت الرقيق كله مادام رطباً وإذا يس فهو حشيش، لا يقال حشيش إلا لليابس»^(٣) وقال ابن السكيت: «والخلا: الرطب، الواحد: خلا، والحشيش هو اليابس، ولا يقال له وهو رطب حشيش»^(٤). وجاء فى اللسان: «الحشيش: يابس الكلاء»^(٥).

ولعلّ مما يعيب هذا النوع من التفسير انعدام الدقة - أحياناً - فى تحديد اللفظ المضاد، كما أنه يعلّق فهم دلالة اللفظ المفسّر على فهم دلالة ضده، وقد يكون هذا الضد غير معروف، أو غير واضح الدلالة لدى القارئ، ومن ثم يكون اتخاذه معبراً للتفسير أمراً غير ذى جدوى.

(٣) التفسير بالتنظير:

وأعنى به هنا تفسير الشراح لدلالات بعض الألفاظ بذكر نظائرها، وذلك كأن يقال - مثلاً - فى تفسير «طبى الفرس» إنه «بمنزلة الثدى فى المرأة».

(١) الشرح، ص ٧٤٤ - ٧٤٥.

(٢) اللسان (رطب) ١ / ٤٤.

(٣) انظر: الأصمعى: كتاب النبات، تحقيق عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبى بالقاهرة، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، ص ٢٨.

(٤) ابن السكيت: إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م، ص ٣٦٧. وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٩٨.

(٥) (حشش) ٨ / ١٧٠.

وقد عرف تراثنا اللغوى مؤلفات حملت اسم: «كتاب الفرق» أفردتها مصنفوها لهذه «النظائر»، وذلك ككتاب الفرق لقطرب^(١) (ت ٢١٠ هـ) وكتاب الفرق لثابت بن أبي ثابت^(٢) (توفى منتصف القرن الثالث الهجرى أو بعده بقليل) وكتاب الفرق لابن فارس^(٣) (ت ٣٩٥ هـ).

وقد جمع مؤلفو هذه الكتب بعض الألفاظ ونظائرها لدى كل من الإنسان والحيوان والطير فى أحوالهم المتفارقة، وذلك كقول ابن فارس - مثلاً -: «هو البُصاق من الصبى ... وهو من ذوات الظلف والخف: المَرغ، ومن الفرس: الرُّؤال، ومن الإبل: اللُغام»^(٤).

وقد جاءت ملاحظ التفسير بالنظير فى الشرح قليلة هى الأخرى، وكان الشراح ينصون على هذا التناظر بقولهم: «وهو بمنزلة كذا» أو «وهو ككذا».

ومن الألفاظ التى فسرت بنظائرها فى الشرح ألفاظ الطبى والجشوم والقروح، والمشفّر.

فأما لفظ «الطبى»، فقد ورد - مجموعاً - فى قول مُزَرَّد بن ضِرار (يصف فرسه):

مُقرَّبَةٌ لَمْ تُقْتَعَدْ غَيْرَ غَارَةٍ وَلَمْ تَمْتَرِ الْأَطْبَاءَ مِنْهَا السَّلَاسِلُ
وجاء فى شرحه: «الأطباء جمع طَبِى، وهو من الفرس بمنزلة الثدى من المرأة»^(٥).

فقد فسر الشارح «طَبِى الفرس» على أنه «بمنزلة الثدى من المرأة». وقد شاركه فى تقرير هذا التناظر بعض اللغويين. قال ثعلب: «وهو الثدى من

(١) - حققه د. خليل إبراهيم العطية، ونشرته مكتبة الثقافة الدينية - بالقاهرة ١٩٨٧ م.

(٢) - حققه حاتم صالح الضامن، ونشرته مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٣) - حققه د. رمضان عبد التواب، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(٤) - كتاب الفرق، ص ٦٨.

(٥) - الشرح، ص ١٧١.

الإنسان، ومن ذوات الخُف: الأخلاف والواحد خُلف، ومن ذوات الحافر والسَّبَّاع: الأطباء والواحد طُبِّي بالضم ويقال بالكسر، ومن ذوات الظِّلْف: الضَّرْع^(١). وجاء في اللسان: «والطَّبِّي والطَّبِّي: حَلَمَات الضَّرْع التي فيها اللبن من الخف والظِّلْف والحافر والسَّبَّاع، وقيل: هو لذوات الحافر والسَّبَّاع كالثدي للمرأة وكالضرع لغيرها»^(٢).

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على دلالة اللفظ المنظَّر به (ثدي المرأة) يقفنا على دلالة اللفظ المنظَّر عليه: (طبي الفرس).

وأما لفظ «الجُثُوم» فقد ورد في قول ربيعة بن مَقْرُوم الضبِّي:
 (٣٤) بَطْعَنٍ يَجِيشُ لَهُ عَانِدٌ وَضَرْبٍ يُفَلِّقُ هَامًا جُثُومًا
 وجاء في شرحه: «الجُثُوم يكون في الطَّيْرِ بمنزلة البروك في الإبل والرُّبُوض في الغنم»^(٣).
 فقد فسر الشارح «جُثُوم الطير» على أنه نظير: «بروك الإبل» و«رُبُوض الغنم».

وقد شاركه ابن قتيبة والثعالبي في تقرير هذا التناظر. قال ابن قتيبة: «ويقال: بَرَك البعير، ورَبَضَت الشاة، وجَثَم الطائر، وهذه مبارك الإبل، ومرابض الغنم»^(٤). وقال الثعالبي: «رُبُوض الغنم مثل بروك الإبل، وجُثُوم الطَّيْرِ، وجُلُوس الإنسان»^(٥).

(١) فصيح ثعلب، تحقيق د. عاطف مدكور، دار المعارف بمصر ١٩٨٤م ص ٣٢٢. وانظر كذلك: فرق قطرب ص ٥٣، وثابت ص ٢٧ - ٢٨، وابن فارس ص ٥٩، وأدب الكاتب ص ١٧١، والرُّبُوض: نظام الغريب في اللغة، تحقيق محمد علي الأكواع، دار المأمون للتراث بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م، ص ٢١٦.

(٢) (طبي) ١٩ / ٢٢٧، وانظر كذلك: التاج (طبي) ١٠ / ٢٢٢.

(٣) الشرح، ص ٣٦٢.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٠٥.

(٥) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٦.

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على معنى «البروك» أو «الربوض» يقفنا على معنى «الجثوم» فإذا كان البروك - مثلاً - هو استناخة البعير وإلقاء صدره على الأرض^(١)، فإن الجثوم يكون مثل ذلك للطير^(٢).

وأما لفظ «القروح»، فقد ورد - فعلاً - في قول يزيد بن الخدّاق الشنّي:
 (١) أعددتُ سبحةً بعد ما قرحتُ وليستُ شكةً حازم جلدِ
 وجاء في شرحه: «والقروح في الخيل بمنزلة البزول في الإبل والصلوغ في الشاء»^(٣).

فقد فسر الشارح «قروح الخيل» على أنه بمنزلة «بزول الإبل» و «صلوغ الشاء».

وقد قرّر ثابت بن أبي ثابت هذا التناظر بقوله: «والصّالغ (من الشاء) بمنزلة البازل من الإبل والقارح من الخيل»^(٤).

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على دلالة «البزول» أو «الصلوغ» يقفنا على دلالة لفظ «القروح». جاء في اللسان عن الصلّوغ: «والصلّوغ في ذوات الأظلاف مثل السلّوغ وصلّغت الشاة والبقرة تصلّغ صلّوغاً وسلّغت وهي صالغ بغير هاء: تمّت أسنانها وهي تصلّغ بالخامس والسادس ... والصالغ كالقارح من الخيل. قال أبو عبيد: ليس بعد الصالغ في الظلف سن»^(٥) أي أن صلّوغ الشاء يعني تمام أسنانها، وكذلك يمكن أن نقسّر ونفهم قروح الخيل قال الأصمعي: «فإذا وقعت ثنيته (أي الفرس) قيل: قد أثني وهو ثني ...، فإذا وقعت رباعيته قيل: قد أربع

(١) انظر: اللسان (برك) ٢٧٧ / ١٢.

(٢) انظر: المصدر السابق (جثم) ١٤ / ٣٤٩ - ٣٥٠.

(٣) البيت ص ٥٩٣ وشرحه ص ٥٩٤، وسبحة اسم فرسه.

(٤) كتاب الفرق ص ٧٤ وما بين المعقوفين زيادة مني، وانظر كذلك: فرق ابن فارس ص ٩٠، وفقه اللغة وسر العربية ص ٢٥.

(٥) (صلغ) ١٠ / ٣٢٤.

وهو رباع ...، ثم ليس بعد سن الإرباع إلا القروح، فإنه إذا ألقى السن التي وراء الرباعية فذلك قروحه، يقال: فرس قارح^(١).

وأما لفظ «المشفر»، فقد ورد في قول علقمة بن عبدة (يصف ناقة):

(١٥) كأن غسلة خطمي بمشفرها في الخد منها وفي اللحين تلغيم
وجاء في شرحه: «والمشفر للناقة كالجحفة للفرس، والمقمة والمرمة للشاة والبقرة، والفقم للحية، والفنطيسة للخنزير، والمنقار للطائر، والمنسر والمناسر لسباع الطير»^(٢).

فقد فسّر الشارح دلالة «مشفر الناقة» بذكر بعض نظائره كـ «جحفة الفرس» و «مقمة البقرة» الخ.

وقد قرّر وقوع التناظر بين هذه الألفاظ بعض اللغويين.

قال الشعالي: «شفة الإنسان، مشفر البعير، جحفة الفرس، خطم السبع، مقمة الثور، مرمة الشاة، فنطيسة الخنزير، برطيل الكلب. عن ثعلب عن ابن الأعرابي منسر الجارح. منقار الطائر»^(٣).

وعلى ذلك، فإنّ وقوفنا على دلالة أى من هذه الألفاظ المنظر بها يقفنا على دلالة اللفظ المنظر عليه (مشفر الناقة).

ويشير هذا الملاحظ إلى احتفاظ العربية الفصحى «في كل هذه الأمور وغيرها، بشروء لفظية كبيرة، فحافظت بذلك على إحساس الإنسان الأول، بأن العضو

(١) الأصمعي: كتاب الخيل، تحقيق هلال ناسي - مجلة المورد العراقية، مجلد ١٢ - العدد الرابع ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م، ص ١٨٧، وما بين المعقوفين زيادة منى.

(٢) الشرح، ص ٧٩٨.

(٣) فقه اللغة وسر العربية، ص ١٠٦. وانظر كذلك: فرق قطرب ص ٤٦، وثابت بن أبي ثابت، ص ١٨ - ١٩، وابن فارس ص ٥١، وأدب الكاتب ص ١٥٣، وفصيح ثعلب، ص ٣٢١ - ٣٢٢، ونظام الغريب في اللغة، ص ١٥٥. وابن سيدة: المخصص، المكتب التجاري للطباعة، والتوزيع والنشر ببيروت (د. ت) ٦ / ١٣٩.

الواحد - وإنْ خُلِقَ لوظيفة معينة في كلِّ من الإنسان والحيوان والطير - فإنَّ شكله المختلف، وتكوينه المتباين، عند كل من هذه الأنواع، قد كان مبرراً كافياً لدى هذا الإنسان الأول، ليخالف التسمية باختلاف شكل المسميات^(١).

ولعل مما قد يعيب هذا النوع من التفسير أيضاً أنه يعلّق فهمنا للفظ على فهمنا للفظ المنظر به، وقد يكون هذا المنظر به غير معروف لدى القارئ، فيفقد «التناظر» قيمته التفسيرية.

(١) مقدمة تحقيق د. رمضان عبد التواب لكتاب الفرق لابن فارس ص ٣.

السياق ودوره في تحديد دلالات الألفاظ

«وأقصد بالسياق هنا ما يصاحب اللفظ مما يساعد على توضيح المعنى. وقد يكون التوضيح بما ترد فيه اللفظة من الاستعمال، وقد يكون ما يصاحب اللفظ من غير الكلام مفسراً للكلام»^(١).

ونستطيع أن نقرر، هنا، أن جملة ما أورده الشراح من تفسيرات لألفاظ الديوان هي تفسيرات أملتها معطيات السياق بنوعيه: اللغوي (سابق الكلام ولاحقه)، والاجتماعي (المقام)، وذلك لأنهم لم يكونوا يفسرون دلالات ألفاظ مفردة، وإنما كانوا يفسرون دلالات ألفاظ في نصوص، ولذا فمن البديهي أن يكون تفسيرهم محكوماً بما يحيط بهذه الألفاظ في تلك النصوص.

وعلى ذلك، فإننا لا نتوقع أن نصادف نصاً صريحاً - وإن لم نعدم ذلك - من قبل الشراح يصرحون فيه بأنهم كانوا يراعون معطيات السياق بنوعيه حينما يفسرون دلالات ألفاظ الديوان، فهذا أمر بديهي لا يحتاج إلى تصريح.

ومع ذلك، فإننا نستطيع أن نقف على بعض المظاهر التي تنبئ - بوضوح - عن تنبئه الشراح إلى أهمية السياق في توجيه دلالات الألفاظ، وسوف أجتزئ في هذا المقام ببعض الملاحظ والمظاهر الواضحة، لأن جملة التفسيرات الواردة في الشرح تفسيرات روعى فيها السياق كما ذكرت آنفاً.

(١) السياق اللغوي:

يتضح أثر مراعاة الشراح للسياق اللغوي في تعيينهم للمقصود من بعض الألفاظ، وفي تحديدهم للمراد من دلالات الألفاظ التي تحتل عدداً من الدلالات كألفاظ الأضداد والمشارك والألفاظ العامة. ففي مثل هذه الحالات نجد الشراح يتكثرون على معطيات السياق اللغوي في تحديد المقصود من دلالات هذه الألفاظ منبهين على ذلك بقولهم: «وهو هنا ...» ولنضرب بعض المثل على ذلك بما جاء في شرح الألفاظ الآتية: الناهل والسدف والعين والبيضاء والسيلك.

(١) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ص ١١٦.

فأما لفظ «الناهل» فقد ورد في قول مُزَرَّد بن ضرار:

(١٤) وَأَنْتَى أَرْدُ الْكَبْشَ وَالْكَبْشُ جَامِحٌ وَأَرْجِعُ رُمَحِي وَهُوَ رِيَانُ نَاهِلُ

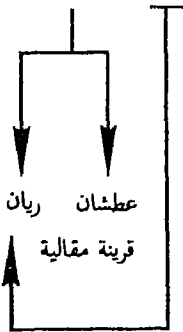
وجاء في الشرح: «والناهل هاهنا الريان، وهو من الأضداد. يقال: قطعاً ناهل، إذا كنَّ عطاشاً»^(١).

فقد صرح الشارح بأن لفظ «الناهل» من الأضداد لدلالته على الريان وعلى العطشان كذلك، بيد أنه ذم على المراد من هاتين الدالتين - منبهاً - بقوله: «والناهل هاهنا الريان».

ونستطيع أن نقرر أن تحديد المراد من دالتي هذا اللفظ قد جاء في ضوء اعتباره للسياق اللغوي للبيت؛ إذ قد أخبر الشاعر أنه يرجع الرمح من كبش القوم (سيدهم) ريان، ثم وصف الرمح بأنه «ناهل». والرأي في اللغة ضد العطش، وإذن فإن وصف الرمح بالنهل، بعد الإخبار عن ارتوائه، يقتضى أن يكون المقصود من النهل هو الوصف بالرأي، وإلا نقض الكلام بعضه بعضاً.

وعلى ذلك، فقد جاء تحديد الشارح لهذه الدلالة وفقاً لمعطيات السياق اللغوي المتمثل في القرينة المقالية: «ريان»، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

وَأَنْتَى أَرْدُ الْكَبْشَ وَالْكَبْشُ جَامِحٌ وَأَرْجِعُ رُمَحِي وَهُوَ رِيَانُ نَاهِلُ



وأما لفظ «السدف» فقد ورد في قول المُثَقَّب العبدى (في شأن ناقته):

(١) الشرح، ص ١٦٤.

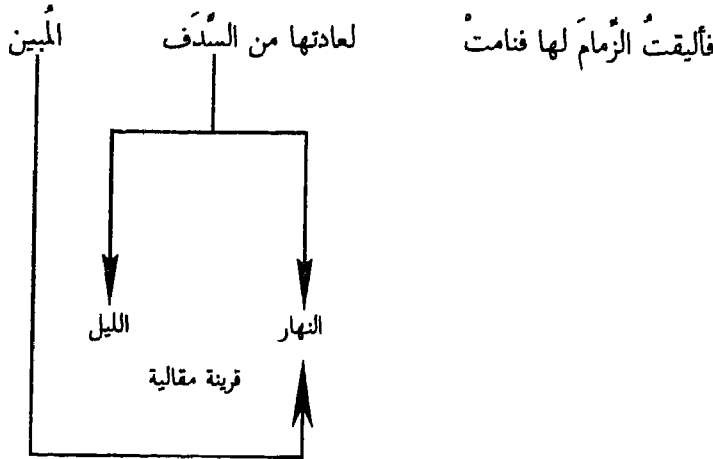
(٢٩) فَأَلْقَيْتُ الزَّمَامَ لَهَا فَنَامَتْ لِعَادَتِهَا مِنَ السَّدَفِ الْمُبِينِ

وجاء في الشرح: «السَّدَفُ: الليل. والسَّدَفُ: النهار، وهو من الأضداد، وهو في هذا البيت الضَّوءُ، والمُبِينُ: البين»^(١).

فقد نص الشارح على أن لفظ «السَّدَفُ» من الأضداد، وذلك لدلالته على كلٍّ من الليل والنهار (أو الظلمة والضوء)، ثم عَقَّبَ على ذلك بقوله: «وهو في هذا البيت الضوء».

وتحديد الشارح، ذلك السابق، لاشك قائم على مراعاته للسياق اللغوي لهذا البيت؛ إذ إنَّ الشاعر قد وصف السَّدَفَ بـ «المُبِينِ»، والإبانة هي الوضوح والظهور، وبين أن الوصف بالظهور والوضوح إنما يلائم النهار لا الليل.

وعلى ذلك، فقد جاء نصُّ الشارح على الدلالة المرادة من دلالتى لفظ السَّدَفِ، نتيجةً لاعتباره لمعطيات السياق اللغوي المتمثلة في القرينة المقالية: «المُبِينِ»، ولعلَّ الشارح قد ترك التصريح بذلك لوضوحه. ويمكننا أن نمثِّلَ لذلك بما يلي:



ويطرَّد اتكاء الشارح على مُعطيات السياق اللغوي في تحديد الدلالة المقصودة

(١) الشرح، ص ٥٨٥.

من دلالات ألفاظ الأضداد الواردة في الشرح، والتي سأفصل فيها القول في الفصل الخاص بها.

وأما لفظ «العَيْن»، فقد ورد في قول عمرو بن الأهتم (يصفُ بَرُوقًا - جمع بَرَقَ):

٩) تَأَلَّقُ فِي عَيْنٍ مِنَ الْمُزْنِ وَادِقٍ لَهُ هَيْدَبٌ دَانِي السَّحَابِ دُفُوقُ

وجاء في الشرح: «والعَيْن: السحابة تنشأ عن يمين قِبَلَةِ العراق وذلك السحاب لا يَخْلِفُ، والعَيْنُ أَيْضًا: مَطَرٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا يُقْلِعُ»^(١).

فقد أورد الشارح للفظ العَيْن - وهو من الألفاظ المشتركة - دالتين هما:

أ) السحابة التي تنشأ عن يمين قِبَلَةِ العراق.

ب) المطر الذي يدوم ثلاثة أيام.

وقد عَدَّ الشارحُ الدلالةَ الأولى هي الدلالة المقصودة من لفظ «العَيْن»، ولذا فقد ذكرها أولاً.

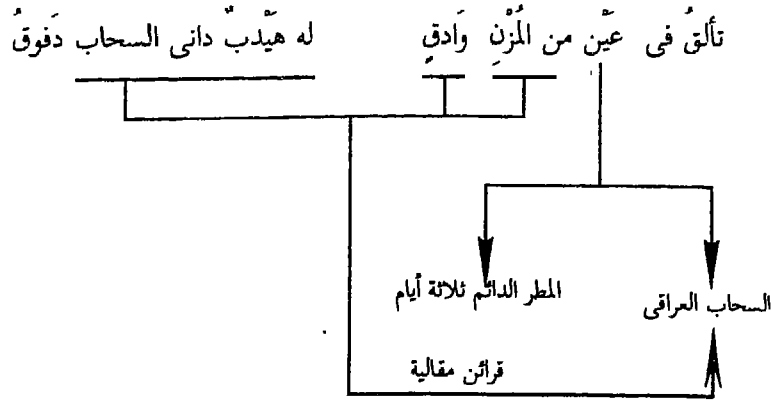
ونستطيع أن نقرر أن هذا التحديد قد جاء نتيجة اعتبار الشارح لمعطيات السياق اللغوي للبيت، وتمثل هذه المعطيات في القرائن المقالية الآتية:

«المُزْن»، و «وادِق» و «لَهُ هَيْدَبٌ دَانِي السَّحَابِ»، فالْمُزْنُ هو السحاب الأبيض، والوادِق هو القريب من الأرض، والهيدب هو أن تكون السحابة رَيَّافِيْرِي لها مِثْلُ الخَمَلِ، كما نصَّ الشارح^(٢).

ومن الواضح أن هذه القرائن المقالية تُعَيِّنُ أن يكون المراد من لفظ «العَيْن» هو الدلالة على السحاب لا المطر، ويمكن أن نمثل لذلك كما يلي:

(١) الشرح، ص ٢٤٨.

(٢) ص ٢٤٨.



ويطرد اعتماد الشراح على معطيات السياق في تحديد المقصود من دلالات الألفاظ المشتركة الأخرى الواردة في الشرح، كما سائين في الفصل الخاص بدراسة المشترك في الشرح.

وأما لفظ «البيضاء»، فقد ورد في قول ثعلبة بن عمرو (يصف درعه):

(٧) بَيْضَاءٌ مِثْلُ النَّهْيِ رِيحٌ وَمَدَّةٌ شَائِبٌ غَيْثٌ يَحْفَشُ الْأَكْمَ صَائِفٌ

وجاء في شرحه: «البيضاء هاهنا الدرع، والنهي: موضع مطمئن ينتهي إليه الماء له حاجز يمنعه أن يفيض....، والعرب تشبه السيف والدرع بماء الغدير وماء النهي»^(١).

فقد نبه الشارح على أن المقصود بلفظ «بيضاء» في هذا البيت هو الدرع، وقد بنى ذلك على أساس وجود قرينة لفظية فنية هي أن العرب تشبه الدرع بماء النهي أو الغدير.

ولعل هذه الإشارة من الشارح إلى قيمة القرينة اللفظية الفنية، في تحديد المقصود من اللفظ، تعدد جديدة في بابها. وأعني بالقرينة اللفظية الفنية جريان

(١) الشرح، ص ٥٦٢ وقبله (ص ٥٦١)

٤- وشوها لم توشم يداها ولم تنل
٥- وتعطيك قبل السوط ملء عنانها
٦- بللت بها يوم الصراخ، وبعضهم
فقاظت وفيها بالوليد تقاذف
وإحضار طلي أخطائه المنبأف
يحب به في الحي أور، شارف

أدباء اللغة على تصوير أشياء معينة كالدرع أو السيف أو الفرس أو غيرها ببعض الصور الفنية، ثم تحوّل هذه الصور الفنية بكثرة التعاور، ووفرة التداول، إلى ما يشبه أن يكون قوالب فنية خاصة بتلك الأشياء، بحيث يؤدي ورود هذه الصور في نص لغوي إلى استدعاء الأشياء الخاصة بها إلى ذهن المتلقى.

ومن هذه القوالب الفنية، كما نصّ الشارح، تشبيه شعراء العرب لفضون الدرع بماء النّهي أو الغدير الذي تصفقه الرياح فتتكون له طرائق تشبه بها تلك الغضون.

وقد أشار ثعلب (ت ٢٩١ هـ) إلى هذا في شرحه لقول زهير بن أبي سلمى (في وصف درع):

مُضَاعَفَةٌ، كَأَضَاةِ الْمَسِيحِ ———— ل، تُغْشِي عَلَى قَدَمِيهِ فَضُولًا

حيث قال: «مضاعفة: حَلَقَتَيْنِ حَلَقَتَيْنِ. والأضاة: الغدير من مسيل أو غيره، وهي تشبه بالغدير وبذرور الشمس، والنهي وبالبحاد»^(١). ومن أمثلة ذلك مما جاء في المفضليات قول الجميع

(٩) مَدْرِعًا رِيطَةً مُضَاعَفَةً كَالنَّهْيِ وَفِي سَرَارِهِ الرَّهْمُ^(٢)

وقول أبي قيس بن الأسلت الأنصاري:

(٦) أَعْدَدْتُ لِلْأَعْدَادِ مَوْضُونَةً فَضْفَاضَةً كَالنَّهْيِ بِالْقَاعِ^(٣)

وقول عبد قيس بن خفاف البرجمي:

(٦) وَسَابِغَةٍ مِنْ جِيَادِ الدَّرُو عَ تَسْمَعُ لِلْسَيْفِ فِيهَا صَلِيلًا

(١) شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ص ١٤٩.

(٢) استعنت في ذلك بالفهرست الفنى الذى صنعه عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر وذيلابه تحقيقهما للمفضليات، ص ٥١٢.

(٣) الشرح، ص ٤٧.

(٤) ص ٥٦٧.

(٧) كماء الغدير زفته الدُّبورُ يَجْرُ المدَجِّجُ منها فضولا^(١)

ومثله، مما جاء في غير المفضليات، قول زهير بن أبي سلمى:

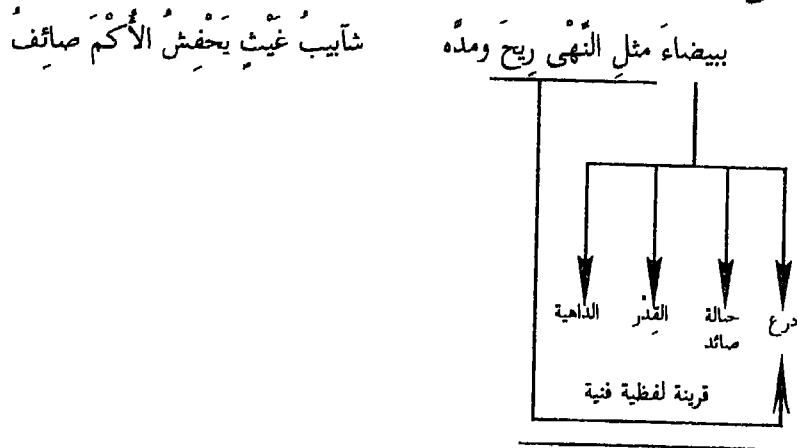
ومُفاضية، كالتَّهْي، تَنْسِجُه الصَّبَا بيضاء، كَفَّتَ فَضْلَهَا، بِمَهْنَدٍ^(٢)

وقول عمرو بن كلثوم (يصف دروعا)

كَأَنَّ مُتَوَنِّهْنَ مُتَوْنَ غُدِرَ تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا^(٣)

وعلى ذلك، فلقد تنبه الشارح (هو أبو عكرمة الضبي في الأغلب) إلى قيمة السياق اللفظي الفني في تحديد المقصود من لفظ «بيضاء» الذي قد يحتمل - في غير هذا السياق - دلالات أخرى غير تلك التي نصَّ عليها الشارح كالشمس، والقدر، والأرض التي لا نبات بها، والداهية، وحالة الصائد^(٤).

وأظن ظناً أن اعتماد الشارح على هذا السياق اللفظي الفني في تحديد المقصود من دلالة اللفظ يُعدُّ أمراً جديداً في بابهِ، ويمكن أن نمثِّل لذلك بما يلي:



(١) ص ٧٥٥ - ٧٥٦.

(٢) شرح شعر زهير بن أبي سلمى، ص ١٩٩.

(٣) ابن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة لاثاني، ص ٤١٦.

(٤) انظر: اللسان (بيض)، ٨ / ٣٩٢ - ٣٩٣.

وأما لفظ «السبيك»، فقد ورد في قول الحارث بن حِزْرة (يصف كرم
ممدوحه):

١٢) وبالسبيك الصُفْرُ يُضَعِفُهَا وبالبَغَايا البِيضِ واللُّعْسِ
وجاء في شرحه: «السبيك ها هنا الذهب لقوله الصُفْرُ» (١).

نصادف هاهنا ملحظاً مهما يدل كل الدلالة على مدى تثبه الشارح (هو
أبو عكرمة الضبي في الأغلب) لقيمة السياق، واعتماده عليه، في تحديد المراد
من دلالات الألفاظ المتعددة.

. فقد نص الشارح على أن لفظ «السبيك هاهنا»، أى: في هذا السياق، يدل
على «الذهب»، ثم صرح بالعلّة في ذلك فقال: «لقوله الصفر»، أى: كما يقول
المحدثون لوجود قرينة مقالية تعين أن يكون المراد هو سبيكة الذهب لا الفضة، إذ
إن اللفظ يحتمل الدالتين معاً. جاء في اللسان: «سَبَكَ الذهبَ والفضة ونحوه
من الذائب يَسْبِكُه سبكاً وسبكة: ذوباً وأفرغه في قالب، والسبيكة: القطعة المذوبة
منه» (٢).

ولعلّ هذا الملحظ يمثل - في نظري - أهمّ ملاحظ السياق الواردة في
الشرح، لأنّ الشارح قد نص فيه صراحةً على أنّ تحديده لدلالة لفظ «السبيك»
قد جاء وفقاً لمعطيات السياق اللغوي المتمثلة في القرينة اللفظية: «الصُفْرُ»، بينما
اجتزأ عن ذلك، في سائر الملاحظ الأخرى، بوضوح دور السياق في توجيهه
لدلالات الألفاظ، ويمكن أن نمثّل للملحظ السابق بما يلي:

(١) الشرح، ص ٢٦٦ وقبله بنفس الصفحة:

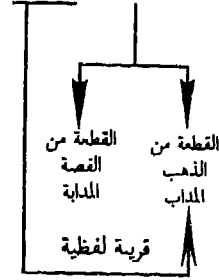
هَمِيَانَهَا وَالْدُّهْمُ كَالْقَرَسِ

١١) يَجُوكُ بِالزَّغْفِ الْفَيَوضُ عَلَى

(٢) (سبك) ١٢ / ٣٢٢.

وبالْبَغَايَا الْبَيْضِ وَاللُّعْسِ

وبالسَّبِيكِ الصُّفْرِ يُضَعِّفُهَا



وتمثل الشواهد - وما أكثرها في الشرح - مظهراً مهماً من مظاهر اتكاء الشراح على معطيات السياق اللغوي في بيان المقصود من اللفظ، أو في تعيين الدلالة المرادة من دلالاته المتعددة، فكثيراً ما كان الشراح يفسرون دلالات بعض ألفاظ الديوان، ثم يشفعون ذلك بإيراد بعض الشواهد على ذلك التفسير، ومن الواضح أن اختيار الشواهد، يتم على أساس مراعاة سياقها اللغوي ولنضرب بعض الأمثلة لعل ذلك بما جاء في شرح الألفاظ الآتية: «عال»، و «زوى» و «الغيل».

فأما الفعل «عال» فقد ورد في قول مُزَرَّد بن ضِرَار (يصف حال رجل وامرأته خدع رجل ابنتهما واشترى الإبل منه بغنم):

(٩) وعالاً وعماماً حين باعا بأعنزٍ وكليبين لعيانية كالجلامد

وجاء في شرحه: «عالاً: افتقر: يقال: عال الرجل يعيل إذا افتقر. قال

الشاعر:

لَمَّا يَدْرِى الْفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ وَمَا يَدْرِى الْغَنَى مَتَى يَعِيلُ

أى: متى يفتقر. «ووجدك عائلاً فأغنى». يقال: عال يعيل إذا افتقر، وعال يعيل: تبختر فى مشيه»^(١).

فقد فسّر الشارح دلالة الفعل «عال» فى بيت مُزَرَّد بالافتقار، ثم أورد شاهدين على ذلك، أحدهما قرآنى، والآخر شعرى.

(١) الشرح، ص ١٣٠.

فأما الشاهد القرآني فهو قوله تعالى - مخاطباً نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم -: «وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنِي»^(١). ونستطيع أن نقرر أن الشارح قد عيّن المقصود من لفظ «العائل» في هذه الآية على أساس اعتباره لسياقها، ويتمثل هذا السياق في قوله تعالى: «فأغني»، فإن هذا القول يمثل قرينةً لفظيةً تعيّن أن يكون المقصود بلفظ العائل في الآية هو الفقير، وذلك لأنّ الكلام مُوجّه للإخبار عن تغيير من حال إلى ضده، فإذا كان الضدّ الذي غيّر إليه الحال هو الغنى: «فأغني»، فلا بد أن يكون الحال الذي تغير هو الفقر: «عائلاً». وعلى ذلك فقد وضع هذا السياق اللغوي حداً أمام الاحتمالات الدلالية الأخرى، لهذا اللفظ، إذ إنه اسم فاعل من الفعل «عال»، وهذا الفعل يحتمل أن يكون واوياً العين أو يائياً، وله على كل احتمال دلالتان:

فأما (عال - يعيل) فيدل على:

أ) الافتقار.

ب) التبخر في السير.

وأما (عال - يعول) فيدل على^(٢):

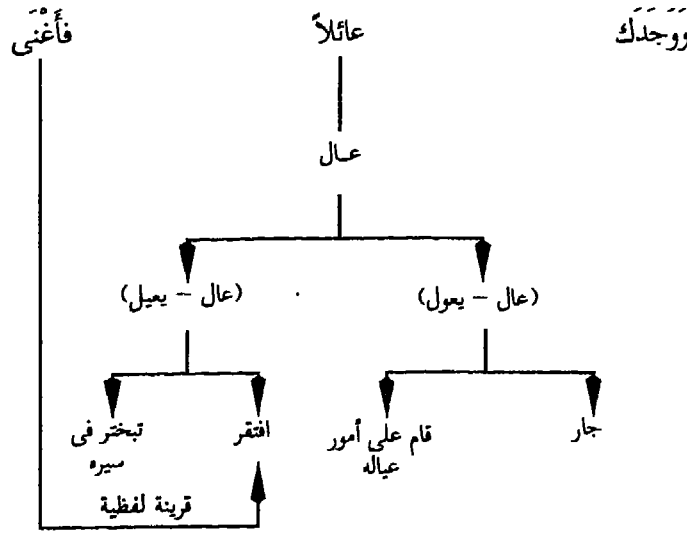
أ) الجور والميل.

ب) قيام الرجل على أمور عياله.

فاسم الفاعل «عائل» - منفرداً - يطلّح أن يكون بإحدى هذه الدلالات الأربع، ولكنّ ورود القرينة اللفظية: «فأغني» إلى جواره، قد جعل دلالة على الفقير هي الدلالة المقصودة كما نصّ الشارح. ويمكن أن نمثّل لذلك كما يلي:

(١) سورة الضحى ٨/٩٣.

(٢) انظر: اللسان (عول) ١٣/٥١٠.



وأما الشاهد الشعري، فهو قول الشاعر:

لَمَّا يَدْرِى الْفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ وَمَا يَدْرِى الْغَنِيُّ مَتَى يَعِيلُ

ونستطيع أن نقرر هنا أيضاً أن الشارح في استشهاده بهذا البيت على ورود الفعل «عالٍ - يعيل» بمعنى: افتقر، قد اعتبر السياق اللغوي لهذا البيت. ويتمثل هذا السياق في قول الشاعر في الشطر الأول: «لما يدري الفقير متى غناه»، وفي قوله في الشطر الثاني: «وما يدري الغنى ..»، فإن هذا وذاك يمثلان قرينة لفظية تعين أن يكون المراد من قوله «يعيل» هو الافتقار لا التبخر في السير، إذ إنه هو المقابل للغنى.

وأما الفعل «زَوَى»، فقد ورد في قول الجُمَيْحِ الأَسَدِيِّ (يصف فرساً):

٦) جَرْدَاءُ كَالصَّعْدَةِ الْمُقَامَةِ لَا قُرْزَوَى مَتْنَهَا وَلَا حَرِمُ

وجاء في شرحه: «وقوله: زَوَى مَتْنَهَا، أى قَبَضَهُ وَشَجَّه - وَأَصْلُ الزَّيِّ: الْقَبْضُ وَالْجَمْعُ ...».

ومنه قولُ النَّبِيِّ ﷺ: زُوِيَ لِي الْأَرْضُ فَأَرَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا وَسَيَلَعَ مُلْكُ أُمْتِي مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا^(١).

(١) الشرح، ص ٤٦، والحديث بتمامه في صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبها ١٣/١٨ - ١٤.

فقد فسّر الشارح دلالة لفظ الزُّيِّ بالقَبْض والجمع، ثم أورد قوله ﷺ: «زُويتُ لى الأرض...» شاهداً على ذلك.

ويعنى استشهاد الشارح بهذا الحديث النبوى أنه يرى أن الفعل «زُويت» فى سياقه هذا من الحديث يدل على معنى الجمع والقَبْض. ونستطيع أن نقرر أنه قد اعتدّ فى تحديده لدلالة ذلك اللفظ بمعطيات سياقه اللغوى فى الحديث، ويتمثل ذلك فى قوله ﷺ: «فأريت مشارقها ومغاريها»، فإن هذه الرؤية لمشارق الأرض ومغاريها تمثل قرينة لفظية نعين أن يكون المقصود بالزُّيِّ فى الحديث هو الجمع والقَبْض، وهذا ما قرره المؤلفون فى غريب الحديث. قال الإمام الحارثى: «وسألت ابن الأعرابى عن قوله: زُويت لى الأرض. قال: قُرب بعضها من بعض، قلت: إن المسجد ينزوى قال: يتقبّض كما يتقبّض وجهك من شئ تكرهه»^(١). وقال أبو عبيد: «سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى... يقول: زُويت: جُمِعت»^(٢).

(٢) المقام (سياق الحال):

يمثل المقام كما قلت - قبلاً - مجموع العناصر الاجتماعية والثقافية المتصلة بالنص الكلامى، والتي تؤثر فى فهمه، وفى تحديد دلالات ألفاظ. يقول د. تمام حسان: «هذا هو المقصود بفكرة المقام. فهو يضم التكلم والسامع أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة Relevant فى الماضى والحاضر ثم التراث والفولكلور والعادات والتقاليد والمعتقدات والخزعات...»^(٣).

ويمكن أن نتبين بعض مظاهر وعى الشارح بقيمة المقام، وتأثير ذلك على توجيه دلالات الألفاظ، فى الأمرين الآتيين:

(١) الإمام الحارثى: غريب الحديث، تحقيق د. سليمان العايد، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى - مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م المجلد الخامسة ٣ / ٩٧٤.

(٢) أبو عبيد: غريب الحديث، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ٣ / ٤.

(٣) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م ص ٣٥٢.

الأمر الأول: ذكّرهم لمناسبات الكثير من القصائد التي تعرضوا لشرحها.
الأمر الثاني: تعرّضهم للعادات والتقاليد التي تضمنتها بعض الآيات، واعتبارهم لها في توجيه دلالات الألفاظ.

فأما ذكر مناسبات القصائد، فقد التزم به الشراح في الكثير من قصائد الديوان^(١). ولا شك في أنّ الوقوف على هذه المناسبات مما يعين على فهم النص الكلامي (آيات القصائد) فهماً سديداً، كما أنه يسعد على تحديد المقصود من الألفاظ التي تتعدد دلالاتها كالألفاظ العامة والمشاركة والمتضادة وتوجيهها التوجيه الأسد. ولنضرب بعض المثل على ذلك بلفظي المال، والمنيحة.

فأما لفظ «المال»، فقد ورد في قول مُزَرَّد بن ضِرَار:

(١٩) تَسْفَهَتْهُ عَنْ مَالِهِ إِذْ رَأَيْتَهُ غَلَامًا كَفُضْنَ الْبَانَةَ الْمُتَغَايِدَ^(٢)

فلفظ «المال» من الألفاظ العامة التي قد تحتل صنوفاً من الدلالات. جاء في اللسان: «المال: معروف، ما ملكته من جميع الأشياء»^(٣). وقال ابن الأثير: «المال في الأصل: ما يملك من الذهب والفضة، ثم أُطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان. وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل، لأنها كانت أكثر أموالهم»^(٤).

(١) انظر مثلاً: ص ٢٤ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للكلّخنة، وص ٧٩ حيث ذكرت مناسبة قصيدة لبشامة بن الغدير، وص ١٢١ حيث ذكرت مناسبة قصيدة ليزيد بن سنان بن أبي حارثة المرّي، وص ١٩٥ - ٢٠٠ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للشنفرى، وص ٣٤١ حيث ذكرت مناسبة قصيدة لعوف بن الأحوص، وص ٤٨٢ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للمرقش الأكبر، و ٥٩٠ - ٥٩١ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للمثقب العبدي، وص ٧٤٢ حيث ذكرت مناسبة قصيدة لعبد الله بن عمّة الضبي، وص ٨٤٩ - ٨٥٠ حيث ذكرت مناسبة قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي.

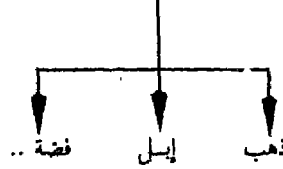
(٢) الشرح، ص ١٣٥.

(٣) (مول) ١٥٨ / ١٤.

(٤) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م ٣٧٣ / ٤.

ولكن هذه العمومية في لفظ «المال» سرعان ما تزول بوقوفنا على مقام هذا النص الكلامي (سبب إنشاد القصيدة) الذي ذكره أحمد بن عبيد بعد البيت الأول مباشرة، ودون حاجة إلى تتبع السياق اللغوي لهذا النص، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

النص الكلامي: تَسْفَهَتْهُ عَنْ مَالِهِ إِذْ رَأَيْتَهُ غُلَامًا كَغُصْنِ الْبَانَةِ الْمُتَغَايِدِ



المقام: (الظروف المتصلة بهذا النص الكلامي = سبب إنشاد القصيدة)

«قال أحمد: أخبرنا محمد بن عمرو بن أبي عمرو الشَّيْبَانِي إملاءً علينا قال: كان أهل بيت من بني ثعلبة بن سعد بن ذبيان جاؤوا في بني عبد الله بن غطفان، فذهب رجل من بني عبد الله إلى غلام من الثعلبين يقال له خالد، وهو أحد بني رزام بن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذبيان، وللثعلبي إبل جلة حسان، فلم يزل يخذع الثعلبي حتى اشترى الإبل منه بغنم. فرجع الغلام إلى أبيه فأخبرهما فقالا: هلكت والله وأهلكتنا. ثم إن أبا الغلام ركب إلى مزرد فقص عليه القصة.... فقال مزرد: أنا ضامن لك إبلك أن ترد عليك بأعيانها... قال أحمد: فهذا كان سبب قول مزرد لهذه القصيدة»^(١).

وعلى ذلك، فإن ووقوفنا على مقام هذا النص الكلامي يجعلنا نقرر أن المراد من لفظ «المال» في قول الشاعر: «تسفَهَتْهُ عَنْ مَالِهِ» هو الإبل.

ولعل نص الشارح على هذا المقام، فضلاً عن معطيات السياق اللغوي المحيطة بهذا النص الكلامي، قد جعلت الشارح يترك النص على المراد من لفظ المال في هذا البيت.

(١) الشرح ص ١٢٨.

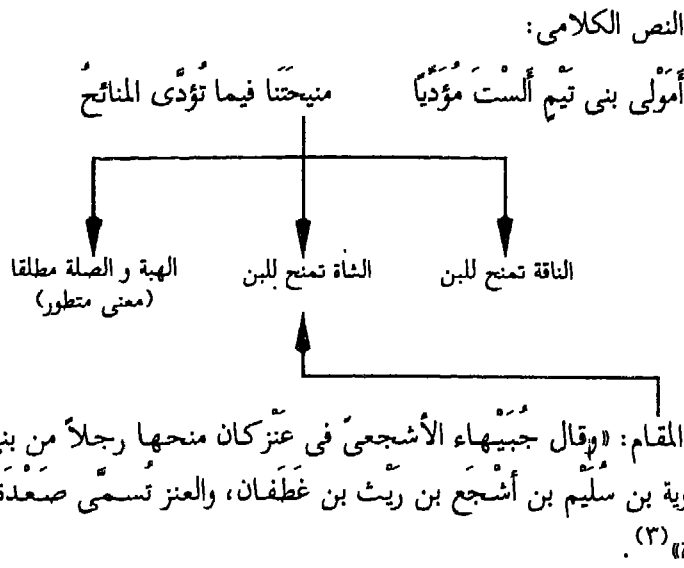
وأما لفظ «المنيحة» فقد ورد في قول جَبِيْهَاءَ الْأَشْجَعِيِّ:

(١) أُمُوْلِيْ بَنِي تَيْمٍ أَلَسْتُ مُؤَدِّيًّا مَنِحَتَنَا فِيمَا تُؤَدِّي الْمَنَائِحُ

فلفظ «المنيحة» أيضاً من الألفاظ التي قد تحتل عدداً من الدلالات.

جاء في اللسان: «مَنَحَ الشَّاةَ وَالنَّاقَةَ يَمْنَحُ: أَعَارَهُ لِإِيَّاهَا ... وقال اللَّحْيَانِيُّ: منحه الناقة: جعل له وَبَرَّهَا وَوَلَدَهَا وَلَبَنَهَا. وهي المِنْحَةُ وَالْمَنِحَةُ وقد تقع المِنْحَةُ على الهبة مطلقاً لا قَرْضاً ولا عَارِيَةً» (٢).

ولكن هذا «التعدد الدلالي» سرعان ما يزول حين نقف على مقام هذا النص الكلامي، وقد ذكره الشارح قبل هذا البيت مباشرة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:



(١) الشرح، ص ٣٣١.

(٢) (منح) ٤٤٥ / ٣ - ٤٤٦. وانظر كذلك: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٦٤ / ٤، والتاج

(منح) ٢٣٢ / ٢.

(٣) الشرح، ص ٣٣١.

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على الظروف التي سبقت وقوعَ هذا النصِّ الكلامي يجعلنا نقرر أنَّ المقصود من لفظ «المنيحة» في قول جَبِيهَاءَ الْأَشْجَعِي: «أَلَسْتُ مُؤَدِّيَا مَنِحَتَنَا» هو العِزَّةُ التي كان قد منحها لرجلٍ من بني تَيْم.

ولعلَّ الشارح قد اجتزأ بذكره لهذا المقام عن النص على المقصود من اللفظ، في هذا البيت، مكثفياً بتقرير دلالة الأصلية والمتطورة بقوله: «أصل المنيحة الناقة يمنحها الرجل لصاحبه ليحتلبها ثم يردها، ثم كثر ذلك حتى قيل للهبة منيحة»^(١).

وما يتصل بما نحن فيه ذكرُ الشراح لمقام بعض الأبيات التي كانوا يوردونها شواهد على تفسيراتهم لبعض ألفاظ الديوان، ويمثل ذكرُ المقام هاهنا أهمية أكبر من ذكره في قصائد الديوان الكاملة، إذ كثيراً ما يكون في السياق اللغوي لهذه القصائد غنية عن الوقوف على مقاماتها. وأما في هذه الأبيات المفردة المنتزعة من قصائدها، فإنَّ الوقوف على مقاماتها يمثل ضرورة مهمة لتوجيه دلالات ألفاظها وفهمها على نحو سديد، وهذا ما التزم به الشراح كثيراً^(٢).

فمن ذلك ما جاء في شرح قول الأسود بن يعفر:

٢٠) وَالْبَيْضُ يَرْمِي الْقُلُوبَ كَأَنَّهَا أَذْحَى بَيْنَ صَرِيمَةٍ وَجَمَادٍ

«الأذحي: الموضع ندحوه النعامة لتبيض فيه، وأصل الدحو: الفحص في الأرض. يقال: دحاً يدحو دحواً. قال أوس بن حجر يذكر مطراً:

يَقْشِرُ وَجْهَ الْحَصَى أَجْشُ مُبْتَرِكٌ كَأَنَّهُ فَاحِصٌ أَوْ لَاعِبٌ دَاخِي»^(٣)

(١) الشرح، ص ٣٣١.

(٢) انظر مثلاً: ص ١٠٧ حيث ذكر مقام بيت لطفي الغنوي، وص ١٦٥ حيث ذكر مقام بيت لأبي ذؤيب، وص ٢٨٢ حيث ذكر مقام بيت لأوس بن حجر، وص ٤٥٣ حيث ذكر مقام بيت لذي الرمة، وص ٥٧٦ حيث ذكر مقام رجز للعجاج، وص ٨٠٦ حيث ذكر مقام بيت لعمر بن أحمَر.

(٣) الشرح، ص ٤٥٤.

فقد فسّر الشارح دلالة لفظ «الدَّحْو» ، ثم أورد شاهداً على ذلك ، وقدم بين يديّ هذا الشاهد بذكر مقامه قائلاً : «يذكر مطرك» .

ولقد كان ذكر الشارح لمقام هذا البيت من الأهمية بمكان كبير ، فلولا الوقوف على هذا المقام لتعاورت على ذهن القارئ صنوف المظانّ والفروض . فقد يتوهم القارئ - إذا لم يكن عارفاً بالمقام الحقيقي لهذا البيت - أن البيت في رُوصف فرس - مثلاً - ، ونستطيع أن نرى . كيف ستتفارق دلالات بعض ألفاظ هذا البيت حين ننظر إليه في ضوء هذا المقام المتوهم ، وحين ننظر إليه في ضوء مقامه الحقيقي .

فـ «الجشش» حينما يُوصف به الفرس يكون المقصودُ به الدلالة على غلظ صهيله ، بينما يكون المقصود به هو الدلالة على شدة الصوت حين يُوصف به المطر . جاء في اللسان : «وقيل : الجشش والجشة : شدة الصوت ، ورعد أجش : شديد الصوت ، وفرس أجش الصوت : في صهيله جشش ، وقيل : فرس أجش هو الغليظ الصهيل وهو مما يحمد في الخيل»^(١) .

و «الابتراك» حينما يُوصف به الفرس يكون معناه اعتماده على أحد جنبيه في عدوه ، وحينما يُوصف به المطر يكون المقصود به شدة الانهلال ، وديمومة التّهطال . جاء في اللسان : «وابتراك الفرس أن ينتحى على أحد شقيه في عدوه»^(٢) . وجاء فيه أيضاً : «وابتركت السحابة : اشتدّ انهلالها ، وابتركت السماء وأبركت : دام مطرها . وابتركت السحاب ، إذا ألحّ بالمطر»^(٣) .

ويمكننا أن نجمل ما سبق فيما يلي :

(١) (جشش) ٨ / ١٦١ .

(٢) (برك) ١٢ / ٢٧٩ .

(٣) (برك) ١٢ / ٢٧٩ .

بعض ألفاظ البيت		المقام
مبترك	أجش	
يَتَّحِي عَلَى أَحَدٍ شَقِيَّةً فِي عَدُوِّهِ	غَلِيظُ الصَّهِيلِ	فِي وَصْفِ فَرَسٍ
شَدِيدُ الْإِنْهَالِ وَدَائِمُ التَّهْطَالِ	شَدِيدُ الصُّوْتِ	فِي وَصْفِ مَطَرٍ

وعلى ذلك، فإنَّ نصَّ الشارح على مقام هذا البيت قد ساعد على فهم دلالات ألفاظه الفهم السديد، ووضع حدًا أمام صنوف الاحتمالات التي قد تَهْجُمُ على ذهن القارئ لو قرأه مُعَرِّى من مقامه.

ونظير ذلك أيضًا ما جاء في شرح قول عَمِيْرَةَ بن جَعْلٍ:
 (٧) فَمَنْ مَبْلَغٌ عَنِّي إِيَّاسًا وَجَنَدًا أَخَا طَارِقٍ وَالْقَوْلُ ذُو نَفْيَانِ
 «ذو نَفْيَانِ: يَتَفَرَّقُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا. قَالَ الْفَضْلُ بن الْعَبَّاسِ:
 كَانَ مَتْنِيهِ مِنَ النَّفْيِ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفَى
 يَصِفُ مُسْتَقِيًّا»^(١).

فقد فسَّر الشارح معنى «النَّفْيَانِ» بأنه «التَفَرُّقُ»، ثم أورد بيت الْفَضْلِ بن الْعَبَّاسِ شاهدًا على ذلك، ثم نصَّ على مقام هذا البيت بقوله: «يَصِفُ مُسْتَقِيًّا». وقد أزال ذكر الشارح لمقام هذا البيت الغموض الدلالي الشديد الذي كان يمكن أن يكتنفه لو أوردته مُعَرِّى من مقامه، فأىُّ متن هذا؟ وما المقصود بالنَّفْيِ؟. إنَّ المعاجم تعطى كلاً من هذين اللفظين مجموعة من الدلالات المفارقة.

(١) الشرح، ص ٥٢١.

جاء في اللسان: «المتن من كل شيء: ما صلب ظهره، والجمع متون ومتان، والمتن: ما ارتفع من الأرض واستوى، وقيل: ما ارتفع وصلب والمتن: الظهر ... الجوهرى: متنا الظهر: مكتنفا الصلب عن يمين وشمال من عصب ولحم ... ومتن الرمح والسهم: وسطهما ...، والمتن: الوتر»^(١). وجاء فيه أيضا: «ونفى القدر: ما جفأت به عند الغلى. الليث: نفى الريح: ما نفى من التراب من أصول الحيطان ونحوه ... والنفيان والنفي والنثي: ما وقع عن الرشاء من الماء على ظهر المستقي لأن الرشاء ينفيه»^(٢).

وما تزال هذه الاحتمالات الدلالية تتوارد على ذهن القارئ، وما زال بعضها يُعالج بعضاً، حتى يحدث «الانفراج الدلالي» بذكر مقام البيت: «يصف مستقياً فتضح الرؤية، ويتبدد الغموض، وتحدد الدلالات.

وقد زاد الأزهرى هذا المقام تفصيلاً ووضوحاً، فقال في تعليقه على هذا الرجز: «هذا ساق كان أسود الجلد يستقي من بئر ملح، فكان يبيض نفى الماء إذا ترشش على ظهره، للموخته»^(٣).

وفي ضوء وقوفنا على هذا المقام نستطيع أن نقرر أن المقصود بالمتنين هما متنا الظهر، وأن المقصود بالنفى هو الماء المتطاير من الرشاء على ظهر المائح، ويكون الشاعر قد شبه هذا النفى الأبيض على المائح الأسود بذرق الطائر على الصفي (جمع صفاة: الصخرة الملساء).

ويمكننا أن نقارن بين الاحتمالات الدلالية اللفظي المتن والنفى قبل الوقوف على مقام الشاهد وبعد ذلك كما يلي:

(١) (متن) ١٧ / ٢٨٤. وانظر كذلك: التاج (متن) ٩ / ٣٤٠.

(٢) (نفى) ٢٠ / ٢١١. وانظر كذلك: التاج (نفى) ١٠ / ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٣) تهذيب اللغة، تحقيق الأستاذ إبراهيم الإياري، دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٧م (نفى) ١٥ / ٤٧٥ - ٤٧٦.

الاحتمالات الدلالية لللفظي المتن والنقي		
(المتن)	(النقي)	
<p>١) ما ارتفع من الأرض وصلب.</p> <p>٢) متنا الظهر: مكتنفا الصلب عن يمين وشمال من عصب ولحم.</p> <p>٣) متن الرمح والسهم: وسطهما.</p>	<p>١) ما تجفأ به القدر عند الغليان.</p> <p>٢) ما نفتته الريح من التراب من أصول الحيطان.</p> <p>٣) الماء الذى يقع على ظهر الماخ من الرشاء عند الاستقاء.</p> <p>٤) ما نفتته الحوافر من الحصى وغيره فى السير.</p>	<p>قبل الوقوف على المقام</p>
<p>مكتنفا الصلب عن يمين وشمال من عصب ولحم.</p>	<p>الماء الذى يقع على ظهر الماخ من الرشاء عند الاستقاء.</p>	<p>بعد الوقوف على المقام: (يصف مستقيماً)</p>

وهكذا فقد كان نص الشارح على مقام هذا البيت سبباً فى وضوح معناه، وفى تحديد دلالات ألفاظه وتوجيهها للتوجيه الأسد.

وأما تعرض الشراح - أحياناً - للعادات التى تشير إليها بعض أبيات الديوان مما يساعد على فهمها فهماً صحيحاً، فيمكن أن نمثل له بما جاء فى شرح قول الحادرة الذبياني:

٩) أَسْمَى وَيَحْكُ هل سَمِعْتَ بِغَدْرَةِ رُفَعِ اللِّوَاءِ لَنَا بِهَا فِي مَجْمَعٍ
«ويقال: إنَّ لكل غادر لواءٍ. فيقول: هل كان منا ما يُرْفَعُ بين الناسِ ويُسْهِرُ. والغادر كأنما رفع له بغدره لواء نصب له فى الناس ليعرفوه به. كما قال زهير:
وتَوَقَّدَ نَارُكُمْ شَرًّا وَرُفِعَ لَكُمْ فِي كُلِّ مَجْمَعَةٍ لِسَاءُ
وكانوا فى الجاهلية إذا غَدَرَ الرجلُ رفعوا له بسوق عكاظ لواء ليعرفوه الناس»^(١).

(١) الشرح، ص ٥٦.

فإننا لو تناولنا بيت الحادرة، ذلك السابق، وحاولنا أن نفهمه مُفصلاً عما أشار إليه الشارح من ارتباطه بعادة جاهلية قديمة - لجاء فهمنا له فهماً ناقصاً، بل ربما مغلوطاً أيضاً. أو ليس يمكن أن يفهم هذا «المقام» على أن الشاعر يسأل محبوبته إن كانت قد سمعت عن قيام قومه بعمل غادر، كانت مغيبته أن رفع لهم لواء النصر والمجد في المحافل والجامع، أى أن معنى البيت يمكن أن يفهم على أن الشاعر يريد أن يقرر أن قومه لم يرفع لهم لواء النصر والمجد بسبب غدرهم، وإنما رفع لهم بسبب أعمالهم الجليلة المأجدة.

فهذا فهم يمكن أن يرد على ذهن القارئ الذى لم يقف على العادة الاجتماعية المتصلة بهذا البيت.

ولكن وقوفنا على هذه العادة يجعل فهمنا له فهماً كاملاً وسديداً، فقول الشاعر: «.. رفع اللواء...» يشير إلى عادة جاهلية قديمة ذكرها الشارح موجزاً، وزادها التبريزي تفصيلاً بقوله: «وقوله: رفع اللواء، كان الواحد منهم إذا غدر وأرادوا أن يعصبوا رأسه بها، ليتحاماها الناس، ضربوا رجلاً فى رابية، أو جعلوا على يده لواءً فى سوق عظيمة من أسواقهم، وينادى من تحت اللواء: هذا لواء فلان الغادر، وهذا كما كانوا يشهرون مثله بإيقاد النار فى اليفاع»^(١).

ونلاحظ، بعد ذلك، تناقض دلالة قوله: «رفع اللواء» بين الفهم الأول والفهم الثانى، فهو على الفهم الأول لواء النصر والمجد، وهو على الفهم الثانى - وهو الصحيح - لواء الخزي والغدر والتشهير.

وعلى ذلك، فلقد كان تعرض الشارح للعنصر الاجتماعى المتضمن فى قول الشاعر: «رفع اللواء» سبباً فى فهمنا للمعنى الدلالى لهذا «المقال» فهماً كاملاً وصحيحاً، كما أنه يوضح لنا كيف أن «تفريغ» المقال من العنصر الاجتماعى المثبت به يجعله ناقص الدلالة. يقول د. تمام حسان: «ومعنى هذا بالتالى أننا

(١) التبريزي: شرح المفضليات، تحقيق على محمد البجاوى، دار نهضة مصر (د. ت) ١/ ١٢٠

حين نَفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والنحو والصرف، ومن تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لانستطيع أن ندّعي أننا وصلنا إلى فَهْم المعنى الدلالي، لأنّ الوصول إلى هذا المعنى يتطلّب فوق كل ما تقدم ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام»^(١).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٤٢.

ثانياً: تفسير دلالات التعبيرات الاصطلاحية

لم تقف مهمة شراح الديوان عند تفسير دلالات الألفاظ المفردة، ولكنها تجاوزت ذلك إلى تفسير التعبيرات الاصطلاحية التي تضمنتها بعض الأبيات، بل ربما تضمنت الأبيات لفظاً فقط من الألفاظ المكونة لتعبير اصطلاحى ما، فيتعرض الشراح لبيان دلالة هذه اللفظة، ثم يستطردون إلى ذكر التعبير الاصطلاحى الذى يتضمنها، ناصين على دلالته الحرفية والاصطلاحية.

والتعبير الاصطلاحى Idiomatic Expression مصطلح يستخدم «فى علم النحو وعلم المفردات للدلالة على سلسلة الكلمات التى تترابط دلاليًا ونظميًا أيضاً فى الغالب، ولهذا فإنها تؤدى وظيفتها على أساس أنها وحدة دلالية مفردة، ومن وجهة النظر الدلالية، فإن المعانى المفردة لهذه الكلمات لا تستطيع أن تقدم لنا المعنى الإجمالى للتعبير الاصطلاحى»^(١). ويعرف د. مختار عمر هذه التعبيرات الاصطلاحية بأنها «كل التعبيرات المكونة من تجمع من الكلمات يملك معانى حرفية ومعنى غير حرفى مثل التعبير العربى: ضرب كفاً بكف الذى يحمل معنى تحير»^(٢). ويقول د. كريم حسام الدين: «يمكن أن نعرف التعبير الاصطلاحى بأنه نمط تعبيرى خاص بلغة ما، يتميز بالثبات، ويتكون من كلمة أو أكثر، تحولت عن معناها العرفى إلى معنى مغاير اصطلاحى عليه الجماعة اللغوية»^(٣). وفى ضوء هذه التعريفات السابقة، فإنه يمكننا أن نجمل أهم خصائص التعبيرات الاصطلاحية فيما يلى^(٤):

- (أ) أن المعانى التى تراد بها تختلف عن المعانى المعجمية لمفرداتها التى تتألف منها.
- (ب) أنها تتميز بالثبات فى التركيب والدلالة.

(١) A Dictionary of Linguistics, p. 152.

(٢) علم الدلالة، ص ٣٣.

(٣) د. كريم حسام الدين: التعبير الاصطلاحى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥م - ١٤٠٥هـ، ص ٣٤.

(٤) انظر فى تفصيل القول فى هذه الخصائص: المصدر السابق، ص ٣٥ - ٤٣.

- جـ) أنه يمكن الاستعاضة عنها بوحدات دلالية مفردة.
- د) أنها صعبة الترجمة الحرفية من لغة إلى أخرى؛ وذلك لارتباطها ببيئة الناطقين باللغة وثقافتهم.
- ونستطيع، بعد ذلك، أن ننتقل إلى دراسة بعض التعبيرات الاصطلاحية الواردة في الشرح وهي:
- أ) جاءوا قَضُّهم بقضيتهم.
- ب) شالت نعمتهم.
- جـ) زَفَّ رَأْلهم.
- د) ألقوا عصاهم.
- هـ) عدا فلان طوره.
- و) بنات الدهر.
- ز) جاء بالضح والريح.

فأما التعبير الأول، فقد ورد في قول الحصين بن الحمام المرّى:

(٢٢) وجاءت جِحاشٌ قَضُّها بقضيتها وجمَعُ عوَالٍ ما أدقَّ وألأما

وجاء في شرحه: «وقضُّها بقضيتها، أى: صغيرها بكبيرها، أى: جاءوا أجمعون، وأصل القَضِّ: الحصى الصغار والتراب، وجاءوا إلى حصاهم وترابهم، وإنما يريد الصغير والكبير»^(١).

فقد تضمن هذا البيت تعبيراً اصطلاحياً هو: «جاءوا قَضُّهم بقضيتهم» أو «جاءوا قَضُّهم وقضيتهم» أو «جاءوا بالقض والقضيت»^(٢).

(١) الشرح، ص ١١٢.

(٢) انظر: اللسان (قضى) ٩ / ٨٧ - ٨٨. وانظر كذلك: المفضل بن سلّمة. الفاخر، تحقيق عبد العليم الطحاوى، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م، ص ٢٥.

ويتكون هذا التعبير الاصطلاحي من كلمتين رئيسيتين هما: «القَصْ» و «القضيض». فأما القَصْ، فيدل - معجميًا - على الحَصَى الصَّعَار، كما نصَّ الشارح، وأما القضيض فيدل على ما تكسَّر من هذا الحصى وصغر^(١)، وعلى ذلك تكون الدلالة الحرفية لهذا التعبير هي: جاءوا بحصاهم الكبير وحصاهم الصغير^(٢).

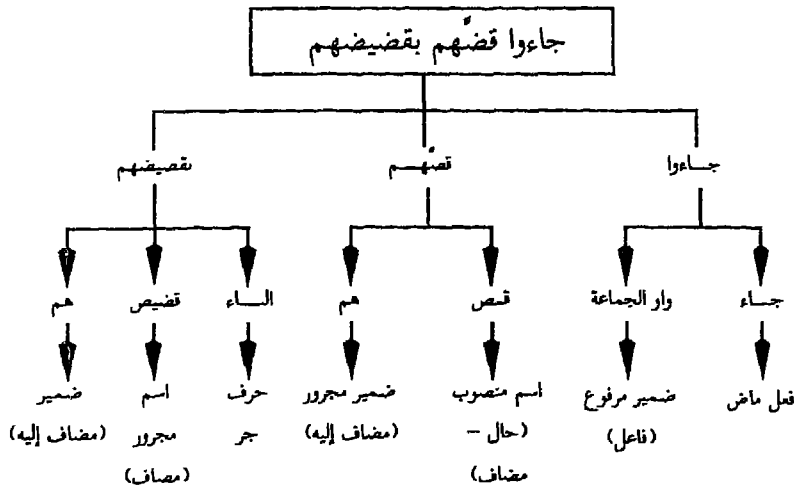
وأما الدلالة الاصطلاحية لهذا التعبير فهي: «جاءوا بكبيرهم وصغيرهم» أي جاءوا كلهم، كما نصَّ الشارح، وهذا ما قرَّره كثير من اللغويين. قال الميداني: «جاء بالقَصْ والقضيض. يقال لما تكسر من الحجارة وصغر: قضيض. ولما كبر: قض، والمعنى: جاء بالكبير والصغير أيضًا. ويقال أيضًا: جاء القوم قضهم بقضيضهم، أي: كلهم»^(٣). فهذا التعبير الاصطلاحي، إذن، يمكن أن نستعيض عنه بوحدة دلالية مفردة هي: «جميعًا».

وأما النمط التركيبي لهذا التعبير فيمكن أن نقف عليه بتحليله كما يلي:

(١) انظر: الميداني: مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى الحلبي وشركاه بالقاهرة ١٩٧٩م / ٢٨٦.

(٢) القَص هو الدال على الحصى الكبير وذلك بالنسبة إلى دلالة القضيض على ما صغر وتكسر من هذا الحصى.

(٣) مجمع الأمثال ١ / ٢٨٦، وانظر كذلك: الفاخر ص ٢٥، وابن الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرشيد بالعراق ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م / ٤٧٢ - ٤٧٣.



أى أنَّ هذا التعبير الاصطلاحي يتركب من:

فعل ماض + ضمير مرفوع (فاعل) + اسم منصوب حال (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

وعلى ذلك، فإنَّ هذا التعبير الاصطلاحي يدخل في دائرة التعبيرات الاصطلاحية المركبة ذات النمط الفعلي، فأما أنه مركَّب فلأنه مكونٌ من أكثر من كلمتين، وأما أنه من النمط الفعلي فلأنه يبدأ بفعل^(١).

وأما التعبيرات الثلاثة التالية (ب، ج، د) فقد وردت في شرح قوى ذي الإصبع العدواني:

(٢) أَرَى بِنَا أَنَّنَا شَالَتْ نَعَامَتُنَا فَخَالَنِي دُونَهُ وَخَلَّتْهُ دُونِي

وجاء في شرحه: «وقوله: شالت نعامتنا، أى: تفرَّق أمرنا واختلف، يقال عند اختلاف القوم: شالت نعامتهم، وزفَّ رأْيهم، والرأى: فرخ النعام. وقال غيره: يقال: شالت نعمة القوم إذا جَلَّوا عن الموضع. والمعنى: تنافرنا فصرت لا أطعمنَّ إليه ولا يطعمنَّ إلى». ويقال: أَلْقَوْا عَصَاهُمْ إِذَا سَكَنُوا وَاطْمَأَنَّنُوا وَأُنْشَد:

فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النُّوَى كَمَا قَرَّ عَيْنَا بِالْإِيَابِ الْمَسَافِرِ^(٢).

(١) انظر: التعبير الاصطلاحي، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) الشرح، ص ٣٢١.

فقد أورد الشارح هنا ثلاثة من التعبيرات الاصطلاحية هي:

أ) شالتُ نعامتهم (وهو التعبير الوارد في الشرح).

ب) زفُّ رألهم.

ج) ألقوا عصاهم.

فأما التعبير الأول فيتكون من كلمتين رئيسيتين هما «شال» و «النعام»، فأما النعام فهي ذلك الطائر المعروف، وأما الفعل شال فيدل - معجمياً على الارتفاع والخفة. قال ابن فارس: «الشين والواو واللام أصل واحد يدل على الارتفاع. من ذلك شال الميزان إذا ارتفعت إحدى كفتيه ... والشول من الإبل التي ارتفعت ألبانها»^(١).

فالدلالة الحرفية لهذا التعبير - إذن - هي: ارتفعت نعامتهم أى: زالت وولت. وأما دلالة الاصطلاحية، فإنه قد يراد به الدلالة على أحد أمرين، كما نص الشارح.

الأمر الأول: الدلالة على اختلاف القوم وتفرقهم، وما قد يؤدي إليه ذلك من ذهاب عزهم وزواله.

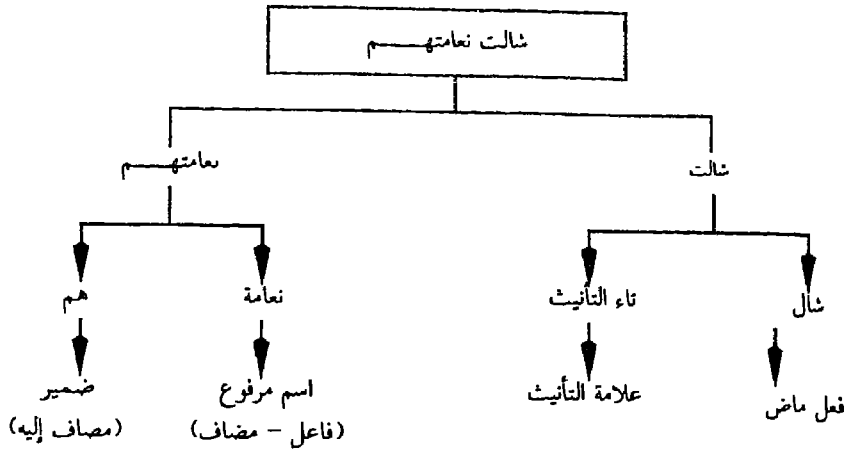
الأمر الثاني: جلاء القوم عن الموضع.

وهذا ما قرره لغويون آخرون. جاء في اللسان: «وشالت نعامة القوم: خفت منازلهم منهم، ويقال للقوم إذا خفوا ومضوا: شالت نعامتهم، وشالت نعامتهم إذا تفرقت كلمتهم، وشالت نعامتهم إذا ذهب عزهم»^(٢).

وأما النمط التركيبي لهذا التعبير فيمكن أن نقف عليه بتحليله كما يلي:

(١) المقاييس (شول) ٣ / ٢٣٠.

(٢) (شول) ١٣ / ٤٠. وانظر كذلك: التاج (شول) ٧ / ٤٠٠ - ٤٠١.



أى أنه يتكون من: فعل ماض + علامة تانيث + اسم مرفوع فاعل (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

وهو، على هذا، من التعبيرات المركبة (لأنه يتكون من أكثر من كلمتين) ذات النمط الفعلي (لأنه يبدأ بفعل).

وأما التعبير الثانى: «زَفَّ رَأْلَهُمْ» فيتكون من لفظين رئيسيين أيضاً هما «زَفَّ» و «رَأْل»، فأما الزَّفِيف فهو «سرعة المشى مع تقارب خطّو وسكون، وقيل، هو أول عدّو النعام ... وزَفَّ الظليم والبعير يزف بالكسر زفيفاً، أى: أسرع» وأما الرُّأْل فهو فرخ النعام، كما نصّ الشارح.

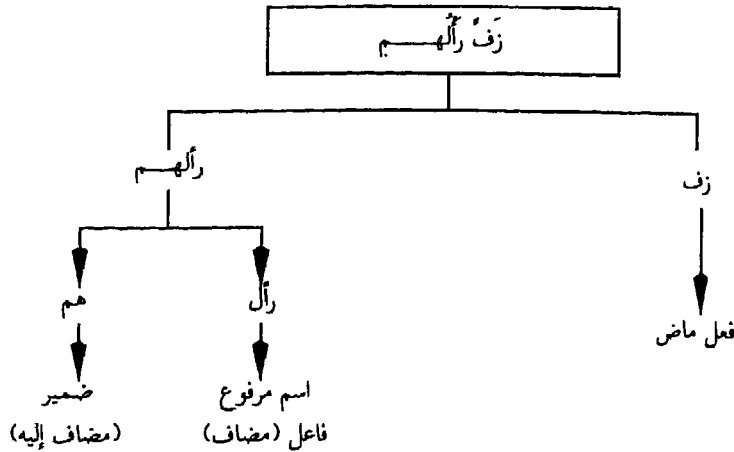
فالدلالة الحرفية لهذا التعبير، إذن، هي: أسرع فرخ نعامهم. وأما دلالة العرفية فقد نصّ الشارح على أنها الدلالة على اختلاف القوم وتفرقهم، مثله فى ذلك مثل التعبير: «شالت نعماتهم». وهذا ما قرره الثعالبى بقوله: «شالت نعماتهم، وزَفَّ رَأْلَهُمْ: إذا تفرّقوا عند الفرع»^(٢). ويستعمل هذا التعبير كذلك

(١) اللسان (زف) ١١ / ٣٦.

(٢) الثعالبى: التمثيل والمحاضرة، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلوى، دار إحياء الكتب العربية (د. ت).

للدلالة على ذهاب الحليم. قال ابن فارس: «ويقولون لمن طاش حلمه: زَفَّ رَأْلُهُ»^(١).

ويمكننا، بعد ذلك، أن نقف على النمط التركيبي لهذا التعبير بتحليله كما يلي:



أي أنه يتركب من: فعل ماض + اسم مرفوع فاعل (مضاف) + ضمير مجرور (مضاف إليه).

وهو، على ذلك، تعبير مركب من النمط الفعلي.

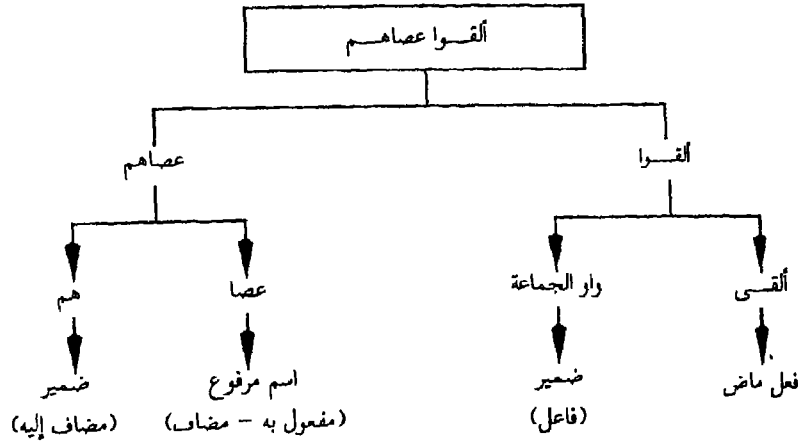
وأما التعبير الاصطلاحي الثالث: «أَلْقَوْا عَصَاهُمْ» فدلالته المعجمية والحرفية واضحة، وأما دلالاته العرفية فهي التعبير عن سكون القوم واطمئنانهم، كما نصَّ الشارح، وهذا ما قرَّره بعض اللغويين. قال ابن فارس: «وألقي الرجل عصاه إذا اطمأنَّ في مكانه»^(٢). وقال الميداني: «قد ألقى عصاه إذا استقرَّ من سفر أو غيره»^(٣).

(١) المقاييس (زف) ٤ / ٣. وانظر كذلك: الرمخشى: أساس السلاغة، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م (زف) ص ١٩٣.

(٢) ابن فارس: مجمل اللغة، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م (عصى) ٦٧١ / ٣.

(٣) مجمع الأمثال ٤٩١ / ٢.

وأما النمط التركيبي لهذا التعبير فيمكن أن نقف عليه بتحليله كما يلي:



أي أنه يتكون من: فعل ماض + ضمير (فاعل) + اسم منصوب مفعول به (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

ونلاحظ، بعد ذلك، أن هذه التعبيرات الاصطلاحية الثلاثة قد اتكأت على بعض معطيات البيئة العربية القديمة كالنعمامة والرأل والعصا، ولعل ذلك مما يدل على قوة العلائق المتواشجة بين مفردات التعبيرات الاصطلاحية وبيئات الناطقين بها.

يقول د. كريم حسام الدين: «فإننا سنجد العناصر الدلالية التي اعتمدت عليها التعبيرات الاصطلاحية في اللغة العربية، وما زال الكثير منها مستعملاً إلى الآن، كانت أيضاً وليدة البيئة العربية البدوية والإطار الثقافي المادى والمعنوى للجماعة العربية الأولى التي اكتملت العربية على لسانها»^(١).

ولقد كانت النعمامة من الطيور المألوفة في بيئة العرب القديمة، ولذا تردد ذكرها كثيراً في شعرهم وتعبيراتهم الاصطلاحية، وهذا كقولهم: «قد ركب فلان جناحي نعمامة» إذا شمر عن ساعد الجد^(٢).

(١) التعبير الاصطلاحى، ص ١١٠.

(٢) انظر: الثعالبي: نمار القلوب فى المضاف والمنسوب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٨٥ م، ص ٤٣٣، والتمثيل والمحاضرة ص ٣٦٢.

كما كانت العصا كذلك من الأشياء المتصلة اتصالاً وثيقاً بحياة العرب القدماء، فقد كانوا يتوَكَّؤن عليها في سيرهم وفي محافل الخطابة، كما كانوا يَهْشُون بها على أغنامهم، ولذا فقد تردد ذكرها كثيراً في تعبيراتهم الاصطلاحية، وذلك كقولهم: «فلان لئن العصا، إذا كان رفيقاً حسنَ المداراة»^(١) وقولهم: «طارَتْ عصاهم شقَّقا، أى: تفرَّقوا»^(٢) و«قشَرَتْ له العصا، يضرب عند المكاشفة»^(٣) وقد أفرد الأمير أسامة بن منقذ للعصا كتاباً أسماه: «كتاب العصا»^(٤) عَرَض فيه للعَصِيَّ المشهورة، وأورد قدراً كبيراً من الأخبار والأشعار المتصلة بها.

وأما التعبير الاصطلاحي الخامس (هـ)، فقد ورد في شرح قول عوف بن الأَحْوص:

(١٣) هُم رَفَعُوكمُ لِلسَّمَاءِ فَكَدْتُمُ تَنَالُونَهَا لَوْ أَنَّ حَيًّا يَطُورُهَا

وجاء في شرحه: «وقوله يَطُورُهَا مأخوذ من الطَّوَار وهو ما حول الدار، ... ومنه قولهم: عدا فلان طَوْرَه، أى: تجاوز ما يَجِبُ له»^(٥).

فقد فسّر الشارح دلالة الفعل: «يطورها» ونصّ على أنه مأخوذ من «الطَّوَار» وفسّره، ثم استطرد إلى ذِكْر التعبير الاصطلاحي: «عدا فلان طَوْرَه» شاهداً على هذا التفسير.

ويتكون هذا التعبير من لفظين أساسيين هما «عدا» و «الطَّوْر»، فأما الفعل عدا فيدل على التجاوز. جاء في اللسان: «وعدا الأمر يعدوه وتعدّاه، كلاهما: تجاوزَه»^(٦).

(١) التمثيل والمحاضرة، ص ٢٥٦.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) نفسه.

(٤) حققه د. حسن عاس، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م.

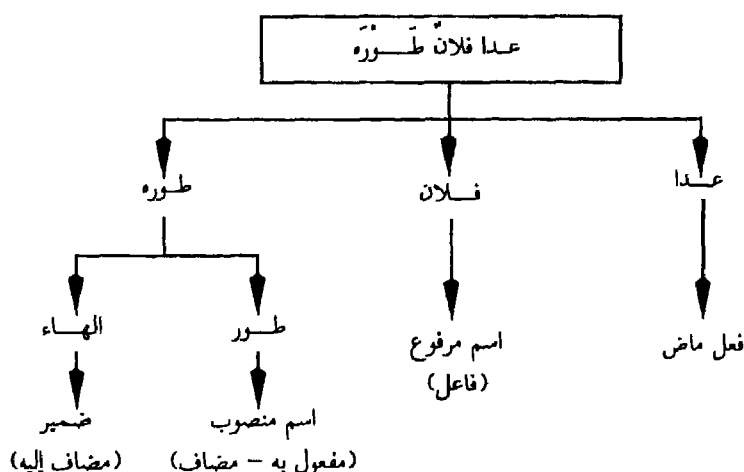
(٥) الشرح، ص ٣٥٢.

(٦) (عدا) ١٩ / ٢٥٩.

وأما الطَّوْرُ أو الطَّوَارُ فهو ما حول الدار، كما نصَّ الشارح، وجاء في اللسان: «والطَّوْرُ والطَّوَارُ: ما كان على حَدِّ الشيء أو بحذائه ... وطَّوار الدار وطَّوارها: ما كان ممتدًّا معها من الفناء ... والطَّوْرُ: الحدُّ بين الشيئين»^(١).

فالدلالة الحرفية لهذا التعبير، إذن، هي: يتجاوز فلان ما حول داره. وأما دلالة الاصطلاحية فهي: يتجاوز ما يجب له، كما نص الشارح. وهذا ما قرره بعض اللغويين. قال ابن قتيبة: «ويقولون: عدا فلان طوره، أى: جاوز حده. هو من طوار الدار، أى: ما كان ممتدًّا معها من الفناء»^(٢). وقال ابن الأنباري: «وقولهم: قد عدا فلان طوره. قال أبو بكر: معناه: قد جاز حده وقدره»^(٣).

ونستطيع، بعد ذلك، أن نحدد النمط التركيبي لهذا التعبير بتحليله كما يلي:



أى أنه يتكون من: فعل ماض + اسم مرفوع فاعل + اسم منصوب مفعول به (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

(١) (طور) ٦ / ١٧٩. وانظر كذلك: التاج (طور) ٣ / ٣٦١.

(٢) أدب الكاتب ص ٥٧.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٥٦١.

وعلى هذا، فهو تعبير مركّب من النمط الفعلى.

وأما التعبير الاصطلاحيّ السادس (و)، فقد ورد في قول الممزّق العبدى:

(١) هَلْ لِلْفَتَى مِنْ بَنَاتِ الدَّهْرِ مِنْ وَاكِ أَمْ هَلْ لَهُ مِنْ حِمَامِ الْمَوْتِ مِنْ رَاقٍ

وجاء في شرحه: «بنات الدهر: أحداثه ومصائبه. قال الآخر:

مِمَّنْ تَرْبِيهِ النَّعِيمُ وَلَمْ يَخَفْ عُقْبَ الْكِتَابِ وَلَا بَنَاتِ الْمُسْنَدِ

.... والمُسْنَدُ الدهرُ» (١).

فقد تضمّن هذا البيتُ تعبيراً اصطلاحياً هو: «بنات الدهر». ودلالته المعجمية والحرفية واضحة، وأما دلالاته الاصطلاحية فهي التعبير عن «أحداث الدهر ومصائبه» كما نصّ الشارح.

وهذا ما قرره الثعالبي بقوله: «بنات الدهر: حوادثه ومصائبه قال الشاعر:

أَلَا مَالِ بَنَاتِ الدَّهْرِ ——— رَر تَرْمِينِي وَلَا أَرْمِي

وقال آخر:

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى فَكَيْفَ بِمَنْ يَرْمِي وَلَيْسَ بِإِرَامٍ

وقال آخر:

نَكَحْتُ بَنَاتِ الدَّهْرِ مِنْ غَيْرِ خِطْبَةٍ فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى سَلَبَنَ سَوَادِيَا» (٢).

وقال الزمخشري: «وأصابته بنات الدهر وبنات المُسْنَد، وهي النوائب» (٣).

وهذا التعبير الاصطلاحي، من حيث التركيب، تعبير بسيط من النمط المضاف. فأما أنه من الشكل البسيط فلأنه يتكون من كلمتين فحسب، وأما أنه

(١) الشرح، ص ٦٠١.

(٢) نمار القلوب في المضاف والمنسوب، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٣) أساس البلاغة (بنى)، ص ٣١.

من النمط المضاف فلأنَّ الكلمة الأولى فيه مضافةٌ إلى الكلمة الثانية^(١).
«ويُسجَّل هذا النمطُ نسبةً شيوع كبيره في اللغة العربية والإنجليزية وغيرها من اللغات الأوروبية»^(٢).

ومن أمثله الأخرى عند العرب قولهم: رماح الجنِّ للطاعون^(٣)، وأم القرى لمكة المكرمة^(٤).

وأما التعبير الاصطلاحي الأخير (ز) فقد ورد في شرح قول علقمة بن عبدة (يصف إبريق خمر):

٤٥ . أبيضُ أبرزه للضحِّ راقبُه مقلَّد قُضِبَ الرِّيحان مَفْغُومُ

وجاء في شرحه: «قال الضبيُّ: الضحُّ: الشمس ... يقال: جاء فلانٌ بالضحِّ والريح، أى: بالشئ الكثير، أى: جاء بما طلَّعت عليه الشمسُ وبما جرت عليه الريح»^(٥).

فقد فسَّر الضبيُّ دلالة لفظ «الضح» ، ثم استطرد إلى ذكر التعبير الاصطلاحي: «جاء فلان بالضح والريح» لاشتماله على هذا اللفظ.

ويتكون هذا التعبير من لفظين أساسيين هما «الريح» و «الضح»، فأما الريح فمعروفة، وأما الضح فهو الشمس، كما نص الشارح.

فالدلالة الحرفية لهذا التعبير، إذن، هي: جاء بالشمس والريح.

وأما دلالة الاصطلاحية فهي: جاء بالشئ الكثير، كما نص الشارح. وهذا ماقرره كثير من اللغويين. قال المُفَضِّل بن سَلَمَة: «قولهم: جاء بالضح والريح.

(١) انظر: التعبير الاصطلاحي، ص ٢٥٦ و ص ٢٦٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(٣) انظر: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص ٦٨.

(٤) المصدر السابق ص ٢٥٥.

(٥) الشرح، ص ٨١٦.

معناه: جاء بكل شيء^(١). وقال الجوهري: «وقولهم: جاء فلان بالضَّحَّ والريَّح، أى: بما طلعت عليه الشمس وما جرت عليه الريح، يعنى من الكثرة»^(٢).

ويبدو أنَّ بعض العامة كانت تنطق هذا التعبير الاصطلاحي فتقول: «جاء بالضَّيح والريَّح» أو «جاء بالريَّح والضَّيح». أى أنهم كانوا يستبدلون لفظ الضَّيح بالضَّحَّ.

وقد اختلف موقف اللغويين إزاء هذا النطق للفظ الضَّح، فأنكره أكثرهم دون محاولة لتفسيره. قال أبو عبيد: «والعامة تقول: جاء بالضَّيح والريَّح، وليس الضَّيح بشيء إنما هو الضَّح»^(٣). وقال ابن السكيت: «جاء فلان بالضَّح والريَّح، أى: ما طلعت عليه الشمس من الكثرة، ولا يقال الضَّيح»^(٤). وقال ابن دريد: «والعامة تقول: بالضَّيح والريَّح، وهذا ما لا يعرف»^(٥). وقال الجوهري: «والعامة تقول بالضَّيح والريَّح، وليس بشيء»^(٦).

وذهب آخرون إلى أنَّ لفظ «الضَّيح» - مفرداً - لا دلالة له، وإنما جيء به على سبيل الإتيان لتقوية لفظ الريَّح. قال الخليل: «يقال: الريَّح والضَّيح، والضَّيح تقوية للفظ الريَّح، فإذا أُفرد لم يكن له معنى»^(٧) وقال ابن سيده: «وجاء بالريَّح والضَّيح، عن أبي زيد. الضَّيح: إتيان للريَّح فإذا أُفرد لم يكن له معنى»^(٨).

(١) الفاخر، ص ٢٤.

(٢) الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م (صح) ١ / ٣٧٦. وانظر: كذلك: الزاهر فى معانى كلمات الناس ١ / ٣٦٠ - ٣٦١، والمقاييس (صح) ٣ / ٣٥٩، ومجمع الأمثال ١ / ٢٨٦.

(٣) أبو عبيد: كتاب الأمثال، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ص ١٨٨.

(٤) إصلاح المنطق، ص ٢٥٩.

(٥) جمهرة اللغة (ح ض ص) ١ / ٦١.

(٦) الصحاح (ض ح ح) ١ / ٣٨٦.

(٧) العين (ضحيح) ٣ / ٢٦٧.

(٨) ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، مكتبة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م (ضحيح) ٣ / ٣٢٢.

ونقل ابن سيده، كذلك، عن بعض أهل اللغة أن الضيَّح لغةٌ في الضح. وذلك في قوله: «وجاء بالضح والريح، أى: بما طلعت عليه الشمس وجرت عليه الريح، ومن قال الضيَّح في هذا المعنى فقد أخطأ عند أكثر أهل تلك اللغة، وإنما قلنا عند أكثر أهل اللغة لأن أبا زيد حكاه، وإنما الضيَّح عند أهل اللغة لغةٌ في الضح الذى هو الضوء»^(١).

والذى يترجَّح لى، بعد ذلك، هو أن الأمر لا يعدو أن تكون العامة قد أطالت صوت اللين القصير: «الكسرة»، وحولته إلى صوت لين طويل: «الياء». ولذلك أشباه ونظائر، فقد ذكر د. عبد العزيز مطر أن عرب الأندلس كانوا يطيلون - أحياناً - أصوات اللين القصيرة: الضمة والفتحة والكسرة، ويحولونها إلى أصوات لين طويلة: وار وألف وياء «ومن أمثلة إطالة الكسرة قولهم: الطَّيراز فى الطَّراز، والتَّيلاد فى التَّلاذ»^(٢).

ويمكننا أن نفسر هذه الإطالة فى لفظ «الضيَّح» فى ضوء ظاهرة المحاذاة، وهى: «أن يُجعل كلامٌ بحذاء كلام، فيؤتى به على وزنه لفظاً وإن كانا مختلفين. فيقولون: الغدايا والعشايا. فقالوا: الغدايا لانضمامها إلى العشايا. ومثله قولهم: أعوذ بك من السَّامة واللامَّة، فالسَّامة من قولك: سمَّت إذا خصَّت. واللامَّة أصلها المَّت لكن لما قرنت بالسامة جعلت فى وزنها»^(٣). فيمكننا، إذن، أن نفترض أن العامة قد أطالت كسرة الضاد فى لفظ «الضح» وحولتها إلى ياء لتحقيق «المحاذاة» بين لفظى «الضيَّح» و «الريح»، ويستقيم السَّجع بينهما.

وأما القول بأن لفظ «الضيَّح» لا دلالة له منفرداً، وأنه إنما جئ به على سبيل الإتياع لتقوية لفظ الريح، فينقضه ثبوت لفظ الضح فى اللغة بدلالته على

(١) المصدر السابق (ضحج) ٢ / ٣٤٣.

(٢) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ١٢٨.

(٣) الصحاح، ص ٢٨٤، ونقله السيوطى فى المزهرة ١ / ٣٣٩، وجاء فى اللسان (غدا) ١٩ /

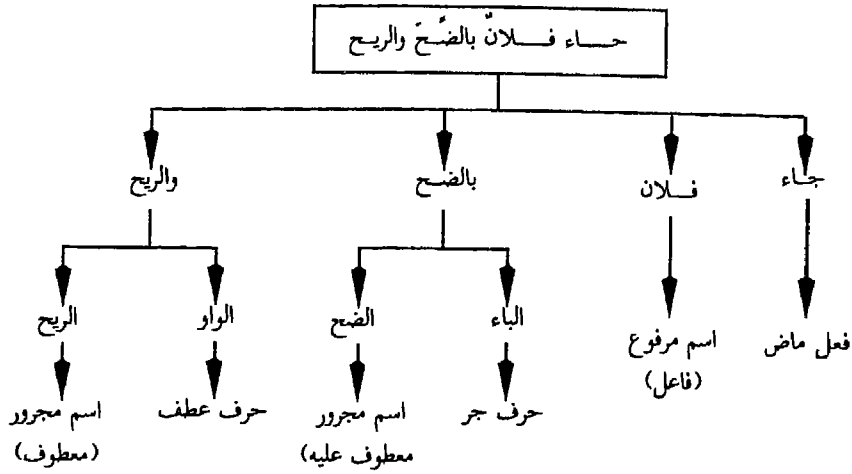
٣٥٣: «وقال ابن السكيت فى قولهم: إني لأتية بالغدايا والعشايا. قال: أراد جمع الغداة فأتبعوها

العشايا للاردواج وإذا أفرده لم يجز، ولكن يقال: غداة وغدوات لا غير».

الشمس، وإقرار علماء اللغة بأنَّ العامة تنطقه، لاغيره، بإطالة الكسرة في هذا التعبير الاصطلاحي.

وأما القول بأنَّ الضَّحَّ «لغة في الضَّح» فلعلَّ هذا النطق قد شاع في إحدى لغات العرب فخصَّتْ وشهَرَتْ به دون غيرها.

ويمكننا، بعد ذلك، أنْ نتنقل إلى بيان النمط التركيبي لهذا التعبير، وذلك بتحليله كما يلي:



أى أنه يتركب من: فعل ماض + حرف جر + اسم مجرور (معطوف عليه) + حرف عطف + اسم مجرور (معطوف).
فهو، على ذلك، من التعبيرات المركبة ذات النمط الفعلي.

الفصل الثانى

تحرير المعنى

كان مصطلح «تحرير المعنى» مما جرى به قلم الزوزنى (ت ٦٨ هـ) فى شرحه للمعلقات السبع، وقد سار الزوزنى فى شرحه هذا على منهج لا حب، إذ كان يتناول ألفاظ البيت الغريبة بالشرح والتحليل أولاً، ثم يشفع ذلك بالنص على دلالته الحرفية الإجمالية بقوله: «يقول ...» إلا أن الزوزنى كان يشعر فى بعض الأحيان أن هذه الدلالة الإجمالية لم توضح المعنى الإيضاح المنشود - ربما لالتزامها بترتيب ألفاظ البيت الذى قد يكون فيه تقديم وتأخير، فكان حيثئذ يتبع هذه الدلالة بقوله: «وتحرير المعنى» ثم يوضح الدلالة المقصودة من البيت غير متقيد بترتيب ألفاظه، ومُضيفاً - أحياناً - بعض المعانى التى ليس فى البيت ألفاظ تدل عليها، ولكنها قد تفهم ضمناً منه أو مما قبله وبعده من الأبيات، وبها يستقيم المعنى ويتضح.

ويعنى ذلك أن الزوزنى كان يستعمل هذا المصطلح حينما كان يروم أن يحرر (= يخلص) الدلالات الكلية للأبيات من الالتباس والغموض، وأن يظهرها واضحة جليلة لكى يتقفاها القارئ على النحو الأسد.

ولنضرب مثلاً على ذلك بما جاء فى شرحه لأحد أبيات معلقة لبئد بن ربيعة التى شبه ناقته فيها بالأتان ثم شرع فى تشبيهها بالبقرة فقال:

أَفْتَلِكْ أَمْ وَحْشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ خَذَلَتْ وَهَادِيَةُ الصَّوَارِ قَوَامُهَا

فقد شرح الزوزنى دلالات الألفاظ الغريبة فى هذا البيت ثم قال: «يقول: أَفْتَلِكْ الأتان المذكورة تشبه ناقتى فى الإسراع فى السير، أم بقرة وحشية قد افترس السبع ولدها حين خذلت وذبحت ترعى مع صواحبها وقوام أمرها الفحل الذى يتقدم القطيع من بقر الوحش. وتحرير المعنى: أن ناقتى تشبه تلك الأتان أو هذه البقرة التى خذلت ولدها وذبحت ترعى مع صواحبها، وجعلت هادية الصوار

قوام أمرها فافتترست السباع ولدها، فأسرعت في السير طالبة لولدها»^(١).

فقد نص الزوزنى على الدلالة الحرفية الإجمالية للبيت، ولكنه أحسَّ بأنها لم توضح المعنى تماما، ربما لأنها التزمت بترتيب ألفاظ البيت فقدّمت شرح النتيجة «مسيوعة» على شرح السبب: «خذلت وهادية الصوار قوامها» فما كان منه إلا أن أعاد ذكر هذه الدلالة الإجمالية مقدّما لها بقوله: «وتحرير المعنى» ثم ذكر هذه الدلالة دون تقييد بترتيب ألفاظ البيت ومضيفا إليها ما ليس في البيت ألفاظ تدل عليه: «فأسرعت في السير طالبة لولدها»، وذلك لتتلخص تلك الدلالة من الغموض واللبس وتظهر واضحة جلية.

ويتسق هذا الفهم والاستعمال لمصطلح «تحرير المعنى» مع الدلالة اللغوية لمادة (حرر) التي تدل في معظمها على «الخلوص مما يعيب»^(٢). ومن ذلك «الحرّ من الناس أخيارهم وأفاضلهم»^(٣) وذلك لخلوصه من المعاييب. و«الحرّة والحرّ: الطين الطيب»^(٤) وذلك لخلوصه من الرمل. و«تحرير الكتابة: إقامة حروفها وإصلاح السّقط، وتحرير الحساب: إثباته مستويا لا غلّت فيه ولا سقط ولا محو، وتحرير الرقبة: عتقها»^(٥). ومعنى الخلوص واضح في هذه الاستعمالات الثلاثة السابقة.

وتأسيسًا على ذلك، فقد اخترت هذا المصطلح ها هنا ليكون عنوانًا على منهج متميز اقتفاه الشراح في شروحهم للدلالات المفردة لبعض ألفاظ الديوان، وأعني به قيام هؤلاء الشراح بشرح دلالات الألفاظ شرحاً يُحرّرها (يخلصها) من غوائل الإيهام واللبس والتداخل.

(١) الزوزنى: شرح المعلقات السبع، مكتبة القاهرة ١٣٩٩ هـ. ص ١٠٦ - ١٠٧، وقد ذكر هذا المصطلح في مواضع أخرى من الشرح.

انظر: ص ٢٥، و٢٧، و٣٠، و٣٢، و٣٣، و٩٣، و٩٨، و١٠٧ (ثلاثة مواضع)، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٥ (ثلاثة مواضع) و ١٤١ و ١٦٠.

(٢) انظر: المقاييس (حر) ٦ / ٢.

(٣) اللسان (حرر) ٢٥٥ / ٥.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) نفسه ٢٥٧ / ٥.

ويتفق هذا الاستعمال لمصطلح «تحرير المعنى» مع إستعمال الزوزنى له، بيد أن الزوزنى استعمله في مجال تحرير الدلالات الإجمالية، وسوف أستعمله هنا في مجال تحرير الدلالات المفردة.

وقد اتخذ «تحرير المعنى» في الشرح سبيلين متميزين:

السبيل الأول: وفيه يقوم الشراح بمحاولة استقصاء الملامح أو المكونات الدلالية Semantic components للفظ استقصاء يجعل دلالة اللفظ واضحة كأقصى ما يمكن أن يكون الوضع، وبحيث لا يدع ذلك مجالاً لوقوع تداخل أو لبس بينها وبين دلالات الألفاظ الأخرى القريبة منها في ذهن القارئ.

ويشبه هذا السبيل - إلى حد كبير - ما تقوم به نظرية التحليل التكويني للمعنى Componential Analysis of Meaning «التي تحاول حصر الخصائص التكوينية أو مجموع الملامح التي تشكل محتوى الكلمة»^(١) وذلك كأن تقول في شرح دلالة لفظ العانس - مثلاً - إنها عبارة عن تَجْمُع من الملامح أو المكونات الدلالية الآتية: أنثى + لم تتزوج مطلقاً + بالغة + إنسان^(٢).

ويمكننا أن نسمي هذا السبيل بـ «تحرير الاستقصاء والتفصيل».

السبيل الثاني: وفيه يقوم الشراح ببيان دلالة اللفظ ثم يشفعون ذلك بإيراد لفظ أو ألفاظ أخرى قريبة منه، وينصون على الفروق بينها، أو يكتفون بإيرادها متجاوزة.

ولا شك في أن وقوف القارئ على الفروق والعلاقات بين دلالات هذه الألفاظ المتقاربة مما يعينه على فهمها فهماً سديداً، وعلى الحيلولة دون وقوع تداخل بينها في ذهنه.

ويمكننا أن نسمي هذا السبيل بـ «تحرير المقابلة والفروق» ويشبه هذا السبيل - إلى حد كبير - ما تقوم به نظرية الحقول الدلالية Semantic fields

(١) علم الدلالة، ص ١٣٩.

(٢) انظر: Kempson: Semantic Theory, p. 18.

theory التى تُعنى بجمع الألفاظ التى يمكن أن تنضوى تحت معنى عام يجمعها، ثم دراسة العلاقات المتبادلة بينها، وترى هذه النظرية «أنه لكى نفهم معنى كلمة يجب أن نفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليًا»^(١).

ولعلّ هذا السبيل من سبل «تحرير المعنى» يثبت لنا أن مظاهر تنبّه لغوى العرب القدامى لفكرة الحقول الدلالية، لم تكن مقصورة على ما صنّفوه من الرسائل اللغوية ومعاجم الموضوعات، بل لقد تجلّت بعض مظاهر ذلك أيضاً فيما قدّموه من شروح لدلالات بعض الألفاظ فى ثانيا مصنفاتهم المختلفة، ومنها كتب الشروح اللغوية للشعر. وإذا كانت الحقول الدلالية الواردة بهذه المصنفات أصغر حجماً من نظيراتها الواردة فى الرسائل والمعاجم الموضوعية، فإنّ ذلك لا يفقدها دلالتها على تنبّه مؤلفيها إلى فكرة الحقول الدلالية، هذا فضلاً عن أنّ هذه المؤلفات - كالشروح مثلاً - لم تصنّف بقصد رصد الحقول الدلالية واستقصاء ألفاظها المختلفة، وإنما تضمّنت ذلك عرضاً.

ونستطيع، بعد ذلك، أن نعرض لبعض النماذج التطبيقية على ما سبق.

فمن نماذج «تحرير الاستقصاء والتفصيل» ما جاء فى شرح الكلمات الآتية: بنات مخر، والكناس، والحسى، والقاع، والبليّة، والتنوم، والجروثومة.

فأما «بنات مخر»، فقد ورد فى قول عبد الله بن سلمة الغامدى (يشبه محبوبته - جنوب - بالسحب الرقاق).

(١٢) كَأَنَّ بَنَاتِ مَخْرٍ رَائِحَاتِ جُنُوبٍ وَغُصْنُهَا الْغَصُّ الرُّطِيبُ

وجاء فى شرحه: «بنات مخر وبخر: سحائب تأتي فى قبل الصيف حسان مستطيلة، شبهها بها، منتصبات رقاق»^(٢).

فقد فسّر الشارح دلالة لفظ «بنات مخر» تفسيراً مفصلاً. وقد شاركه فى هذا التفصيل بعض اللغويين. قال أبو عبيد: «بنات بخر وبنات مخر: سحائب يأتين قبل

(١) علم الدلالة ص ٧٩.

(٢) الشرح، ص ١٨٦.

الصيف منتصبات رقاق»^(١). وجاء في اللسان: «بنات مخر: سحائب يأتين قبل الصيف منتصبات رقاق بيض حسان»^(٢). وقد أضاف هذا التعريف الأخير ملمح «البياض» إلى مجموعة الملامح التي أوردتها الشارح لهذا اللفظ.

وفي ضوء هذا، فإننا نستطيع أن نضع التفسير الذي أوردته الشارح، وما أضيف إليه من اللسان في صورة مكونات دلالية Semantic components كما يفعل أصحاب نظرية التحليل التكويني للمعنى كما يلي:

اللفظ	مكونات الدلالية
بنات مخر:	سحائب + يأتين قبل الصيف + بيض + مستطيلة + منتصبات + رقاق + حسان
ولعل قيمة هذا «التحليل التفصيلي» لدلالة هذا اللفظ، كما أوردتها الشارح، تتضح إذا ما قارناها بما أوردته ابن فارس من شرح لها بقوله: «وأما بنات مخر فهي سحب تنشأ في الصيف» ^(٤) .	وجلبي أن هذا الاستقصاء والتفصيل لمكونات لفظ «بنات مخر» مما يسعد على (تحرير) دلالاته، وإيضاحها إيضاحاً يحول دون وقوع خلط أو لبس، لدى الناطقين باللغة، بين هذا اللفظ والألفاظ الأخرى التي تشترك معه في الدلالة على ضروب السحب الأخرى كالقزح والجهام والغمام والطخاير وغيرها ^(٣) .
فإن من شأن هذا الشرح المقتضب لدلالة اللفظ أن يحدث لبساً وتداخلاً بينه وبين الألفاظ التي تنضوي معه تحت حقل دلالي واحد، وبخاصة إذا كان اللفظ مجرداً من سياقه.	

(١) المخصص ٩ / ١٩.

(٢) (مخر) ٦ / ٧ وانظر كذلك: التاج (مخر) ٣ / ٥٣٥.

(٣) انظر في تفصيل القول في أسماء السحب: الخطيب الإسكافي: مبادئ اللغة، تصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٥ هـ، ص ١٤ - ١٥، والربيعي: نظام القريب في اللغة، ص ٢٢٥ - ٢٢٩.

(٤) المقاييس (مخر) ٥ / ٣٠٣ - ٣٠٤ وقد ذهب إلى أن مخر مبدلة من بخر.

وأما لفظ «الكناس» فقد ورد - مجموعا - فى قول الحارث بن حِزْرة اليشكري:

٥) حَتَّى إِذَا التَّفَعَّ الظُّبَاءُ بِأُطْ رَافِ الظَّلَالِ وَقَلْنَ فِي الْكُنْسِ
وجاء فى شرحه: «والكنس جمع كناس، وهى حفيرة يحفرها الثور والظبي فى أصل الشجرة يستتر فى أصلها، وتقويه أفنانها، تكون بالغداة فى جانب وبالعشى فى جانب لاستدارة الشمس»^(١) فقد فسر الشارح - مفصلاً - دلالة لفظ «الكناس»، وقد شاركه فى معظم هذا التفصيل بعض اللغويين. قال الربيعي: «والكناس: مَسْكَنُ الظُّبَاءِ وَالثَّوْرِ الْوَحْشَى، وَهُوَ أَنْ يَجِئَ أَحَدُهُمَا إِلَى شَجَرَةٍ عَلَى رَمْلَةٍ فَيَحْفَرُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ مَا يَسَعُهُ فَيَدْخُلُهُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَالْغَيْثِ»^(٢).

وجاء فى اللسان: «والكناس: الظبي يدخل فى كناسه، وهو موضع فى الشجر يكتن فيه ويستتر»^(٣).

ونستطيع، بعد ذلك، أن نضع هذا التفسير الذى أورده الشارح لدلالة لفظ «الكناس» فى صورة مكونات دلالية كما يلى:

اللفظ	مكوناته الدلالية
الكناس:	حفيرة فى أصل الشجرة + تستتر فيها الظباء والثيران + تكون بالغداة فى جانب وبالعشى فى جانب لاستدارة الشمس.

وفى مقابل هذا التحرير التفصيلي لدلالة لفظ «الكناس» الذى يحول دون وقوع الخلط والتداخل، نجد لها بعض الشروح المقتضية التى لا تحول دون ذلك. وهذا كقول ابن فارس:

(١) الشرح، ص ٢٦٤.

(٢) نظام الغريب فى اللغة، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٣) (كنس) ٨ / ٨٢ وانظر كذلك التاج (كنس) ٤ / ٢٣٥.

«الكناس: بيت الطبى»^(١). وقول ابن سيدة: «المكنس والكناس: مَوَلِج الوحش من الأطباء والبقر»^(٢).

وأما لفظ «الحسى» فقد ورد فى قول المرقش الأصغر (يصف فرسه):

(١٩) يَجْمُ جُمُومَ الحِسى جَاشَ مَضِيقُهُ وَجَرَدَهُ مِنْ تَحْتِ غِيلٍ وَأَبْطَحُ

وجاء فى شرحه: «والحسى: رمل على صُلْدٍ يستقر الماء فى أسفله، فإذا حُفِرَ نبع فيه الماء بعد الماء»^(٣).

فقد فسر الشارح دلالة لفظ «الحسى» مفصلاً فى ذلك القول.

وقد زاد الازهرى دلالة هذا اللفظ تحريراً وتفصيلاً بقوله:

«والحسى: الرمل المتراكم، أسفله جبل أصلد، فإذا مطر الرمل نشف ماء المطر، فإذا انتهى إلى الجبل الذى أسفله أمسك الماء، ومنع الرمل حر الشمس أن ينشف الماء، فإذا اشتد الحر نبت وجه الرمل عن الماء فنبع بارداً عذباً يتبرّض تبرّضاً»^(٤) فقد كشف هذا التفصيل عن مصدر هذا الماء (ماء المطر) كما كشف عن قيمته (عذب وبارد).

وفى ضوء ذلك، فإننا نستطيع أن نضع هذا التفسير السابق فى شكل مكونات دلالية كما يلى:

اللفظ	مكونات الدلالية
الحسى:	رمل متراكم + أسفله مكان أصلد + يجتمع ماء المطر فى أسفله (على المكان الصلد) + إذا حفر نبع فيه الماء + مأوه عذب وبارد.

(١) المقاييس (كنس) ١٤١ / ٥.

(٢) المخصص ٤٢ / ٨.

(٣) الشرح، ص ٤٩٨.

(٤) تهذيب اللغة (حسا) ١٦٩ / ٥. وانظر كذلك: اللسان (حسا) ١٩٣ / ١٨ والتاج (حسى)

٨٨ / ١٠.

وعلى النقيض من هذا التفصيل، شرح ابن فارس دلالة هذا اللفظ شرحا مقتضبا فقال: «والحصى: مكان إذا نُحِيَ عنه رمله نبع ماؤه»^(١).

وأما لفظ «القاع»، فقد ورد في قول أبي قيس بن الأسلت الأنصارى:

(٦) أَعَدَدْتُ لِلْأَعْدَاءِ مَوْضُونََةً فَضْفَاضَةً كَالنَّهْيِ بِالْقَاعِ

وجاء في شرحه: «والقاع: الموضع المَطْمِنُ الجيد الطين، تكون فيه حصى صغار، ويكون للسراب فيه مضطرب»^(٢).

وقد زاد ابن سيده هذا البيان تحريرا وتفصيلا بقوله: «والقاع والقاعة والقيع: أرض سهلة مطمئنة حرّة لا حُزونة فيها ولا ارتفاع ولا انهباط، تَنَفِّرج عنها الجبال، ولا حصى فيها ولا حجارة ولا تنبت الشجر، وما حواليتها أرفع منها، وهى مصبُ المياه»^(٣). فقد زاد هذا التفصيل ملامح «السعة» و «عدم إنبات الشجر» و «انفراج الجبال عنها» وكونها «مصب المياه» إلى مجموع الملامح التى أوردها الشارح لدلالة لفظ «القاع». وأما وصفها بأنها «حرّة» فيقابله وصف الشارح لها بأنها «جيدة الطين» وأما قول ابن سيده إنها «لا حصى فيها ولا حجارة» مع قول الشارح إنها «ذات حصى صغار» فيمكن فهمه على أن ابن سيده قد اعتبر هذا الحصى، لصغره، وكأنه غير موجود. وفى المقابل فإن ابن سيده قد أغفل ملح «اضطراب السراب» الذى ذكره الشارح. ونستطيع، بعد ذلك، أن نضع ما أورده الشارح وابن سيده من تفسير لهذا اللفظ فى صورة مكونات دلالية كما يلى:

(١) المقاييس (حور) ٥٩ / ٢.

(٢) الشرح، ص ٥٦٧.

(٣) ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م. (قوع) ١٩٧ / ٢.

اللفظ

مكونات الدلالة

القاع:
أرض واسعة + جيدة الطين + مطمئنة (مستوية)
+ فيها حصي صغار + تنفرج عنها الجبال +
لاتنبت الشجر + تكون مصباً للمياه + يضطرب
فيها السراب.

ولعل تعرّفنا إلى الشرح الذي أوردته كلّ من الجوهري وابن فارس لدلالة هذا اللفظ يقفنا على قيمة «التحرير التفصيلي» الذي أوردته كلّ من الشارح وابن سيده لها. قال الجوهري: «القاع: المستوى من الأرض»^(١). وقال ابن فارس: «القاف والواو والعين أصل يدل على تَبَسُّط في مكان. من ذلك: القاع: الأرض المساء»^(٢). فإنّ من شأن هذين الشرحين المقتضيين أن يسمحا بوقوع تداخل، لدى القارئ بين دلالة هذا اللفظ، ودلالات الألفاظ الأخرى الدالة على الأرض الواسعة كالْفَحْص والنَّدَح والخَفَقَة وغيرها^(٣).

وأما لفظ «البليّة» فقد ورد في قول الجُمَيْح:

(١٣) أَوْمَنْ لَأَشْعَتْ بَعْلٍ أَرْمَلَةٍ مِثْلِ الْبَلِيَّةِ سَمَلَةِ الْهَدْمِ

وجاء في شرحه: «والبليّة: البعير الذي كان الرجل يركبه في الجاهلية، فإن مات شدّ عند قبره، وفُتِّت عيناه، وشدّ عقاله، وجعل خطامه في وليّته، وترك بلا علف حتى يموت، فكانوا يقولون إنّ صاحبه إذا حشّر يوم القيامة ركب عليه في المحشّر»^(٤).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «البليّة» وفصل في ذلك تفصيلاً. وقد شاركه في شيء من هذا التفصيل بعض اللغويين. قال ابن السكّيت: «البليّة: الناقة

(١) الصحاح، (قوع) ٣ / ١٢٧٤.

(٢) المقاييس (قوع) ٥ / ٤٢.

(٣) انظر في تفصيل القول في الألفاظ الدالة على الأرض الواسعة: المخصص ١٠ / ١٢٢ - ١٢٥.

(٤) الشرح، ص ٧٢٠.

تُعَقَّلُ عند قبر صاحبها فلا تُعَلَفُ ولا تُسْقَى حتى تموت. هو شيء كان يفعله أهل الجاهلية، يقولون: يحشر صاحبها عليها»^(١).

وقال ابن فارس: «والبليّة: الدابة التي كانت في الجاهلية تشد عند قبر صاحبها، وتشد على رأسها وليّة، فلا تُعَلَفُ ولا تُسْقَى حتى تموت»^(٢).

ويمكننا، بعد ذلك، أن نضع هذا التفسير الذي أورده الشارح في صورة مكونات دلالية كما يلي:

اللفظ	مكونات الدلالية
البليّة:	البعير المشدود عند قبر صاحبه الذي كان يركبه
	+ المفقوء العينين + المشدود عقاله + المجعول
	خطامه في وليّته + المتروك بلا علف حتى

الموت. وأما لفظ «التنوم» فقد ورد في قول علقمة بن عبدة (يشبه ناقة بظليم):

(١٨) كأنها خاضب زعر قوادمه أجنى له باللوى شرى وتنوم

وجاء في شرحه: «والتنوم: شجر ينبت في بلاد دمنة، يطول ذراعا، ورقه أغبر يشبه ورق الآس، وله ثمر مثل الشهدا، وتحبل عليه الطباء لأنها تألفه وورقه ينحت في القيظ ويرب في الشتاء»^(٣).

فقد فسر الشارح دلالة لفظ «التنوم» وفصل القول في ذلك كل التفصيل، بحيث لم يكد يترك مجالا لوقوع تدخل بينه وبين الألفاظ الأخرى الدالة على ضروب الشجر المتنوعة. وقد أورد ابن منظور شروحا مختلفة لدلالة هذا اللفظ قالها أبو حنيفة الدينوري وابن الأعرابي وأبو عمرو وغيرهم^(٤)، بيد أن أحدا من هؤلاء لم يفصل ذلك التفصيل الذي قدمه الشارح.

(١) إصلاح المنطق، ص ٣٥٢.

(٢) المقاييس (بلوى) ٢٩٢ / ١. وانظر كذلك: اللسان (بلا) ٩٢ / ١٨.

(٣) الشرح، ص ٢٠٠.

(٤) انظر: اللسان (تنم) ٣٣٨ / ١٤.

ونستطيع أن نضع هذا التفسير الذى أوردته الشارح فى صورة مكونات دلالية
كما يلى:

اللفظ	مكونات الدلالية
التَّنُوم:	شجر ينبت فى بلاد (أراضٍ) دَمَثَة (لينة التربة) + طوله ذراع + ورقه أُغْيِر يشبه ورق الآس + له ثمر كالشَّهْدَاخ + تُحْبَل عليه الطباء (تحبل: تصاد فى الحباله) + يَنْحَتُ ورقه فى الصيف ويُرَبُّ فى الشتاء.

ولعل قيمة هذا «التحرير التفصيلي» لدلالة لفظ «التنوم» تظهر - بجلاء -
إذا ما قورنت بقول الربيعى - مثلاً -:

«والآء والتَّنُوم من المراعى تأكله الأنعام»^(١). وإن كان هذا التحرير
التفصيلي نفسه لا يخلو من العيب والنقص، إذ إنه علّق فهم القارئ لمكوّنين
من مكوناته الدلالية على معرفته بشيئين آخرين، فقد استعاض عن وصف ورق
التَّنُوم بتشبيهه بورق الآس، وعن وصف ثمره بتشبيهه بالشَّهْدَاخ، ومن الواضح أن
جهل القارئ بالآس والشَّهْدَاخ يفقد هذين التشبيهين قيمتهما التفسيرية^(٢).

وأما لفظ «الجُرْثُومَة»، فقد ورد - مجموعاً - فى قول علقمة بن عبدة
(يصف صغار ظليم):

(٢٥) يَاوَى إِلَى حِسْكِ لَزَعِرٍ حَوَاصِلُهُ كَأَنَّهُنَّ إِذَا بَرَكْنَ جُرْثُومٌ

وجاء فى شرحه: «جرثوم جمع جرثومة، وهى أصول الشجر تَسْفَى عليها

(١) نظام الغريب فى اللغة، ص ٢٤٥.

(٢) الآس: نوع من الرياحين يسمو حتى يكون شجراً عظماً. انظر اللسان (أوس) ٣١٦ / ٧.
والشَّهْدَاخ: حَبّ القَنْب (ضرب من الكتان). انظر التاج (شهداخ) ٦٦ / ٢ واللسان (قنب) ١٢ / ١٨٥.

وجاء في شرحه: «جرثوم جمع جرثومة، وهى أصول الشجر تَسْفَى عليها الرياحُ الترابَ ويجتمع إليها السَّفَى وحطامُ النَّبْتِ حتى يُغَيَّبَهَا فتكون أشدَّ إشرافاً مما حولها كأنها الروابي»^(١).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «الجرثومة» محرراً ومفصلاً القول في ذلك. وقد شاركه بعض اللغويين في شئ من هذا التفصيل. قال ابن دريد: «والجرثومة: التراب تسفيه الريح يكون في أصل الشجر»^(٢). وجاء في اللسان: «وقيل الجرثومة: ما اجتمع من التراب في أصول الشجر عن اللَّحْيَانِي ...، اللَّيْث: الجرثومة: أصل شجرة يجتمع إليها التراب»^(٣).

ونستطيع، بعد ذلك، أن نضع التفسير الذى أورده الشارح لدلالة لفظ

اللفظ	مكونات الدلالية
الجرثومة:	أصل الشجرة + تَسْفَى عليها الريحُ الترابَ + يجتمع إليها السَّفَى وحطامُ النَّبْتِ حتى يغيبها + تكون أكثر ارتفاعاً مما حولها.

(١) الشرح، ص ٨٠٥.

(٢) الجمهرة (باب الثاء والجيم في الرباعي) ٣ / ٣١٦.

(٣) (جرثم) ل ١٤ / ٣٦٢. وانظر كذلك: التاج (جرثم) ٨ / ٢٢٦.

وأما تحرير المقابلة والفروق فيمكن أن نقف على بعض نماذجه فيما ورد من شروح لدلالات الألفاظ الآتية:

الإسباء، والمُسْتَعْتَب، والذَّمِيل، والبَرَّة، والتَّلعة، والعِمارة، والغِبطة، والنزوع، والمُبَرَم، والعالية، والمُعَصَم.

فأما لفظ «الإسباء»، فقد ورد - مجموعا - في قول سلامة بن جندل: (يصف خيل قومه التي يغزون عليها):

٦) والعَادِيَاتُ أَسَابِيُ الدَّمَاءِ بِهَا كَأَنَّ أَعْنَاقَهَا أَنْصَابُ تَرْجِيْبٍ

وجاء في شرحه: «قال أحمد: الجَدِيَّة: الطَّرِيقَةُ من الدم لها عَرَضُ فإذا اسْتَدْلَتْ فهي إِسْبَاءٌ، فإذا كانت مُسْتَدِيرَةً فهي وَرَقَةٌ. والبَصِيرَةُ: قطعة من دم يُسْتَدَلُّ بها على القَتِيلِ ليس لها حَدٌّ تُحَدُّ به البصيرة تكون صغيرة وكَبِيرَةً»^(١).

فنلاحظ هنا أنه على الرغم من أن بيت سلامة بن جندل لا يشتغل، مما فسره أحمد بن عبيد، إلا أن على لفظ «الأسابي» - جمع إسباءة - فإن ابن عبيد لم يكشف ببيان دلالاته فحسب بل بين دلالاته في ضوء علاقته بألفاظ أخرى تقترب من دلالاته اقترابا شديدا وتتضوى معه تحت حقل دلالي واحد، وهي ألفاظ «الجَدِيَّة» و «الوَرَقَةُ» و «البَصِيرَةُ» وذلك لتتحرر الدلالات، وتظهر الفروق، ويؤمن اللبس.

وتتشارك هذه الألفاظ الأربعة في الدلالة على قطعة (طريقة) الدم، ثم تتفارق بعد ذلك، فتختص «الجَدِيَّة» بقطعة الدم ذات العَرَض، وتختص «الإسباءة» بالقطعة المُسْتَدْلَّة، وتختص «الوَرَقَةُ» بالقطعة المُسْتَدِيرَةُ، وأما «البَصِيرَةُ» فإنها تستعمل في الاستدلال على القَتِيلِ ولا حَدَّ لها.

وهذا ما قرره بعض اللغويين. قال ابن السكيت: «قال أبو عمرو الشَّيبَانِي: البصيرة من الدم: ما استدلَّ به على الرَّمِيَّة»^(٢). وجاء في اللسان: «والورق من

(١) البيت من ٢٢٨ وشرحه من ٢٢٩.

(٢) إصلاح المطلق، من ٣٥٠. وانظر كذلك: اللسان (بصر) ١٣٤ / ٥ والتاج (بصر) من ٤٨ / ١٣.

الدم: ما استدار منه على الأرض»^(١).

وعلى ذلك، فإنه يمكننا أن نقرر أن ألفاظ «الجديّة» و «الإسباء» و «الورقة» و «البصيرة» تكون حقلا دلاليا Semantic field حسيًا موضوعة: «الألفاظ الدالة على قطع الدم»، وأن العلاقة بينها هي علاقة التنافر - Incompatibility^(٢).

وعلاقة «التنافر» هذه هي إحدى العلاقات التي تربط بين كلمات الحقل الدلالي الواحد. وقد ذهب Leech إلى أنه يمكننا أن نقرر أن اللفظين متنافران إذا كان أحدهما يشتمل على ملامح دلالي Featur - على الأقل - يتعارض مع ملامح آخر في اللفظ الآخر، وعلى ذلك فإن كلمة «امرأة» Woman - مثلاً - تتنافر مع كلمة «طفل» Child وذلك بسبب وقوع تعارض بين ملامح «البلوغ» في المرأة وعدمه في الطفل كما يلي:

Woman : + Human + Adult - Male

Child : + Human - Adult (omale)^(٣)

ويقرر Crystal نفس هذا المعنى بطريقة أخرى، فهو يرى أن ألفاظ الحقل الدلالي تكون متنافرة إذا كان اتصاف شيء ما بأحدها نافيًا لاتصافه بالألفاظ الأخرى، وعلى ذلك فإن ألفاظاً كالأحمر والأزرق والأخضر ألفاظ متنافرة لأن قولنا - مثلاً - إن السيارة حمراء ينفي أن تكون خضراء أو زرقاء الخ^(٤).

وعلى هذا الأساس يتبين أن العلاقة بين الألفاظ السابقة (الجديّة -

(١) (ورق) ١٢ / ٢٥٤. وانظر كذلك: التاج (ورق) ٧ / ٨٦.

(٢) التنافر هو ترجمة د. مختار عمر لهذا المصطلح. انظر: علم الدلالة، ص ٩٨.

(٣) انظر: Leech: Semantics, p. 92.

(٤) انظر: A Dictionary of linguistics, p. 155.

الإسباءة) هي التنافر، وذلك لأنَّ وصف قطعة الدم بأنها «إسباءة» ينفي أن تكون «جديدة» أو ... الخ.

وكذلك فإنَّ كُلاً من هذه الألفاظ يحتوى على مكون دلالي يتعارض مع مكونات الألفاظ الأخرى وهذا ما يتضح لنا حين نعيد صياغة ما أورده الشارح من تفسيرات لدلالات هذه الألفاظ الأربعة وفقاً لنظرية التحليل التكويني للمعنى، كما يلي:

المكونات الدلالية	الحدية	الإسباءة	الورقة	البصيرة
قطعة من الدم	+	+	+	+
ذات عرض	+	-	-	-
مستدقة	-	+	-	-
مستديرة	-	-	+	-
لا حد لها	-	-	-	+
يُستدل بها على القتل	-	-	-	+

وتأسيساً على ذلك، فإنه يمكننا أن نحدد المكونات الدلالية لكل من ألفاظ هذا الحقل الدلالي كما يلي:

الجديّة : قطعة من الدم + ذات عرض

الإسباءة : قطعة من الدم + مستدقة

الورقة : قطعة من الدم + مستديرة

البصيرة : قطعة من الدم + لا حد لها + يُستدل بها على القتل.

وهكذا يتضح لنا وقوع تعارض بين بعض مكونات هذه الألفاظ مما يؤكد تنافرها.

وأما لفظ «المُشَعَّشَع» فقد ورد في قول الحادرة:
 (١٧) بَكَرُوا عَلَى بَسْجَرَةٍ فَصَبَّحَتْهُمْ مِنْ عَاتِقِ كَدَمِ الْغَزَالِ مُشَعَّشَعٍ
 وجاء في شرحه: «والمُشَعَّشَع المرقق بالماء، فإذا أُكثِرَ ماؤه فهو المُمْدَى وإذا أَقِلَّ
 ماؤه فهو المَعْرَق»^(١).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «المشعشع»، ثم شرع في التفريق بينه وبين
 دلالة لفظين آخرين ينتميان إلى نفس الحقل الدلالي، وهما لفظ «الممْدَى» و
 «المَعْرَق».

وتشترك هذه الألفاظ الثلاثة في الدلالة على الخمر المرققة بالماء، ثم تختلف
 بعد ذلك وفقا لنسبة ترقيقها، وقد نص الشارح على أن لفظ «الممْدَى» هو اللفظ
 الدال على الخمر الأكثر ترقيقا بالماء، ويليه لفظ «المشعشع» ثم «المعرق»، وهذا ما
 أقره بعض اللغويين. جاء في اللسان: «وَأَمْدَى شُرَابُهُ: زَادَ فِي مَزَاجِهِ حَتَّى رُقَّ
 جَدًّا»^(٢) وجاء فيه أيضًا: «والمَعْرَق من الخمر الذي يَمَزَج قليلا»^(٣).

وعلى ذلك، فإننا نستطيع أن نقول إن هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلًا دلاليًا
 حسيًا موضوعه: «الألفاظ الدالة على الخمر المرققة بالماء» وأن العلاقة بينها هي
 علاقة الترتيب أو الرتبة Rank.

وعلاقة الرتبة هذه هي إحدى العلاقات التي تربط بين كلمات الحقل
 الدلالي الواحد، وهي تدخل في إطار علاقة التنافر. يقول د. مختار عمر:
 «ويدخل تحت التنافر ما يسمى بعلاقة الرتبة Rank مثل: ملازم - رائد - مقدم
 - عقيد - عميد - لواء ... فهذه الألفاظ متنافرة لأن القول: محمد رائد يعني
 ليس مقدا ولا»^(٤).

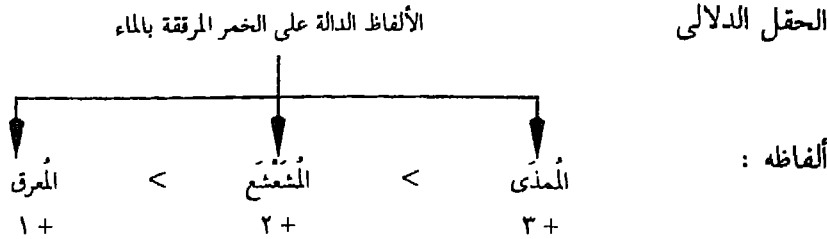
(١) الشرح، ص ٥٩ - ٦٠.

(٢) مدي ٢٠ / ١٤٢.

(٣) (عرق) ١١٤ / ١٢. وانظر كذلك: التاج (عرق) ١١ / ٧.

(٤) علم الدلالة، ص ١٠٦.

ويمكننا أن نمثل لهذا الحقل الدلالي كما يلي: (سأرمز إلى نسبة الترفيق بالأرقام)



العلاقة بينها: الرتبة

ولاشك في أن فهمنا لدلالة لفظ «المُشَعَّع» في ضوء فهمنا لدلالات لفظي «المُحْمَذَى» و «المُعَرَّق»، ووقوفنا على العلاقة بينها، مما يسعد على «تحرير» دلالة هذا اللفظ، واستعماله الاستعمال الأسد، وعدم الخلط بينه وبين غيره من الألفاظ التي تقترب من دلالاته.

وأما لفظ «الذَّمِيل» فقد ورد - وصفا - في قول بشامة بن الغدير (يصف ناقته):

(١٠) فَقَرَّبْتُ لِلرَّحْلِ عَيْرَانَةً عُدَا فِرَةً عَتَّرَيسًا ذَمُولًا

وجاء في شرحه: «الذَّمُول: السريعة، والذَّمِيل: ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ...»، قال: وإذا ارتفع السير عن العنق فهو التزويد، فإذا ارتفع عن التزويد فهو الذَّمِيل» (١).

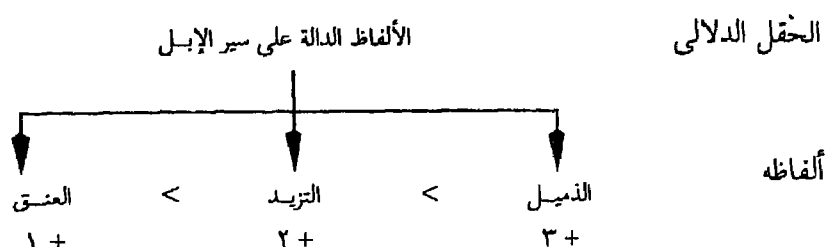
فقد نص الشارح على أن لفظ «الذَّمِيل» يدل على نوع من السير (سير الإبل)، ثم شرع في تحرير دلالة هذا اللفظ، فأورد لفظين آخرين متصلين به اتصالاً وثيقاً (التزويد - العنق) وبين العلاقة بينها حتى تتضح الفروق، ويمتنع التداخل.

وتتشارك هذه الألفاظ الثلاثة في الدلالة على نوع من سير الإبل، ثم تتفارق

(١) الشرح، ص ٨٢.

بعد ذلك حسب مقدار سرعته، وقد نص الشارح على أن لفظ «الذميل» هو اللفظ الدال على السير الأسرع، ثم «التزئد» ثم «العنق». وهذا ما قرره الأصمعي - قبلاً - بقوله: «وما يذكر من سير الإبل: العنق: الفسيح والمُسَبَّط... فإذا ارتفع عن العنق قليلاً قيل: هو يمشى التزئد.... فإذا ارتفع عن ذلك قليلاً فهو الذميل»^(١).

وعلى ذلك، يمكن أن نقرر أن هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلاً دلاليًا حسيًا موضوعه «الألفاظ الدالة على سير الإبل»، وأن العلاقة بينها هي علاقة «الترتيب» أو الرتبة Rank كما يلي: (سأرمز لمقدار السرعة بالأرقام)



العلاقة بينها: الرتبة

وأما لفظ «البُرة» فقد ورد في قول ربيعة بين مَقْرُوم الضبِّي (يصف بعيراً):

(١٩) لَهُ بُرَّةٌ إِذَا مَالَجَ عَاجَتٌ أَخَادِعُهُ فَلَانَ لَهَا النُّخَاعُ

وجاء في شرحه: «البُرة: ما جعل في لحم أنف البعير من حلقة صُفْرِ أو من هُلْب الذَّنْب، فإذا جعل في نفس العظم فهو الخِشَاش، فإذا كان من خشب كما يعمل للبخاتي فهو عِرَان»^(٢).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «البُرة» الوارد في بيت ربيعة، ولكنه لم

(١) كتاب الإبل عن الأصمعي، تحقيق د. أوغست هغتر (ضمن مجموعة الكنز اللغوي في اللسان العربي) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٠٣م، ص ١٢٣. وانظر كذلك: المخصص ١١٤ / ٧.

(٢) الشرح، ص ٣٧٨.

يكتف بذلك، بل شفعه بالنص على دلالة لفظين آخرين وثيقى الصلة به، وهما لفظا: «الخشاش» و «العران» وذلك لتتحرر دلالات هذه الألفاظ من التداخل، وتتضح الفروق بينها.

وتتشترك هذه الألفاظ الثلاثة فى الدلالة على الحلقة التى تعلق فى أنف البعير لتدليله ثم تتفارق بعد ذلك من حيث مادتها وموضعها فى أنف البعير كما فصل الشارح. وقد وافق الشارح اللغويين بشأن ما أورده من فروق بين هذه الألفاظ. قال ابن قتيبة: «والخشاش من خشب، والبرة من صفر، والخزامة من شعر»^(١) ونلاحظ هنا أن ابن قتيبة قد نص على أن «الخشاش» يصنع من خشب، وهو ما أغفله الشارح، كما أنه أورد لفظاً آخر يدخل فى نفس هذا الحقل الدلالي هو لفظ «الخزامة» وقد نص على أنه يصنع من شعر، كما نص ابن فارس على أن «الخزامة» توضع فى وتره أنف البعير، أى فى عظمها وهو صلة ما بين المنخرين^(٢). كما عقد الثعالبي فى كتابه «فقه اللغة وسر العربية» فصلاً بعنوان: «فصل فى الهنة تجعل فى أنف البعير» جاء فيه: «إذا كانت من خشب فهى خشاش، وإذا كانت من صفر فهى برة، فإذا كانت من شعر فهى خزامة، فإذا كانت من بقية جبل فهى عرانة»^(٣). ونلاحظ هنا أنه قد نص على أن «العرانة» تصنع من بقية الجبل أيضاً.

وجاء فى اللسان: «الأصمعى: الخشاش ما يكون من عود أو غيره يجعل فى عظم أنف البعير، والعران ما كان فى اللحم فوق الأنف»^(٤) وقد أفاد هذا التفسير الأخير أن «العران» يوضع فى لحم أنف البعير، وهو ما لم ينص عليه الشارح.

وعلى ذلك، نستطيع أن نقرر أن ألفاظ «البرة» و «الخشاش» و «العران» و «الخزامة» تكون حقلاً دلالياً حسيّاً موضوعه: «الألفاظ الدالة على الحلقة التى

(١) أدب الكاتب، ص ٢٠٧.

(٢) انظر: المقاييس (خزم) ١٧٨ / ٢ واللسان (وتر) ١٣٩ / ٧.

(٣) ص ٢٣٨.

(٤) (عرن) ٥٣ / ١٧ وانظر كذلك: المقاييس (عرن) ٩٤ / ٤٢ والتاج (عرن) ٢٦٧ / ٩.

توضع في أنف البعير» ، وأنَّ العلاقة التي تربط بينها هي علاقة التناظر-Incompat- ibility ويمكننا بعد ذلك أيضاً أن نفيد من منهج التحليل التكويني للمعنى فنعيد صياغة ما أورده الشارح وغيره من اللغويين من تفسيرات لألفاظ هذا الحقل الدلالي في صورة مكونات دلالية لتتضح العلاقة بينها وضوحاً أكثر كما يلي :

المكونات الدلالية	البُرة	الخِشاش	العران	الخِزامة
حلقة	+	+	+	+
من صُفَر (فضة)	+	-	-	-
من بقية جبل	-	-	+	-
من هَلَب ذنب	+	-	-	-
من شعر	-	-	-	+
من خَشَب	-	+	+	-
توضع في لحم أنف البعير	+	-	+	-
توضع في عظم أنف البعير	-	+	-	+

وهكذا فإنه يمكننا أن نحدد المكونات الدلالية لكل من ألفاظ هذا الحقل الدلالي كما يلي :

البُرة: حلقة + من صُفَر + توضع في لحم أنف البعير.

الخِشاش: حلقة + من خَشَب + توضع في عظم أنف البعير.

العران: حلقة + من خَشَب أو بقية جبل + توضع في لحم أنف البعير.

الخِزامة: حلقة + من شعر + توضع في عظم أنف البعير.

ومن الواضح أنَّ ثمة خلافاً بين هذه الألفاظ في بعض مكوناتها الدلالية مما يؤكد تناقضها.

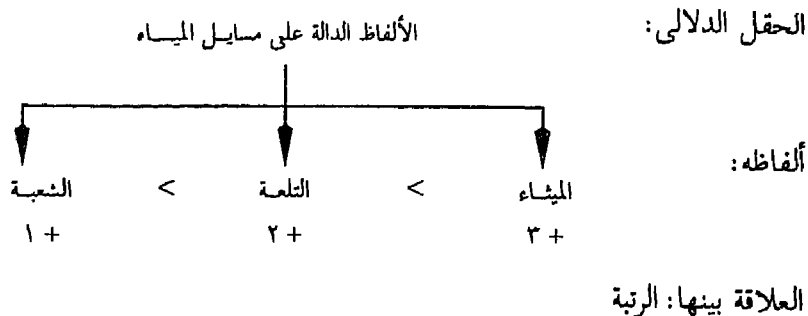
وأما لفظ «التَّلعة» فقد ورد في قول الأسود بن يعْفَر النَّهْشَلِيّ:

(٤) لَا أَهْتَدِي فِيهَا لِمَوْضِعِ تَلْعَةٍ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَبَيْنَ أَرْضِ مُرَادٍ
وجاء في شرحه: «التلعة: مَسِيلٌ ماءٍ عظيم، فإذا عظمت التلعة فهي مِثَاءٌ،
وإذا صغرت التلعة فهي شُعْبَةٌ»^(١).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «التلعة» ثم شفع ذلك بالنص على دلالة
لفظين آخرين وثيقى الصلة بهذا اللفظ، وهما لفظا «المِثَاء» و «الشُعْبَةُ».

وتشترك هذه الألفاظ الثلاثة في الدلالة على مَسِيلِ الماء، ثم تتفارق بعد
ذلك تبعاً لحجم هذا المسيل. وقد نص الشارح على أَنَّ لفظ «المِثَاء» هو اللفظ
الدال على المسيل الأكبر، ويليه لفظ «التلعة»، ثم «الشُعْبَةُ»، وهذا ما أقره بعض
اللغويين. جاء في اللسان: «قال شَمِر: التلاع: مسایل الماء يسيل من الأسناد
والنَّجَاف والجبال حتى ينصبُّ في الوادى .. قال: وإذا عظمت التلعة حتى تكون
مثل نصف الوادى أو ثلثيه فهو مِثَاءٌ»^(٢). وجاء فيه أيضاً: «والشُعْبَةُ: المسيل
الصغير ... والشُعْبَةُ: ما صغر عن التلعة»^(٣).

ونستطيع بعد ذلك أن نقرر أن هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلاً دلالياً حسيماً
موضوعه: «الألفاظ الدالة على مسایل المياه»، وأنَّ العلاقة بينها هي علاقة «الرتبة»
كما يلي: (سأرمز لحجم المسيل بالأرقام).



(١) الشرح، ص ٤٤٦.

(٢) (تلع) ٩٢ / ٣٨٥. وانظر كذلك: التاج (تلع) ٥ / ٢٩١.

(٣) (شعب) ١ / ٤٨١. وانظر كذلك: التاج (شعب) ١ / ٣٢٠.

وأما لفظ «العمارة»، فقد ورد في قول الحارث بن حِزْرة (يمتدح كرم قومه وقت الشدة والعُسْر):

(١٠) أَلْفَيْتِنَا لِلضَّيْفِ خَيْرَ عِمَارَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَبَنٌ فَعَطَفُ الْمُدْمَجِ

وجاء في شرحه: «يقال: القبيلة: المنفردة بنفسها العظيمة وأخبرني أبو جعفر عن هشام بن محمد عن أبيه قال: الشُّعُوبُ ثم القبائل ثم البطون دون العمائر ثم الأفخاذ دون البطون ثم العشائر دون الأفخاذ وهي الفصائل والواحدة فصيلة»^(١).

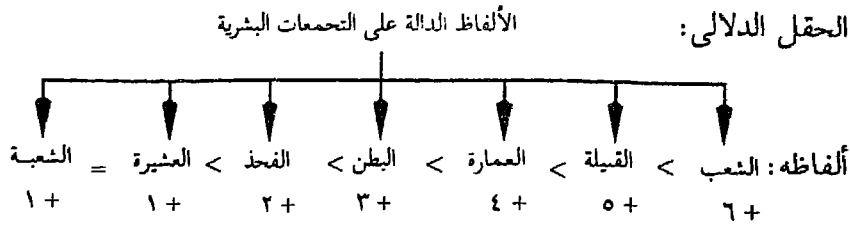
فقد فسر الشارح دلالة لفظ العمارة «ثم أراد أن يخلص دلالة من التداخل ويزيدها وضوحاً، فأورد مجموعة الألفاظ المشتركة مع لفظ العمارة في الدلالة على «التجمع البشري» مبيناً العلاقة بينها، وذلك كما أخبره به أبو جعفر عن هشام عن محمد عن أبيه. وقد نص على أن لفظ «الشعب» هو اللفظ الدال على أكبر التجمعات البشرية ويليه «القبيلة» ثم «العمارة» ثم «البطن» ثم «الفخذ» ثم «العشيرة» وهي «الفصيلة» أيضاً. وقد أقر ذلك لغويون آخرون. قال ابن فارس: «الفاء والخاء والذال كلمة واحدة وهي الفخذ من الإنسان معروفة، واستعير ف قيل الفخذ بسكون الخاء، دون القبيلة وفوق البطن، والجمع أفخاذ»^(٢) وجاء في اللسان: «العمارة والعمارة: أصغر من القبيلة، وقيل: العمارة: هي الحى العظيم الذى يقوم بنفسه ... وهي فوق البطن من القبائل، أولها: الشعب ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ»^(٣).

وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن هذه الألفاظ تكون حقلاً دلالياً حسيماً، موضوعه: الألفاظ الدالة على التجمعات البشرية «وأن العلاقة بينها هي علاقة «الرتبة» وذلك فيما عدا لفظى العشيرة والفصيلة فإن العلاقة بينهما هي «الترادف» كما نص الشارح، ويمكن أن نمثل لذلك كما يلي: (سأرمز بالأرقام إلى حجم التجمع البشرى).

(١) الشرح، ص ٥١٨.

(٢) المقاييس (فخذ) ٤ / ٤٨١.

(٣) (عمر) ٦ / ٢٨٤ وانظر كذلك: التاج (عمر) ٣ / ٤٢٢.



العلاقة بينها: الرتبة والترادف.

وأما لفظ «الغَبْطَة» فقد ورد في قول مُتَمِّم بن نُويرة:

(٣٩) فَلَا فَرَحًا إِنْ كُنْتُ يَوْمًا بَغْبَطَةً وَلَا جَزَعًا مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعًا

وجاء في شرحه: «قال التَّوْزِيُّ عبد الله بن محمد: قال لي أَبُو عُبَيْدَةَ: الفرق بين الغَبْطَةِ والحسد أَنَّ الغَبْطَةَ أَنْ تَشْتَهِيَ مِثْلَ مَا لِمُصَاحِبِكَ وَلَا تَحِبَّ نَقْصَهُ، والحسد: محبتك زوال ماله وَإِنْ لَمْ تَرِدْ مِثْلَهُ»^(١).

فنرى هاهنا أنه على الرغم من أَنَّ بيت مُتَمِّم يشتمل على لفظ «الغَبْطَة» لا «الحسد»، إلا أَنَّ الشارح قد أورد قول أبي عبيدة الذي يوضح فيه دلالة لفظ «الغَبْطَة» مفرقا بينه وبين لفظ «الحسد» وكأنَّ الشارح قد أدرك أَنَّ التقارب الشديد بين دالتي هذين اللفظين قد يتسبب في وقوع تداخل بينهما لدى القارئ فأورد قول أبي عبيدة الذي يفرق بينهما، وهذا لتوضيح الفروق، ويؤمن اللبس. وقد أقر لغويون آخرون ما أورده أبو عبيدة من فرق بين هذين اللفظين، ومن هؤلاء أبو هلال العسكري الذي يقول: «الفرق بين الحسد والغَبْطَة، أَنَّ الغَبْطَة هو أَنْ تتمنى أَنْ يكونَ مِثْلُ حالِ المغبوط لك مِنْ غير أَنْ تريدَ زوالها عنه، والحسد أَنْ تتمنى أَنْ تكونَ حاله لك دونه، فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغَبْطَة»^(٢).

وعلى ذلك يمكننا أَنْ نقرر أَنَّ هذين اللفظين يكونان حقلا دلاليا مجردا

(١) الشرح، ص ٥٤١.

(٢) أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٧ ص ١٢١ وانظر كذلك: اللسان (غبط) ٩ / ٢٣٣ - ٢٣٤، والتاج (غبط) ٥ / ١٨٩ - ١٩٠.

صغيراً موضوعه: «الألفاظ المعبرة عن مشاعر الإنسان نحو ما يملكه الآخرون» وأن العلاقة بينهما هي علاقة التنافر.

وأما لفظ «النزوع» فقد ورد في قول مُتَمِّم بن نُؤَيْرَة أيضاً (يصف دلواً):

٥) جَدِيدُ الْكُلَى وَاهِي الْأَدِيمُ تَبِينُهُ عَنِ الْعَبْرِ زَوْرَاءُ الْمَقَامِ نَزُوعٌ

وجاء في شرحه: «نزوع: رَكِيَّةٌ قَرْيَةٌ الْقَعْرِ، وإذا كانت بعيدة الْقَعْرِ قِيلَ لَهَا: مُتَوَحٌّ»^(١).

فقد فسر الشارح دلالة لفظ «النزوع» ثم شفع ذلك بالنص على دلالة لفظ آخر قريب منه هو لفظ «المتوح»، وذلك لتتضح الفروق، ويؤمن التداخل.

وقد ذهب الشارح إلى أن هذين اللفظين يشتركان في الدلالة على الرَكِيَّة (البئر) ثم يتفارقان بعد ذلك، فيختص النزوع بالدلالة على القرية القعر، ويختص المتوح بالدلالة على البعيدة القعر، وهذا ما قرره بعض اللغويين. قال الخطيب الإسكافي: «والنزوع: القرية التي ينزع منها بالأيدى، والمتوح: التي يُسْتَقَى منها على الْبَكْرَةِ»^(٢) وقال الثعالبي:

«المتوح: التي يُسْتَقَى منها مسدًا باليدين على الْبَكْرَةِ. النزوع: التي يُسْتَقَى منها باليد»^(٣). وواضح أن الاستقاء من البئر باستعمال الْبَكْرَةِ، لا اليد، يدل على بُعد قعرها عن متناول اليد.

وعلى هذا، فإننا نستطيع أن نقرر أن هذين اللفظين يكونان حقلاً دلاليًا ضيقاً صغيراً موضوعه: «الألفاظ الدالة على الرُّكَايَا»، وأن العلاقة بينهما هي علاقة التنافر لاختلافهما في المكون الدلالي Semantic Component: «بعد القعر وقربه». وقد عقد الثعالبي في كتابه «فقه اللغة وسر العربية» فصلاً لهذا

(١) البيت ص ٥٤٥ وشرحه ص ٥٤٦.

(٢) مبادئ اللغة، ص ١٩ - ٢٠.

(٣) فقه اللغة وسر العربية، ص ٢٦٢.

الحقل الدلالي بعنوان: «فصل فى تفصيل أسماء الآبار وأوصافها»^(١).

وأما لفظ «المُبرم» فقد ورد فى قول عامر المحاربى:

«فَمَا يَسْتَطِيعُ النَّاسُ عَقْدًا نَشُدُّهُ وَنَنْقُضُهُ مِنْهُمْ وَإِنْ كَانَ مَبْرَمًا

وجاء فى شرحه: «والمُبرم: ما قُتل على خيطين، والسَّحِيل: ما كان على خيط واحد»^(٢) فقد نص الشارح على دلالة لفظ المُبرم، ثم شفعه ببيان دلالة لفظ آخر قريب منه هو لفظ «السَّحِيل».

ويشترك هذان اللفظان فى الدلالة على الخيط، ثم يتفارقان بعد ذلك، فيختص «السَّحِيل» بالدلالة على الخيط المفرد، ويختص «المُبرم» بالدلالة على الخيط المفتول، كما نص الشارح، وهذا ما قرره بعض علماء اللغة. قال ابن الأنبارى فى شرح قول زهير بن أبى سلمى:

يَعِينَا لَنَعْمَ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمَبْرَمٍ

«أصل السَّحِيل والمُبرم أن المبرم يُقتل خيطين حتى يصيرا خيطا واحدا. والسَّحِيل: خيط واحد لا يضم إليه آخر»^(٣).

وقال الرُّبَيعِي: «وَالسَّحِيل: الْخِيطُ الْمَفْرَدُ، وَالْمَبْرَمُ: الْمُتَنَى وَالْمَفْتُول»^(٤).

وعلى هذا فإنه يمكننا أن نقرر أن هذين اللفظين يكونان حقلًا دلاليًا حسيًا صغيرًا موضوعه: «الألفاظ الدالة على الخيط» وأن العلاقة بينهما هى علاقة التناظر، وذلك لأن قولنا إن الخيط سحيل ينفى أن يكون مبرما.

وأما لفظ «العالية»، فقد ورد - مجموعا - فى قول ضَمْرَةَ بن ضَمْرَةَ النَّهْشَلِي (يصف كتيبة):

(١) ص ٢٦٢.

(٢) الشرح، ص ٦٢٩.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٢٦٠ وانظر كذلك: الزوزنى: شرح المعلقات السبع ص ٨٠.

(٤) نظام الغريب فى اللغة، ص ١٨٨. وانظر كذلك: المخصص ١٧٣ / ٩.

(٢) عَلَيْهَا الْكُمَاةُ وَالْحَدِيدُ فَمِنْهُمْ مَصِيدٌ لَأَطْرَافِ الْعَوَالِي وَصَائِدٌ

وجاء في شرحه: «قال الأصمعي: العالية من الرُّمَحِ على ذراعين من السَّنان، والسافلة: ما ولي الزُّجَّ منه، والجُبَّة: ما دخل فيه الرمح من السَّنان وهي من الحديد، وما دخل فيها من الرمح يقال له: الثُّعْلَب»^(١).

فنلاحظ هنا أنه على الرغم من أن بيت ضمرة لايشتمل، مما فُسر من ألفاظ، إلا على لفظ «العالي - جمع عالية» فإنَّ الشارح قد أورد نصًّا للأصمعي، يبين فيه دلالة هذا اللفظ ودلالة الألفاظ الأخرى التي تنضوى معه تحت حقلي دلالي واحد، وهي ألفاظ «السافلة» و«الجُبَّة» و«الثُّعْلَب». وذلك لتتضح الدلالات، وتبين الفروق، ويدقَّ الاستعمال، ويؤمن الخلط.

وقد وافق الأصمعي كثير من اللغويين فيما أورده من تفسير لهذه الألفاظ الأربعة. قال أبو عبيد: «الجُبَّة: ما دخل فيه الرمح من السَّنان، والثُّعْلَب: ما دخل من الرمح في جُبَّة السَّنان ... وعاليته: نصفه الذي يلي السَّنان»^(٢) وقال أبو زيد الأنصاري: «يقال لنصف الرمح الذي يلي الزُّج: سافلة»^(٣).

وهكذا فإنه يمكننا أن نقرر أن هذه الألفاظ الأربعة تكون حقلاً دلالياً حسياً موضوعه: «الألفاظ الدالة على أجزاء الرمح» «وأنَّ العلاقة بينها هي علاقة «التنافر» ويمكن أن نمثل لذلك كما يلي:

(١) الشرح، ص ٦٣٤.

(٢) المختصر ٢٩ / ٦. وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ١٨٥، ومبادئ اللغة، ص ٩٧، ونظام

الغريب في اللغة، ص ١٣١.

(٣) المصدر السابق ٦ / ٣٠.

الحقل الدلالي	نوعه	ألفاظه ودلالاتها	العلاقة بينها
الألفاظ الدالة على أجزاء الرمح	حسى	١- العالية: الجزء الممتد مقدار ذراعين من السنن. ٢- السافلة: الجزء الذى يلي الزج. ٣- الجبة: ما دخل فيه الرمح من السنن، وهى من حديد. ٤- الثعلب: الجزء الداخلى من الرمح فى الجبة.	التنافر

وأما لفظ «المعصم»، فقد ورد فى قول بشر بن أبى حازم:
 (٣) دَارَ لَبِيضَاءِ الْعَوَارِضِ طِفْلَةً مَهْضُومَةَ الْكَشْحَيْنِ رِيًّا الْمَعْصَمِ
 وجاء فى شرحه: «وقال أحمد: الأسلّة: مُسْتَدَقُّ الذَّرَاعِ، وَالْعِظْمَةُ: مُعْظَمُهَا من مُؤَخَّرِهَا، وَالْمَعْصَمُ بَيْنَهُمَا»^(١).

فقد فسر أحمد بن عبيد دلالة لفظ «المعصم» فى ضوء علاقته بلفظين آخرين يشتركان معه فى حقل دلالى واحد، وهما لفظا «الأسلّة والعظمة».

وقد وافق الشارح اللغويين فيما أورده من تفسير لهذه الألفاظ. قال الأصمعى: «ثمّ الذراع، فالذراع والساعد شي واحد إلا أنّ الذراع مؤنثة والساعد مذكر. يقال: هذه ذراع طويلة، فعظمتها: مستعظمها مما يلي المرفق، وأسلفتها: مُسْتَدَقُّهَا»^(٢). وقال أيضاً: «وفى الذراعين المعاصم وهى مواضع السوار أو أسفل

(١) الشرح، ص ٦٧٨.

(٢) الأصمعى: خَلَقَ الإنسان، تحقيق د. أوغست هفتر (ضمن مجموعة الكثر الملعوى فى اللسان العربى) ص ٢٠٥ وانظر كذلك: ثابت بن أبى ثابت: خَلَقَ الإنسان، تحقيق عبد الستار فراج، ضمن سلسلة التراث العربى التى تصدرها وزارة الاعلام بالكويت ١٩٧٥م، ص ٢٢٦، والمخصص ١/ ١٦٦.

من ذلك قليلاً^(١). وقال أبو عبيد: «والأُسْلَة: مُسْتَدَقُّ الذراع»^(٢).

ويمكننا بعد ذلك، أن نقرر أن هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلاً دلاليًا حسيًا موضوعه «الألفاظ الدالة على أجزاء الذراع»، وأن العلاقة بينها هي علاقة «التنافر»، ويمكن التمثيل لذلك كما يلي:

الحقل الدلالي	نوعه	ألفاظه ودلالاتها	العلاقة بينها
الألفاظ الدالة على أجزاء الذراع	حسى	١- الأُسْلَة: مُسْتَدَقُّ الذراع (أرفع جزء فيها). ٢- العَظْمَة: مُعْظَمُ الذراع مما يلي المِرْفَقِ. ٣- المِعْصَم: الموضع الذى بين الأُسْلَة والعَظْمَة وهو موضع السَّوَارِ من اليد أو أسفل من ذلك قليلاً.	التنافر

ولاشك في أن وقوفنا على دلالات هذه الألفاظ مجتمعة مما يعيننا على استعمالها الاستعمال الأسَدَّ دون خلط أو تداخل.

(١) الأصمعي: خلق الإنسان، ص ٢٠٧.

(٢) أبو عبيد: الغريب المصنف، تحقيق د. رمضان عبد التواب مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٩٨٩م

الباب الثانى

الاشتقاق

جاء الشرحُ خالياً من الاشتقاق الكبير، بينما تضمّن في ثناياه بعض ملاحظ
الاشتقاق الصغير بجانبه اللغوي، وهو الجانب الذي يعيننا في حقل الدراسة
الدلالية.

وقد اتخذ هذا الاشتقاق اللغوي مستويين متميزين في الشرح:

المستوى الأول: رَبط دلالة فرع من فروع الجذر اللغوي بدلالة فرع آخر من
نفس هذا الجذر، دون نص على الدلالة الأصلية (المحورية) لهذا الجذر، أو محاولة
لاستقصاء دلالات فروعه المختلفة والربط بينها.

المستوى الثاني: الوقوف على الدلالة الأصلية لجذر من الجذور اللغوية
للألفاظ المفسرة، وقوفاً صريحاً أو ضمناً، ثم تفسير دلالات بعض فروع هذا الجذر
المختلفة في ضوء الدلالة الأصلية.

وقد أسميتُ المستوى الأول بـ «الربط الاشتقاقي»، وذلك لأنه لم يعد أن
يكون ربط فرع بفرع آخر من نفس الجذر اللغوي فحسب.

وأما المستوى الثاني فقد أسميته بـ «التأصيل» لأن فيه محاولة للوقوف على
الدلالات الأصلية للجذور اللغوية، إن تصريحاً أو ضمناً.

وقد جعلت لكل من هذين المستويين فصلاً مستقلاً، كما يلي:

الفصل الأول

الربط الاشتقاقي

تكوَّنت ملاحظ الربط الاشتقاقى فى الشرح، حينما كان شواح الديوان يفسرون اللفظ الوارد فى بيت الشعر تفسيره السياقى، ثم يربطون فى بعض الأحيان، بين دلالة هذا اللفظ، ودلالة لفظ آخر، ينتمى إلى نفس الجذر اللغوى، وذلك بقولهم: «ومنه ...» أو «وهو مأخوذ من ...» أو «وهو مُشتَق من ...». وفى بعض الأحيان، كان الشراح يستعيضون عن ذلك التعبير الصريح عن الربط الاشتقاقى ويجتزئون بإيراد اللفظين متجاورين، اعتمادا على وضوح العلاقة بين دالتيهما، فضلا عن رجوعهما إلى جذر لغوى واحد.

وقد اتخذ هذا الربط الاشتقاقى صورا ثلاثا متميزة فى الشرح، من حيث حسيّة الدلالات المرتبطة أو تجريدها، وهى :

الصورة الأولى : الرُّبط بين دالتيْن حسيّتين.

الصورة الثّانى : رَدّ دلالة مجردة إلى أخرى حسيّة.

الصورة الثّالثة : رَدّ دلالة حسيّة إلى أخرى مُجرّدة.

أولاً : الربط بين دلالتين حسيتين

ربط شراح الديوان، في بعض ملاحظ الربط الاشتقاقي الواردة في الشرح، بين دلالات حسية وأخرى حسية مثلها، وفي مثل هذا النوع من الربط الاشتقاقي يغدو من العسير تحديد الدلالة الأقدم، إلا إذا ارتبطت إحدى الدلالتين بمعلّم حضاريّ أو تاريخيّ أسبق من الأخرى، فعندئذ يمكن أن نقرر أنّ الأحداث مشتقة من الدلالة الأقدم.

وهذه أمثلة الملاحظ التي ربط فيها الشراح بين دلالتين حسيتين :

* قال سلامة بن جندل السعدي :

٥- وكّرنا خيلنا أدرجها رجعاً كسّ السنبك من بدء وتعقيب

وجاء في الشرح : « الأكس : المتثلّم الذي قد كسره طول السير، هو مأخوذ من قولهم : رجل أكسّ وامرأة كساء، وهما اللذان تحاتت أسنهما وقصرت»^(١).

ربط الشارح هنا بين الدلالتين الحسيتين لكل من :

أ (السنبك الأكس.

ب) الرجل الأكس أو المرأة الكساء.

— فأما السنبك الأكس، فهو السنبك الذي تثلمت أطراف حوافره، مما أدى إلى قصرها، وذلك لطول السير، وكثرة الغزو، وهصّ الحجارة والصخور.

— وأما الرجل الأكس، فهو الرجل الذي تاكلت أطراف أسنانه، مما أدى إلى قصرها، قال ثابت بن أبي ثابت : « في الأسنان الكسّ، وهو قصر الأسنان، يقال : رجل أكسّ وامرأة كساء»^(٢).

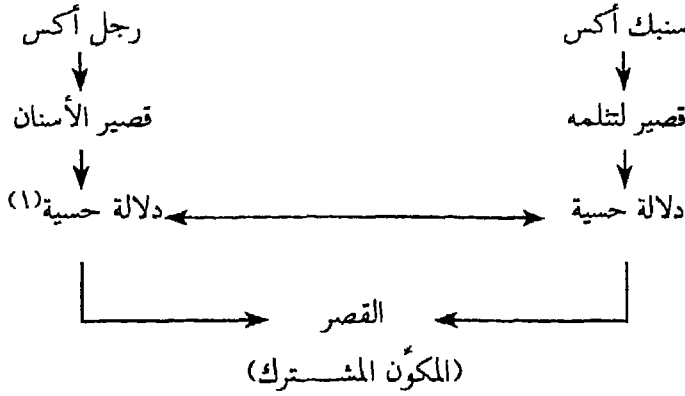
وقد جمع الشارح بين هاتين الدلالتين السابقتين، لاشتغال كلّ منهما على

(١) الشرح ص ٢٢٧.

(٢) خلق الإنسان ص ١٧٦، وانظر : الأصمعي : خلق الإنسان ص ١٩٣، والجمهرة (س ك ك) ٩٥/١، واللسان (كس) ٨٠/٨، والتاج (كس) ٢٣٤/٤.

مكوّن دلالي مشترك هو : «القصر» .

ويمكن أن نمثل لهذا الربط الاشتقاقي السابق بالشكل الآتي :



* قال ذو الإصبع العدواني (يذكر ما كان يحمله من سلاح) :

٨- السيفَ والرُمحَ والكنانةَ والنَّبْلَ جياداً مَحْشُورَةً صُنْعاً

وجاء في الشرح : «المحشورة : المسواة المُقَدَّذَةُ التي قد حُشِرَتْ قُدْذُها، أى : سُوِّتَتْ وَقُدِّذَتْ وَلُطِّفَتْ. ومنه قولهم : أُذُنٌ حَشْرٌ» (٢).

جمع الشارح بين الدالتين الحسيتين لكل من :

أ (السهام المحشورة.

ب) الأذن الحشر.

وكلا اللفظين (المحشورة - الحشر) يرجع إلى جذر لغوي واحد هو «حشر» .

- فأما السهام المحشورة، فقد نص الشارح على أنها السهام التي سويت وجمعت قُدْذُها، بعضها إلى بعض، جمعا محكما.

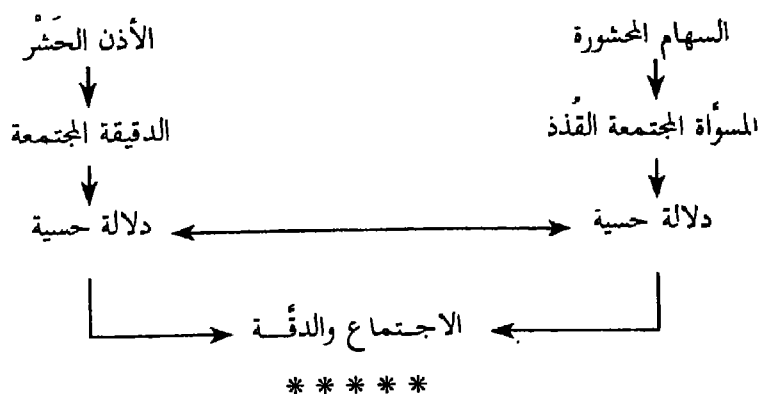
(١) يشير هذا السهم (↔) إلى عدم ترجيح الدلالة السابقة، وذلك لأن كلتا الدالتين حسية.

(٢) الشرح ص ٣١٤.

وجاء في اللسان «وسهم حشر . ملزق جيد القُذذ وكذلك الريش» (١) .
وأما الأذن الحشر، فهي الأذن اللطيفة المجتمعة الخلق . قال ثابت بن أبي
ثاب «ومر الأذان الحشرة، وهي التي لطف ودقت» (٢) .
وجاء في اللسان «وأذن حشرة وحشر - صغيرة لطيفة مستديرة، وقال نعلب:
دقيقة الطرف . سميت في الأخيرة بالمصدر لأنها حشرت حشرا، أي : صُغرت
وأُلفت» (٣)

ويتضح لنا، بعد ذلك، أن الشارح قد ربط بين هاتين الداليتين، لاشتغال
كل منهما على المكون الدلالي : «الاجتماع والدقة» وقد سبقه الخليل إلى ذلك
الربط بقوله «والحشر من الأذان ومن قذذ السهام : ما لطف كأنما يرى
بريا» (٤)

ويمكن أن نمثل لهذا الربط بالشكل الآتي .



* قال الجُمَيْح (يصف جيشا)

٨- مجرٍ يغصُّ به الفضاء، له سلفٌ يَمُور عَجَاجُه، فَخْمٌ

- (١) (حشر) ٢٦٧/٥
(٢) خلق الإنسان ص ٩٦
(٣) (حشر) ٢٦٦/٥ وانظر الجمهرة (ح ر ش) ١٣٣/٢، وأساس البلاغة (حشر) ص ٤٨، والثناج
(حشر) ١٤١/٣
(٤) العين (حشر) ٩٢/٣

وجاء في الشرح : «قال الضبي : المَجْر : الثقل الذي لا يتبين سيره من كثرته، فهو مأخوذ من قولهم : شاة مَجْر، وهي التي أثقلت على هزال فهي لا تقوى على المشي، يقال قد أمجرت الشاة فهي مُمَجْر»^(١).

- فأما الجيش المَجْر، فهو الجيش الذي تعظم عدد فرسانه، فضاقت الخصاصات بين صفوفه، مما جعل سيره بطيئاً، فلا يكاد يتبين الناظر تقدمه في السير.

- وأما الشاة المُمَجْر، فهي الشاة التي حملت فتثقلت بطنها، وغدت لا تقوى على المسير. قال أبو زيد الأنصاري : «ويقال : شاة مُمَجْر، وقد أمجرت إذا ثقلت ولدها في بطنها، فلم تقدر أن تقوم به»^(٢). وجاء في اللسان : «ومجرت الشاة مَجْراً وأمجرت وهي مُمَجْر، إذا عظم ولدها في بطنها فهزلت وثقلت ولم تطق على القيام حتى تقام»^(٣).

ويتضح لنا، إذن، أن الضبي قد ربط بين تلك الداليتين السابقتين للفظي (المَجْر) و(المُمَجْر)، لاحتواء كل منهما على المكوّن الدلالي : «الثقل». وقد سبقه إلى ذلك الربط بعض اللغويين.

قال ابن السكيت : «ويقال : مَجْرَة ومُمَجْر، وهو أن يعظم ما في بطنها من الحمل وتكون مهزولة لا تقدر على النهوض...

قال الأصمعي : ومنه قيل للجيش العظيم : مَجْر، لثقله وضخمه»^(٤).

* * * * *

* قال عبد قيس بن خفاف البرجمي (يذكر عدته للنائبات) :

٥٥- وَوَقَعَ لِسَانٍ كَحَدِّ السَّنَانِ وَرُمَحاً طَوِيلَ الْقَنَاةِ عَسُولا

(١) الشرح ص ٧١٩.

(٢) أبو زيد الأنصاري : كتاب النوادر في اللغة، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق بالقاهرة ١٤٠١هـ-١٩٨١م. ص ٥١٨.

(٣) (مجر) ٣/٧. وانظر : ابن دريد : الاشتقاق ص ٢٣٢، والتاج (مجر) ٥٣٤/٣.

(٤) إصلاح المنطق ص ٣٩٩-٤٠٠. وانظر : المخصص ١٩/٨، واللسان (مجر) ٣/٧.

وجاء في الشرح : «الرمح العسول : المضطرب للينه، أُخذ من عسلان الذئب»^(١).

ربط الشارح هنا بين الدالتين الحسيتين لكل من :

أ - الرمح العسول.

ب - عسلان الذئب.

وكلا الفرعين (عسول - عسلان) ينتمى إلى جذر لغوي واحد، هو : «عسل».

- فأما الرمح العسول، فهو الرمح الشديد الاهتزاز والاضطراب.

جاء في اللسان : «وَعَسَلَ الرُّمْحُ يَعْسِلُ عَسَلًا وَعَسَلَانًا : اشتد اهتزازُه واضطرب. ورمح عَسَالٍ وَعَسُولٍ : عاسل مضطرب لَدُنْ، وهو العاتر، وقد عَتَرَ وَعَسَلَ»^(٢).

- وأما عسلان الذئب، فهو اضطرابه في عدوه. قال ابن دريد : «وَعَسَلَ الذَّئْبُ يَعْسِلُ عَسَلًا وَعَسَلَانًا، وكذلك نَسَلُ نَسَلَانًا، وهو ضَرْبٌ من المشى يضطرب فيه متناه»^(٣).

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين، لاشتغال كل منهما على المكوّن الدلالي : «الاضطراب» وقد سبقه كل من الأصمعي وابن دريد إلى الربط بينهما. قال الأصمعي، في معرض حديثه عن الرماح، : «وعسلانه : اضطرابه، يشبه بعسلان الذئب، وعسلانه، اضطرابه في عدوه»^(٤). وقال ابن دريد : «واشتقاق عسل من العسلان، وهو ضَرْبٌ من عدو الذئب فيه اضطراب. يقال : عَسَلَ الذئب عَسَلًا وَعَسَلَانًا، وبه سُمِيَ الرمح عَسَلًا لاضطرابه إذا هَزَّ»^(٥).

(١) الشرح ص ٧٥٥.

(٢) (عسل) ٤٧٢/١٣-٤٧٣. وانظر : التاج (عسل) ١٧/٨.

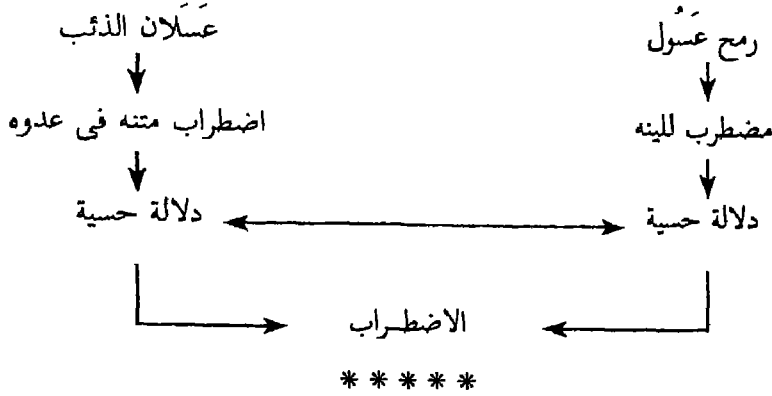
(٣) الجمهرة (س ع ل) ٣٢/٣.

(٤) الأصمعي : كتاب السلاح، تحقيق محمد جبار المعيد، مجلة المورد العراقية، مج ١٦ ع ٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ص ٨٣.

(٥) ابن دريد : الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م ص ٢٢٧. وانظر كذلك : المقاييس (عسل) ٣١٤/٤، والراغب الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن تحقيق محمد سيد كيلاني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة

١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م ص ٣٣٥.

ويمكن أن نمثل لهذا الربط السابق بالشكل الآتي :



* قال علقمة بن عبدة (يصف ظليما) :

(١١) فوه كشق العصا لأيا تبينه أسك ما يسمع الأصوات مصلوم
وجاء في الشرح : «الأسك : الصغير الأذن. يقال : يثر سك، إذا كانت
ضيقة الجراب»^(١).

ربط الشارح بين الدالتين الحسيتين لكل من :

أ - الظليم الأسك.

ب - البثر السك.

وقد ترك الشارح هنا التعبير الصريح عن الربط بين هذين الفرعين : (أسك
سك)، كما كان دأبه في الملاحظ السابقة، واجتزأ عن ذلك بإيرادهما متجاورين
وذلك اعتمادا منه على وضوح العلاقة والشبه بين الدالتين، فضلا عن أنهما
صفتان من ثلاثي الجذر «سك».

- فأما الظليم الأسك، فهو الصغير الأذن، كما نص الشارح. وقال الخليل :
«السكك : صغر قوف الأذن، وضيق الصماخ. يقال : استك سمعه.

(١) البيت ص ٨٠١، وشرحه ص ٨٠٢.

ويقال للظلم : أَسْكْ وللقطاة سَكَاءٌ^(١) . وقال الأصمعي : «وأما السَّكَّ ، فهو صغرُ الأذن ، ولزوقها ، وقلة إشرافها . يقال لمن كان كذلك : رجل أَسْكٌ وامرأة سَكَاءٌ»^(٢) .

- وأما البئر السُّكُّ ، فهي البئر الضيقة الجراب (الجوف) ، كما نص الشارح . وقال ابن دريد : «ويثر سَكٌ ، إذا كانت ضيقة»^(٣) . وجاء في اللسان : «ويثر سَكٌ وسَكٌ : ضيقة الخرق ، وقيل : الضيقة المحفر من أولها إلى آخرها»^(٤) .

وعلى هذا ، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين ، لاشتغال كل منهما على المكون الدلالي : «الضيق والصغر» ، وهو المكون الأصلي (المحوري) الذي تتقاسمه فروع الجذر اللغوي «سك» قال ابن فارس : «السين والكاف أصل مُطَرِدٌ ، يدل على ضيق وانضمام وصغر»^(٥) .

* * * * *

* وهناك ملاحظ أخرى في الشرح ، ربط فيها شراح الديوان بين دلالات حسية ، وهي :

- «الأسجر : الماء الذي فيه كُدْرَةٌ لم يَصْفَ كُلُّ الصَّفْوِ ، ومنه قولهم : في عين فلان سُجْرَةٌ»^(٦) . وتشارك دلالتا هذين اللفظين (أسجر - سُجْرَةٌ) في المكون الدلالي : المخالطة وعدم الخلوص .

(١) العين (سك) ٢٧٢/٥ . وانظر : اللسان (سك) ٣٢٤/١٢٠ ، والتاج (سك) ١٤٢/٧ .

(٢) خلق الإنسان ص ١٧١ . وانظر : ثابت : خلق الإنسان ص ٩٤ ، والزجاج : خلق الإنسان ، تحقيق

د. إبراهيم السامرائي ، مطبوعات المجمع العراقي ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م ص ١٧ .

(٣) الجمهرة (س ك ك) ٩٤/١ .

(٤) (سك) ٣٢٤/١٢ . وانظر : التاج (سك) ١٤٢/٧ .

(٥) المقاييس (سك) ٥٨/٣ .

(٦) الشرح ص ٥٤ . وانظر كذلك : العين (سجر) ٥١/٦ ، وأبو اسحاق الحربي : غريب الحديث ،

المجلد الخامسة ٥/١ ، والجمهرة (ج ر س) ٧٦/٢ ، والمقاييس (سجر) ١٣٤/٣ - ١٣٥ .

- «الوجناء : الناقة الغليظة، أُخِذَتْ من الوجين من الأرض»^(١).

ويشترك هذان اللفظان (الوجناء - الوجين) في مَكُونِ الغَلظ.

- «الزُخارى : الكثير اللحم، مأخوذ من قولهم : فد زُخِرَ البحر، إذا تتابعت أمواجه وتكاثفت»^(٢). ويشتمل كل من هذين اللفظين (زُخارى - زُخِرَ البحر) على مَكُونِ الكثافة.

- «وَقوله : جُنحَ العَشيّ حين تَجَنحَ الشمس، أى : تدنو من المغيّب، وجنوح السفينة منه، أى : دنوها من الأرض»^(٣). وتشترك هاتان الدالتان في مَكُونِ المِيل والدُنُو.

- «والجلذية : الشديدة الصُّلْبَة. قال الأصمعي : هى مشتقة من الجلذاء، وهى الأرض المصلّبة»^(٤) وتشتمل دالتا هذين اللفظين (جلذية - جلذاء) على المَكُونِ الدلالى : القوة والصلابة.

(١) الشرح ص ٢٤٤. وانظر كذلك : المقاييس (وجن) ٨٨/٦، واللسان (وجن) ٣٣٤/١٧، والتاج (وجن) ٣٥٩-٣٥٨/٩.

(٢) الشرح ص ٣٣١-٣٣٢. وانظر كذلك : ابن دريد : الاشتقاق ص ٣٢٨، والمقاييس (زُخِر) ٥٠/٣.

(٣) الشرح ص ٧٧١. وانظر كذلك : المقاييس (جنح) ٤٨٤/١، واللسان (جنح) ٢٥٤/٣، والتاج (جنح) ١٣٤/٢.

(٤) الشرح ص ٧٩٨. وانظر : المقاييس (جلذ) ٤٧٢/١، واللسان (جلذ) ١٣/٥.

ثانياً : ردّ دلالات مجردة إلى أخرى حسية :

رد شراح الديوان بعض الدلالات المجردة التي تعرضوا لتفسيرها إلى أصولها الحسية، وهذا هو الوضع الطبيعي الذي أقره علماء اللغة المحدثون، فهم يرون أنّ الدلالات الحسية أسبق وجوداً من الدلالات المجردة، وأنّ الكثير من المجردات قد اشتُقَّت من دلالات حسية. يقول د. إبراهيم أنيس : «مع أنّ المحدثين ينادون بوجود الحِطّة والحذر والاعتدال في الربط بين الدلالات، لا يشكون في أنّ كثيراً جداً من الألفاظ التي تعبّر عن دلالات مجردة قد انحدرت إلينا من دلالات محسوسة»^(١).

وهذه أمثلة الملاحظ التي رد فيها الشراح دلالات مجردة إلى أخرى حسية :

* قال المارّار بن منقذ :

(٣٨) ودخلت الباب لا أعطى الرُشَى فحبباني مَلِكٌ غيرُ زَمِر

وجاء في الشرح : «الزِمِر : الضيق القليل المروءة، وشاة زِمرة : قليلة الصوف»^(٢).

رد الشارح الدلالة المجردة للفظ «الزِمِر»، إلى الدلالة الحسية لقول العرب : «شاة زِمرة».

ولم ينص الشارح على ذلك الردّ نصاً صريحاً، كما هو دأبه في ملاحظ أخرى، اعتماداً منه على وضوح العلاقة بين الدالّتين، فضلاً عن انتمائهما إلى جذر لغوي واحد.

— فأما الزِمِر، فهو القليل المروءة، كما نص الشارح. وقال ابن فارس : «رجل زِمِر المروءة، أى : قليلها»^(٣).

(١) دلالة الألفاظ ص ١٦٤. وانظر : د. إبراهيم مذكور: في اللغة والأدب، دار المعارف (ضمن سلسلة اقرأ) ١٩٧٠ م. ص ٣١.

(٢) الشرح ص ١٥١.

(٣) المقاييس (زمر) ٢٣/٣. وانظر: المفردات في غريب القرآن ص ٢١٥.

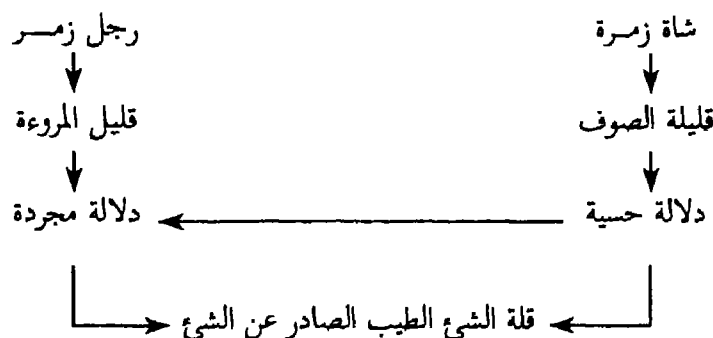
- وأما الشاة الزمّرة، فهي الشاة القليلة الصوف، من الزمّر، وهو قلة الشعر أو الريش أو الصوف. قال ثابت بن أبي ثابت :

«قال الأصمعي : وفي الشعر : الزعر والزمّر والمعر، كل ذلك قلة الشعر وقلة الريش والصوف ... ويقال : شعر زمّر وصوف زمّر»^(١).

وعلى هذا، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين، قلة الشعر، وقلة المروءة، لاشتراكهما في المكوّن الدلالي : «قلة الشيء الطيب الصادر عن الشيء»، فالصوف مما يفيد منه العربي ملبساً وثأناً، فضلاً عن أنه يكسو جلد الشاة ويحميه، وكذلك فإنّ المروءة من الخصال الإنسانية المحمودة.

وهذه «القلة» هي أحد مكونين محوريين تتقاسمهما فروع الجذر اللغوي (زمّر) قال ابن فارس : «الزاء والميم والراء أصلان : أحدهما يدل على قلة الشيء، والآخر جنس من الأصوات»^(٢). وقد شارك الشارح بعض اللغويين في الربط بين هاتين الدالتين، ولَمَحَ الآصرة التي تُولف بينهما. قال ابن دريد : «وزمّرت مروءة الرجل، إذا قلت. وكذلك زمّر شعره، إذا رقّ وقلّ نبتة»^(٣).

ويمكن أن نمثل لهذا الربط السابق بالشكل الآتي :



(١) خلق الإنسان ص ٧٢. وانظر : الزجاج : خلق الإنسان ص ١٢، وأساس البلاغة (زمّر) ص ١٩٤.

(٢) المقاييس (زمّر) ٢٣/٣.

(٣) يشير هذا السهم (←) إلى أسبقية الدلالة الحسية للدلالة المجردة، وانحدار المجردة منها.

* وقال عبدة بن الطبيب (يصف طريقا) :

١٤- نهج ترى حوله يبيض القطا قبصا كأنه بالأفاحيص الحواجيل
وجاء في الشرح : «والأفاحيص : جمع أفحوص، وهو الموضع الذى تبيض
فيه القطا، تأتى الرمل فتفحص فيه، أى : تكشف الرمل الأعلى، منه قولهم :
فحصت عن الشيء، إذا كشفت عنه وخبرته»^(١).

أرجع الشارح الدلالة المجردة لقول العرب : «فحصت عن الشيء» إلى الدلالة
الحسية للفظ «الأفحوص». وهما يرجعان إلى جذر لغوى واحد، هو «فحص».

- فأما الأفحوص، فهو مبيض القطا، وهى تكونه بفحص التراب، أى :
بإزاحته مما يؤدى إلى كشف ما تحته وظهوره، حتى يتكون لها موضع مطمئن
تفرخ فيه بيضها، وهذا كما ذكر الشارح، وكما جاء فى اللسان^(٢).

- وأما الفحص عن الشيء، فهو البحث فيه، وتقليبه على وجوهه، لكشف
غوامضه ومعمياته، وقد عبر الخليل عن هذا بقوله : «الفحص : شدة الطلب خلال
كل شئ، تقول : فحصت عنه وعن أمره لأعلم كنه حاله»^(٣).

ويتضح لنا، بعد ذلك، أن الشارح قد ربط بين هاتين الدالتين، لاشتغال
كل منهما على المكون الدلالى : «البحث والكشف عما خفى».

وقد سبقه أبو عبيد إلى ذلك الربط بين «الأفحوص» و«الفحص». جاء فى
غريب الحديث : «وقال أبو عبيد فى حديثه عليه السلام : من بنى مسجدا ولو
مثل مَفْحَص قطاة بنى له بيت فى الجنة. قال أبو عبيد: قوله مَفْحَص قطاة. يعنى
موضعها الذى تجثم فيه، وإنما سُمي مَفْحَصا لأنها لا تجثم حتى تفحص عنه
التراب، وتصير إلى موضع مطمئن مستور، ولهذا قيل : فحصت عن الأمور، إذا
أكثرت المسألة عنها، والنظر فيها، حتى تصير منها إلى أن تنكشف لك إلى ما
تقنع به، وتطمئن إليه منها»^(٤).

(١) الشرح ص ٢٧٢.

(٢) (فحص) ٣٣٠/٨. وانظر : الجمهرة (ح ص ف) ١٦٣/٢، والتاج (فحص) ٤١٣/٤-٤١٤.

(٣) العين (فحص) ١٢٣/٣.

(٤) ١٣١/٣-١٣٢.

* وقال عبدة بن الطبيب (يصف ثوراً يصارع كلاب الصيد) :
يُجالس الطعن إيشاعاً على دَهشٍ بسلَّهٍ سنَّه في الشأن ممطول
وجاء في الشرح : «والمطول : الممدود، ومنه قولهم : امطَّل الحديد إذا أمره
أن يدخلها النار ثم يضربها بالمطرقة لتطول، ومن هذا قولهم : مَطَّل فلان فلانا إذا
طاوله بحقه»^(١).

رد الشارح الدلالة المجردة للمماطلة أو المطال، إلى الدلالة الحسية لمطل
الحديد، وكلا اللفظين يرجع إلى جذر لغوي واحد : «مطل».

- فأما مَطَّل الحديد، فهو تعريضه للنار، ثم طريقة ليطول، كما نص الشارح.
وقال الخليل : «والمَطَّلُ أيضاً : مَدَّ المَطَّالَ حديدَ البيضة التي تذاب للسيوف حين
تحمى وتضرب وتمد وتربع. يقال : مَطَّلها المَطَّال، وهو الطَّبَّاع»^(٢).

- وأما المَماطلة، فهي المطاولة والمدافعة لحق من الحقوق، جاء في اللسان :
«والمَطَّل : التسوية والمدافعة بالعدة والدين وليانه، مَطَّلَه حَقُّه وبه يَمَطُّله مَطَّلاً
وامتَطَّلَه، وما طَلَّه به مَماطلة ومَطَّالاً»^(٣).

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين السابقتين، راداً الدلالة
المجردة إلى الدلالة الحسية، لاشتغال كل منهما على المكوّن الدلالي : «المطاولة
والتמיד» وقد قرر ابن فارس ذلك بقوله : «الميم والطاء واللام أصل صحيح يدل
على مَدَّ الشيء وإطالته. ومطلت الحديدة أمطَّلها مَطَّلاً : مددتها، والمَطَّل في
الحاجة والمماطلة في الحرب منه»^(٤).

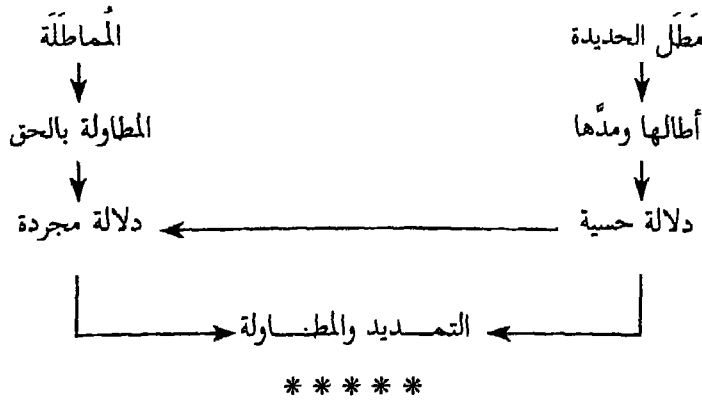
ويمكن أن نمثل لهذا الربط السابق كما يلي :

(١) البيت ص ٢٨٠، وشرحه ص ٢٨١.

(٢) العين (مطل) ٤٣٤/٧.

(٣) (مطل) ١٤٧/١٤. وانظر كذلك : التاج (مطل) ١١٧/٨.

(٤) المقاييس (مطل) ٣٣١/٥.



* قال المُثَقَّبُ العَبْدِيُّ (يصف ناقته والأرض التي تسير عليها) :

١٢) فَهَنَنْتُ مِنْهَا وَالْمَنَاسِمُ تَرْتَمِي بِمَعَزَاءٍ شَتَّى لَا يَرُدُّ عَنْوَدُهَا

وجاء في الشرح : «والعنود : المخالف في سيره، يقال : بغير عنود، إذا خالف سير الإبل، ومنه المعاندة بين الناس، وهي المخالفة. والعنود في هذا البيت : الغبار يأخذ في عرض»^(١).

رد الشارح الدلالة المجردة للفظ المعاندة إلى الدلالة الحسية لقول العرب : (بغير عنود) وكلا اللفظين (عنود - معاندة) يعود إلى جذر لغوي واحد : «عند».

- فأما البعير العنود، فهو البعير الذي يخالف سير الإبل، كما نص الشارح. وقال ابن دريد : «وناقة عنود وعائد والجمع عند وعند : إذا تنكب الطريق من قوتها وتشاطها»^(٢) وقال ابن فارس : «والعنود من الإبل : الذي لا يخالط الإبل إنما هو في ناحية»^(٣).

- وأما المعاندة فهي مخالفة الرجل لغيره، وانفراده برأيه، وتنكبه لجادة الحق، على الرغم من إقراره به. جاء في اللسان «والعناد : أن يعرف الرجل الشيء فيأباه، ويحيد عنه... وعائد معاندة، أي خالف ورد الحق وهو يعرفه»^(٤).

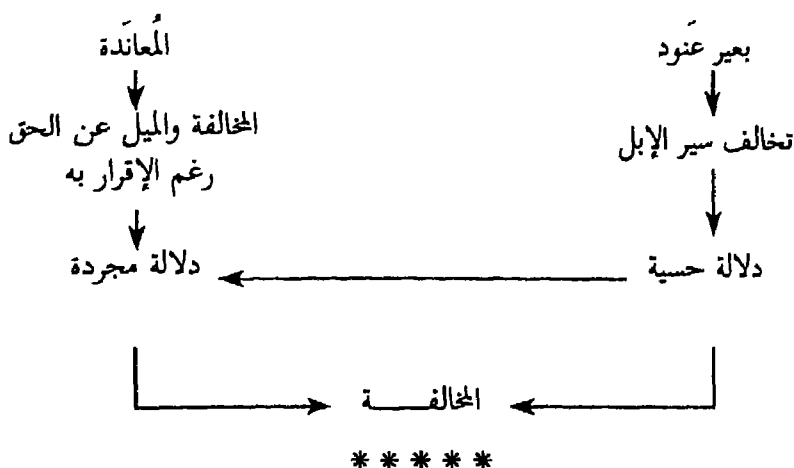
(١) الشرح ص ٣٠٧.

(٢) الجمهرة (د ع ن) ٢/٢٨٣.

(٣) المقاييس (عند) ٤/١٥٣.

(٤) عند ٤/٣٠١. وانظر كذلك : التاج (عند) ٢/٤٣٤.

وعلي ذلك، فقد جمع الشارح بين هاتين الدالتين، لأنّ كليهما تشتمل على المكوّن الدلالي «المخالفة». وبهذا، يكون قد وقف على الأصل الحسيّ لهذه الدلالة الذهنية المجردة للفظ المعاندة، ويمكن التمثيل لذلك كمايلي :



* قال عبد يَغوث بن وقاص الحارثيّ :

٩) أَمَعَشَرَتَيْمَ قَدْ مَلَكَتُمْ فَأَسْجَحُوا فَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَوَائِيَا
وجاء في الشرح : «أسجحوا : سهّلوا ويسّروا في أمرى، يقال : خَدَّ أسَجَحَ
وطريق أسجح، إذا كان سهلاً»^(١).

أرجع الشارح الدلالة المجردة للإسجاح، إلى الدلالة الحسية لقول العرب :
«خد أسجح» و«طريق أسجح» بيد أنه لم يُعبّر عن ذلك الإرجاع تعبيراً مباشراً،
وإنما اكتفى بإيراد الدالتين متجاورتين، وذلك لوضوح العلاقة بينهما، فضلاً عن
انتماء اللفظتين الدالين عليهما إلى جذر لغوي واحد : «سجح».

- فأما الخَدَّ الأسجح، فهو الخد السهّل، كما نص الشارح. وقال ثابت بن
أبي ثابت في معرض حديثه عن الخدود : «ومنها الأسَجَحُ، وهو ما اتسع من

(١) الشرح ص ٣١٧.

الخدود وسهل»^(١) وجاء في اللسان : «السَّجَّح : لِينُ الْخَدِّ، وَخَدَّ أُسْجَحَ : سَهْلٌ طَوِيلٌ قَلِيلٌ لِّلْحَمِّ وَاسِعٌ»^(٢).

- وأما الإِسْجَاحُ، فهو التيسير والتسهيل والمسامحة. جاء في اللسان : «والإِسْجَاحُ : حَسَنُ الْعَفْوِ، وَمِنْهُ الْمَثَلُ السَّائِرُ فِي الْعَفْوِ عِنْدَ الْمَقْدَرَةِ مَلَكَتْ فَأَسْجَحَ وَهُوَ مَرُورٌ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْهُ لَعَلِّي، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَوْمَ الْجَمَلِ حِينَ ظَهَرَ عَلَى النَّاسِ قَدَنًا مِنْ هَوْدَجِهَا ثُمَّ كَلَّمَهَا بِكَلَامٍ فَأَجَابَتْهُ : مَلَكَتْ فَأَسْجَحَ، أَيْ ظَفِرَتْ فَأَحْسِنَ، وَقَدَرَتْ فَسَهْلٌ وَأَحْسِنَ الْعَفْوُ»^(٣).

ويتضح لنا، بعد ذلك، وضوح العلاقة بين هاتين الداليتين، إذ إنهما يشتملان معا على المكوّن الدلالي : «السهولة».

وهذا ما حدا بالشارح إلى أن يجمع بينهما، مع إقراره ضمنا بانحدار الدلالة المجردة من الدلالة الحسية.

* * * * *

* قال ذو الإصْبَعِ العَدَوَانِي (يخاطب ابن عمه) :

٥) وَلَا تَقُوتُ عِيَالِي يَوْمَ مَسْغَبَةٍ . وَلَا بِنَفْسِكَ فِي الْعَزَاءِ تَكْفِينِي
وجاء في الشرح : «العزاء : الضيق والشدة، ويقال : شاة عزوز، إذا ضاقت أحوالها، وهي مخارج اللبن»^(٤).

ردّ الشارح الدلالة المجردة للفظ «العزاء» إلى الدلالة الحسية لقول العرب :
«شاة عزوز».

وقد ترك الشارح هنا التعبير المباشر عن الربط بين هاتين الداليتين، كما

(١) خلق الإنسان ص ١٠٢.

(٢) (سجج) ٣٠٣/٣. وانظر كذلك : التاج (سجج) ١٥٩/٢.

(٣) (سجج) ٣٠٤/٣.

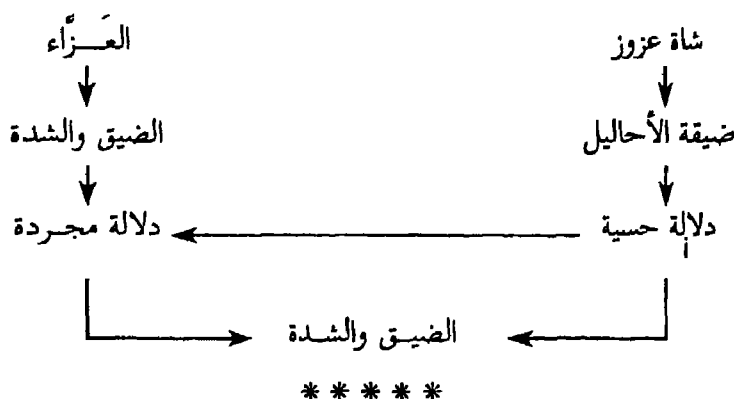
(٤) الشرح ص ٣٢٢.

تركها في الملحظ الفائق، وذلك لانكشاف الصلة بين الدالتين، فضلا عن رجوع اللفظين الدالين عليهما إلى جذر لغوي واحد : «عز» .

- فأما الشاة العزوز، فهي الشاة الضيقة الأحاليل، كما ذكر الشارح . ويؤدي هذا الضيق في الأحاليل، مع شدتها وصلابتها، إلى بذل الحالب جهدا مضاعفا لاستدراار اللبن من أخلافها . جاء في اللسان : «شاة عزوز : ضيقة الأحاليل، لا تدر حتى تحلب بجهد»^(١) .

- وأما العزاء، فهي الصيق والشدّة، كما ذكر الشارح وغيره من اللغويين^(٢) . وعلى هذا، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين؛ لاشتغال كل منهما على المكون الدالّى : «الصيق والشدّة»، وهو المكون الدالّى المحورى الذى تنوزعه فروع الجذر اللغوى «عز» . قال ابن فارس : «العين والزاء أصل صحيح واحد، يدل على شدة وقوة وما ضاهاهما من غلبة وقهر»^(٣) .

ويمكن التمثيل لهذا الربط الاشتقاقى السابق كما يلى :



(١) (عز) ٢٤٥/٧ . وانظر كذلك : العين (عز) ٧٦/١ ، والزجاجى : اشتقاق أسماء الله الحسنى ،

تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ببيروت : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ ، ص ٢٤٠ .

(٢) انظر مثلا : العين (عز) ٧٦/١ ، والمقاييس ٤١/٤ (عز) .

(٣) المقاييس (عز) ٣٨/٤ .

* قال ربيعة بن مكرم الضبي (يمدح مسعود بن زهير الضبي) :
 (١٣) وقد سبقت بغايات الجياد وقد أشبهت آباءك الصيد الصناديدا
 وجاء في الشرح : «الصيد : جمع أصيد، وهو الذي لا يكاد يلتفت من
 التكبر، وهو مأخوذ من الصيد، وهو داء يأخذ الإبل في رؤوسها تجسأ منه
 أعناقها»^(١).

ردّ الشارح الدلالة المجردة للفظ «الأصيد» إلى الدلالة الحسية للفظ «الصيد»
 وقد نصّ على هذا الرد نصاً مباشراً بقوله : «وهو مأخوذ من ...».

— فأما الصيد، فهو داء يصيب الإبل في رؤوسها فتتصلب منه أعناقها، كما
 ذكر الشارح. وحدّد الأصمعي موضع الإصابة في الرأس فقال : «الصيد : داء
 يأخذ الأنف فيميل منه رأس البعير ويسيل منه زبد»^(٢)، وعبارة ابن السكيت :
 «والصيد : داء يصيب الإبل في رؤوسها فيسيل من أنوفها مثل الزبد، وتسمو
 عند ذلك برؤوسها»^(٣).

— وأما الأصيد، فهو المتكبر، وذلك لأنه لا يكاد يلتفت إلى غيره عند سيره،
 وتوصف الملوك بذلك. قال ابن فارس : «قال أهل اللغة : الأصيد : الملك، وجمعه
 الصيد. قالوا : وسمي بذلك لقلة التفاته»^(٤).

وبهذا يتضح لنا بجلاء وضوح الشبه بين دلالتى اللفظين؛ إذ يشتمل
 كلاهما على المكون الدلالي : «الثبات على الاتجاه وعدم الالتفات»، فالبعير
 لا يلتفت لما يكابده من داء، والمتكبر لا يلتفت لغيره أنفة وترفعاً.

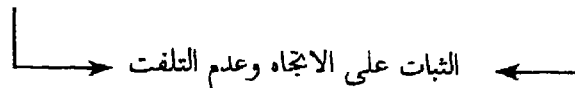
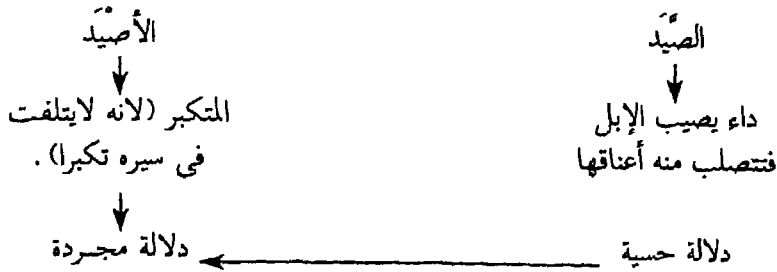
وقد حدا هذا بالشارح إلى الربط بين هاتين الدالتين راداً الدلالة المجردة :
 «الكبر» إلى الدلالة الحسية : (تصلب رقبة البعير)، وقد شاركه ابن دريد في هذا

(١) الشرح ص ٤٤٤.

(٢) كتاب الإبل عن الأصمعي ص ٩١.

(٣) اللسان (صيد) ٢٥٠/٤. وانظر كذلك : التاج (صيد) ٤٠٤/٢.

بقوله: «والصَّيدُ : داء يصيب الإبل تلتوى منه أعناقها، فلذلك سُمِّي المتكبر أصيداً إذا لَوَّى عنقه»^(١). ويمكن أن نمثل لهذا الربط الاشتقاقي كمايلي :



* قال عمرو بن الأَهمم (يصف ناقة) :

(١٨) على أَقْتَادِ ذُعْبِيَّةٍ إِذَا مَا أُدِثَتْ مَيِّثَتْ أُخْرَى حَسِيرُ
وجاء في الشرح : «يروى : مَيِّثَتْ، أى : رِيضَتْ وَسُهِّلَ سِيرُهَا، أَخَذَ مِنْ
المَيِّثَاءِ وَهِيَ الْأَرْضُ السَّهْلَةُ»^(٢).

أرجع الشارح هنا الدلالة المجردة للتمييز، إلى الدلالة الحسية للفظ :
«المَيِّثَاءِ». وكلا اللفظين يعود إلى جذر لغوي واحد، «ميث».
- فأما المَيِّثَاءِ، فهي الأرض السَّهْلَةُ، كما ذكر الشارح.

(١) المقاييس (صيد) ٣/٣٢٥. وانظر كذلك : العين (صيد) ٧/١٤٣.

(٢) الجهمرة (د ص ي) ٢/٢٧٥. وانظر كذلك : الزمخشري : الفائق في غريب الحديث، تحقيق
على محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة
الثانية ٢/٣٢٤.

(٣) الشرح ص ٨٣٥.

وتعنى السهولة هنا لِيونةَ تربة الأرض، وقلة تماسكها. جاء فى اللسان :
«والميثاء : الأرض اللينة من غير رمل، وكذلك الدِّمَّة»^(١).

- وأما تمييث الناقة، فهو ترويضها وتذليلها، وكذلك تمييث الرجل. قال
الزمخشري : «ورجل ميث القلب : لئنه، وميث الرجل : ذلله»^(٢). ومفهوم الليونة
هنا يعنى سَلَاةَ قياد الناقة، وعدم تأبّيها على راكبها.

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين لاحتواء كلٍّ منهما على
المكوّن الدلالي : «السهولة والليونة». وهو المكوّن المحورى الذى تتقاسمه فروع
الجذر اللغوى «ميث» قال ابن فارس : «الميم والياء والشاء كلمة تدل على سهولة
فى شئ»^(٣).

(١) (ميث) ١٤/٣. وانظر كذلك : التاج (ميث) ٦٤٨/٨.

(٢) أساس البلاغة (ميث) ص ٤٤٠.

(٣) المقاييس (ميث) ٢٨٧/٥.

ثالثاً : رد دلالة حسية إلى أخرى مجردة :

تفارق هذه الصورة من صور الربط الاشتقاقي مع ما قرره علماء اللغة المحدثون من اشتقاق الدلالات المجردة من الدلالات المحسوسة. ولم يرد في الشرح سوى ملحظ واحد يندرج تحت هذه الصورة، وذلك في شرح قول عَمِيرَةَ بن جَمَلٍ (يصف ما تبقى من ديار الحي) :

(٢) فلم يبقَ منها غيرُ نُؤْيٍ مُهَمِّمٍ وغيرُ أَوَارٍ كالرُكِيِّ دِفَانٍ وجاء في شرحه : «الأواريّ : جمع آريّ. والآريّ : ما حبس الدابة من أخية أو وئد وهو مشتق من التَّأَرَى، وهو التَّحْبُسُ والانتظار»^(١).

فقد أرجع الشارح هنا الدلالة الحسية للفظ «الآريّ»، إلى الدلالة المجردة للفظ «التَّأَرَى». وكلا اللفظين ينتمى إلى جذر لغوي واحد : «أريّ».

— فأما الآريّ، فهو الآخية أو الوئد اللذان يحبسان الدابة، كما ذكر الشارح، وذلك ليمنعها من الشرود والانفلات. وتتكون الآخية بأن «يُدفن طرفاً قطعة من حبل في الأرض، وتظهر منه مثل العروة تشد إليه الدابة»^(٢). وأما الوئد فهو «مارز في الحائط أو الأرض من الخشب والجمع أوتاد»^(٣). فالآخية، إذن، تكون مكفورة في الأرض، بينما يكون الوئد ظاهراً على وجهها، وكلاهما يستعمل في حبس الدابة وكلاهما يسمى آخية.

— وأما التَّأَرَى، فهو الانتظار والتَّحْبُس، كما نص الشارح. وقال الخليل :

«التَّأَرَى : التوقُّع لما في القدر... ويقال : لايتَأَرَى لذلك، أى : لاينتظر ولايُهمُّه»^(٤). وجاء في النهاية لابن الأثير : «فيه : أنه دعا لامرأة كانت تفرِّك زوجها، فقال : اللهم أرَّ بينهما. أى : أثبت الودَّ بينهما... ورواه ابن الأعرابي :

(١) الشرح ص ٥٢٠.

(٢) إصلاح المنطق ص ١١٧. وانظر كذلك : المقاييس (أ ر ي) ٨٩/١.

(٣) اللسان (وئد) ٤٥٧/٤.

(٤) العين (أ ر ي) ٣٠٣/٨.

اللهم أرْكلْ واحدٍ منهما صاحبه. أى : احبسْ كلَّ واحدٍ منهما على صاحبه حتى لا ينصرف قلبه على غيره، من قولهم: تأرّيت فى المكان إذا احتبست فيه» (١).

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدالتين لاشتغال كلٍّ منهما على المكوّن الدلالى : «الانتظار والتحبس». بيد أنه صرّح باشتقاق الدلالة الحسية من الدلالة المجردة : (الآرى من التّأرى) مخالفاً بذلك ما أجمع عليه علماء اللغة المحدثون من أسبقية الدلالات الحسية للدلالات المجردة، واشتقاق المجردات من المحسوسات.

ولأنّ هذا الملاحظ الذى أرجع الشارح فيه الدلالة الحسية إلى دلالة مجردة، يكاد يكون الملاحظ الوحيد فى الشرح، فإنه يمكن تأويله بما يوافق الملاحظ الأخرى التى رد الشارح فيها المجردات إلى أصول حسية، وهو ما يتسق وما قرره علم اللغة الحديث.

ويتخذ هذا التأويل أحد احتمالين :

الاحتمال الأول : أن يكون لفظ «التّأرى» بمعنى التحبّس والانتظار، أكثر ذبوعاً ووضوحاً، فى ذلك الوقت، من لفظ الآرى، بمعنى مَحْبَس الدابة، فأراد الشارح أن يبيّن ارتباط الآرى بالتّأرى تفسيراً للغامض بما هو ذائع وواضح. خاصة وأنّ لفظ «الآرى» قد تعرّض لنقطة دلالية فأصبح يدل على المِعلَف، وهو ماعدّه بعض اللغويين خطأ فى الاستعمال.

قال ابن قتيبة : «ومن ذلك : الآرى يذهب الناس إلى أنه المِعلَف، وذلك غلط، وإنما الآرى : الآخية التى تشدّ بها الدابة» (٢).

الاحتمال الثانى : أن يكون مقصود الشارح هو مجرد بيان الارتباط بين دلالتى اللفظين وكأنه يريد بقوله : «وهو مشتق من التّأرى» أنهما يرجعان إلى معنى واحد جامع.

(١) ٤٢/١.

(٢) أدب الكاتب ص ٣٦- ٣٧.

تقفية :

يمكننا أن نتبين، بعد دراسة ملاحظ الربط الاشتقاقي الواردة في الشرح،
الأمرين الآتيين :

الأمر الأول : أنه يفهم من جملة ما أورده شراح الديوان من ربط بين
الدلالات الحسية والمجردة، أن هؤلاء الشراح كانوا على وعى بما قرره علماء اللغة
المحدثون من أسبقية الدلالات الحسية للدلالات المجردة، ومن رجوع الكثير من
الدلالات المجردة إلى أصول حسية؛ إذ رد هؤلاء الشراح كل الدلالات المجردة إلى
دلالات حسية في ملاحظ الربط بينهما وذلك فيما عدا ملحظا واحداً
يمكن تأويله بما يتفق مع ما قرره في الملاحظ الأخرى.

الأمر الثاني : أنه قد أمكن - بفضل جهد الشراح وغيرهم - الوقوف على
الأصول الحسية لبعض الألفاظ ذات الدلالات المجردة كالمماثلة والمعاودة والفحص
وغيرها، مما يعضد ما ذهب إليه المحدثون من انحدار الكثير من الدلالات المجردة من
أصول حسية.

الفصل الثانى التأصيل

جاءت ملاحظ «التأصيل» متفرقة في ثنايا الشرح، ويمكننا أن نعدّ كل هذه الملاحظ من قبيل «التأصيل الجزئي»، إذ إنّ أحدًا من الشراح لم يكن يستقصي دوران كل فروع الجذر اللغوي حول دلالة الأصلية (المحورية)، بل كانوا يجتزئون ببعض هذه الفروع عن سائرهما، وذلك لأنّهم كانوا يهدفون إلى شرح ألفاظ الديوان، وليس إلى تتبع دورانها حول دلالاتها الأصلية.

وقد اتخذ التعبير عن هذا «التأصيل الجزئي» طرقاً ثلاثة متميزة في الشرح، وهي :

الطريقة الأولى : تفسير اللفظ الوارد في بيت الشعر تفسيراً سياقياً، ثم النص على دلالة الأصلية بعبارة : «وأصل كذا هو كذا»، ثم إيراد بعض الفروع المتولدة من جذر هذا اللفظ، وتفسيرها بما يناسب الدلالة الأصلية المنصوص عليها.

وذلك مثل ما جاء من تفسير للفظ «مُعْتَصِم» في بيتٍ للجميح : «يقول : في أصحابه ما يلجأ إليه ويعتصم به. وأصل الاعتصام : الاستمسك : يقال : اعتصم بعرف فرسه : إذا أمسك به مخافة الوقوع : ... ومن هذا سُمي الحبل عصاماً، وهو جبل يشدّ به فم القرية، ومن هذا عصمة الله عبده عن معاصيه» (١).

بيد أن استخدام الشراح لتعبير : «وأصل ...» لم يكن مقصوراً على الإشارة إلى الدلالة الأصلية، بل ربما استخدموه أحياناً للتعبير عن الدلالة الحقيقية (في مقابل المجازية) أو للتعبير عن الدلالة المباشرة للفظ.

ففي قول جيهاء، الأشجعي :

٧) كأن أجيج النار إرزام شخبها إذا امتاحها في محلب الحي ماتح

(١) الشرح، ص ٤٦ - ٤٧.

جاء في الشراح : «وامتاحها : احتلبها، وأصل الماتخ : الرجل الذي ينزل الرُكبة إذا قلَّ ماؤها فيجمع الماءَ بيديه في الدلو، فشبه به الحالب»^(١).

فقول الشارح : «وأصل الماتخ / ...» ليس مقصوداً به التعبير عن الدلالة الأصلية لهذا اللفظ، وإنما المقصود به هو النص على دلالة الحقيقية (جامع الماء من البئر بيديه)، في مقابل دلالة المجازية : (الحالب) الواردة في البيت^(٢).

وفي قول الجُميِّح :

٨ لَمَّا رَأَتْ إِيْلَى قَلَّتْ حَلَوِيَّتُهَا وَكُلُّ عَامٍ عَلَيْهَا عَامٌ تَجْنِبِ

جاء في الشرح : «وأصل التجنيب : أن لا يكون في إبل القوم لبنٌ تلك السنة»^(٣).

فقد جئ بلفظ «الأصل» هنا للتعبير عن الدلالة المباشرة للفظ، وليس للتعبير عن دلالة الأصلية^(٤).

ولعلَّ مما يدلنا أيضاً على أن استعمال «وأصل ...»، في الحالتين السابقتين، ليس مقصوداً به التعبير عن الدلالة الأصلية، أن الدلالة المذكورة، في هاتين الحالتين، دلالة جزئية خاصة، وليست دلالة عامة، كما هو الشأن في الدلالات الأصلية.

(١) الشرح، ص ٣٣٣.

(٢) ومن نظائر هذا أيضاً : «وأصل القصّ: الحصى الصغار» ص ١١٢، وأصل اللهوة : الحفنة من الطعام تطرح في الرّحى ص ٢٩٦، «وأصل القرب: الخاصرة» ص ٣٨٩، «وأصل القليب: البئر» ص ٧٧٣.

(٣) الشرح، ص ٢٨.

(٤) ومن نظائر ذلك أيضاً : «وأصل الخطر : أن يضرب بذنبه عند الهياج» ص ٣٨، «وأصل الخوص : تأخر العين في الرأس وغوررها» ص ٨٣، «وأصل الشيد : الجص» ص ٤٢٥.

الطريقة الثانية : تفسير اللفظ تفسيراً سياقياً، ثم الإتيان بمصدره والتصريح بالدلالة الأصلية لهذا المصدر، دون استخدام لتعبير «وأصل...»، ثم سرد بعض فروع هذا المصدر (الجذر) وتفسيرها بما يوافق الدلالة الأصلية التي ذكرها. ومثال ذلك جاء من تفسير للفظ «مصريوم» الوارد في بيت للأسود بن يعفر : «ومصريوم : مقطوع، والصَّرم : القطع. ومنه مصارمة الناس بعضهم بعضاً، ومنه صِرام النخل، وسيف صارم» (١).

الطريقة الثالثة : تفسير اللفظ التفسير السياقي، ثم إيراد بعض الفروع المنتمية إلى نفس الجذر اللغوي للفظ المشروح، وتفسير دلالاتها جميعاً تفسيراً واحداً، مما يعنى اشتراكها في دلالة أصلية واحدة، تدور في فلكها سائر دلالات فروع هذا الجذر اللغوي. ومثال ذلك ما جاء من تفسير للفظ «يَجْنُها» الوارد في بيت لعَلَمة بن عَبْدَة : «ويَجْنُها : يسترها وسمى الجنين جنيناً لاستتاره في بطن أمه، وسمى الثرس مجناً لانه يستتر به، وسميت الجن جنناً لاستتارهم عن أعين الناس» (٢).

ومن الألفاظ التي تعرض الشارحُ لذكر دلالاتها الأصلية في الشرح بالطرق السابقة ألفاظ : الكُفر، والزُّي، والاعتصام، والاستهلال، والحرص، والنَّهْكَ، والهَضْم، والخَدْع، والظُّلم، والكتِّب، والجن، والصَّرم.

* فأما لفظ الكفر، فقد ورد -فعلا- في قول سلمة بن الخرشب :

(٧) فَأَنْتِ عَلَيْهِ بِالَّذِي هِيَ أَهْلُهُ وَلَا تَكْفُرْنَهَا، لافلاح لكافِرٍ

(١) الشرح، ص ٨٤٧.

(٢) الشرح، ص ٨١٣-٨١٤.

وجاء في شرحه : «والكافر : السائر للنعمة والإحسان إليه الجاحد لهما، ومنه سُمي الكافر كافراً لستره نِعَمَ الله عليه وجحدها، ومنه سُمي الليلُ كافراً لأنه يستر بظلمته الأشياء» (١).

نفهم -ضمننا- مما أورده الشارح من تفسير للفظ الكافر، أنه يَعَدُّ «الستر» هو الدلالة الأصلية للجذر اللغوي «كفر».

وقد فسر، في ضوئها إطلاقَ لفظ الكافر على الليل، وعلى غير المسلم. ويعد هذا الجذر اللغوي : «كفر» من الجذور اللغوية التي تعاور كثير من اللغويين والمفسرين الوقوف على دلالتها الأصلية، ودوران فروعها المختلفة في فلك هذه الدلالة. وقد أجمع جُلُّ من تعرض لهذا الجذر اللغوي بالشرح، على أن دلالة الأصلية هي «الستر والتغطية»، كما ذكر الشارح ضمناً، قال الخليل : «كل شيء غُطِيَ شيئاً فقد كفره» (٢).

وقال ابن فارس : «الكاف والفاء والراء أصلٌ صحيح يدل على معنى واحد، وهو الستر والتغطية» (٣).

ويمكن أن نرجع دلالات الفروع المتولدة من هذا الجذر اللغوي، إلى تلك الدلالة الأصلية. ومن هذه الفروع :

(أ) **الكافر** : ويحمل هذا اللفظ خمسا من الدلالات التي يمكن ربطها بالدلالة الأصلية، وهذه الدلالات هي :

الدلالة الأولى : غير المسلم، وقد علل الشارح ذلك بستره وجحده لنعم الله عليه، وهذا ماقرره - قبلاً - بعض اللغويين.

(١) البيت ص ٣٥، وشرحه ص ٣٦.

(٢) العين (كفر) ٣٥٧/٥.

(٣) الجمهرة (رف ك) ٤٠١/٢.

قال ابن السكيت: «ومنه سُمي الكافر كافراً لأنه يستر بعمه الله»^(١)، وقال ابن قتيبة: «والكفر في اللغة من قولك: كَفَرْتُ الشيءَ إذا غطيته ... فكأن الكافر سائر للحق، وسائر لنعم الله عز وجل»^(٢).

بينما ذهب لغويون آخرون إلى فهم لفظ الكافر على أنه «فاعل» بمعنى «مفعول» فعللوا إطلاقه على غير المسلم، بأن الكفر قد غطى وران على قلبه. قال أبو زيد الأنصاري: «والمكفور: المُغَطَّى ... ومن هذا سُمي الكافر كافراً لأنه يُغَطَّى على قلبه»^(٣).

الدلالة الثانية: الليل، وقد علل الشارح لذلك بستره للكون بظلمته. وقد قرر هذا بعض اللغويين. قال أبو عبيد: «ولهذا قيل لليل كافر، لأنه ألبس كل شيء»^(٤).

الدلالة الثالثة: البحر؛ وهذا لأنه يستر القاع ويغطي به أمواجه المتراكبة.^(٥)

الدلالة الرابعة: السحاب المظلم؛ وذلك لأنه يستر الشمس ويحجبها بظلمته.^(٦)

الدلالة الخامسة: الزارع، وقد ورد اللفظ - مجموعاً - بهذه الدلالة في قوله تعالى: «كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ»^(٧). وقد سُمي الزارع كفاراً «لأنهم إذا ألقوا البذر في الأرض كفروه، أي: غطّوه وستروه»^(٨).

(١) إصلاح المنطق ص ١٢٧.

(٢) تفسير غريب القرآن ص ٢٨.

(٣) كتاب النوادر في اللغة ص ٥٧٣. وانظر كذلك: أبو عبيد: غريب الحديث ١٣/٣-١٤، والجمهرة (ر ف ك) ٤٠١/٢.

(٤) غريب الحديث ١٣/٣.

(٥) انظر: اللسان (كفر) ٤٦٣/٦.

(٦) انظر: المفردات في غريب القرآن، ص ٤٣٦، والتلج (كفر) ٥٢٦/٣.

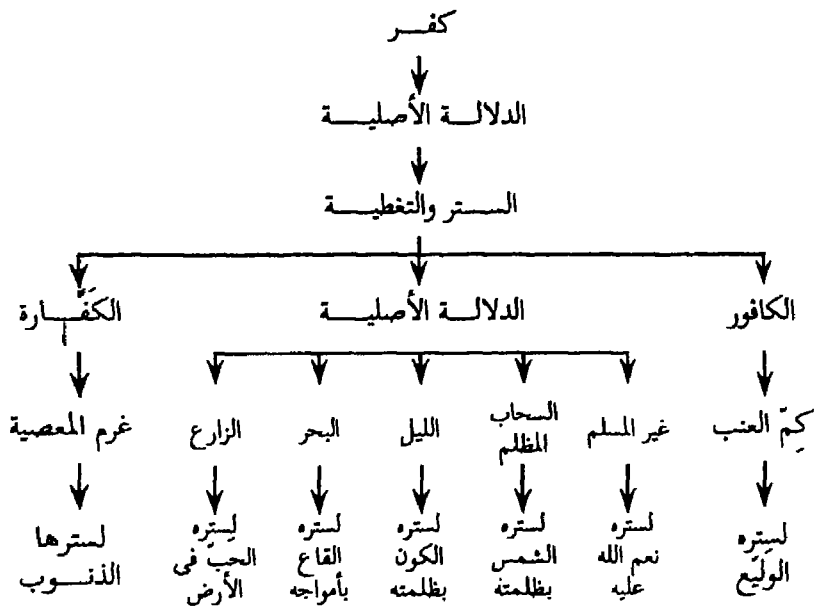
(٧) سورة الحديد ٢٠/٥٧.

(٨) تفسير غريب القرآن ص ٢٨. وانظر كذلك: المقاييس (كفر) ١٩١/٥، والمفردات في غريب القرآن ص ٤٣٣، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العربي بالقاهرة ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م ٢٥٥/١٧.

ب) الكافور : وهو « كَمِ العنب قبل أن يُنور، وسمي كافوراً لأنه كفر الوليع، أى : غطاه »^(١).

ج) الكفارة : وهى ما يَغْرَمُه المسلم من صدقات أو غيرها لاقترافه إحدى المعاصي، وذلك لأنها « تكفر الذنوب، أى : تسترها. مثل كفارة الأيمان وكفارة الظهار »^(٢).

وعلى ذلك، فإننا نلاحظ أنه يمكن تفسير دلالات كل من هذه الفروع اللغوية المتولدة من الجذر اللغوى « كفر » فى ضوء الدلالة الأصلية له، وهى الستر والتغطية؛ إذ نلمس توفّر هذا المكوّن الدلالى فى جميع هذه الفروع، مما يشهد لصحة اعتبار هذه الدلالة أصلية لهذا الجذر اللغوى، كما ذكر الشارح ضمناً، وكما صرح كثير من اللغويين. ويمكن أن نمثل لذلك بما يلى :



(١) المقاييس (كفر) ١٩١/٥. وانظر كذلك : المفردات فى غريب القرآن ص ٤٣٦.

(٢) تهذيب اللغة (كفر) ٢٠٠/١٠.

وأما لفظ «الزوى»، فقد ورد - فعلاً - فى قول الجُميِّح (يصف فرساً) :

٦) جَرَدَاءُ كَالصُّعْدَةِ الْمُقَامَةِ لَا قُرُزَوَى مَتْنَهَا وَلَا حَرِمِ

وجاء فى شرحه : «قوله : زَوَى مَتْنَهَا، أى : قَبَضَهُ وَشَنَّجَهُ، يريد أنها كانت فى كِنٍ وتعاهد لم تُهزِلْهَا إِلَّا ذَا لَّةٍ فَمَتْنَهَا مُجْتَمِعٌ، وأصل الزوى : القَبْضُ والجمع، يقال : زواه يزويه زياً، ومنه انزواء الجِلْدَةِ فى النار، ومنه قول النبى ﷺ : زُوِيَتْ لى الأَرْضُ فَأَرَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَسَيَبْلُغُ مَلِكُ أُمْتى مَا زُوَى لى مِنْهَا، ومنه قول الأعشى :

يَزِيدُ يَغْضُ الطَّرْفَ دُونى كَأَنَّمَا زَوَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَلَى الْمَحَاجِمِ» (١)

وقف الشارح على الدلالة الأصلية للجذر اللغوى «زوى» وقد نصَّ على أنها «الجمع والقَبْض».

وقد شاركه ابن فارس فى تعيين هذه الدلالة الأصلية بقوله : «الزاء والواو والياء أصل يدل على انضمام وتجمُّع» (٢). وقد أرجع الشارح إلى هذه الدلالة دلالات بعض الفروع المتولدة من هذا الجذر اللغوى، وهى :

(أ) انزواء الجِلْدَةِ فى النار، أى : تَقَبُّضُهَا وَتَجْمُّعُهَا. قال ابن دريد : «وانزوت الجِلْدَةُ فى النار، إِذَا تَقَبَّضَتْ وَدَنَا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ» (٣).

(ب) قوله ﷺ : «زُوِيَتْ لى الأَرْضُ» أى : جُمِعَتْ وَتَضَاعَتْ حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا» (٤). ومثله قول الأعشى : «زوى بين عينيه على المحاجم»

(١) الشرح ص ٤٦.

(٢) المقاييس (زوى) ٣/٣٤.

(٣) الجوهرة (ز - واى) ١/١٧٨.

(٤) انظر فى هذا التفسير للفظ «زوى» فى هذا الحديث : أبو اسحاق الحري : غريب الحديث، المجلدة الخامسة ٣/٩٧٤-٩٧٨، وأبو عبيد : غريب الحديث ١/٣-٤.

أى : جمع وقبض ما بين عينيه، قال ابن فارس : «زَوَى الرجلُ ما بين عينيه، إذا قبضه»^(١).

ويمكن أن نفسر، فى ضوء هذه الدلالة الأصلية أيضاً، دلالة فرعين آخرين من الفروع المتولدة من هذا الجذر اللغوى، وهما :

(ج) زاوية البيت : وذلك لأنها تتكون باجتماع حائطين من حوائطه.^(٢)

(د) السَّرْوُ : يطلق هذا اللفظ على المقتربين من السفن وغيرها، وذلك لاجتماع كلِّ قرين إلى قرينه. جاء فى اللسان : «السَّرْوُ : القرينان من السفن وغيرها، وجاء زَوْجاً : إذا جاء هو وصاحبه، والعرب تقول لكل فرد تَوْ وَلكل زوج زَوْ، وأزوى الرجلُ : إذا جاء معه آخر».^(٣)

وعلى ذلك، فإنه يمكن ربط دلالات فروع الجذر اللغوى «زوى» بدلالته الأصلية التى نص اليها الشارح، وهى القبض والجمع، إذ توفر هذا المكون فى جميع الفروع المذكورة، وهذا مما يشهد لصحة اعتبار تلك الدلالة دلالةً مركزية لهذا الجذر اللغوى.

وأما لفظ «الاعتصام» فقد ورد - اسم مفعول - فى قول الجُميِّح فى نفس القصيدة أيضاً :

(٧) والحَارِثُ الْمُسْمِعُ الدِّعَاءَ وَفِي أَصْحَابِهِ مَلْجَأٌ وَمُعْتَصِمٌ
وجاء فى الشرح : «يقول : فى أصحابه ما يُلجأُ إليه ويُعتصمُ به وأصل

(١) المقاييس (زوى) ٣/٣٤.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) (زوى) ٨٥/١٩. وانظر كذلك : التاج (زوى) ١٠/١٩٦.

الاعتصام : الاستمساك ، يقال اعتصم بعُرف فرسه إذا أمسك به مخافة الوقوع ، ومنه قول طُفَيْل الغنَوِيّ :

ولم يَشْهَدْ الهَيْجَا بِاللَّوْثِ مُعْصِمٍ
ومن هذا سُمِّيَ الحَبْلُ عِصَاماً ، وهو حبل يُشَدُّ به فم القِرْيَةِ ، ومن هذا عِصْمَةُ
الله عبده عن معاصيه^(١).

وقف الشارح على الدلالة الأصلية للاعتصام ، وقد نصَّ على أنها
«الاستمساك» .

وقد شاركه في الوقوف على هذه الدلالة الأصلية بعض اللغويين .

قال ابن فارس : «العين والصاد والميم ، أصل واحد صحيح يدل على إمساك
ومنع وملازمة . والمعنى في ذلك كله معنى واحد»^(٢).

وقال الراغب الأصفهاني : «العَصَمُ : الإمساك ، والاعتصام :
الاستمساك»^(٣).

وقد ردَّ الشارح دلالات بعض فروع هذا الجذر اللغوي : «عصم» إلى هذه
الدلالة الأصلية ، وهي :

(أ) الاعتصام بالفرس ، وهو الإمساك بعُرفه وقربوسه خشية الزلل عنه ، قال
ابن السكيت : «ويقال : قد أعصم الرجل يُعصِمُ إعصاماً ، إذا تشدَّد واستمسك من
أن يصبرعه فرسه وراحلته»^(٤).

(١) الشرح ص ٤٦-٤٧ .

(٢) المقاييس (عصم) ٣٣١/٤ .

(٣) المفردات في غريب القرآن ص ٣٣٥-٣٣٦ .

(٤) إصلااح المنطق ص ٢٤٧-٢٤٨ .

ويسمى ذلك الفارس مُعَصِمًا. قال ابن فارس : «والمُعَصِم من الفرسان : السَّيِّءُ الحال في فروسته، تراه يمتسك بعُرْف فرسه أو غير ذلك»^(١)

(ب) العَصَام : وهو الحبل الذى يُمسك بفم القرية أو غيرها. قال ابن دريد : «وكل خيط شددت به زقًا أو قرية فهو عَصَام»^(٢)

(ج) العِصْمَة : وهى إمساك الله تعالى عبده عن اقتراف الآثام، وإتيان المحرمات.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الفروع فروعاً أخرى، مثل :

(د) العِصْمَة : وهى القِلادة، وقد «سُميت بذلك للزومها العنق»^(٣) وكأنها تمسك به.

(هـ) العَصِيم : وهو القطران أو الحناء الذى ييبس على الجلد، فيُمسك به إمساكاً.^(٤)

(و) المعصم : وهو موضع السَّوار من اليد. قال ابن فارس : «ومن الباب : معصم المرأة، وهو موضع السَّوارين من ساعديها... وإنما سُمي معصماً لإمساكه السَّوار، ثم يكون معصماً ولاسَّوار»^(٥)

أى أن ملمح «الإمساك» كان مرعياً حين أطلق اللفظ على موضع السَّوار من اليد، ثم عُمم اللفظ على كل معصم، وإن لم يكن ممسكاً بسوار.

(١) المقاييس (عصم) ٣٣١/٤.

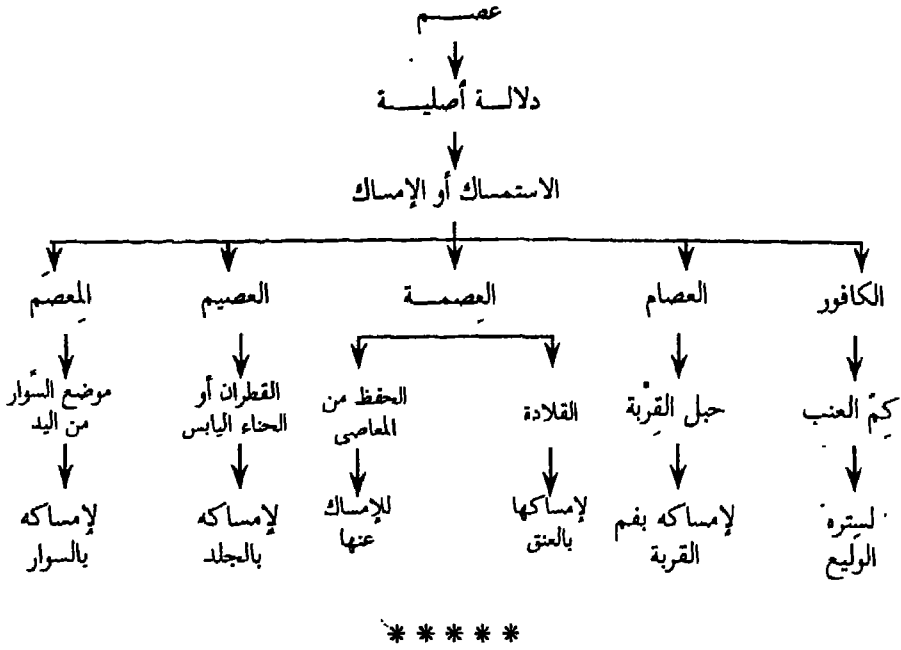
(٢) الاشتقاق ص ١٨٥.

(٣) المقاييس (عصم) ٣٣٣/٤.

(٤) انظر : ابن دريد : الاشتقاق ص ١٨٥، والمقاييس (عصم) ٣٣٢/٤.

(٥) المقاييس (عصم) ٣٣٣/٣-٣٣٤.

وعلى هذا، فقد أمكن إرجاع دلالات فروع الجذر اللغوى (عصم) إلى دلالاته الأصلية التى نص عليها الشارح، وهى الاستمساك، أو الإمساك. وهذا مما يثبت صحة اعتبارها دلالة أصلية له. ويمكن أن نمثل لذلك بما يلى :



وأما لفظ «الاستهلال»، فقد ورد - اسم مكان - فى قول الحادّة الديانى:

٤) وبمقلتي حوراء تحسب طرفها ومنان حرة مستهل الأدمع

وجاء فى الشرح : «مستهل الأدمع حيث تستهل، وأصل الاستهلاك: رفع الصوت. ومنه الإهلال بالحج، ومنه استهلال الصبي عند سقوطه من بطن أمه». (١)

صرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للاستهلال، ونص على أنها «رفع

الصوت».

(١) الشرح ص ٥٣.

وقد سبقه الأصمعي (ت ٢١٦هـ) في تقرير هذه الدلالة الأصلية بقوله :
«وأصل الإهلال : رَفَع الصوت، وكل رافع صوتَه فهو مُهْلٌ». (١) كما أقر ابن
فارس ذلك بقوله «والهاء واللام أصل صحيح يدل على رفع صوت». (٢)

وقد ربط الشارح بين هذه الدلالة الأصلية، ودلالات بعض الفروع المتولدة
من الجذر اللغوي «هَلَّ» وهى :

(أ) الإهلال بالحجج : وذلك لأنَّ الحاج يرفع صوته بالتلبية إيذاناً ببدء
إحرامه، وشروعه فى مناسك الحج. جاء فى اللسان : «وإنما قيل للإحرام إهلال
لرفع المحرَّم صوتَه بالتلبية». (٣)

(ب) استهلال الصبى : وهو رفع صوته بالبكاء بعد ولادته، وسقوطه من
بطن أمه. قال ابن فارس : «واستهل الصبى صارخاً : صوتٌ عند ولادته». (٤)

ونستطيع أن نضيف إلى هذه الفروع، فرعاً آخر يمكن تفسير دلالته فى ضوء
هذه الدلالة الأصلية، وهو لفظ «الهلال».

والهلال هو «القمر فى أول ليلة والثانية» (٥). وقد سُمى القمر هلالاً؛ لأنَّ
الناس يرفعون أصواتهم عند رؤيته. قال ابن فارس : «فالهلال الذى فى السماء،
سُمى به لإهلال الناس عند نظرهم مكبرين وداعين». (٦) وجاء فى اللسان : «قال
أبو العباس : وسمى الهلال هلالاً لأنَّ الناس يرفعون أصواتهم بالإخبار عنه». (٧)

(١) أبو عبيد : غريب الحديث ٢٨٥/١.

(٢) المقاييس (هل) ١١/٦.

(٣) (هلال) ٢٢٦/١٤. وانظر كذلك : التاج (هل) ١٧١/٨.

(٤) المقاييس (هل) ١١/٦.

(٥) المفردات فى غريب القرآن ص ٥٤٤.

(٦) المقاييس (هل) ١١/٦.

(٧) (هلال) ٢٢٨/١٤. وانظر كذلك : التاج (هل) ١٧٠/٨.

وأما إطلاق هذا اللفظ للدلالة على السنان ذى الشعبتين، وعلى الماء المستدير فى أسفل الركى، فقد جاء على سبيل التشبيه الشكلى بالهلال^(١).

وعلى ذلك، فإن الدلالة الأصلية التى نص عليها الشارح، قد صلحت لتفسير دلالات فروع الجذر «هل»، وهذا مما يدل على صحة اعتبارها دلالة أصلية له.

* وأما لفظ «الحرص»، فقد ورد - اسماً - فى قول الحاذرة الديانى :

(٧) ظلم البطاح له انهلال حريصة فصفا النطاف له بعيد المقلع

وجاء فى الشرح : «والحريصة : المطرة التى تحرس وجه الأرض، أى : تقشره ومنه قولهم : حرص القصار الثوب، ومنه الحارصة من الشجاج التى تقشر»^(٢).

يفهم - ضمناً - مما أورده الشارح من تفسير لألفاظ «الحارصة» و«الحريصة» و«حرص القصار الثوب»، أنه يعد «القشر» هو الدلالة الأصلية للجذر اللغوى «حرص».

وقد صرح الأزهري بهذه الدلالة الأصلية نصافى قوله : «وأصل الحرص : القشر»^(٣). وأما ابن فارس، فقد جعل لهذا الجذر اللغوى دالتين أصليتين، فقال : «الحاء والراء والصاد أصلان : أحدهما الشق، والآخر الجشع»^(٤). ونستطيع أن نقول إن ثمة تقارباً بين «الشق» و«القشر»، وأما الجشع فيمكن رده إلى معنى القشر كذلك على ما سنرى.

وقد أورد الشارح بعض فروع الجذر «حرص»، والتى يمكن النظر إلى دلالاتها فى ضوء الدلالة الأصلية لهذا الجذر، وهى :

(١) انظر فى ذلك : المقاييس (هل) ١١/٦، والمفردات فى غريب القرآن ص ٥٤٤.

(٢) البيت ص ٥٤ وشرحه ص ٥٥.

(٣) تهذيب اللغة (حرص) ٢٤٠/٤.

(٤) المقاييس (حرص) ٤٠/١.

(أ) الحريصة : وهى المطرة؛ وذلك لأنها تقشر وجه الأرض من شدة انهلالها. قال ابن فارس : «ومنه الحريصة والحارصة، وهى السحابة التى تقشر وجه الأرض من شدة وقع مطرها»^(١). ونلاحظ هنا أن الشارح قد فسر «الحريصة» بالمطر، وليس السحاب، كما ذهب ابن فارس وبعض اللغويين، وليس يكون ذلك خطأ فى الاستعمال أو الشرح، وكل ما هنالك هو أن لفظ الحريصة قد انتقل من الدلالة على المطر إلى الدلالة على السحاب؛ إذ كان السحاب سبباً فى نزول المطر، والعرب تسمى الشئ باسم الشئ إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب.

(ب) حرص القصار للثوب : وهو قشره وشقه بالدق^(٢).

(ج) الحارصة : وهى الشجة؛ وهذا لأنها تشق الجلد وتقشره.

قال الخليل : «والحارصة : شجة تشق الجلد قليلاً كما يحرص القصار الثوب عند الدق»^(٣).

ويمكننا، بعد ذلك، أن نرد دلالتى فرعين آخرين من هذا الجذر اللغوى إلى دلالته الأصلية، تلك السابقة، وهما :

(د) الحرصيان : وهو جلدة أو قشرة رقيقة تقع بين الجلد واللحم، وقد سميت بذلك لأن القصاب يقشرها بعد السلخ^(٤).

(هـ) الحرص : وهو الشره والجشع. وقد سبق أن ذكرت أنفاً أن ابن فارس قد عدّ دلالة الجذر «حرص» على هذا المعنى، أصلاً مغايراً لدلالته على الشق أو القشر. بيد أننا نستطيع أن نرد هذه الدلالة المجردة على الجشع إلى الدلالة الحسية

(١) المقاييس (حرص) ٤٠/١.

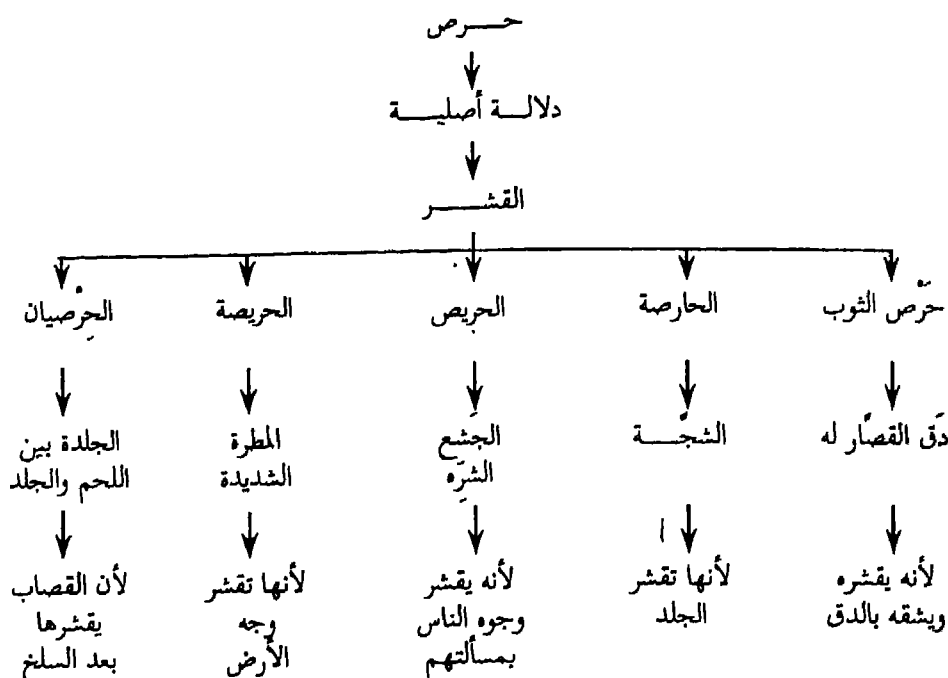
(٢) انظر : المفردات فى غريب القرآن ص ١١٣.

(٣) العين (حرص) ١١٦/٣. وانظر كذلك : الجمهرة (ح ر ص) ١٣٤/٢، وتهذيب اللغة (حرص) ٣٧٨/٤-٣٧٩.

(٤) انظر: اللسان (حرص) ٢٧٧/٨.

على القشر مما يجعل للجذر «حرص» دلالة أصلية واحدة لا دالتين. ونجد ذلك عند الأزهرى فى قوله : «وقيل للشَّره حريص، لأنه يقشر بحرصه وجود الناس يسألهم»^(١)، أى أنه يسأل الناس، فيستحيون منه، ويعطونه مسألته.

وعلى ما سبق، فإننا نلاحظ أنه قد أمكن ردّ دلالات كل من هذه الفروع اللغوية المتولدة من الجذر «حرص» إلى دلالاته الأصلية، وهى القشر، وهذا يشهد لصحة اعتبارها دلالة أصلية له كما ذكر الشارح ضِمناً، وكما نصّ بعض اللغويين، ويمكن أن نمثّل لذلك بمايلي :



(١) تهذيب اللغة (حرص) ٢٤٠/٤.

(٢) الشرح ص ٥١١.

وأما لفظ «النَّهْكَ»، فقد ورد - وَصَفًا - فى قول ثَعْلَبَة بن عمرو :

(٣) سَأَجْعَلُ نَفْسِي لَهُ جُنَّةً بِشَاكِي السَّلَاحِ نَهِيكَ أَرِيبُ

وجاء فى الشرح «والنَّهْيُك : الشَّجَاع، يقال : رجل نَهْيُك بَيْنَ النَّهَاكَة، ويقال : رجل يَنْهَك فى العَدُو، أى : يُبَالِغ فيهم. وقد نَهَكْتَه الحُمَى نَهْكَةً شَدِيدَةً. ويقال : انْهَكَ من هذا الطَّعَام، أى : بَالِغ فى أَكْلِهِ، ورجل منهوك، أى : بلغ منه الوجع» (١).

لم يصرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للجذر «نهك»، بيد أن تفسيره لفروعها المختلفة، يدل على أنه يعد «المبالغة» هى دلالة الأصلية.

وقد صرح ابن فارس بهذه الدلالة فى قوله : «النون والهاء والكاف أصل صحيح يدل على إبلاغ فى عَقُوبَةٍ أو أَدَى» (٢) وجاء فى اللسان : «والنَّهْكَ : المبالغة فى كل شئ والنَّاهِك والنَّهْيُك : البالغ فى جميع الأشياء» (٣).

وقد أدار الشارح، فى فلك هذه الدلالة الأصلية، بعض دلالات فروع هذا الجذر، وهى :

(أ) النَّهْيُك : وهو الشَّجَاع، وذلك لأنه يُبَالِغ فى النَّيْلِ من أعدائه. جاء فى اللسان : «والنَّهْيُك والنَّهْوُك من الرجال : الشَّجَاع. وذلك لمبالغته وثباته لأنه ينهك عدوه فيبلغ منه» (٤).

(ب) نَهَكْتَه الحُمَى : أى بالغت فى إيذاء المُبْتَلَى بها، فأضرته، وأنقصت وزنه. جاء فى اللسان : « ونَهَكْتَه الحُمَى نَهْكَاً ... : جَهَدْتَه وأضنته ونَقَصْتَه

(١) الشرح ص ٥١١.

(٢) المقاييس (نهك) ٣٦٤/٥.

(٣) (نهك) ٣٩١، ١٢.

(٤) (نهك) ٣٩١/١٢.

لحمه فهو منهوك، رُؤى عليه أثر الهزال منها»^(١) وقال الإمام الحريّ : «ورأيت فلاناً منهوكاً إذا بلغ منه المرض»^(٢)

(ج) انهك من الطعام، أى : بالغ فى أكله. جاء فى اللسان : «ونهك فى الطعام : أكل منه أكلاً شديداً فبالغ فيه»^(٣)

وقد جمع ابن السكيت بين هذه الفروع السابقة فى قوله : «وقد نهكت به الحمى ...، وقد نهكه المرض ينهكه نهكاً ونهكة. ويقال : انهك من هذا الطعام، أى : بالغ فى أكله. ومنه قيل للشجاع : نهيك، أى : ينهك عدوه، أى : يبالغ فيه»^(٤)

ونستطيع أن نضيف إلى تلك الفروع السابقة فرعاً آخر، يمكن تفسير دلالة فى ضوء الدلالة الأصلية لهذا الجذر اللغوى وهو :

(د) النهيك : وهو اسم تُسمى به الحرّ قوص^(٥). والحرّ قوص دويبة صغيرة، كالبرغوث، تعض وتقرص. ولعلّها سُميت لذلك لأنها قد تبالغ فى إيلاج من تعضه. قال الأزهريّ : «ولا حمة لها إذا عضت، ولكن عضتها تؤلم، ولا سمّ فيه»^(٦)

وعلى ذلك، فإننا نلاحظ أنه قد أمكن تفسير دلالات تلك الفروع، فى ضوء الدلالة الأصلية للجذر «نهك»، وهى «المبالغة فى الإيذاء»؛ إذ توفّر هذا المكون

(١) (نهك) ٣٩٠/١٢.

(٢) غريب الحديث، المجلد الخامسة ٥٩٩/٢.

(٣) (نهك) ٣٩١/١٢.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٠٩.

(٥) اللسان (نهك) ٣٩٢/١٢.

(٦) تهذيب اللغة (أبواب الرباعي من حرف الحاء، ح - ق) ٣٠٢/٥.

الداللى فى دلالات فروع الجذر المختلفة، مما يشهد لصحة اعتبار هذه الدلالة دلالةً أصليةً له، كما ذكر الشارح ضمناً، وكما صرح بعض اللغويين.

وأما لفظ «الهَضْمُ»، فقد ورد - وصفاً مجموعاً - فى قول بشر بن عمرو بن مرثد :

(٧) فى إخوة جَمَعُوا نَدَىً وَسَمَاحَةً هَضْمٌ إِذَا أَتَمَّ الشُّتَاءِ تَزَعَّبَا

وجاء فى الشرح : «الهَضْمُ جمع أهضم، وهم القوم يكسرون أموالهم ويثلمونها فى الحقوق، وأصل الهَضْمُ : الكَسْر. يقال : قد هضمه إذا كسره، ومنه انهضام الطعام، ويقال : فى الأرض هضوم، أى : فجوات متسعة» (١).

وقف الشارح على الدلالة الأصلية للجذر اللغوى «هضم» ونص على أنها «الكسر».

وقد شاركه بعض اللغويين فى تقرير هذه الدلالة الأصلية. قال ابن فارس : «الهاء والضاد والميم : أصل صحيح يدل على كَسْرٍ وَضَغَطٍ وَتَدَاخُلٍ» (٢). وقال ابن الأثير : «وأصل الهَضْمُ : الكسر» (٣). وكذلك أقر الراغب الأصفهاني هذه الدلالة، بيد أنه قيدها بكسر ما فيه لين ورخاوة فقال : «الهَضْمُ : شَدَخٌ مَا فِيهِ رَخَاوَةٌ» (٤).

وقد أرجع الشارح، إلى هذه الدلالة الأصلية، دلالات بعض الفروع الناشئة من الجذر «هضم» وهى :

(١) الشرح ص ٥٥٥.

(٢) المقاييس (هضم) ٥٥/١.

(٣) النهاية فى غريب الحديث والأثر ٢٦٥/٥.

(٤) المفردات فى غريب القرآن ص ٥٤٣.

(أ) : انهضام الطعام : وذلك لما يتعرض له من تكسر وتفتت. قال ثعلب :
«يقال : انهضم الطعام، إذا انكسر في بطنه». (١)

(ب) الهَضْم (جمع هَضْم) : وهى الفجوات المتسعة، وكأن انكساراً قد حدث للأرض، فأوجد فيها الفجوات والفراغات. قال ابن فارس : «والأهضام : بطون من الأودية، سميت بذلك لغموضها، والواحد هَضْم». (٢) وقال ابن الأثير : «هى جمع هَضْم، بالكسر، وهو المَطْمئن من الأرض. وقيل : هى أسافل من الأودية، من الهَضْم : الكسر، لأنها مكاسر». (٣)

وإضافة إلى تلك الفروع التى أوردها الشارح، يمكن أن نضيف فروعاً أخرى تُفسر دلالاتها فى ضوء هذه الدلالة الأصلية وهى :

(جـ) الهاضوم : ويطلق على كل دواء يستعمل فى هضم الطعام، أى كسره وتفتيته. قال ابن دريد : «والهاضوم : كل دواء هَضَم طعاماً». (٤)

(د) الهَضْم : وهو انضمام الجنين، ومنه يقال : امرأة هَضِيمَة الكَشْحِين (٥). وكأن قد اقتطع جزء منهما فأدى إلى انضمامهما.

(هـ) الهَضَام : وهو المنفق للمال (٦)، وهذا لأنه ينتقص ويقتطع من ماله، ويعطيه لغيره.

وعلى ذلك، فقد صلحت الدلالة الأصلية التى ذكرها الشارح للجذر «هضم» لتفسير دلالات فروعه المختلفة، وهذا مما يشهد لصحة اعتبارها دلالة أصلية له.

* * * * *

(١) مجالس ثعلب، بتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م، ٢٢٢/١.

(٢) المقاييس (هضم) ٥٥/٦.

(٣) النهاية فى غريب الحديث والأثر ٢٦٦/٥.

(٤) الجمهرة (ض م هـ) ١٠٢/٣.

(٥) انظر : المقاييس (هضم) ٥٥/٦، والنهاية ٢٦٥/٥، واللسان (هضم) ٩٨/١٦.

(٦) انظر : اللسان (هضم) ٩٦/١٦.

وأما لفظ «الخدع»، فقد ورد - وصفاً - فى قول أبى قيس بن الأسلت
الأنصارى (فى شأن ناقته) :

(٢٤) أقضى بها الحاجات، إن الفتى رهن بذى لونين خداع
وجاء فى الشرح : «والخداع مأخوذ من الخدع، وهو الاختباء والتستر. يقال:
رأيت فلاناً ثم خدع، أى : غاب عني. قال الأصمعي : ومن هذا سُميت المخادع،
وهي بيوت تجعل فى جوف بيوت، ومن هذا قولهم : ضبّ خادع، ويقال : خدع
الريق، إذا نقص» (١).

ذكر الشارح الدلالة الأصلية للمجذر اللغوى : «خدع»، ونصّ على أنها
«الاختباء والتستر». ونلاحظ هنا أنه لم يعبر عن الدلالة الأصلية بقوله : «وأصل
...» كما هو دأبه فى ملاحظ فائته، وإنما أتى بالمصدر، وذكر دلالته، ثم شفعه
بإيراد بعض فروعه، وتفسيرها فى ضوء هذه الدلالة.

وقد سبقه الخليل إلى تقرير هذه الدلالة الأصلية. قال ابن فارس : «الخاء
والدال والعين أصل واحد، ذكر الخليل قياسه. قال الخليل : الإخداع : إخفاء
الشيء ... وعلى هذا الذى ذكر الخليل يجرى الباب» (٢).

وقد أورد الشارح قول الأصمعي الذى يربط فيه بين هذه الدلالة الأصلية،
ودلالات بعض الفروع الناشئة من الجذر «خدع» وهى :

(أ) المخادع : وهى، كما قال الأصمعي، (٣) بيوت تجعل فى جوف بيوت؛
وذلك لاستئجارها عن الأعين.

(١) البيت، ص ٥٧٣، وشرحه ص ٥٧٤.

(٢) المقاييس (خدع) ١٦١/٢. وانظر : العين (خدع) ١١٥/١.

(٣) وانظر كذلك : اللسان (خدع) ٤١٦/٩، والتاج (خدع) ٣١٤/٥.

(ب) ضَبُّ خَادَع: وهو المختفى فى جحره، جاء فى اللسان : «وخذع الضبُّ يخذع خدعاً واتخذع : استروح ریح الإنسان فدخل فى جحره لئلا يُحترش» (١).

(ج) خَدَع الریقُ : وهو نقصانه. قال ابن فارس : «ويقال : خَدَع الریقُ فى الفم، وذلك أنه يخفى فى الحلق ويغيب» (٢).

ويمكننا أن نضيف، إلى ما ذكره الأصمعى، فرعين آخرين يمكن تفسير دلالتيهما فى ضوء هذه الدلالة الأصلية وهما :

(د) الأخْدَعان : وهما عرقان فى باطن العنق، وقد سُميا بذلك لاستارهما واختفائهما فى العنق (٣).

(هـ) الخَيْدَع : وهو السُّراب (٤)؛ وذلك لأنه يظهر ويختفى فى عين الناظر، ولا حقيقة له.

وعلى ذلك، فقد صلحت هذه الدلالة الأصلية لتفسير دلالات فروع الجذر «خذع»، وهذا مما يدل على صحة اعتبارها دلالةً أصليةً له، كما نص الشارح.

وأما لفظ «الظلم»، فقد ورد فى قول معاوية بن جعفر بن كلاب :

١٤ حَمَلْتُ حَمَالَه الْقُرَشِيِّ عَنْهُمْ وَلَا ظُلْمًا أَرَدْتُ وَلَا اخْتِلَابًا

وجاء فى الشرح : «وأصل الظُّلم : وَضَعَ الشَّيْءَ فى غير موضعه. ومنه قول كعب بن زهير :

(١) (خذع) ٤١٧/٩.

(٢) المقاييس (خذع) ١٦١/٢.

(٣) انظر : العين (خذع) ١١٥/١.

(٤) انظر : المقاييس (خذع) ١٦٢/٢، واللسان (خذع) ٤١٦/٩.

أَقُولُ شَبِيهَاتٍ بِمَا قَالَ عَلَامًا بِهِنَّ، وَمَنْ يُشَبِّهُ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ
أى : فلم يضع الشُّبّه فى غير موضعه. ومنه ظَلَمَ السَّقاء، وهو شَرِبَ اللبن قبل إدراكه. قال الشاعر :

وقائلة: ظلمتُ لكم سقائي وهل يخفى على العكد الظُّلُمُ
وعنى بالظُّلُم : المظلوم، وهو اللبن الذى لم يدرك^(١).

صرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للجذر اللغوى (ظلم)، ونص على أنها
«وَضَعَ الشَّيْءَ فى غير موضعه».

وقد شارك الشارح، فى النص على هذه الدلالة الأصلية، كثير من اللغويين
كالأصمعي^(٢)، وابن السكيت^(٣)، وابن قتيبة^(٤)، وابن دُرَيْد^(٥)، وابن فارس^(٦)،
قال الراغب الأصفهاني : «والظلم عند أهل اللغة وكثير من العلماء : وَضَعَ الشَّيْءَ
فى غير موضعة المختص به إمّا بنقصان أو بزيادة، وإمّا بعدول عن وقته أو
مكانه»^(٧).

وقد أرجع الشارح، إلى هذه الدلالة الأصلية، دلالات بعض فروع هذا الجذر
اللغوى، وهى :

-
- (١) الشرح ص ٧٠٠-٧٠١.
(٢) انظر : المفضل بن سلمة : الفاخر ص ١٠٣.
(٣) انظر : اللسان (ظلم) ٢٦٩/١٥.
(٤) انظر : تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
ص ٤٦٧.
(٥) انظر : الجمهرة (ظ ل م) ١٢٤/٣.
(٦) انظر المقاييس (ظلم) ٤٦٨/٣.
(٧) المفردات فى غريب القرآن ص ٣١٥.
(١) تأويل مشكل القرآن ص ٤٦٧. وانظر كذلك : الفاخر ص ١٠٣.

(أ) ظَلَمَ : وذلك فى القول السائر : «من أشبه أباه فما ظلم»، أى أنه لم يضع الشبه فى غير موضعه المستحق له. قال ابن قتيبة : «وأصل الظلم فى كلام العرب : وضع الشئ فى غير موضعه. ويقال : من أشبه أباه فما ظلم، أى : فما وضع الشبه فى غير موضعه». (١)

(ب) الظلّيم : وهو اللبن الذى شرب قبل إدراكه، أى أنه عدل عن الوقت المحدد لشربه إلى وقت آخر، فكأن ذلك كان ظلماً له. قال ابن قتيبة : «ومنه ظلم السقاء، وهو شربه قبل الإدراك، لأنه وضع الشرب غير موضعه». (٢) وقال الراغب الأصفهاني : «ومن هذا يقال : ظلمت السقاء، إذا تناولته فى غير وقته، ويسمى ذلك اللبن الظلّيم». (٣)

ويمكننا أن نرد إلى هذه الدلالة الأصلية أيضاً، دلالة فرع آخر من فروع هذا الجذر اللغوى، وهو :

(جـ) المظلومة : وهى الأرض التى تم حفرها، ولم تكن موضعاً للحفر، فكأن ذلك كان ظلماً لها، لأن الحفر قد وقع فى غير الموضع المقرر له، قال ابن قتيبة : «والمظلومة : الأرض التى حفر فيها، ولم تكن موضع حفر. سميت بذلك لأن الحفر وضع غير موضعه». (٤)

وأما الدلالة المجردة للظلم، فهى ظاهرة الارتباط بدلالته الأصلية. قال ابن قتيبة : «فكأن الظالم هو الذى أزال الحق عن جهته وأخذ ما ليس له». (٥)

وهكذا، فقد صلحت هذه الدلالة الأصلية لتفسير دلالات فروع الجذر «ظلم»، ولعل ذلك مما يشير إلى صحة اعتبارها دلالة أصلية له كما نص الشارح.

* * * * *

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٤٦٧. وانظر كذلك : الفاخر ص ١٠٣

(٢) تفسير غريب القرآن ص ٣٨.

(٣) المفردات فى غريب القرآن ص ٣١٥.

(٤) تفسير غريب القرآن ص ٢٩. وانظر كذلك : الجمهرة (ظ ل م) ٢٤١/٣.

(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

*وأما لفظ «الكتب»، فقد ورد - اسماً مجموعاً - في قول عوف بن الأَحوص :

(٢) أَتَيْتُ لَنَا بَكْرًا وَتَحْتَ لَوَائِهَا كِتَابٌ يَرْضَاهَا الْعَزِيزُ الْمُفَاخِرُ

وجاء في الشرح : «الكتيبة : الواحدة من الكتاب، سُميت كتيبةً لاجتماعها، وأصل الكتب : الجمع، ومنه كتب البغلة وهو ضمَّ شُفْرِهَا بِحَلْقَةٍ، ومنه الكتب، أي : الخُرْز»^(١).

صرَّح الشارح بالدلالة الأصلية للجذر اللغوي «كتب»، ونصَّ على أنها «الجمع».

وقد شارك الشارح، في تقرير هذه الدلالة الأصلية، بعض اللغويين، قال شمر: « كل ما ذكر في الكتب قريب بعضه من بعض، وإنما هو جمعك بين الشيئين»^(٢). وقال ابن دريد : «وأصل الكتب: ضمُّك الشيءَ إلى الشيء»^(٣)، وقال ابن فارس : «الكاف والتاء والباء أصل صحيح واحد يدل على جمع شيء شيء»^(٤).

وقد ربط الشارح بين هذه الدلالة الأصلية، وبين دلالات بعض الفروع المتولدة من الجذر «كتب» وهي :

(أ) الكتيبة : وهي جماعة الناس المحاربة. قال المبرِّد : «والكتيبة : الجيش، وإنما سُمي الجيش كتيبة لانضمام أهلها بعضهم إلى بعض»^(٥).

(١) الشرح ص ٧١٥.

(٢) اللسان (كتب) ١٩٥/٢.

(٣) الجماهرة (ب ت ك) ١٩٦/١.

(٤) المقاييس (كتب) ١٥٨/٥.

(٥) الكامل، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ١١٢٨/٣. وانظر كذلك : الجماهرة (ب ت ك) ١٩٧/١.

(ب) كَتَبَ البغلة : وهو جمع شُفْرِهَا بحلقة. قال ابن دريد : «وَكَتَبَتِ
البَغْلَةُ أَكْتَبَهَا : إذا ضَمَمْتَ شُفْرِهَا بحلقة»^(١).

(ج) الكُتَبَ (جمع كُتَبَةٍ) : وهى الخُرُز، وقد سُمِيتَ بذلك لأنها تَضُم
الشيء المخروز وتجمعه بعضه إلى بعض^(٢).

ويمكن أن نضيف إلى هذه الفروع فرعاً آخر وهو :

(د) الكتابة : وذلك لأنها تعنى جمع (أو ضم) الحروف بعضها إلى
بعض. قال شَمَرٌ : «ومنه قيل : كتبت الكتاب لأنه يجمع حرفاً إلى حرف»^(٣).
وقال الراغب الأصفهاني : «الكُتَبَ : ضم أديم إلى أديم بالخياطة... وفي التعارف
: ضم الحروف بعضها إلى بعض الخط»^(٤).

وفى ضوء هذا، فإننا نتبين صدقَ الشارح فى اعتباره «الجمع» دلالةً أصلية
للجذر «كتب»؛ إذ صلحت هذه الدلالة لتفسير دلالات فروعه المختلفة.

* وأما لفظ «الجَنَ»، فقد ورد - فعلاً - فى قول علقمة بن عبدة (يصف
خمرًا).

(٤٢) عَانِيَةٌ قَرَقَفُ لَمْ تُطْلَعْ سَنَةً يَجْنُهَا مُدْمِجٌ بِالطَّيْنِ مَخْتُومٌ

وجاء فى الشرح : «ويَجْنُهَا : يسترها، وسمى الجنين جنيناً لاستتاره فى بطن
أمه، وسمى الثرس مجناً لأنه يُستتر به، وسميت الجن جنناً لاستتارهم عن أعين
الناس»^(٥).

(١) الجمهرة (ب ت ك) ١٩٦/١-١٩٧. وانظر كذلك المفردات فى غريب القرآن ص ٤٢٣.

(٢) انظر المقاييس (كتب) ١٥٨/٥.

(٣) اللسان (كتب) ١٩٥/٢.

(٤) المفردات فى غريب القرآن ص ٤٢٣.

(٥) الشرح ص ٨١٣-٨١٤.

لم يصرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للجذر اللغوى: «جَنَ»، بيد أن ما أورده من تفسير لبعض فروع هذا الجذر، يشير إلى أنه يعد «السُّتْر» هو الدلالة الأصلية له. وقد صرح بهذه الدلالة بعض اللغويين. قال ابن فارس: «الجيم والنون أصل واحد، وهو السُّتْر والتسْتُر»^(١)، وقال الراغب الأصفهاني: «أصل الجَنَ: سَتْر الشيء عن الحاسة»^(٢).

وقد أورد الشارح بعض فروع هذا الجذر اللغوى، وفَسَّر دلالاتها فى ضوء هذه الدلالة الأصلية وهى:

- (أ) الجَنَيْن: وهو الولد فى بَطْن أمه، وذلك لاستتاره عن الأعين.
- (ب) المَجَنَّ: وهو الثُّرس، وذلك لأنَّ المحارب يَسْتُر به. قال ابن دريد: «وسمى الثُّرس مجنناً لَسْتَره صاحبه»^(٣).
- (ج) الجِن: وهم نوع من العالم، وقد سُموا بذلك لاستتارهم عن الأعين. قال ابن فارس: «والجن سموا بذلك لأنهم متسترون عن أعين الخلق»^(٤).
- ويمكننا أن نضيف إلى هذه الفروع فروعاً أخرى، هى:
- (د) الجَنَان: وهو القلب، وقد سُمى بذلك لاستتاره فى صدر الإنسان. قال الراغب الأصفهاني: «والجَنَان: القلب لكونه مستوراً عن الحاسة»^(٥).
- (هـ) الجَنَّة: وهى البستان، وذلك لأنَّ أشجاره المتشابكة تستر الأرض عن الأعين. قال ابن الأثير: «الجَنَّة هى دار النعيم فى الدار الآخرة، من الاجتنان، وهو الستر، لتكاثف أشجارها وتظليلها بالتفاف أغصانها»^(٦).

(١) المقاييس (جن) ٤٢١/١.

(٢) المفردات فى غريب القرآن ص ٩٨.

(٣) الجمهرة (ح ن ن) ٥٦/١. وانظر كذلك: الكامل ٢٨٢/١.

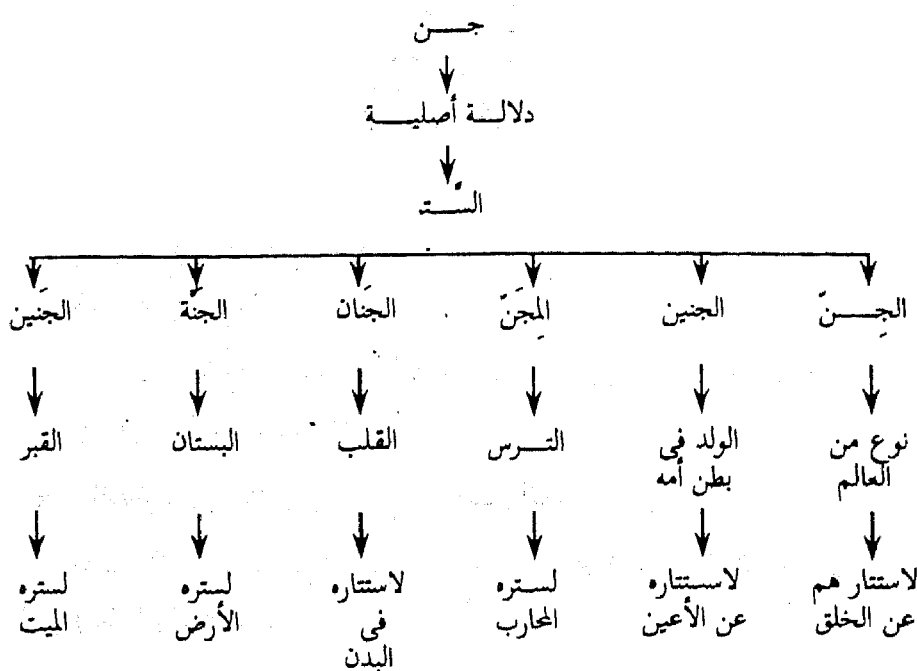
(٤) المقاييس (جن) ٤٢٢/١. ن وانظر كذلك: الكامل ٢٨٢/١، وتفسير غريب القرآن ص ٢١.

(٥) المفردات فى غريب القرآن ص ٩٨.

(٦) النهاية ٣٠٧/١.

(و) الجنين : وهو القبر، وذلك لأنه يستر الميت في جوفه، قال ابن دريد: «وسمى الترس مجنًا لستره صاحبه، ويسمى القبر جننًا من هذا» (١).

وعلى ذلك، فإننا نلاحظ أنه قد أمكن تفسير دلالات هذه الفروع اللغوية، في ضوء الدلالة الأصلية للجذر «جَنَ»، وهي الستر؛ إذ توفر هذا المكون الدلالي في كل هذه الفروع، وذلك مما يقطع بصحة اعتبار هذه الدلالة أصلية لهذا الجذر اللغوي، كما ذكر الشارح ضمناً، وكما صرح بعض اللغويين ويمكن أن نمثل لذلك بمايلي :



(١) الجمهرة (ج ن ن) ٥٦/١.

وأما لفظ «الصَّرم» ، فقد ورد - اسم مفعول - فى قول الأسود بن يَعرُف النَّهْشَلِيّ:

(١) قد أصبحَ الحَبْلُ مِنْ أَسْمَاءَ مَصْرُومًا بَعْدَ ائْتِلَافٍ وَحُبٍّ كَانَ مَكْتُومًا
وجاء فى الشرح: «مصرّوم: مقطوع، الصَّرم: القَطْع. ومنه مُصارَمة الناس بعضهم بعضاً، ومنه صِرام النخل وسيف صارم»^(١).

ذكر الشارح الدلالة الأصلية للجذر اللغوى: «صرم»، ونصّ على أنها: «القطع».

وقد أقرّ هذه الدلالة الأصلية كثيرٌ من علماء اللغة، ومنهم ابن فارس الذى يقول «الصاد والراء والميم أصلٌ واحد صحيح مُطَرَّد، وهو القطع»^(٢).

وقد أدار الشارح، حول هذه الدلالة الأصلية، دلالات بعض فروع الجذر «صرم» وهى:

أ- صِرام النخل: وهو قَطْع ثمره. قال ابن دريد: «والصَّرم: القطع، ومنه صرّمت النخل صرّماً وصِراماً»^(٣).

ب- سيف صارم: وهو السيف القاطع البتار. جاء فى اللسان: «وسيف صارم وصِروم... قاطع لا ينثنى»^(٤).

ج- المصارمة بين الناس: وهو وقوع الخصام والقطيعة بينهم.

وهذه دلالة مجردة، ولذلك فمن الراجح أنها مأخوذة من الدلالات الحسية لفروع هذا الجذر اللغوى.

ونستطيع أن نضيف إلى هذه الفروع السابقة فروعاً أخرى، تدور دلالاتها فى

(١) الشرح ص ٨٤٧.

(٢) المقاييس (صرم) ٣/٣٤٤. وانظر: إصلاح المنطق ص ٢٤، والكامل ١/ ٣٠٥، وابن دريد الاشتقاق ص ١٥٨.

(٣) الاشتقاق ص ١٥٨.

(٤) (صرم) ١٥ / ٢٢٧.

فلك الدلالة الأصلية التى نص عليها الشارح، وهى:

د- الصَّرْمَة: وهى «القطعة من الإبل مابين العشرين إلى الثلاثين»^(١). وقد علّل ابن الأثير لذلك بقوله: «كأنّها إذا بلغت هذا القدر تَسْتَقِلّ بنفسها فيقطعها صاحبها عن معظم إبله وغنمه»^(٢).

هـ- الصَّرِيم: ويطلق على كل من الليل والنهار، وذلك لأنّ كلاّ منهما ينقطع من الآخر. قال ابن فارس: «فأما الصريم فيقال إنه اسم الصبح واسم الليل. وكيف كان فهو من القياس؛ لأنّ كل واحد منهما يصرم صاحبه وينصرم عنه»^(٣).

و- الصَّرِيمة: وهى القطعة من الرمل التى انقطعت (انفردت) عن معظمه. قال ابن دريد: «والصَّرِيمة قطعة من الرمل تنصرم من معظمه»^(٤).

ز- الصَّيْرَم: وهى الوجبة الواحدة التى يأكلها المرء، ويَجْتزىء بها عن غيرها من الوجبات سائر اليوم، وكأنّه إذا أكلها انقطع عن أكل غيرها باقى يومه. قال ابن فارس: «ويقال: أكل فلان الصَّيْرَم، وهى الوجبة؛ لأنّه إذا أكلها قَطَعَ سائر يومه»^(٥).

وهكذا، فإنه يتبين لنا صِحّة اعتبار «القطع دلالةً أصليةً للجذر «صرم» كما نص الشارح، إذ صلحت هذه الدلالة لتفسير دلالات فروعها المتفارقة.

ويمكن أن نمثل لذلك بما يلى:

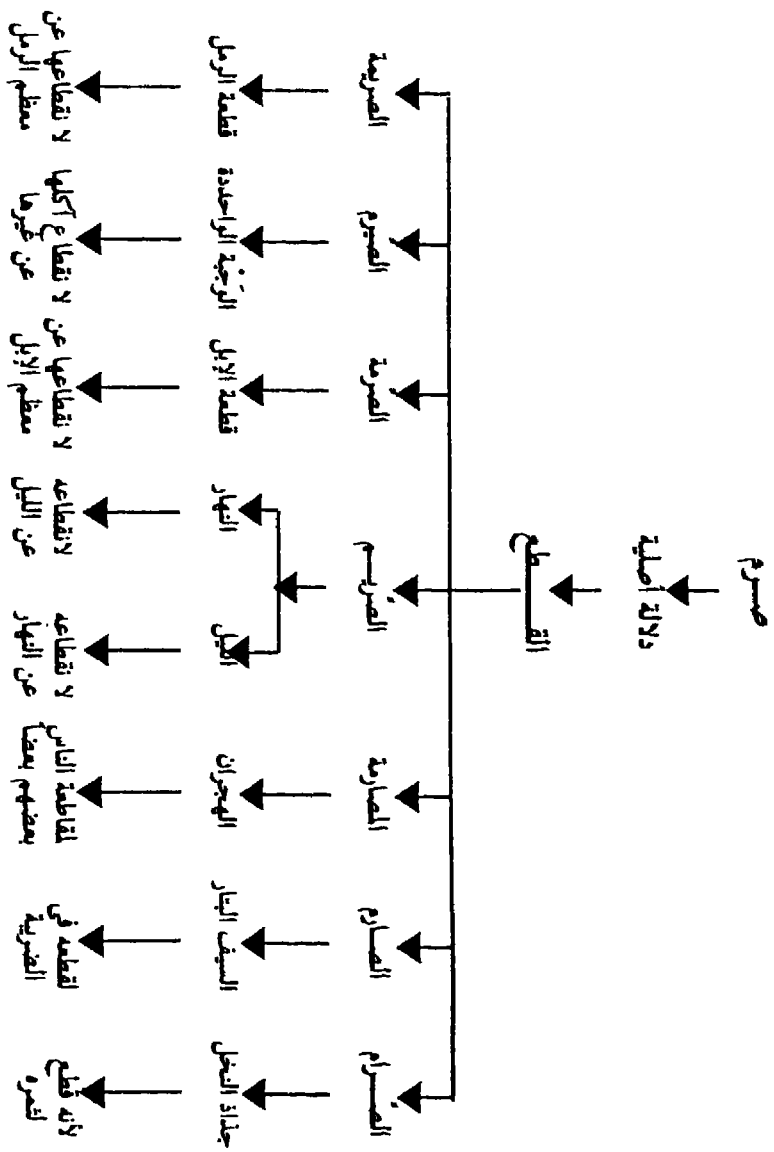
(١) ابن دريد: الاشتقاق ص ١٥٩.

(٢) النهاية ٢٧ / ٣.

(٣) المقاييس (صرم) ٣٤٥ / ٣. وانظر كذلك: الجمهرة (ر ص م) ٣٥٩ / ٢.

(٤) الجمهرة (ر ص م) ٣٥٩ / ٢. وانظر كذلك: المفردات فى غريب القرآن ص ٨٠.

(٥) المقاييس (صرم) ٣٤٥ / ٣.



تقنية:

يمكننا أن نتبين، بعد دراسة نماذج «التأصيل» الواردة في الشرح، الأمور الآتية:

الأمر الأول: الوعي المبكر من قبل علماء اللغة العرب، ومنهم شراح الديوان، بالخصائص الدلالية للعربية، والتي منها أن كل جذر لغوي يمثل أرومة لها مقابل معنوي تحمله، أو تحمل جزءاً منه، سائر الفروع النابتة من تلك الأرومة، وهذا ما أسميته بالتأصيل. وما من شك في أن هذه الخصيصة الدلالية تمثل للعربية معلّم إحكام لا يحد.

الأمر الثاني: أن ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) لم يكن أول من تنبّه إلى فكرة «التأصيل» أو «دوران المادة حول معنى واحد» في معجمه: «مقاييس اللغة»، بل سبقه إلى ذلك بعض اللغويين^(١)، ومنهم شراح الديوان، بيد أن معالجة هؤلاء لهذه الفكرة كانت معالجة جزئية وعارضة في ثنايا مصنفاتهم المختلفة. وأما ابن فارس، فهو الذي عنى بهذه الفكرة، وجعلها أساساً أقام عليه معجمه: «مقاييس اللغة»، وعالج في ضوئها جمهرة ألفاظ اللغة، مما أدى إلى ارتباط هذه الفكرة به.

الأمر الثالث: أنه يفهم من طريقة شراح الديوان في معالجة دلالات فروع الجذر اللغوي حول دلالة أصلية واحدة، أنهم كانوا يعدون صلاحية هذه الدلالة الأصلية لتفسير دلالات فروع الجذر المختلفة معياراً لصحة اعتبارهم كذلك، وهذا لأنهم كانوا ينصون - أحياناً - على الدلالة الأصلية للجذر اللغوي، ثم يشفعون ذلك بإيراد بعض فروعه، ويحاولون تفسير دلالاتها المختلفة بما يناسب هذه الدلالة الأصلية.

-
- (١) ففي كتاب «العين» مثلاً أرجع الخليل مادة «عق» إلى معنى الشق (٧٢/١ - ٧٣)، وأرجع مادة فحس وبعض فروعها إلى معنى «شدة الطلب خلال كل شيء» (١٢٣/٣).
 - وفي إصلاح المنطق أرجع ابن السكيت مادة «خليج» وبعض فروعها إلى معنى «الجدب» (ص ٧٧ - ٧٨).
 - وفي تفسير غريب القرآن أرجع ابن قتيبة مادة «غفر» وبعض فروعها إلى معنى «الستر والتغطية» (ص ١٤-١٥).
 - وفي «الكامل أرجع المبرد مادة «حد» وبعض فروعها إلى معنى «القطع» (١٠٤١/٢ - ١٠٤٢).
 - وفي «جمهرة اللغة» أرجع ابن دريد مادة «صمغ» إلى معنى «الانضمام» (ص م ع ٧٧/٣)، ومادة «كنع» إلى معنى «التداخل والانقباض» (ع ك ن ١٣٧/٣).
 - هذا فضلاً عن الأمثلة الأخرى الواردة في التعليق على ملاحظ التأصيل الواردة في الشرح.

الباب الثالث

العموم والخصوص والتغير الدلالي

تتفارق ألفاظ اللغات الإنسانية تفارقاً واضحاً من حيث عمومها وخصوصها؛
فهناك ألفاظ عامة متراحة الدلالة، كثيرة الماصدقات، وثمة ألفاظ خاصة محدودة
الدلالة، قليلة الماصدقات.

وليس يبقى العام على عمومه، كما لا يظل الخاص على خصوصه، بل قد
تُستحدث أحوال مختلفة تغير دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص، أو تغيرها إلى
النقيض.

ولهذا الارتباط الوثيق بين «العموم والخصوص» و«التغير الدلالي» آثرت أن
أجمع بينهما في باب واحد، وأن أخصص لكل منهما فصلاً على حدة كما
يلى:

الفصل الأول

العموم والخصوص

أولاً: العموم

ذكرتُ في تمهيد البحث أنَّ السيوطي قد عقد في مُزهره باباً للعام والخاص عَرَف فيه العام بقوله: «العام: الباقي على عمومه، وهو ماوضع عاماً واستعمل عاماً، وقد عقد له الثعالبي في فقه اللغة باب الكليات، وهو ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة الكل»^(١). وذلك مثل: «كل ما امتير عليه من الإبل والخيول والحمير: فهو غير. كل ما يستعار من قدوم، أو شفرة، أو قدر، أو قصعة: فهو ماعون»^(٢) و «كل شيء له قدر وخطر: فهو نفيس»^(٣)، و «كل شيء جاوز الحد فقد طغى»^(٤)، و «غرة كل شيء: أوله»^(٥).

وقد تابعت السيوطي في ذلك، فقامت بجمع الألفاظ العامة في الشرح، ثم درستُها ودرست الألفاظ العامة في كتاب «فقه اللغة وسر العربية» والتي نقلها السيوطي في مُزهره.

وقد تبين لي بعد دراسة هذه الألفاظ العامة أنه يمكن فهم عموم معظم هذه الألفاظ وتفسيره في ضوء ما يعرفه المحدثون باسم الوقوع المشترك Co-occurrence وأنه يمكن تفسير بعضها الآخر في ضوء ما يدرسه المحدثون تحت مصطلح الاشتمال Hyponymy. ولذا فقد قسمت العموم، من حيث الفهم اللغوي العربي له، إلى قسمين هما: عموم الوقوع المشترك وعموم الاشتمال.

(١) المزهر ١/ ٤٢٦.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ١٦.

(٣) المصدر السابق ص ٢٢.

(٤) نفسه ص ٢٢.

(٥) نفسه ص ٢٤.

١ - عموم الوقوع المشترك:

عرف المحدثون مصطلح الوقوع المشترك^(١) Co-occurrence لدى دراستهم للمصاحبة اللغوية^(٢) Collocation التي تعني بدراسة ارتباط بعض الوحدات الدلالية المفردة ببعضها الآخر داخل لغة ما^(٣). يقول د/ مختار عمر: «ولما كان من المعتاد أن تنتظم الكلمة مع أكثر من مجموعة، وأن تقع في أكثر من سياق لغوي، فقد ظهر مصطلح الوقوع المشترك»^(٤).

ويعنى ذلك أن مصطلح «الوقوع المشترك» يستعمل للدلالة على تلك الألفاظ التي يمكن أن تقع في جوار لغوي مقبول مع عدد وافر من الألفاظ المتفارقة الدلالة. يقول د/ كريم حسام الدين: «وقد أطلق اللغويون المحدثون على هذه الظاهرة مصطلح Co-occurrence بمعنى التكرار المشترك، أي أن الكلمة يتكرر اشتراكها مع أكثر من كلمة في تراكيب مختلفة، كما نجد في كلمة «طويل» التي يمكن أن يتكرر اشتراكها مع كلمات رجل، ونبات، وطريق. ولكنها تستعصي على الاشتراك مع كلمة جبل، فلا يمكن أن نقول: جبل طويل، ولكن يجب أن نقول: جبل عال أو شاهق»^(٥). وفي ضوء هذا «الوقوع المشترك» يمكن أن نقف عموم كثير من الألفاظ التي رصدها شراح الديوان وغيرهم من اللغويين وجلها صفات وأفعال وأسماء مضافة، ومن هذه الألفاظ: اللذن، والحادر، والمادى، وربعان، وجم، والجذم، والغريص، والأخلق، والأبرق، ونشص.

* فأما لفظ «اللذن» فقد ورد في قول الجميع الأسدي:

(٤) في كفه لدنة مشققة فيها سنان محرب لحم

وجاء في شرحه: «اللدة/ القناة اللينة، وكل لين لدن»^(٦).

(١) الوقوع المشترك هو ترجمة د/ مختار عمر لهذا المصطلح. انظر كتابه: علم الدلالة ص ٧٥، وترجمه د/ حسام الدين بالتكرار المشترك، انظر كتابه: التعبير الاصطلاحي ص ٢٦٩.

(٢) المصاحبة اللغوية هي ترجمة أستاذنا الدكتور/ عبده الراجحي لهذا المصطلح. انظر مقالته: علم اللغة والنقد الأدبي - مجلة فصول مج ١/ ٢٤ / يناير ١٩٨١ - ص ١٢١، وكذلك ترجمه د/ حسام الدين. انظر: التعبير الاصطلاحي ص ٢٥٧. وترجمه د/ أبو الفرج بالمصاحبة. انظر كتابه: المعاجم اللغوية ص ١١١، وترجمه د/ تمام حسان بالتضام. انظر كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١. وترجمه د/ مختار عمر بتوافق الوقوع أو الرصف. انظر: علم الدلالة ص ٧٤.

(٣) انظر علم الدلالة ص ٧٤ و p.55، A Dictionary of Linguistics.

(٤) علم الدلالة ص ٧٥.

(٥) التعبير الاصطلاحي ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٦) البيت ص ٥٤ وشرحه ص ٤٦.

فيمكننا أن نفهم مما ذكره الشارح هنا أن لفظ (اللدن) من الصفات العامة ذات المدى الواسع Wide Range، إذ يكثر وقوعه مع عدد من الألفاظ المتباينة للدلالة على الليونة. ومن هذه الألفاظ لفظ «القناة» كما جاء في بيت الجميع.

وقال ابن فارس: «اللدن: اللين من القُضبان»^(١) وقال الزمخشري: «ومن المجاز: لَدَنْتُ أخلاقه، وهو لَدَنٌ الخليفة»^(٢) وجاء في اللسان: «اللَدْنُ: اللين من كل شيء من عود أو حبل أو خلق والأنثى لَدْنَةٌ....، وقناة لَدْنَةٌ: لينة المهزّة، ورمح لَدْنٌ... وامرأة لَدْنَةٌ: رياء الشباب ناعمة، وكل رطب مَادٍ: لَدْنٌ»^(٣).

وعلى ذلك نستطيع أن نقرر أن لفظ «اللدن» يمكن أن يتضام مع بعض الألفاظ للدلالة على ليونة كل منها، فنقول - مثلاً -:

- قناة لَدْنَةٌ: لينة
- رمح لَدْنٌ: لين
- حبل لَدْنٌ: لين
- قضيب لَدْنٌ: لين
- خلق لَدْنٌ: لين

ولاشك أن مفهوم «اللدونة» يختلف باختلاف الموصوف بها.

وبقى هنا أن أشير إلى أن العموم في هذا الملحق ونظائره الآتية ليس ينبغي أن يفهم على أنه عموم استغراقي، بل ينبغي أن يفهم على أنه عموم كثرة وقوع أو عموم الوقوع المشترك كما قررت قبلاً، ففي هذا الملحق: «وكل لين لَدْنٌ» لا ينبغي أن نأخذ هذا العموم على ظاهره، فنقرر أن لفظ «اللدن» يمكن أن يقع وصفاً لأي مسمى للدلالة على ليونته، بل ينبغي فهم هذا التعميم على أن هذا اللفظ يكثر وقوعه بمعنى الليونة مع عدد من الألفاظ المتباينة، وإلا فإن هذا اللفظ لا يتفق مع لفظي «الريح» و«الفرش» فنحن لانقول: «ريح لَدْنٌ» ولا: «فرش لدن»، وإنما نقول: «ريح رخاء»، و«فرش وثير»^(٤).

* وأما لفظ «الحادر»، فقد ورد في قول زيان بن سيار (يهجو الحادرة):

(١) المقاييس (لدن) ٢/٢٤٣.
(٢) أساس البلاغة (لدن) ص ٤٠٧.
(٣) (لدن) ٢٦٧/١٧. وانظر كذلك: التاج (لدن) ٣٩٣/٩.
(٤) انظر: فقه اللغة وسر العربية ص ٤٦.

كَأَنَّكَ حَادِرُ الْمُنْكَبِ رَصْعَاءُ تَنْقُضُ فِي حَائِرِ
وجاء في شرحه: «وقوله: حادرة المنكبين، أى: ضخمهما، وكل ضخم فهو
حادر. يقال: وترحادر إذا كان غليظاً، ورمح حادر إذا كان غليظ الكعوب»^(١).

فقد ذكر الشارح أن لفظ «الحادر» من الصفات ذات المدى الواسع؛ إذ
يمكن أن يقع في جوار لغوى مقبول مع عدد الألفاظ لدلالة على الضخامة.

وقد ذكر الشارح من هذه الألفاظ المصاحبة: المنكب والرمح والوتر. وقال ابن
دريد: «ورمح حادر: غليظ.... وكذلك غلام حادر وجبل حادر: غليظ أيضاً»^(٢).

وعلى ذلك يمكننا أن نقرر أن لفظ «الحادر» يمكن أن يقع مصاحباً لبعض
الألفاظ للدلالة على ضخامة كل منها. فنقول - مثلاً -:

- منكب حادر: ضخم.

- وتر حادر: غليظ.

- رمح حادر: غليظ الكعوب.

- غلام حادر: ضخم.

*وأما لفظ «الماذى» فقد ورد في شرح قول بشامة بن الغدير (يصف دروعاً):

(٣٥) وَمِنْ نَسِجِ دَاوُدَ مَوْضُونَةٍ تَرَى لِلْقَوَاضِبِ فِيهَا صَلِيلًا

وجاء في شرحه: «ويروى: من نسج داود ماذية. والماذية: الدروع السهلة اللينة
الصفافية الحديدية. وكل سهل ماذى، ومنه قيل للعسل ماذى وذلك إذا صفا
وخلص»^(٣).

فقد لاحظ الشارح أن لفظ «ماذى» من الصفات ذات المدى المتراحم؛ إذ

(١) الشرح ص ٤٩ والبيت بلا رقم لأنه ليس من المفضليات وإنما أورده الشارح في معرض حديثه
عن الحادرة وزبان بن سيار وهجاء كل منهما للآخر.

(٢) الجمهرة (ج د ر) ١٢٠/٢ وانظر كذلك: اللسان (حدر) ٢٤٥/٥.

(٣) الشرح ص ٨٩ - ٩٠.

يكثُر وقوعها مع عدد من الموصوفات المتفارقة للدلالة على اللين والسهولة والصفاء.

وقد ذكر الشارح من هذه الموصوفات (المصاحبات): الدَّرْع والعَسَل. وبعضد ذلك ماجاء في اللسان: «يقال غسل ماذى إذا كان سهلاً.... ودرع ماذية: سهلة لينة»^(١). ويضاف «الخمر» إلى العسل والدرع؛ فقد قال الزمخشري: «خمر ماذية: سهلة في الحلق»^(٢).

وعلى ذلك نستطيع أن نحدد المصاحبات اللغوية للفظ الماذى في حال دلالة على السهولة كما يلي:

درع ماذية: سهلة لينة صافية الحديدية..

خمر ماذية: سهلة في الحلق.

عسل ماذى: سهل (صافٍ خالص).

* وأما لفظ «ريّعان»، فقد ورد في قول مزرد بن ضرار:

«وَسَقِيّاً لِرِيْعَانِ الشَّبَابِ فَإِنَّهُ أَخْوَثُكَةً فِي الدَّهْرِ إِذَا أَنَا جَاهِلٌ
وجاء في شرحه: «وريّعان الشباب: أوله. وريّعان كل شيء: أوله»^(٣).

فقد لاحظ الشارح أن لفظ «ريّعان» من الألفاظ العامة ذات المدى الواسع؛ إذ يكثُر وقوعه - مضافاً - مع عدد من الألفاظ المتأينة للدلالة على الأولية في كل منها. وقد شاركه في هذا بعض اللغويين. قال ابن دريد: «وريّعان كل شيء أوله»^(٤) وكذلك فعل الجوهري وابن فارس^(٥).

وقد ذكر الشارح أن من مصاحبات هذا اللفظ العام لفظ «الشباب» كما ورد

(١) (مذى) ١٤٣/٢٠. وانظر كذلك: المقاييس (مذى) ٣/٣١٠.
(٢) أساس البلاغة (مذى) ص ٤٢٤.
(٣) الشرح ص ١٦٠.
(٤) الجوهري (رع - و - أ - ي) ٣/٢٥٠.
(٥) انظر على الترتيب: الصحاح (ربيع) ٣/١٢٢٤، والمقاييس (ربيع) ٢/٤٦٨.

فى بيت مَزْرَد. وجاء فى اللسان: «وَرِيعٌ كل شىء ورِيعانه: أوله، ورِيعان المطر: أوله، ومنه رِيعان الشباب»^(١). وجاء فى موضع آخر من الشرح: «يقال: هذا رِيعان الخيل ورِيعان الجراد: أولها»^(٢).

وعلى ذلك يمكننا أن نذكر بعض مصاحبات هذا اللفظ كما يلى:

- رِيعَانُ الشباب: أوله

- رِيعَانُ المطر: أوله

- رِيعَانُ الخيل: أولها

- رِيعَانُ الجراد: أولها

وأما لفظ (جَمَ)، فقد ورد فى قول عبدة بن الطبيب (يصف منهلاً):

٥٤ وَمَنْهَلٍ آجِنٍ فى جَمِهِ بَعْرٌ مِمَّا تَسُوقُ إِلَيْهِ الرِّيحُ مَجْلُولٌ

وجاء فى شرحه: «وجمه: كثرته، يقال: جَمَ الماء والمال، وكل ما كثر فهو جام»^(٣).

فقد نص الشارح على عمومية الفعل «جم»، وعلى أنه يمكن أن ينتظم فى جوار لغوى مقبول مع أكثر من مسند إليه للدلالة على الكثرة.

ومن ذلك لفظاً: «الماء» و«المال» كما جاء فى الشرح وكما ورد فى اللسان^(٤)، وجاء فى التاج: «وجمَّ البئرُ يَجْمُ ويَجْمُ جموماً: تراجع ماؤها وكثر واجتمع»^(٥).

ومما جاء فى الشرح وفى تاج العروس نستطيع أن نقرر أن الفعل «جم» يمكن أن يتضام مع ألفاظ «الماء» و«البئر» و«المال» للدلالة على الكثرة فى كل منها،

(١) (ريغ) ٤٩٩/٩. وانظر كذلك: التاج (ريغ) ٣٦٦/٥.

(٢) الشرح ص ٢٨٦.

(٣) الشرح ص ٢٨٣.

(٤) انظر: (جم) ٣٧١/١٤ و ٣٧٢.

(٥) (جم) ٢٣٣/٨.

فتقول:

- جَمَّ الماء: كثر في البئر.

- جَمَّ المال: كثر وزاد.

- جمّت البئر: تراجع ماؤها وكثر واجتمع.

*وأما لفظ «الجذم» فقد ورد في قول عبدة بن الطبيب أيضا:

(٧٣) لنا أصيصٌ كَجِذْمِ الحوضِ هَدَمَهُ وَطَأَ العِراكَ، لَدَيْهِ الرِّزْقُ مَغْلُولٌ وجاء في شرحه: «قوله: أصيص: دَنْ مَقْطُوعِ الرَّاسِ، كأنه جِذِمَ الحوض قد هَدَمَهُ عِراكُ الإبلِ عليه، وهو ازدهامها، فَبَقِيَتْ مِنْهُ بَقِيَّةٌ، وَجِذِمَ كُلُّ شَيْءٍ: أَصْلُهُ» (١).

فقد لاحظ الشارح أَنَّ لفظ «الجِذْم» لفظ عام واسع المدى، وأنه يكثر وقوعه - مضافا - مع عدد الألفاظ المختلفة للدلالة على أصل كل منها.

ومن هذه الألفاظ: لفظ الحوض، كما ورد في البيت السابق. وجاء في اللسان:

«وَجِذِمَ كُلُّ شَيْءٍ: أَصْلُهُ...، وَجِذِمَ الشَّجَرَةُ: أَصْلُهَا....، وَجِذِمَ الْقَوْمُ: أَصْلُهُمْ...، وَجِذِمَ الْأَسْنَانُ: مَنَابِتُهَا...، وفي حديث عبد الله بن زيد في الأذان أنه رأى في المنام كأن رجلاً نزل من السماء فعلاً جِذِمَ حَائِطَ فَأَذَنَ. الجِذْمُ: الْأَصْلُ، أَرَادَ: بَقِيَّةَ حَائِطٍ» (٢).

وتأسيساً على ماورد في الشرح وما جاء في اللسان نستطيع أن نقرر أن لفظ «الجِذْم» يمكن أن يتضامَّ مع عدد وافر من الألفاظ للدلالة على أصولها فنقول - مثلاً:-

- جِذِمَ الحوض: أَصْلُهُ (أساس جداره الذي بقي بعد تهدم أعلاه).

(١) الشرح ص ٢٩١.

(٢) (جِذْم) ٣٥٥/١٤. وانظر: النهاية ٢٥٢/١.

- جذم الشجرة: أصلها.

- جذم القوم: أصلهم.

- جذم الأسنان: أصلها (منابتها).

- جذم الحائط: أصله (بقيته).

* وأما لفظ «الغريض» فقد ورد في قول ربيعة بن مقروم الضبي:

(٢٩) إذا لم يجتزئ لبنيه لحماً غريضاً من هوى الوحش جاعوا
وجاء في شرحه: «الغريض: اللحم الطرى. وكل طرى غريض»^(١).

فقد لاحظ الشارح أن لفظ «الغريض» من الصفات المتراجحة المدى، وقد ذكر من مصاحباته لفظ «اللحم» كما ورد في بيت ربيعة. وجاء في اللسان: «والغريض: الطرى من اللحم والماء واللبن والتمر، يقال: أطمعنا لحماً غريضاً، أى : طرياً، وغريض اللبن واللحم: طريه»^(٢).

وعلى ذلك نستطيع القول بأن لفظ «الغريض» يجوز أن يتضام مع ألفاظ اللحم والماء واللبن والتمر للدلالة على الطراوة في كل منها (الطرى: الغض الجديد) فنقول^(٣):

- لحم غريض: طرى (حديث عهد بالذبح).

- ماء غريض: طرى (نبيع من الأرض أو نزل من السماء حديثاً).

- تمر غريض: طرى (حديث عهد بالتمر).

- لبن غريض: طرى (حديث عهد بالحلب).

* وأما لفظ «أخلق»، فقد ورد - مؤنثاً - في قول سويد بن أبي كاهل
اليشكري (يصف عجز شاته عن أن ينال منه).

(١) الشرح ص ٣٨٠.

(٢) (غرض) ٥٩/٩.

(٣) انظر: التاج (طرا) ٢٢٤/١٠.

٨٩) إِدْ رَأَى أَنْ لَمْ يَضِرْهَا جَهْدُهُ ورَأَى خَلْقَاءَ مَافِيهَا طَمَعٌ
وجاء فى شرحه: «الخلقاء: الصخرة الملساء، وكل أملس فهو أخلق، ويقال
لظهر الحافر أخلق للملاسة»^(١).

فقد قرر الشارح أن لفظ «أخلق» من الصفات التى تتمتع بمدى واسع من
الوقوع المشترك، وأنه يمكن وقوعه فى جوار لغوى مع أكثر من موصوف للدلالة
على الملاسة.

وقد ذكر الشارح من هذه الموصوفات (المصاحبات اللغوية): الصخرة وظهر
الحافر. وجاء فى اللسان: «والأخلق: الأملس من كل شىء، وهَضْبَةٌ خلقاء:
مصمته ملساء لانبات بها...، وفى حديث فاطمة بنت قيس. وأما معاوية فرجل
أخلق من المال، أى: خلُو عار. من قولهم: حَجَرَ أخلق، أى: أملس مصمت لا يؤثر
فيه شىء وصخرة خلقاء إذا كانت ملساء...، وجبل أخلق: لين أملس. ، وامرأة
خُلِقَ وخلقاء: مثل الرتقاء لأنها مُصمته كالصفاة الخلقاء. قال ابن سيده: وهو
مَثَلٌ بالهضبة الخلقاء لأنها مصمته مثلها»^(٢).

وفى ضوء ذلك، يمكننا أن نقول إن لفظ «أخلق» يمكن أن يتضام مع
الصخرة، وظهر الحافر، والجبل، والهضبة، والرجل، والمرأة، للدلالة على الملاسة
والإصمات. فنقول:

- جبل أخلق: لين أملس.
- ظَهْرُ حَافِرٍ أخلق: أملس.
- هَضْبَةٌ خلقاء: مصمته ملساء لانبات بها.
- صخرة خلقاء: ملساء.
- رجل أخلق (من المال): خلُو، عَارٍ منه (استعمال مجازى).

(١) الشرح ص ٤٠٥.

(٢) (خلق) ١١ / ٣٧٧ - ٣٧٨. وانظر كذلك التاج (خلق) ٦ / ٣٣٦.

- امرأة خلقاء: مصممة رتقاء (استعمال مجازي).

* وأما لفظ «أبرق»، فقد ورد - مجموعا - في قول المرقش الأكبر:

(٢) جاعلات بطن الضباع شمالاً وبراق النعاف ذات اليمين

وجاء في شرحه: «وكل ما كان فيه لونان مختلفان فهو أبرق، يقال: جبل أبرق إذا كان فيه بياض وسواد، وعين برقاء قال الشاعر:

ومنحدر من رأس برقاء ساقه مخافة بين من حبيب مزابل

قال: المنحدر: الدمع»^(١).

فقد لاحظ الشارح أن لفظ «أبرق» من الصفات ذات المدى الواسع؛ إذ يمكن أن تتجاوز تجاوراً لغوياً مقبولاً مع أكثر من لفظ مختلف لدلالة على تلون كل منها بلونين مختلفين هما الأبيض والأسود في الغالب. ومن هذه الألفاظ لفظ «الجبل» و «العين» كما ورد في الشرح. وقال ابن فارس: «والبرق: مصدر الأبرق من الجبال والجبال، وهو الجبل أبرم بقوة سوداء وقوة بيضاء. ومن الجبال ما كان منه جدد بيض وجدد سود»^(٢). وجاء في اللسان: «وتيس أبرق: فيه سواد وبياض..، ويقال للعين برقاء لسواد الحدقة مع بياض الشحمة.. وروضة برقاء: فيها لونان من النبات..، وكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق»^(٣).

وتأسيساً على ماورد في الشرح، وما جاء في المقاييس واللسان، نستطيع أن نقرر أن لفظ «أبرق» يمكن أن يتضمن مع ألفاظ الجبل، والجبل، والتيس، والعين، والروضة، للدلالة على تلون كل منها بلونين مختلفين، هما في الغالب: الأبيض والأسود. فنقول:

- جبل أبرق: فيه جدد بيض وسود.

(١) الشرح ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٢) المقاييس (برق) ٢٢٦/١.

(٣) (برق) ٢٩٧/١١ - ٢٩٨. وانظر كذلك: التاج (برق) ٢٨٦/٦.

- جبل أبرق: أبرم بقوة بيضاء وأخرى سوداء.

- تيس أبرق: فيه سواد وبياض.

- عمن برقاء: سوداء الحدقة بيضاء الشحمة.

- روضة برقاء: فيها لونان من النبات.

وقد عقد الثعالبي في كتابه «فقه اللغة» فصلا بعنوان: «فصل في تقسيم السواد والبياض على مايجتمعان فيه» أورد فيه الصفات الدالة على اجتماع السواد والبياض ومعها الموصوفات التي تلائم كلاً منها، ومن ذلك: «فرس أبلق. تيس أخرج. كبش أملح. ثور أشية. غراب أبقع. جبل أبرق..»^(١).

* وأما الفعل «نشص» فقد ورد في شرح قول بشر بن أبي خازم:

(١١) فلما رأونا بالنسار كأننا نشاص الثريا هيّجتها جنوبها

وجاء في شرحه: قال الضبيّ النسار: موضع، ونشاص الثريا: ما ارتفع من السحاب بنوئها. شبه الكتيبة في كثرتها بهذا السحاب. قال الأصمعي: كل مانشص فقد ارتفع، ومنه قولهم: نشصت ثنية فلان إذا ارتفعتا عن مركب الأسنان^(٢).

فقد لاحظ الأصمعي أن الفعل «نشص» يتمتع بمدى واسع من الوقوع المشترك، إذ يمكن أن يقع في جوار لغوى متلائم مع أكثر من مسند إليه مختلف للدلالة على الارتفاع.

ومن ذلك لفظ «الثنية» كما ورد في الشرح آنفا. وجاء في اللسان: «وكل ما ارتفع فقد نشص، وقد نشصت المرأة عن زوجها تنشص نشوصاً ونشزت بمعنى واحد..، نشصت ثنيته: تحركت فارتفعت عن موضعها..، ونشص الوبر: ارتفع، ونشص الوبر والعر والصوف ينشص: نصل وبقي مغلقاً لازقاً بالجلد لم يطير بعد»^(٣). وجاء

(١) فقه اللغة وسر العربية ص ٨٥.

(٢) الشرح ص ٦٤٣ - ٦٤٤.

(٣) (نشص) ٨ / ٣٦٦.

- فى التاج: «نخش السحاب فى السماء ينخش وينخش : ارتفع»^(١).
- وفى ضوء مانص عليه الأصمعى، وما جاء فى اللسان والتاج، يمكننا أن نقول إن الفعل «نخش» يمكن أن يتضام مع ألفاظ السحاب، والزوجة، والثنية، والوبر، والشعر، والصوف، لدلالة على الارتفاع، فنقول:
- نخش السحاب : ارتفع فى السماء.
 - نخش الوبر: ارتفع عن الجلد قليلاً وبقي معلقاً به.
 - نخش الشعر: ارتفع عن الجلد قليلاً وبقي معلقاً به.
 - نخش الصوف: ارتفع عن الجلد قليلاً وبقي معلقاً به.
 - نشخت الثنية: ارتفعت عن موضعها.
 - نشخت الزوجة: ارتفعت على زوجها (استعصت عليه ولم تخضع له).
- وقد عقد الثعالبي فصلاً بعنوان: «فصل فى تقسيم الارتفاع» ذكر فيه بعض الأفعال الدالة على الارتفاع، والمسند إليه الذى يناسب كلاً منها. ومن ذلك: «طما الماء. متع النهار...»^(٢).

(١) (نخش) ٤٣٩/٣.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٩٩.

٢- عموم الاشتمال

درس المحدثون علاقة الاشتمال^(١) Hyponymy باعتبارها إحدى العلاقات الدلالية المهمة التي تربط بين ألفاظ اللغة. ويمكن تعريف الاشتمال بأنه: «العلاقة التي تربط بين الوحدات الدلالية العامة والخاصة»^(٢).

ومثال ذلك العلاقة بين لفظ «القط» ولفظ «الحيوان»، وبين لفظ «الكرسي» ولفظ «الأثاث»^(٣). وتتميز علاقة الاشتمال هذه بأنها علاقة انتقالية Transitive، بمعنى أننا إذا قلنا - مثلاً - «إن لفظ البقرة متضمنٌ Hyponym في لفظ الثديي» - من الثدييات - وأن لفظ الثديي متضمنٌ في لفظ الحيوان، فإن ذلك يعني أن لفظ البقرة متضمنٌ في لفظ الحيوان»^(٤).

ويسمى هذا اللفظ العام (الحيوان - الأثاث ...) باللفظ المتضمن Superordinate Word أو الكلمة الغطاء^(٥) Cover Word، وتسمى مشتملاته (القط - الكرسي ...) بالتواصلات Co-hyponyms^(٦).

وفي ضوء علاقة الاشتمال هذه يمكننا أن نفهم عموم بعض الألفاظ العامة الواردة في كتاب فقه اللغة للثعالبي والواردة في الشرح، فمن الألفاظ العامة الواردة في الشرح ألفاظ السباع، والعرق، والصبيب، والضراء، والعصبة، والراوية.

فأما لفظ «السباع» فقد ورد في قول عبدة بن الطبيب:

٧٤) والكوبُ أزهَرُ معصوبٌ بقلته فوق السباعِ من الرِّيحانِ إكليلُ

(١) هذه هي ترجمة د/ مختار عمر لهذا المصطلح. انظر: علم الدلالة ص ٩٩. وترجمه د/ مجيد الماشطة بالتواصل. انظر ترجمته للفصلين التاسع والعاشر من كتاب ليونز: مقدمة في علم اللغة النظري: ص ٨٣. وقد عنون ترجمته تلك باسم: علم الدلالة. ونشرته جامعة البصرة - كلية الآداب ١٩٨٠م.

(2) A Dictionary of Linguistics, p.150.

وانظر كذلك: 83. p. Semantic Theory

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) Lyons: Semantics, Vol.I. p. 292

(٥) انظر: علم الدلالة ص ٩٩

(٦) انظر: Lyons: Semantics, Vol.I. p. 291

والتواصلات هي ترجمة د/ مجيد الماشطة لهذا المصطلح: انظر: ليونز: علم الدلالة ص ٨٥.

وجاء في شرحه: «والسيّاع: كل ما طلى به من طين أو جصٍّ أو قيرٍ أو غير ذلك»^(١).

فقد قرر الشارح أن لفظ «السيّاع» من الألفاظ العامة؛ إذ إنه يمكن التعبير به عن كل ما يستعمل للطلاء.

وقد ذكر الشارح من مشتملات هذا اللفظ العام: الطين والجص والقيِر. ويعضد ذلك قول الخليل: «والسيّاع: تطيينك بالجص أو الطين أو القير»^(٢). وقول ابن قتيبة: «السيّاع: الطين، وقيل: الطين بالتين، وقد سعت الحائط ونحوه»^(٣).

وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن لفظ «السيّاع» هو الكلمة المتضمنة Superordinate Word أو الكلمة الغطاء Cover Word لكثير من الألفاظ الدالة على ما يطلى به. ونستطيع أن نذكر من متواصلاته Co-hypoymys ما يلي:

- الطين الذي يطلى به.

- الجص الذي يطلى به.

- القير الذي يطلى به.

وسياق البيت يعين أن يكون الطين هو المقصود من متواصلات هذا اللفظ العام، إذ إنه هو الذي يستخدم في سد فم دَنّ الخمر، ثم يعصب بالرياحين تطيباً لما يعيه من الخمر.

وينظر عموم هذا اللفظ عموم لفظ «الماعون» قال الثعالبي في باب الكليات: «كل ما يستعار من قدم أو شفرة أو قدر أو قصعة فهو ماعون»^(٤). فلفظ الماعون هنا هو اللفظ الغطاء، ومتواصلاته هي ألفاظ القدر والقدم..... الخ.

وبقى هنا أن أشير إلى أن العموم والشمول في مقامنا هذا «لأيراد به الاستغراق المنطقي الذي يستوعب بحكم العقل كل الأفراد، وإنما قد يكون كذلك أحياناً، وأحياناً يُراد به الاستغراق النوعي لطائفة معينة، لأفرادها خصائص مشتركة»^(٥).

(١) البيت ص ٢٩١ وشرحه ص ٢٩٢.

(٢) العين (سبع) ٢٠٣/٢.

(٣) المخصص ٦/١٠.

(٤) فقه اللغة وسر العربى ص ١٦. وانظر: اللسان (معن) ٢٩٧/١٧ والتاج (معن) ٣٤٧/٩.

(٥) د/ السيد رزق الطويل: أساليب الاستغراق والشمول، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ٧.

* وأما لفظ «العرق»، فقد ورد في قول طفيل الغنوي (يصف فرساً):
 كأنه بعد ماصدّر من عرقٍ سيدّ تمطر جُحَّ الليل مبلولٌ
 وجاء في شرحه: «والعرق: السطور من الخيل أو طير أو غير ذلك، الواحدة
 عرقة، وكل سطر عرقة»^(١).

فقد نص الشارح على أن لفظ «العرقة» من الألفاظ العامة، وذلك لأنه يمكن
 أن يعبر به عن كل السطور، أي: الصفوف.

وقد ذكر الشارح من مشتملات هذا اللفظ العام: الخيل والطير المصفوفة:
 ويعضد ذلك قول كراع النمل: «والعرق: الصف من الخيل»^(٢). وقول ابن فارس:
 «العرقة والجمع عرقات، ولك كل شيء مضفور أو مصطف، وإذا اصطفت الطير
 في الهواء فهي عرقة وكذلك الخيل»^(٣).

وعلى ذلك، نستطيع أن نقول إن لفظ «العرقة» هو الكلمة الغطاء Cover
 Word للألفاظ الدالة على كل مصطف، وأن من متواصلاته Co-hypnys:

- الطير المصفوفة.

- الخيل المصفوفة.

* وأما لفظ «الصبيب»، فقد ورد في قول ثعلبة بن عمرو (يذكر طعنة
 لخصمه):

(١٢) فتبعت طعنة ثرة يسيل على الوجه منها صبيب

وجاء في شرحه: «والصبيب: كل ماصب من ماء أو لبن أو غيرهما»^(٤).

(١) الشرح ص ٤٣ والبيت رقم لأنه من الشواهد وليس من المفضليات.

(٢) المنجد في اللغة، تحقيق د/ أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب بالقاهرة،
 ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م. ص ٣٩.

(٣) المقاييس (عرق) ٢٨٨/٤. وانظر كذلك: اللسان (عرق) ١٢ / ١١٧. والتاج (عرق) ٧/٧.

(٤) الشرح ص ٥١٤.

فقد نصّ الشارح على أن لفظ «الصبيّب» هو اللفظ العام الذي يمكن أن يُعبّر به عن كل ما يصبّ.

وقد ذكر الشارح من مشتعلات هذا اللفظ الماء واللبن المصبوبين، ونضيف إليهما الدّم المصبوب، وهو المتواصل المقصود في بيت ثعلبة السابق. ويضاف إلى هذه المتواصلات أيضا العرق المصبوب كما قرر الزمخشري^(١).

وعلى ذلك نستطيع أن نحدد من متواصلات هذا اللفظ العام مايلي:

- الماء المصبوب.

- اللبن المصبوب.

- الدم المصبوب.

- العرق المصبوب.

*وأما لفظا «الضّراء» و «الخمر»، فقد وردا في شرح قول بشر بن أبي خازم:
(١٠) عَطَفْنَا لَهُمْ عَطْفَ الضُّرُوسِ مِنَ الْمَلَأِ بِشَهَبَاءَ لَا يَمْشِي الضُّرَاءُ رَقِيبَهَا
وجاء في شرحه: «وقال أبو عبيدة: الضّراء: كل شيء استترت به والخمر كذلك: كل شيء تخمّرت به وسترك»^(٢).

فقد لاحظ أبو عبيدة أن لفظي «الخمر» و «الضّراء» هما اللفظان العامان اللذان يمكن أن يُعبّر بهما عن كل ما يستتر به الإنسان.

فأما «الخمر» فقد قال فيه ابن السكيت: «ويقال: توارى الصيد مني في ضراء الوادي، وهو شجره. وتوارى في خمر الوادي. وخمره: «ماواراه من جرف أو جبل من جبال الرمل، أو شجر أو شيء منه»^(٣).

(١) انظر: أساس البلاغة (صبيّب) ص ٢٤٧.

(٢) الشرح ص ٦٤٣.

(٣) إصلاح المنطق ص ٤٠٨.

وجاء في اللسان: «الخَمَرُ بالتحريك: ماواراك من الشجر والجبال ونحوها...، وفي حديث سهل بن حنيف: انطلقت أنا وفلان نلتمس الخَمَر. هو بالتحريك كل ماسترك من شجر أو بناء أو غيره»^(١). وجاء فيه أيضا: «ابن شُمَيْل: ماواراك من شيء وأدَارَات به فهو خَمَر، الوَهْدَةُ خَمَر، والأَكَمَةُ خَمَر، والجبل خَمَر، والشجر خَمَر، وماواراك فهو خَمَر»^(٢).

وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نقرر أن لفظ «الخمر» يمثل الكلمة الغطاء للمتواصلات الآتية:

- الجبل الذي يُستتر به.
- جبل الرمل الذي يُستتر به.
- الشجر الذي يُستتر به.
- البناء الذي يُستتر به.
- الأكمة التي يُستتر بها.

وأما «الضراء» فهناك رأى يجعله عاما كالخمر، كما قال أبو عبيدة، وهناك رأى آخر يجعله خاصا بالشجر. قال المبرد: «الضراء ماواراك من شجر خاصة، والخمر ماواراك من شيء»^(٣). وقال الثعالبي: «كل ماواراك من شجر أو أكمة فهو خَمَر. والضراء: ماواراك من الشجر خاصة»^(٤). ولعل اللفظ كان عاما كلفظ «الخمر» ثم خصصه الاستعمال اللغوي بأحد متواصلاته: «الشجر».

* وأما لفظ «العصبة»، فقد ورد - مجموعا - في قول ربيعة بن مَقْرُوم الضبى (يصف خيلا):

(١) (خمر) ٣٤١ / ٥. وانظر النهاية ٧٧ / ٢.

(٢) (ضرا) ٢١٩ / ١٩.

(٣) الكامل ٢٨٢ / ١.

(٤) فقه اللغة وسر العربية ص ١٨.

(٨) ووَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عُصَبُ الْقَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا
وجاء في شرحه: «الواردة: قطع من الخيل. وعصَب القطا: جماعاتها... وقال
غير الضبي: العَصَب جمع عَصَبَة وهي العشرة عدداً من كل شيء»^(١).
فقد نص الشارح على أنَّ لفظ العُصْبَة هو اللفظ العام الذي يمكن أن يعبر به
عما بلغ العشرة من كل شيء.

ومن ذلك: التعبير عن جماعة القطا كما ورد في بيت ربيعة. وقال الخليل:
«والعُصْبَة من الرجال: عشرة، ولا يقال لأقل منه ... ويقال هو مابين العشرة إلى
الأربعين من الرجال.. وأما في كلام العرب فكل رجال أو خيل بفرسانها إذا
صاروا قطعة فهم عَصَبَة، وكذلك العصابة من الناس والطير»^(٢). وجاء في اللسان
: «وكل جماعة رجالٍ وخيلٍ بفرسانها أو جماعة طيرٍ أو غيرها عُصْبَة
وعصابة»^(٣).

وعلى ذلك فإننا نستطيع القول بأنَّ لفظ «العُصْبَة» هو اللفظ الغطاء للألفاظ
المعبرة عما بلغ العشرة عدداً من مختلف الجماعات، ونستطيع أن نحدد من
متواصلاته مايلي:

- جماعة الطير (ومنها القطا).
- جماعة الناس.
- جماعة الخيل بفرسانها.

وثمة خلاف بين علماء اللغة حول العدد الذي تتكون منه العصابة^(٤).
* وأما لفظ «الراوية»، فقد ورد في قول علقمة بن عبدة:

(١) الشرح ص ٧٣٤.
(٢) العين (عصب) ٣٠٩/١ - ٣١٠. وانظر كذلك: المخصص ١٢٠/٣.
(٣) (عصب) ٩٦/٢.
(٤) انظر: أبو عبيد: القريب المصنف ٣٦٣/١، والتاج (عصب) ٣٨٤/١.

(٥) فلا تَعْدِ لِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ سَقَّتْكَ رَوَايَا الْمُزْنِ حِينَ تَصُوبُ

وجاء في شرحه: «وكل ما استقى عليه من بعير أو دابة فهو رواية»^(١).

فقد نص الشارح على أن لفظ «الرواية» هو اللفظ العام الذي يمكن أن يعبر به عما يستقى عليه من الأباغر أو الدواب.

وقال ابن السكيت: «وتقول هي مزادة للبي يستقى فيها الماء ولا تنقل رواية إنما الرواية البعير أو البغل أو الحمار الذي يحمل عليه الماء»^(٢)

وعلى ذلك فإن لفظ «الرواية» يمثل الكلمة الغطاء للمتواصلات الآتية:

– البعير الذي يستقى عليه.

– الحمار الذي يستقى عليه.

– البغل الذي يستقى عليه.

(١) الشرح ص ٧٦٩.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٣١. وانظر كذلك: اللسان (روى) ٦٤ / ١٩، والتاج (روى) ١٥٨ / ١٠.

ثانياً: الخصوص

ذكرتُ في تمهيد هذا البحث أنَّ الألفاظ الخاصة التي رصدها كلُّ من الثعالبي والسيوطي في الأبواب التي أفردوها لدراسة الخصوص - هي ألفاظ نصِّ أئمة اللغة نصّاً صريحاً على خصوصها، وذلك باستعمال الحصر، أو الشرط، أو غير ذلك.

وقد تبعتُ الثعالبي والسيوطي في ذلك، فجمعت الألفاظ التي نصَّ شرح الديوان وغيرهم على خصوصها نصّاً صريحاً مباشراً.

وقد تبين لي بعد دراسة هذه الألفاظ الخاصة في الشرح، وفي كتابي: فقه اللغة وسر العربية والمزهر، أنها تتميز بأنَّ الاستعمال اللغوي قد خصَّص أو قيّد كلاً منها بملمح أو مكون دلالي أو أكثر فضيق من محيط دلالتها، أو حدد ارتباطها بغيرها من الألفاظ. ويعني ذلك أنه يمكننا أن نقسم الخصوص إلى النوعين الآتين:

أ- خصوص داخلي أو ذاتي: وذلك حين يقيد الاستعمال اللغوي دلالة اللفظ ذاتها بملمح أو مكون دلالي، بحيث يغدو إطلاق هذا اللفظ الخاص على مدلوله رهناً بتوفر هذا الملمح أو المكون الدلالي. وتتنوع هذه المكونات المقيدة تنوعاً وفيراً، فقد تكون مكونات زمانية أو اتجاهية أو سلبية أو غير ذلك كما سنرى في النماذج التطبيقية في الشرح.

ب- خصوص خارجي: وذلك حين يقيد الاستعمال اللغوي اللفظ تقييداً خارجياً يتصل بالمصاحبات اللغوية التي يمكن أن يتجاور معها.

وقد جاء كلُّ الألفاظ الخاصة في الشرح من نوع الخصوص الداخلي، وذلك فيما عدا لفظاً واحداً هو لفظ «ذقنا».

ونستطيع، بعد ذلك، أن تنتقل إلى دراسة الألفاظ الخاصة في الشرح، ومنها ألفاظ البوارح، والعَرَصات، والأشطان، والطُروق، والسَّباء، والعِهاد، والرَّصاد، والأُولية، والنَّفش، وذَقْناء.

* فأما لفظا «البوارح» و«العَرَصات»، فقد وردا في قول المُخَبِّل السَّعْدِي:

(٧) فكأنَّ ما أبقي البوارح والـ أمطار من عَرَصاتِها الوشم

وجاء في شرحه: «البوارح: الرياح الشَّدَاد من الشمال خاصة، وهى من رياح الصيف ... وقال الأصمعي: العَرَصَة جَوِيَّة مُنْفَتِقَة، ليس فيها بناء، فإذا حصل فيها بناء فليست بعَرَصَة»^(١).

فإن لدينا هاهنا لفظين خاصين هما: «البوارح» و «العَرَصَات».

فأما لفظ «البوارح» فقد ذكر الشارح أنَّ الاستعمال اللغوى قد قيّد دلالاته على رياح الصيف الشديدة بأن تكون هذه الرياح هَابَّة من الشمال خاصة. وهذا ماقرره بعض اللغويين الآخرين. قال ابن قتيبة: «الرياح أربع: الشَّمَال وهى تأتي من ناحية الشام وذلك عن يمينك إذا استقبلت قِبَلَة العراق، وهى إذا كانت فى الصيف حارَةً بارح وجمعها بوارح»^(٢). وقال ابن خالويه: «البوارح هى الشمال تكون فى الصيف حارة»^(٣)، وقال الثعالبي: «البوارح: الشَّمَال الحارة فى الصيف»^(٤).

ومن الواضح أنَّ هذا الخصوص خصوص داخلي؛ وذلك لأنَّ الاستعمال اللغوى قد قيّد دلالة اللفظ نفسه، ولم يقيد ارتباطه بغيره من الألفاظ. كما نستطيع أن نقول إنَّ هذا المكوّن الدلالى المقيد هو مكوّن اتجاهى، لأنّه شرط لصحة إطلاق هذا اللفظ على الريح الصيفيّة الشديدة أن تكون هَابَّة من اتجاه الشمال.

ويمكن توضيح هذا الخصوص السابق كما يلى:

اللفظ: البوارح.

دلالاته: الرياح الصيفيّة الشديدة من الشمال خاصة.

المكوّن المقيد: من الشمال خاصة.

نوعه: داخلى اتجاهى.

(١) المشرح ص ٢١٠.

(٢) أدب الكاتب ص ٩١.

(٣) ابن خالويه: كتاب الريح، تحقيق د/ حسين محمد شرف، مكتبة إبراهيم الحلبي بالمدينة المنورة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ص ٨٧.

(٤) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٥٤. وانظر كذلك: اللسان (برج) ٢٣٤ / ٣.

*وأما لفظ «العَرَصَة» فقد نص الأصمعي على أن الاستعمال اللغوي قد قُيد دلالاته على الجَوْبَة المنفتحة (المساحة الخالية حولها مرتفعات) بأن تكون خالية من البناء. وهذا ما أقره بعض اللغويين. قال ابن دريد: «وعرصة الدار: مالا بناء فيه»^(١). ومن الواضح أيضاً أن هذا الخصوص خصوصاً داخلي، كما أننا نستطيع القول بأن هذا المكون المقيّد هو مكوّن سلبي، وذلك لأنّ الاستعمال اللغوي قد شرط لإطلاق هذا اللفظ على دلالاته شرطاً سلبياً هو خلوها من البناء. ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

اللفظ: العَرَصَة.

دلالاته: الجَوْبَة المنفتحة ليس فيها بناء، فإذا حصل فيها بناء فليست بعَرَصَة.

المكون المقيّد: ليس فيها بناء.

نوعه: داخلي سلبي.

ونظير ذلك التقييد السلبي قول الثعالبي: «ولا يقال للذهب تبر إلا مادام غير مصوغ»^(٢) فقد قيد الاستعمال اللغوي تسمية الذهب تبراً بملح سلبي هو: «انعدام الصوغ».

* وأما لفظ «الأشطان»، فقد ورد في قول سلامة بن جندل (يصف الرماح في أيدي قومه):

(٢١) كأنّها بأكفّ القوم إذ لحقوا مَواعِجَ البِبرِ أو أشطانَ مَطْلُوبِ

وجاء في شرحه: «قال أحمد: المَواعِج: الأكفّ تَمَتَّحَ بالحبال...، وقال: الأشطان من الحبال التي يُمدُّ بها في شقٍّ، فإذا مُدَّ بها على الاستواء فليست بأشطان»^(٣).

(١) الجوهرة (ر من ع) ٢ / ٣٥٣. وانظر كذلك: فقه اللغة وسر العربية ص ١٨، والمختصص ١١٧/٥.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ٣٢. وانظر كذلك: الزهر ١ / ٤٥١، واللسان (تبر) ١٥٥/٥، والتاج (تبر) ٦٥ / ٣.

(٣) الشرح ص ٢٣٩.

فقد نص أحمد بن عبيد على أن الاستعمال اللغوي قد قيد تسمية الجبل شَطْنًا بمكوّن دلالي اتجاّهي وهو: «امتداده في شق» أي: كونه ممتدًا امتدادًا رأسيًا إلى أسفل، وقد ذكر جلّ اللغويين أن «الشُّطْن» هو الجبل الذي يستقي به من البئر، ولم ينص أحدهم - صراحة - على ذلك القيد الذي ذكره الشارح. قال الخليل: «الشُّطْن: الجبل الطويل الشديد الفتل»^(١). وقال الرُّبَيعي: «والرشاء والشُّطْن: جبال البئر»^(٢).

وقال الثعالبي: «الشُّطْن: الجبل يُستقى به وتشد به الخيل»^(٣).

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الواضح أن استخدام الشطن في الاستقواء من البئر يقتضى أن يتخذ وضعاً رأسيًا لا أفقيًا، وهذا مايفهم من تقييد الشارح للفظ.

ويمكن إيضاح هذا الخصوص كما يلي:

اللفظ: الأشطان.

دلالتة: الجبال التي يمد بها في شق، فإذا مدّ بها على الاستواء فليست بأشطان.

المكوّن المقيد: مدّها في شق.

نوعه: داخلي اتجاّهي.

*وأما لفظ «الطروق»، فقد ورد - فعلاً - في قول عمرو بن الأهتم:

(١) ألا طرقت أسماء وهي طروق وبانت على أن الخيال يشوق

وجاء في شرحه: «يقول: قد بانت وخیالها يطرقنا فيشوقنا، قال: ولا يكون الطروق إلا بالليل»^(٤).

فقد لاحظ الشارح أن الاستعمال اللغوي قد قيد تسمية الإتيان طروقاً بملمح دلالي زمني هو كون ذلك الإتيان ليلاً.

(١) العين (شطن) ٦ / ٢٣٦.

(٢) نظام الغريب في اللغة ص ٢٤٠.

(٣) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٣٨. وانظر كذلك: اللسان (شطن) ١٧ / ١٠٣، والتاج (شطن) ٩ / ٢٥٣.

(٤) البيت ص ٢٥٤، الشرح ص ٢٤٦.

وقد أقر ذلك التقيد كثير من اللغويين، قال ابن السكيت: «يقال طرقت الرجل أطرقه طروقاً إذا أتته ليلاً»^(١). وقال ابن دريد: «وطرقت القوم طروقاً إذا جئتهم ليلاً ولا يكون الطروق إلا بالليل فأنا طارق»^(٢). وقد فسر لفظ «الطارق» في قوله تعالى: «والسماء والطارق»^(٣) بالنجم، وعلة ذلك هو طلوعه ليلاً. قال ابن قتيبة: «الطارق: النجم، سُمي بذلك لأنه يطرق، أى: يطلع ليلاً، وكل من أتاك ليلاً فقد طرقتك»^(٤).

ويمكننا أن نوضح هذا الخصوص كما يلي:

اللفظ: الطُّرُوق.

دلالة: الإتيان بالليل.

المكوّن المقيد: لا يكون إلا بالليل.

نوعه: داخلي زمني.

ونظير هذا التقيد الزمني قول الشعالي: «النوم في الأوقات عام والقبيلة نصف النهار خاصة»^(٥). فقد قيد الاستعمال اللغوي تسمية النوم قبيلة بعملح زمني هو انتصاف النهار. ومثال ذلك أيضاً: «لا يقال للشمس الغزاة إلا عند ارتفاع النهار»^(٦). و«السَّارِب: الماضي في حاجته بالنهار خاصة»^(٧)، و«واعساء: أدلجنا، ولا تكون الموعسة إلا بالليل»^(٨).

* وأما لفظ «السَّاء»، فقد ورد في قول ثعلبة بن صُعير المازني:
(١٧) باكرتهم بسباء جون ذارع قبل الصُّباح وقبل لَغَو الطائر

(١) إصلاح المنطق ص ٢٣٩.

(٢) الجوهرة (ر ط ق) ٢ / ٣٧١.

(٣) سورة الطارق ١ / ٨٦.

(٤) تفسير غريب القرآن ص ٥٢٣. وانظر كذلك: الفراء: معاني القرآن، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م ٣ / ٢٥٤، والجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢٢٠، وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، دار الفكر بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م ٨ / ٤٥٣.

(٥) فقه اللغة وسر العربية ص ٣٢. وانظر كذلك: المزهري ١ / ٤٥١.

(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٧) المزهري ١ / ٤٣٨.

(٨) المصدر السابق ١ / ٤٣٩.

وجاء في شرحه: «والجَوْن: الزَّقُّ، جعله جونا لسواده....، غيره: السبَاء اشتراء الخمر خاصة»^(١).

فقد نص الشارح على أن الاستعمال اللغوي قد قُيدَ تسمية الشراء سبَاءً بملمح نوعي هو كون المشتري خمرًا خاصة.

قد قرّر هذا التقييد كثير من اللغويين، قال ابن فارس: «يقال: سبأت الخمر إذا اشتريتها، ولا يقال ذلك إلا في الخمر خاصة، ويسمون الخمر: السبَاء»^(٢). وقال ابن سيده: «أبو حنيفة: ويقال لشراء الخمر السبَاء والسبَاء وقد سبأها يسبؤها سبأً وسبأ واستبأها، ولا يقال ذلك إلا في الخمر»^(٣).

ويمكننا أن نوضح هذا الخصوص كمايلي:

اللفظ: السبَاء.

دلالتة: اشتراء الخمر خاصة.

المكوّن المقيد: الخمر خاصة.

نوعه: داخلي نوعي (أي تخصيص اللفظ بنوع خاص من الأشياء).

ونظير هذا التقييد النوعي قول السيوطي: «الخرابة: سرقة الإبل خاصة»^(٤). فقد قُيدَ الاستعمال اللغوي دلالة لفظ الخرابية بملمح دلالي نوعي هو وقوع السرقة على الإبل خاصة ومثال ذلك أيضا: «المساعة: الزنا بالإماء خاصة»^(٥). «والثلة القطيع من الضأن خاصة»^(٦) و «الخباج: ضراط الإبل خاصة»^(٧).

*وأما ألفاظ «العهاد» و «الرصاد» و «الأولية» فقد وردت في شرح قول ثعلبة بن عمرو العبدى (يصف دياراً).

٢) فما أحدثت فيها العهد كأنما تلعب بالسما في الزخارف

(١) الشرح ص ٢٦٠

(٢) ابن فارس: مجمل اللغة، (سبي) ٢ / ٤٨٥.

(٣) المحقق ١١ / ٩٠ وانظر كذلك: اللسان (سبأ) ٨٦ / ١.

(٤) الزهر ١ / ٤٣٨.

(٥) الصاحبي ص ٤٤٧.

(٦) الزهر ١ / ٤٣٨.

(٧) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وجاء في شرحه « وقال ثعلب: العهد: الأمطار التي يتلو بعضها بعضاً وكذلك الرّصاد والأولية. كل ذلك بمعنى واحد، وهو لا يتباعد يعهد بعضها بعضاً، ويرصد بعضها بعضاً، فإذا تفاوتت لم تلحقها هذه الأسماء»^(١).

فقد لاحظ ثعلب أن الاستعمال اللغوي قد قيد كلاً من ألفاظ «العهد» والرّصاد والأولية» في دلالتها على المطر بقيد زمني هو «التتابع والتوالي» وهذا ما قرره لغويون آخرون.

جاء في اللسان بشأن العهد: «والعهد والعهد: مطر بعد مطر، يدرك آخره بلل أوله.... وجمعها عهاد وعهود.... قال أبو حنيفة: إذا أصاب الأرض مطر بعد مطر، وتدّى الأول باقي فذلك العهد لأن الأول عهد بالثاني»^(٢).

وجاء فيه بشأن الرصاد: «والرصد والرصد: المطر يأتي بعد المطر، وقيل: هو المطر يقع أولاً لما يأتي بعده»^(٣). وأما الأولية: فقد قال فيها أبو زيد الأنصاري: «والولي المطر بعد المطر في كل حين»^(٤). وقال ابن سيده: «أبو حنيفة: وكل مطرة تجيء على إثر مطرة فالأخرى ولي للأولى»^(٥).

ويمكننا إيضاح هذا الخصوص كمايلي:

الألفاظ: العهد - الرّصاد - الأولية

دلالتها: الأمطار يتلو بعضها بعضاً فإذا تفاوتت لم تلحقها هذه الأسماء.

المكون المقيد: التابع والتوالي.

نوعه: داخلي وزمني

(١) الشرح ص ٥٦٠ - ٥٦١.

(٢) (عهد) ٣٠٨ / ٤ وانظر كذلك: نظام الغريب في اللغة ص ٢٥٨، والمخصص ١٢١ / ٩ - ١٢٢، والتاج (عهد) ٤٤٢ / ٢.

(٣) (رصد) ١٥٩ / ٤. وانظر كذلك: فقه اللغة وسر العربية ص ٢٥٨، والمخصص ١٢١ / ٩. والتاج ٣٥٣ / ٢ - ٣٥٤.

(٤) أبو زيد الأنصاري: كتاب المطر، تحقيق دا/ أوغست هفتر. (ضمن مجموعة البلغة في شذور اللغة) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت ١٩١٤ م. ص ١٠٤.

(٥) المخصص ١٢٢ / ٩. وانظر كذلك: اللسان (ولي) ٢٩٥ / ٢٠.

*وأما لفظ «النَّفْش» ، فقد ورد في شرح قول عامر المحاربى :

(١٤) لَقَدْ لَقِيتُ شَوْلَ بَحْنِيَّ بُوَانَةَ نَصِيًّا كَأَعْرَافِ الْكَوَادِنِ أَسْحَمًا
وجاء في شرحه: «ويروى: لَقَدْ نَفَشْتُ شَوْلَ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ. أَيْ :
سَرَّحْتُ. قَالَ: وَيُقَالُ النَّفْشُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّيْلِ بِغَيْرِ رَاعٍ فَإِذَا كَانَ مَعَهَا رَاعٍ
يَصْرِفُهَا فَلَيْسَتْ بِنَافِثَةٍ. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِذَا نَفَشْتَ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ (١).

فقد لاحظ أحمد بن عبيد أن الاستعمال اللغوي قد قُيدَ تسمية انتشار الإبل
للرعى نفساً بمكونين دلاليين، أحدهما: زمنى وهو كون ذلك الانتشار ليلاً،
والآخر: سلبى وهو عدم وجود راعٍ معها.

وقد قرر هذا التقييد بعض اللغويين. قال ابن السكيت: «وتقول: قد هَمَلْتُ
الإبلَ فهي هاملة وهامل، وقد أهملتُها أنا، إذا أرسلتها ترعى ليلاً ونهاراً بلا راعٍ،
فَالْهَمْلُ يَكُونُ لَيْلًا وَنَهَارًا، فَأَمَّا النَّفْشُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا لَيْلًا» (٢). وقال ابن دريد:
«وَنَفَشْتُ الْغَنَمَ فِي الزَّرْعِ إِذَا رَعَتْهُ لَيْلًا، وَلَا يَكُونُ النَّفْشُ إِلَّا بِاللَّيْلِ» (٣).

ويمكن إيضاح هذا الخصوص كما يلي:

اللفظ: النفس

دلالتة: انتشار الإبل ليلاً بغير راعٍ.

المكون المقيّد: أ- ليلاً

ب- بغير راعٍ.

نوعه: داخلى ، زمنى - سلبى

(١) الشرح ص ٦٢٧. والآية من سورة الأنبياء ٧٨/٢١.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٢٧.

(٣) الجمهرة (ش ف ن) ٦٦/٣ وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٢٠٦، واللسان (نفس) ٢٥٠/٨،
والتاج (نفس) ٣٥٨/٤.

وقد فسّر «النفش» في الآية الكريمة: ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ بهذا التفسير اللغوي السابق^(١).

*وأما لفظ «ذَقْناء»، فقد ورد في قول المُرْقَش الأكبر (يصف ناقته):
(١٤) أو علاة قد دُرِبَتْ دَرَجَ المَشْيِ، حَرَفٍ مِثْلَ المِهْمَاةِ ذُقُونِ
وجاء في شرحه: «والذُقُون: الدلو المائلة. دلو ذقناء وذاقنة: سريعة. قال:
ولا يقال ذقناء إلا للدلو. قال: والذُقُون التي رفعت رأسها في الخطام والزمام»^(٢).
فقد نص الشارح على أن الاستعمال اللغوي قد قَيَّدَ وخصَّصَ لفظ «ذقناء»،
بيد أن الخصوص ها هنا يتفارق عن الخصوص في النماذج السابقة، فقد كان
الخصوص في هذه النماذج خصوصاً داخلياً يتصل بدلالة اللفظ ذاتها، وأما
الخصوص في هذا النموذج فهو خصوص خارجي تركيبى يحدد الألفاظ التي
يمكن أن يتركَّب معها اللفظ في جوار لغوي تتقبله الجماعة اللغوية، وهذا
ما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Collocation أو المصاحبة اللغوية^(٣). يقول
د/ أبو الفرج بعد أن ذكر قول ابن الأعرابي إنه لا يقال جَمَلٌ حَرَفٌ وإنما تُخصَّ به
الناقعة: «وعلى ذلك فهناك في اللغة نوع من التحديد للكلمات المستعملة في
تركيب مادون اعتبار للنحو أو غيره من القواعد اللغوية المعروفة، هذا النوع هو
الذي نسميه المصاحبة»^(٤).

وفي هذا النموذج نجد الشارح قد نص على أن الاستعمال اللغوي قد قيد
لفظ «ذقناء» تقييداً خارجياً تركيبياً؛ إذ جعل استعماله للدلالة على الوصف
بالسرعة مقصوراً على لفظ (موصوف) واحد هو الدلو. والمقصود بوصف الدلو
بالسرعة هنا هو سرعة صَبِّها لمائها، وهذا ناتج عن مِيلِ شَفَتِها، جاء في اللسان:

(١) انظر: الفراء: معاني القرآن ٢٠٨/٢، وتفسير غريب القرآن ص ٢٨٧، والزمخشري: الكشف،
دار المعرفة بيروت (د.ت) ١٧/٣، والجامع لأحكام القرآن ٣٠٧/١١.
(٢) الشرح ص ٤٦٨.
(٣) تحدثت عن المصاحبة قبل ذلك: انظر البحث ص ٦٣.
(٤) المعاجم اللغوية ص ١١١.

«وَذَقْنَتِ الدُّلُو بِالْكَسْرِ ذَقْنًا فَهِيَ ذَقْنَةٌ: مَالَتْ شَفْتَهَا»^(١).

ونلاحظ ، بعد ذلك ، أنَّ التقييد في هذا النموذج تقييد صفة بموصوف ، ونظيره قول الثعالبي : « وفيه يقال : فُلُك مشحون . كأس دهاق . واد زاخِر . بحر طام نهر طافح . عين ثرة ... الخ »^(٢).

فعلى الرغم من أنَّ كلاً من هذه الصفات : مشحون - دهاق - زاخِر - طام - طافح - ثرة يفيد معنى الامتلاء ، فإن الاستعمال اللغوي قد خصَّ كلاً منها بموصوف خاص يمكن أن يتركب معه في جوار لغوي متلائم .

وقد يتخذ هذا الخصوص الخارجي التركيبي نمطين آخرين هما :

أ- تقييد فعل بفاعل : وذلك مثل قول ابن فارس : « ويقال : غطَّ البعير : هَدَرَ ، ولا يقال في الناقة »^(٣) . فقد قيد الاستعمال اللغوي التعبير عن الهدير بالفعل « غطَّ » بفاعل خاص هو « البعير » دون « الناقة » .

ب- تقييد فعل بمفعول : وذلك مثل قول ابن فارس : « ومن ذلك جَزَزَتِ الشاة وحلَّقت العنز ، ولا يكون الحلق في الشئ ولا الجز في المعزى »^(٤) . فعلى الرغم من أنَّ الفعلين : جَزَّ و حلَّق يحملان معبًى دلاليًا واحدًا هو « قصَّ الشعر » فقد قيد الاستعمال اللغوي كلاً منهما بمفعول خاص .

ويفيض كتاب فقه اللغة للثعالبي بهذه المصاحبات اللغوية المقيدة^(٥) ولهذا أهميته « لأنه يوضح بطريقته الوصفية الخصائص التي تتسم بها اللغة موضوع

(١) (دقن) ١٩٥ / ٢ وانظر كذلك: التاج (دقن) ١ / ٤٤٥

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ٦٩ . وانظر كذلك: الزهر ١ / ٤٤٥ .

(٣) الصاحي ص ٤٤٩ وانظر كذلك: الزهر ١ / ٤٣٦ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٤٨ وانظر كذلك: الزهر ١ / ٤٣٦ .

(٥) انظر مثلاً : فصل في تقسيم الطول على ما يوصف به ص ٤٣ - ٤٤ ، وفصل في تقسيم اللين على ما يوصف به ص ٤٦ ، وفصل في تقسيم الموت ص ١٣٢ ، وفصل في تقسيم الأوصاف بالعلم والرجاحة والفضل والحدق على أصحابها ص ١٤٥ - ١٤٦ ، وفصل في تقسيم الرتب ص ١٨٠ ، وفصل في تقسيم القطع على أشياء مختلفة ص ٢١٠ - ٢١١ ، وفصل في تقسيم الشئ ص ٢١٩ ، وفصل في تقسيم الوصف بالبعد ص ٢٩٠ ، وفصل في تقسيم الارتفاع ص ٢٩٩ .

الدرس من حيث اللفظة المفردة ومكانها في الاستعمال. كما أنه لاشك أن هذا التخصيص في تراكيب العربية في النعت والإضافة والإسناد نوع من الدقة في التعبير، لأن هذه الألفاظ المخصصة ببعض المعاني والأحوال توحى إلى السامع الصورة الخاصة التي تقترب معها، فلفظ باسقى يوحى إلى الذهن معنى الارتفاع وصورة الشجرة معاً، كما توحى كلمة وثير بمعنى اللين وصورة الفراش، وكثيراً ما يحتاج المتكلم أن ينقل إلى مخاطبه هذه المعاني والصور متلازمة مقترنة ليكون أصدق تصويراً، وأدق تعبيراً، وأقدر على حصر الصورة المنقولة وتحديدتها»^(١)

(١) د/ محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، ص ٣١٥ - ٣١٦.

الفصل الثانى

التغير الدلالى

تناثرت ملاحظُ التغيير الدلالي في ثنايا الشرح الوارد عقب كل بيت، وكان الشراح ينصون على هذا التغيير نصّاً صريحاً في معظم هذه الملاحظ، وذلك بقولهم - مثلاً -: «وأصل لفظ كذا هو ثم صار، وفي القليل من الملاحظ الأخرى كان الشراح يكتفون بسرد الشرح بطريقة «توميء إلى التطور، أو هي في أحيانٍ تترك لنا المواد في حيزٍ متقاربٍ يسهل التصوُّر فيه لذلك التحول»^(١).

وقد غطّت ملاحظُ التغيير الدلالي الواردة في الشرح أقسامه المختلفة، وكان للملاحظ الانتقال الدلالي بطريق المجاز المرسل القدحُ المعلى بين ملاحظ التغيير الدلالي الواردة في الشرح. ونلفت النظر في هذا المقام إلى أن هذه الملاحظ التي رصدها الشراح لم تصنّف في الشرح ذلك التصنيف النظري الواضح الذي نراه لدى المحدثين، ولكننا نستطيع أن نقرر أن رصدهم لهذه الملاحظ كان «وفق فهم ومعايير ضمنية، ودورنا هو إيضاح القضايا والمسائل الموجودة بأكبر قدرٍ من المعاصرة»^(٢).

ويمكننا، بعد ذلك، أن تنتقل إلى دراسة ملاحظ التغيير الدلالي الواردة في الشرح كما يلي:

(١) د/ فايز الداية: علم الدلالة العربي ص ٣٠١.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٦.

١- توسيع الخصاص (تعميمه) Widening

يتم هذا النوع من التغير «حين تستعمل الكلمة الدالة على فرد أو على نوع خاص من أفراد الجنس أو أنواعه، للدلالة على أفراد كثيرين أو على الجنس كله»^(١). ومن أمثلة ذلك في العربية أن «أصل الورد إتيان ثم صار إتيان كل شيء ورداً»^(٢) فلفظ «الورد» كان يطلق على نوع خاص من الإتيان، ثم عمم على كل ضروريه.

ومن الألفاظ التي نص شارح الديوان على تعميمها بعد خصوص الألفاظ الغاب، والرَّجيلة، والتَّعْرِيس، والمنَّيحة، والدُّنوب.

* فأما لفظ «الغاب» فقد ورد في قول مُتَمِّم بن نُويرَة (في شأن عير وأثانه):

١٤ - حتى إذا وردا عُيُونًا فوقَهَا غَابَ طَوَالَّ: نَابَتْ وَمُصْرَعُ

وجاء في شرحه: «أصل الغاب: القَصَب، ثم قيل لكل ملتف: غاب»^(٣).

فقد قرر الشارح أن لفظ «الغاب» كان يدل على (القصب) ثم عمم بعد ذلك وأطلق على «كل ملتف».

وأساس ذلك التعميم أن القصب يثبت ملتفاً، أي: مجتمعاً متكاثفاً، ولذا جاء في اللسان أن الغابة «أَجَمَةُ القصب»^(٤). والأجمة هي: «الشجر الكثير الملتف»^(٥).

ويمكننا، بعد ذلك، أن نفسر هذا التعميم الدلالي في ضوء نظرية التحليل التكويني للمعنى Componential Analysis of meaning التي تعنى بحصر المكونات الدلالية Semantic Components أو الملامح التمييزية Distinctive Features للفظ - على أنه نتيجة لإسقاط بعض هذه الملامح، أو المكونات. يقول د/ مختار عمر: «ويمكن تفسير توسيع المعنى على أنه نتيجة إسقاط لبعض الملامح

(١) د/ عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء ادراسات اللغوية الحديثة ص ٣٠٤.

(٢) الصاحبى ص ١١٢.

(٣) الشرح ص ٦٨.

(٤) (غيب) ١٤٩ / ٢.

(٥) اللسان (أجم) ٢٧٣ / ١٤.

التمييزية للفظ^(١). أى أن الاستعمال اللغوي يقوم باستبقاء ملمح (أو أكثر) من الملامح التمييزية المكونة للفظ، ويسقط ملامحه الأخرى، ثم يطلق اللفظ على كل ماتوفر فيه هذا الملمح، وذلك بغض النظر عن التوافق أو التفارق في الملامح الأخرى.

ويمكننا أن نطبق ذلك على لفظ «الغاب» كما يلي:

اللفظ	: الغاب
مكوناته الدلالية قبل التعميم	: القَصَب + الملتف
مكوناته الدلالية بعد التعميم	: كل ملتف (مما هو شبيه بالقصب)
المكون الساقط	: القصب
المكون المستبقى	: الالتفاف

فقد أبقى الاستعمال اللغوي على ملمح «الالتفاف» وأسقط ملمح «القصب» ثم أطلق اللفظ على كل ماتوفر فيه هذا الملمح مما هو شبيه بالقصب كالرماح الكثيرة المتواشجة. جاء في اللسان: «والغاية من الرماح ما طال منها وكان لها أطراف كأطراف الأجمة... وقيل: هي الرماح إذا اجتمعت»^(٢).

هذا... ولم ينص على هذا التعميم ابن دريد ولا ابن فارس، كما أنه لم يرد في اللسان ولا في التاج^(٣).

* وأما لفظ «الرجيلة»، فقد ورد في قول ثعلبة بن صعيّر (يصف ناقة):

(٧) وجنأ مجفرة الضلوع رجيلة ولقي الهواجر ذات خلق حادر

وجاء في شرحه: «الرجيلة: القوية على المشي خاصة، ثم قيل لكل قوى

(١) علم الدلالة ص ٢٤٥.

(٢) (غيب) ٤٩/٢.

(٣) انظر: الجمهرة (ب غ - و - أ - ي) ٢٠٩/٣، والمقاييس (غيب) ٤٠٣/٣، واللسان (غيب) ١٤٦ - ١٥٠، والتاج (غيب) ٤١٦/١ - ٤١٧.

رجيل^(١). فقد نص الشارح على أن لفظ «الرجيلة» كان يدل على «القوى» على السير خاصة» ثم عُمِّمَ بعد ذلك وأطلق على «القوية» أو «القوى» مطلقاً. ويمكن تفسير ذلك التعميم في ضوء المكونات الدلالية للفظ، كما تفعل نظرية التحليل التكويني للمعنى كما يلي:

اللفظ	: الرجيل
مكوناته الدلالية قبل التعميم	: القوى + على المشى خاصة
مكوناته الدلالية بعد التعميم	: القوى مطلقاً
المكون الساقط	: على المشى خاصة
المكون المستبقى	: القوى

أى أن الاستعمال اللغوى قد أبقي على ملمح القوة المجردة فى لفظ (الرجيل) وأسقط ملمح «القوة على المشى خاصة»، ثم عُمِّمَ اللفظ على كل مانوِّفٍ فيه هذا الملمح.

وقد اكتفى من تعرضوا لتفسير دلالة هذا اللفظ بالنص على دلالاته الأصلية دون أن يصرَّح أحدٌ منهم بحدوث تعميم فى دلالاته. قال الخليل: «والرُّجْلَةُ: نَجَابَةُ الرَّجِيلِ مِنَ الدَّوَابِّ وَالْإِبِلِ، وَهُوَ الصَّبُورُ عَلَى طَوْلِ السَّيْرِ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِعْلاً إِلَّا فِي النَّعَوَاتِ خَاصَّةً. نَاقَةٌ رَجِيلَةٌ، وَحِمَارٌ رَجِيلٌ، وَوَجُلٌ رَجِيلٌ، أَيْ: مَشَاءٌ»^(٢). كذلك لم ينص على هذا التعميم ابن دريد ولا ابن فارس، كما أنه لم يرد فى اللسان ولا فى التاج^(٣).

*وأما لفظ «التَّعْرِيسُ»، فقد ورد - فعلاً - فى قول المثقَّب العبدى (يصف ناقته):

(١) الشرح ص ٢٥٦.

(٢) العين (رجل) ١٠٢ / ٦ - ١٠٣.

(٣) انظر: الجمهرة (ك ر ل) ٨٣ / ٢، والمقاييس (رجل) ٤٩٢ / ٢، واللسان (رجل) ١١٣ / ٢٨١ - ٢٩١، والتاج (رجل) ٣٣٥ / ٧ - ٣٤٠.

وَأَغْضَتْ كَمَا أَغْضَيْتُ عَيْنِي فَعَرَّسَتْ عَلَى الثَّفَنَاتِ وَالْجِرَانِ هَجُودَهَا
وجاء في شرحه: «والتعريس: النزول من آخر الليل. وقال الأصمعي: لا يكون
التعريس إلا ليلاً من آخره، ثم كثر حتى قيل في أول الليل تعريس»^(١).

فقد لاحظ الأصمعي أن لفظ «التعريس» كان يدل على «النزول في آخر
الليل» ثم عمم - بكثرة الاستعمال - فغدا يطلق على النزول في أول الليل أيضاً.
وهذا ما قد يشير إليه ما جاء في اللسان: «والمعرس: الذي يسير نهاره ويعرس
أى: ينزل أول الليل، وقيل: التعريس: النزول في آخر الليل... وقيل: التعريس:
النزول في المعهد أى حين كان من ليل أو نهار»^(٢).

وقد يؤخذ من عبارة اللسان الأخيرة أن لفظ «التعريس» قد دخل في طور
تطوري ثالث، فأصبح يدل على النزول المطلق.

وإذا صح هذا، فإن اللفظ يكون قد مر بالمراحل التطورية الآتية:

١- الدلالة على النزول آخر الليل.

٢- الدلالة على النزول آخر الليل وأوله.

٣- الدلالة على النزول في أى وقت.

ويمكن تفسير ذلك التعميم في ضوء الملامح التمييزية المكونة للفظ كما
يلى:

اللفظ	التعريس
مكوناته قبل التعميم	: النزول + آخر الليل
مكوناته بعد التعميم الأول	: النزول + آخر الليل وأوله
مكوناته بعد التعميم الثانى	: النزول + أى وقت كان
المكون الساقط	: آخر الليل وأوله
المكون المستبقى	: النزول

(١) الشرح ص ٣٠٥.

(٢) (عرس) ١١/٨. وانظر كذلك. التاج (عرس) ١٨٩/٤.

أى أن الاستعمال اللغوى قد أبقي على ملمح النزول المطلق فى لفظ «التعريس» وأسقط ملمح آخر الليل وأوله، وعمم اللفظ على النزول أى وقت كان.

*وأما لفظ «المنيحة» فقد ورد فى قول جِيهَاء الأشجعى:

(١) أمولى بنى تيم ألت مؤدياً منيحتنا فيما تؤدى المنائح
وجاء فى شرحه: «أدمل المنيحة: الناقة يمنحها الرجل صاحبه ليحتلبها ثم يردّها، ثم كثر حتى قيل للهِبَة منيحة»^(١).

فقد نص الشارح على أن لفظ «المنيحة» كان يدل فى أصله على «الناقة التى تمنح للحلب ثم تسترد» ثم عمّم وأطلق على كل «هبة» يمنحها إنسان لآخر. وقد مر هذا التعميم بعض اللغويين. قال ابن دريد: «وأصل المنح: أن يعطى الرجل الرجل ناقة أو شاة يشرب لبنها ثم يردّها إذا ذهب درّها، وكثر ذلك حتى صار كل من أعطى شيئاً فقد منح. والناقة منيحة ومنحة أيضاً»^(٢). وجاء فى اللسان. «والمنيحة: منحة اللبن كالناقة أو الشاة تعطىها غيرك يحتلبها ثم يردّها عليك.. وقد تقع المنيحة على الهبة مطلقاً لاقرضاً ولاعارية»^(٣): وجاء فيه أيضاً: «والأصل فى المنيحة أن يجعل الرجل لبن شاته أو ناقته لآخر سنة، ثم جعلت كل عطية منيحة»^(٤).

ويمكن تفسير ذلك التعميم فى ضوء المكونات الدلالية للفظ إكما يلى:

اللفظ	: المنيحة
مكوناته قبل التعميم	: الناقة + تمنح للبن + تسترد
مكوناته بعد التعميم	: الهبة الممنوحة أى شىء كانت
المكونات الباقية	: الناقة والاسترداد
المكون المتبقى	: المنح

(١) الشرح ص ٣٣١.

(٢) الجمهرة (ج م ن) ١٩٥/٢.

(٣) (منح) ٤٤٥/٣ - ٤٤٦.

(٤) (منح) ٤٤٦/٣.

أى أن الاستعمال اللغوي قد أبقي على ملمح المنح المجرد في لفظ المنيحة، وأسقط ملمح «منح الناقة للبن خاصة» و «الاسترداد»، ثم عمم اللفظ على كل ما وجد فيه هذا الملمح المستبقى، ولو كان الممنوح مالا أو عقارا.

وقد ورد لفظ «المنيحة» في بيت جبيهاء، ذلك السابق، على دلالة الأصلية، إذ يخاطب الشاعر رجلاً من بين تيم في شأن عتّز كان قد منحه إياها ليحتلبها فلم يردها عليه^(١).

*وأما لفظ «الذنوب»، فقد ورد في قول ثعلبة بن عمرو (في شأن مهره):

٥) خلا أنهم كلّموا أوردوا يضحّ قعبا عليه ذنوبُ

وجاء في شرحه: «والذنوب: الدلو. قال الراجز:

لَكُمْ ذَنْبٌ وَلَنَا ذَنْبٌ فَإِنْ أَبِيئْتُمْ فَلَنَا الْقَلْبُ

قال الأصمعي: ثم كثر الذكر للذنوب حتى جعل نصيباً، وهو من قول الله تعالى: ﴿ فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنْباً مِثْلَ ذَنْبِ أَصْحَابِهِمْ ﴾. يعني نصيباً، ومنه قول علقمة بن عبدة:

وفي كل حي قد خبطت بنعمة فحقّ لشأس من نذاك ذنوبُ

فقال له: وأذنبه وأذنبه^(٢).

فقد قرر الأصمعي أن لفظ «الذنوب» كان يدل على «الدلو» ثم عمم - بكثرة الاستعمال - وأطلق على «النصيب».

ويمكننا أن نفهم هذا التعميم في ضوء معرفتنا بأن العرب كانت تستعمل الأذنب في تقسيم مياه الآبار وغيرها حين تجتمع عليها وتتنافس فيها، أى أن الذنوب (الدلو) كان يمثل حظاً أو نصيباً من الماء لآخذه، ثم كثر استعمال العرب

(١) انظر الشرح ص ٣٣١.

(٢) الشرح ص ٥١٢، والآية من سورة الذاريات ٥١/٥٩، وبيت علقمة في مفضليته التي في ص ٧٨٦ من الشرح.

له في معنى الحَظِّ والنصيب - كما قرر الأصمعي - واستأثر هذا الملمح باهتمام الاستعمال اللغوي فاستبقاه، وأسقط ملامح اللفظ الأخرى كملمح آلة التنصيب (الدلو)، وملمح المحتوى (الماء)، وعمم اللفظ على كل حظٍّ أو نصيب ولو لم يكن مما ينصبُّ بالدلاء، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

اللفظ	: الذنوب
مكوناته قبل التعميم	: الدلو + ينصب (يقسم) به الماء.
مكوناته بعد التعميم	: النصيب أو القسم
المكوّن الساقط	: الدلو
المكوّن المُستبقى	: التنصيب

ومن أمثلة ذلك التعميم تلك الآية القرآنية التي ذكرها الأصمعي، فالذنوب فيها بمعنى النصيب. قال ابن قتيبة: «الذنوب: الحَظُّ والنصيب، وأصله الدلو العظيمة، وكانوا يستقون فيكون لكل واحد ذنوباً، فجعل الذنوب مكان الحظ على النصيب والاستعارة»^(١). كما فسر «الذنوب» في بيت علقمة بالنصيب والحظ أيضاً^(٢).

٢- تضيق العام (= تخصيصه) Narrowing

يحدث هذا النوع من التغير الدلالي عندما «تُخصص ألفاظٌ كان كلٌّ منها يستعمل للدلالة على طبقة عامة من الأشياء، فيدل كل منها على حالة أو حالات خاصة، وهكذا يضيق مجال الأفراد الذي كانت تصدق عليه أولاً»^(٣). ويتحدث د/ أنيس عن السبب في لجوء الناطقين باللغة إلى هذا النوع من التغير الدلالي فيقول:

(١) تفسير غريب القرآن، ص ٤٢٣. وانظر كذلك: الفراء: معاني القرآن ٩٠/٣، والجامع لأحكام القرآن ٥٧/١٧.
(٢) انظر الشرح ص ٧٨٦.
(٣) علم اللغة مقدمة للفارسي العربي ص ٢٨٣.

«وهم لقصور في الذهن أحياناً، أو بسبب الكسل والتماس أيسر السبل حيناً آخر، يعمدون إلى بعض تلك الدلالات العامة ويستعملونها استعمالاً خاصاً. ولا يتردد الفرد العادي في هذا الصنيع متى وثق أن كلامه سيكون مفهوماً، وأنه سيحقق الغرض أو الهدف من النطق. فإذا قدر لمثل هذا الاستعمال في الدلالة أن يشيع ويذيع بين جمهور الناس رأينا اللفظ تتطور دلالاته من العموم إلى الخصوص، ويضيق مجالها، وتقتصر على ناحية منها»^(١).

ومن أمثلة ذلك في العربية لفظ السبت «فإنه في اللغة الدهر، ثم خص في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع، وهو فرد من أفراد الدهر»^(٢) أي أن لفظ السبت كان يدل على الدهر مطلقاً ثم خصصه الاستعمال اللغوي بالدلالة على فرد من أفرادده وهو أول أيام الأسبوع.

وأما في الشرح، فلم ينص شراح الديوان على حدوث تخصيص في دلالات الألفاظ التي تعرضوا لشرحها إلا في لفظين فقط. هما لفظا الماتم والموسم.

وقد ورد هذان اللفظان في شرح قول الحصين بن الحمام المري:
(٢٨) فيأنيك لو فارقتنا قبل هذه إذا لبعنا فوق قديك مائتاً

وجاء في الشرح: «قال الأصمعي: إن كل جماعة تجتمع مائتاً، وغلب عليه عند الناس الاجتماع على الميت. غيره قال: ومثله كل معلّم لشيء فهو موسم فغلب عليه موسم الحج»^(٣).

فأما لفظ «الماتم» فقد لاحظ الأصمعي أنه كان يستعمل في الأصل للدلالة على اجتماع الرجال والنساء مطلقاً: في المسار أو في الأحران والمصائب، ثم غلب الاستعمال اللغوي استخدامه عند الموت.

وقد قرر هذا التخصيص بعض اللغويين الآخرين. قال الزمخشري: «تقول ما

(١) دلالة الألفاظ ص ١٥٤.

(٢) المزهر ١/ ٤٢٧.

(٣) الشرح ص ١١٧.

حضرت المأتم، وإبما حضرت المأتم وهو جماعة النساء.. وقد غلب على جماعتهن في المصائب^(١). وجاء في اللسان: «المأتم في الأصل مجتمع الرجال والنساء في الغم والفرح ثم خص به اجتماع النساء للموت»^(٢).

ومثلما فسر «توسيع الخاص» في ضوء الملامح أو المكونات الدلالية للفظ، فإنه يمكن عمل الشيء نفسه ها هنا. يقول د/ مختار عمر:

«ويمكن تفسير التخصيص أو التضييق بعكس ما فسر به توسيع المعنى، فقد كان التوسيع نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية للفظ، أما التخصيص فنتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ»^(٣). بيد أني أرى استبدال لفظ «تغليب» بلفظ «إضافة»، ففي مثالنا هذا لم يكن لفظ «المأتم» خلواً من الدلالة على الاجتماع في المصائب ثم خصص بإضافته إليه، بل كان اللفظ يشمل هذا الملمح وغيره، ثم غلب استعمال اللغوى على سائر الملامح، فثمة تغليب إذن وليس ثمة إضافة ملمح لم يكن قبل موجوداً. وهذا ماقرره الأصمعي بقوله: «وغلب عليه عند الناس..» ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

اللفظ	: المأتم
مكوناته قبل التخصيص	: الاجتماع + في المسار أو في الأحران
مكوناته بعد التخصيص	: الاجتماع + في الأحران
المكون المغلب	: في الأحران

أى أن استعمال اللغوى قد غلب ملمح الاجتماع في الأحران كالموت على ملمح الاجتماع في المسار فتخصصت دلالة اللفظ.

وفي مقابل هؤلاء العلماء الذين أقرروا بوقوع التخصيص في دلالة هذا اللفظ وتقبلوها كأصمعي والزمخشري وغيرهما، وجدنا بعض اللغويين الذين تمسكوا

(١) أساس البلاغة (أتم) ص ٢.

(٢) (أتم) ٢٦٨/١٤.

(٣) علم الدلالة ص ٢٤٦.

بدلالة اللفظ القديمة، وعزّ عليهم أن يتقبلوا وقوع التخصيص فيها، ومن هؤلاء: الحريري (ت ٥١٦هـ) الذي اعتبر هذا التخصيص من أوهام الخواص فقال: «ونقيض لفظ البشارة لفظة المآثم، يتوهم أكثر الخاصة أنها مجمع المناحة، وهي عند العرب النساء يجتمعن في الخير والشر»^(١).

وهذا الذي عده الحريري من أوهام الخواص يعدّه الدرس اللغوي الحديث من باب التغير المشروع في دلالة اللفظ، خاصة إذا كان له نظائر فصيحة في كلام الناطقين باللغة.

وأما لفظ «الموسم» فقد نصّ الشارح على أنه كان يدل في أصله على اجتماع الناس في أوقات موسومة، أي: معلّمة محددة، وذلك كالحجّ والأسواق وغيرها مما له وقت معلّم، ثم غلبه الاستعمال اللغوي على اجتماع الناس في الحج خاصة.

ويمكن توضيح ذلك التخصيص في ضوء المكونات الدلالية المكوّنة لهذا اللفظ كما يلي:

اللفظ	: الموسم
مكوناته قبل التخصيص	: الاجتماع + في الأوقات المعلّمة كالحجّ والأسواق
مكوناته بعد التخصيص	: الاجتماع + في الحجّ
المكوّن المُغلب	: في الحجّ

أي أن الاستعمال اللغوي قد غلب ملامح الاجتماع في الحج على ملامح الاجتماع في الأسواق وغيرها مما له وقت معلوم.

وقد اكتفى من تعرض لتفسير دلالة هذا اللفظ بالنص على دلالاته الأصلية

(١) الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ١٩٧٥ م ص ١٩١ - ١٩٢. وانظر كذلك: خليل الدين بن أيبك الصفدي: تصحيح التصحيح وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. ص ٤٥٩.

دون نصاً على تخصيصها. قال الخليل: «وسمى موسم الحج موسماً، لأنه معلّم يجتمع فيه، وكذلك مواسم أسواق العرب في الجاهلية»^(١). وقال ابن دريد: «الموسم: اجتماع الناس ومنه اشتقاق موسم الحج»^(٢) وكذلك لم ينص على التخصيص ابن فارس ولا الزمخشري، كما أنه لم يرد في اللسان ولا في التاج^(٣).

٣- انتقال الدلالة:

يتفارق هذا النوع من أنواع التغير الدلالي عن سابقه، فدلالة الألفاظ فيه «تنتقل من مجال إلى آخر، وهي لا تنكمش فيتضاءل المحيط الذي تتحرك فيه بعد اتساع وعموم ولا يتحول مجالها كذلك من ضيق وخصوصية إلى تعميم وشمول لما ليس لها من قبل»^(٤). فليس ها هنا تعميم ولا تخصيص، وإنما هو انتقال اللفظ من الدلالة على شيء في مجال ما، إلى الدلالة على شيء آخر في مجال غيره، وذلك لوجود علاقة أو ملمح مشترك بينهما سوغاً هذا الانتقال.

ويتم هذا الانتقال الدلالي على سبيلين هما:

أ- الاستعارة: وذلك حين تكون العلاقة بين المدلولين هي المشابهة، وذلك مثل «استخدام عامة الأندلس كلمة القلادة في معنى الحزام، وهي ما يحيط بالعنق، وفي المدلولين تشابه، فالحزام يحيط بالوسط، كما تحيط القلادة بالعنق»^(٥).

ب- المجاز المرسل: وذلك حين تكون العلاقة بين المدلولين شيئاً غير المشابهة ومثال ذلك أن «الراوية: البعير الذي يستقى عليه، ثم صارت المزايدة راوية»^(٦). فعلاقة المجاورة المكانية - وهي إحدى علاقات المجاز المرسل المتعددة^(٧) - بسين

(١) العين (رسم) ٣٢٢/٧.

(٢) الجمهرة (س م و) ٥٣/٣.

(٣) انظر: المقاييس (رسم) ١٠٠/٦ - ١١، وأساس البلاغة (رسم) ص ٤٩٩، واللسان (رسم) ١٢١/١٦ - ١٢٤، والتاج (رسم) ١٢٢/١٦ - ١٢٣.

(٤) علم الدلالة العربي ص ٣١٤.

(٥) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٣٧٠.

(٦) الجمهرة (باب الاستعارات) ٤٣٣/٣.

(٧) انظر في تفصيل القول في المجاز وعلاقاته: عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة تصحيح الشيخ

المزادة والراوية بمعنى البعير هي التي سَوَّغَتْ هذه النَّقْلَةَ الدلالية.

وبعد انتقال الدلالة «أهم أشكال تغيّر المعنى، أولاً: لتنوعه، وثانياً: لاشتتماله على أنواع المجازات القائمة على التخيّلات»^(١).

وينبغي الالتفاتُ في هذا المقام إلى أنَّ علم الدلالة Semantics لا يُعنى بدراسة كل الألفاظ التي انتقلت دلالاتها بطريق الاستعارة أو المجاز، وإنما هو يَخْصُّ بالدرس تلك الألفاظ التي تحولت دلالاتها الاستعارية أو المجازية إلى دلالات حقيقية تكون جزءاً من الرصيد اللغوي العام الذي لا يغيى به قائله غرضاً بلاغياً^(٢)، ويتم ذلك بتأثير مرور الزمن، وتقادم العهد، وكثرة الاستعمال. يقول د/ محمد المبارك: «ولابد لنا من القول إنَّ استعمال اللفظ بالمعنى الجدد يكون في بادئ الأمر عن طريق المجاز، ولكنه بعد كثرة الاستعمال وشيوعه بين الناس تذهب عنه هذه الصفة وتصبح دلالاته على مدلوله الجديد دلالة حقيقية لامجازية»^(٣).

وقد ورد في الشرح بعض الألفاظ التي انتقلت دلالاتها بطريق المجاز المرسل والاستعارة، وهي ألفاظ الحقو، والراوق، والحفّض، والعروض، والطعينة، والأبصر، والراوية، والملة.

* فأما لفظ «الحقو» فقد ورد في شرح قول سلمة بن الخرشب الأنماري (في شأن فرسه):

٦ إذا كان الحزامُ لقصرَيْيها أمّاماً حيث يمتسك البريمُ

وجاء في شرحه: «يقول: إذا جال حزامها واضطرب لكثرة عدوها فصار أمام

⁼ رشيد رضا، دار المنار بالقاهرة ١٣٧٢هـ - ص ٣٤٢ - ٣٥٤، والسكاكي: مفتاح العلوم، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٥٦هـ - ص ١٧٢ - ١٧٤، والعلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ٦٩/١-٧٦.

(١) علم الدلالة ص ٢٤٩.

(٢) يطلق المحدثون على هذا النوع من المجاز الذي فقد مجازيته بكثرة الألفة والاستعمال اسم المجاز الميت. انظر: علم الدلالة ص ٢٤٢.

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٢١.

قَصْرِيَّهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حِقْوُ الْمَرْأَةِ، وَهُوَ خِيَطٌ يَشُدُّ فِي مَوْضِعِ الْحِقْوِ مِنَ الْمَرْأَةِ وَيُسَمَّى حِقْوًا^(١).

فَقَدْ لَاحَظَ الشَّارِحُ أَنَّ الْبَرِيمَ، وَهُوَ «خِيَطٌ فِيهِ أَلْوَانٌ تَشْدُهُ الْمَرْأَةُ عَلَى حَقْوِيَّهَا»^(٢)، قَدْ يُسَمَّى هُوَ نَفْسَهُ حِقْوًا. وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الْحَقْوِ قَدْ انْتَقَلَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْخِصْرِ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الْخِيَطِ الَّذِي يَشُدُّ عَلَيْهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ الْآخَرِينَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْحَقْوِ نَقْلًا دَلَالِيَةً أُخْرَى، وَهِيَ دَلَالَتُهُ عَلَى الْإِزَارِ نَفْسَهُ. قَالَ ابْنُ بَرِي: «الْأَصْلُ فِي الْحَقْوِ: مَعْقِدُ الْإِزَارِ، ثُمَّ سُمِّيَ الْإِزَارُ حِقْوًا لِأَنَّهُ يَشُدُّ عَلَى الْحَقْوِ كَمَا تُسَمَّى الْمَرْأَةُ رَاوِيَةً لِأَنَّهَا عَلَى الرَّائِيَةِ، وَهُوَ الْجَمْلُ»^(٣) وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي حَدِيثٍ أَنَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَعْطَى النِّسَاءَ اللَّاتِي غَسَلْنَ ابْنَتَهُ حَقْوَهُ: «وَالْأَصْلُ فِي الْحَقْوِ مَعْقِدُ الْإِزَارِ، وَجَمْعُهُ أَحْقٍ وَأَحْقَاءُ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْإِزَارُ لِلْمَجَاوَرَةِ»^(٤).

وَيَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الْحَقْوِ قَدْ تَعَاوَرَتْ عَلَيْهِ نَقْلَتَانِ دَلَالَتَانِ هُمَا:

أ- الدَّلَالَةُ عَلَى الْبَرِيمِ وَهُوَ الْخِيَطُ الْمَلُونُ الَّذِي تَشْدُهُ الْمَرْأَةُ عَلَى حَقْوِيَّهَا.

ب- الدَّلَالَةُ عَلَى الْإِزَارِ.

وَقَدْ سَوَّغَ هَاتَيْنِ النَّقْلَتَيْنِ الدَّلَالَتَيْنِ عِلَاقَةَ الْمَجَاوَرَةِ الْمَكَانِيَّةِ بَيْنَ الْحَقْوِ وَالْبَرِيمِ وَالْإِزَارِ.

وَعِلَاقَةُ الْمَجَاوَرَةِ هَذِهِ هِيَ إِحْدَى الْعِلَاقَاتِ الَّتِي تُسَوِّغُ نَقْلَ اسْمِ شَيْءٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى شَيْءٍ أُخَرَ. قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ: «وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الشَّيْءَ بِاسْمِ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ مُجَاوِرًا لَهُ أَوْ كَانَ مِنْهُ بَسْبَبٌ»^(٥).

(١) الشَّرْحُ ص ٤٢.

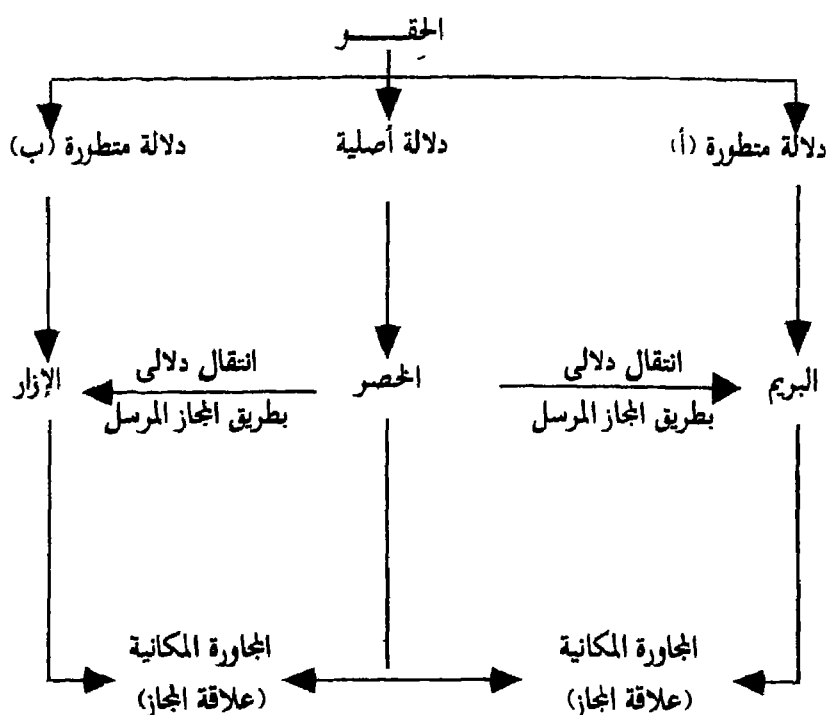
(٢) اللِّسَانُ (بِرْم) ٣١٠ / ١٤.

(٣) اللِّسَانُ (حَقْو) ٢٠٧ / ١٨.

(٤) النِّهَايَةُ ٤١٧ / ١. وَانْظُرْ كَذَلِكَ: الْجُمْهُورَةُ (ح ق و) ١٨٣ / ٢ - ١٨٤، وَالْمَقَائِيسُ (حَقْو)

٨٨ / ٢ - ٨٩، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ (حَقْو) ص ٩١.

(٥) أَدَبُ الْكَاتِبِ ص ٢١. وَانْظُرْ كَذَلِكَ: أَبُو عُبَيْدٍ: غَرِيبُ الْحَدِيثِ ٢ / ٢٨٤، وَالْجَاخِظُ: الْحَيَوَانُ، مَحْقِقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونُ، مَكْتَبَةُ مَصْطَفَى الْبَابِي الْحَلْبِيِّ بِالْقَاهِرَةِ - الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ ١٣٢٢ / ١، وَابْنُ فَارِسٍ: الصَّاحِبِيُّ ص ١١٠، وَابْنُ السَّيِّدِ الْبَطْلَيْوسِيُّ: الْاِقْتِضَابُ فِي شَرْحِ أَدَبِ الْكَاتِبِ، مَحْقِقُ الْأَسْتَاذِ مَصْطَفَى السَّقَّادِ / حَامِدُ عَبْدِ الْمُجِيدِ، الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ ١٩٨٣ م



*وأما لفظ «الراوق» فقد ورد في قول مُتَمِّم بن نُؤيرة:

(٢٨) وَلَقَدْ سَبَقْتُ الْعَاذِلَاتِ بِشَرِبَةٍ رِيًّا وَرَاوِقِي عَظِيمٍ مُتَرَعٍّ

وجاء في شرحه: «أصل الراوق: الخرقعة التي تُجعل على فم الإناء يُصْفَى بها، ثم كثر استعمالهم الراوق حتى قيل للباطية راوق»^(١).

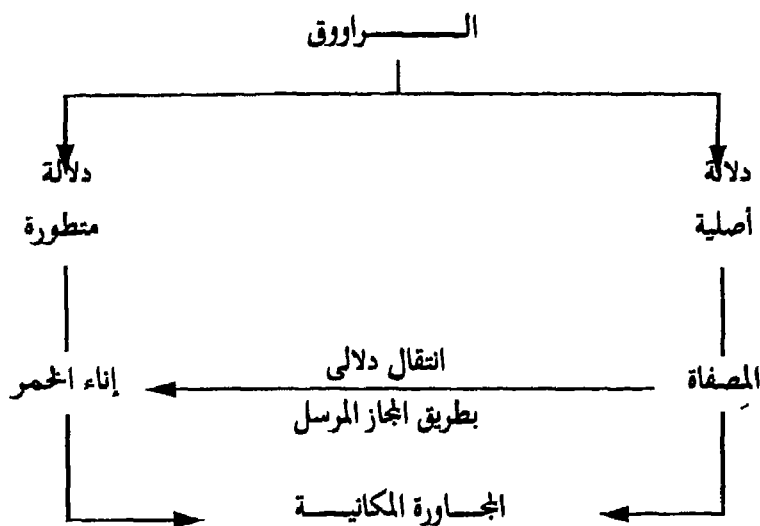
فقد نص الشارح على أن لفظ «الراوق» قد انتقل من الدلالة على الخرقعة التي تُجعل على فم إناء الخمر لتصفيتها، إلى الدلالة على إناء الخمر نفسه، وهو الباطية.

وقد أشار الجوهري - من بعد - إلى هذا الانتقال الدلالي بقوله: «والراوق:

(١) الشرح ص ٧٤.

(٢) الباطية هي إناء الخمر. انظر اللسان (بطا) ٧٩/١٨.

المِصْفَاة، وربما سَمَوْا الباطِيَةَ رَاووقاً^(١).
وقد سَوَّغَ هذا الانتقالَ الدَّلَالِيَّ علاقةَ المجاورةِ المكانيةِ المتمثلةِ في التلازمِ بينِ
المِصْفَاةِ وإناءِ الخمرِ. ويمكنُ أنْ نمثِّلَ لذلكِ كما يلي:



* أما لفظ «الحَفْضُ» فقد ورد - مجموعاً - في قول شبيب بن البرصاء
(يصف رجلاً محبوبته مع أهلها):

(٣) فَلَمْ تَذْرِفِ الْعَيْنَانِ حَتَّى تَحْمَلَتْ مَعَ الصُّبْحِ أَحْقَاضَ لَهْمٍ وَحُدُوجُ

وجاء في شرحه: «الأحْقَاضُ جمعُ حَفْضٍ وهو البعيرُ الضعيفُ يُحْمَلُ عَلَيْهِ
الْأَمْتَعَةُ وَالْأَنِيَّةُ... وَالْحَفْضُ فِي غَيْرِ هَذَا: الْمَتَاعُ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَى الْبَعِيرِ، سُمِيَ
حَفْضًا لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْحَفْضِ وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. قَالَ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ:

وَنَحْنُ إِذَا عِمَادُ الْحَيِّ خَرْتُ عَلَى الْأَحْقَاضِ نَمْنَعُ مَا يَلِينَا

يعنى متاع البيت، ويروى: عن الأحْقَاضِ. يعنى: الإبل»^(٢).

فقد ذكر الشارح المعنى السياقي للفظ «الحَفْضُ» في بيت شبيب، ونصَّ على

(١) الصِّحَاح (رواق) ١٤٨٦/٤.

(٢) الشرح ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

أنه البعير الضعيف الذى تُحمل عليه الأمتعة والآنية، ثم نصَّ على أنَّ هذا اللفظ قد ينتقل إلى الدلالة على المتاع نفسه، وذلك لأنه يحمل على الحَفْض.

وقد ذهب بعض اللغويين إلى عكس ما ذهب إليه الشارح، فنصُّوا على أنَّ لفظ «الحَفْض» يدل فى أصله على متاع البيت ثم انتقل إلى الدلالة على البعير الذى يحمله. قال ابن قتيبة: «الحَفْض: متاع البيت فسمى البعير الذى يحمله حَفْضًا»^(١). وقال الأزهرى: «أبو عبيدة عن أبى عمرو: الحَفْض: متاع البيت. قال غيره: فسمى البعير الذى يحمله حَفْضًا به»^(٢). وقال ابن فارس: «الحاء والفاء والضاد أصل واحد وهو يدل على سقوط الشيء وخفوفه. فالحَفْض: متاع البيت، ولذلك سُمى البعير الذى يحمله حَفْضًا»^(٣).

وفى مقابل هؤلاء، وجدنا بعض اللغويين يكتفون بالنص على هاتين الدالتين للفظ الحَفْض دون النص على أيهما الأصلية وأيهما المتطورة، ولعل ذلك مما يشهد لثبوت هذا الانتقال الدلالى وشيوعه بحيث أصبح القولُ بأسبق الدالتين أمرًا ظنيًا مُتَجَنِّبًا. قال ابن السكيت: «والحَفْض: البعير الذى يحمل خُرْتُ البيت والجمع أحفاض ... والحَفْض: متاع البيت أيضًا»^(٤).

وقال الجوهري: «الحَفْض بالتحريك: البعير الذى يحمل خُرْتُ المتاع والجمع أحفاض. والحَفْض أيضًا: متاع البيت إذا هُبِيَء ليُحمل»^(٥). كما اكتفى كذلك بعضُ شراح مُعلِّقة عمرو بن كلثوم بالنص على دالتي لفظ الحَفْض فى بيته الذى أورده الشارح دون ترجيح^(٦).

(١) أدب الكاتب ص ٦٤.

(٢) تهذيب اللغة (حفص) ٢١٦/٤.

(٣) المقاييس (حفص) ٨٦ / ٢.

(٤) إصلاح المنطق ص ٧٤.

(٥) الصحاح (حفص) ١٠٧١ / ٣. وانظر كذلك: ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن، مكتبة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة ١٣٧٧ هـ. ١٩٥٨ م (حفص) ١٣ / ٩٥.

(٦) انظر مثلاً: شرح مُعلِّقة عمرو بن كلثوم لأبى الحسن بن كيسان، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام بالقاهرة ١٤٠٠ هـ. ١٩٨٠ م. ص ٦٦، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٣٩٣، والزوزنى: شرح المعلقات السبع ص ١٣٠.

وعلى كلا الاحتمالين فإننا نستطيع أن نقرر أن ثمة انتقالاً دلاليًا قد وقع للفظ «الحَفْضُ»، وقد سوَّغ هذا الانتقال الدلالي علاقة المجاورة المكانية بين البعير والمتاع الذي يحمله^(١).

* وأما لفظ «العَرُوضُ»، فقد ورد في قول الأَخْضَسِ بن شهاب التُّغْلَبِيِّ:
(٨) لكل أناسٍ مِنْ مَعَدٍّ عِمَارَةٌ عَرُوضٌ إِلَيْهَا يَلْجِئُونَ وَجَانِبُ
وجاء في شرحه: «العَرُوضُ: الناحية. يقال: استعمل فلان على عَرُوض كذا وكذا. غيره: ومنه عَرُوضُ الشَّعْرِ»^(٢).

فإننا نلاحظ مما أورده الشارحُ هنا أن لفظ «العَرُوضُ» قد انتقل من الدلالة على الناحية المكانية، إلى الدلالة على عِلْمٍ موازين الشعر، وذلك باعتبار هذا العلم ناحيةً من العلوم.

وقد سوَّغ هذا الانتقال تشابه الدالتين في أن كليهما ناحية. قال ابن فارس: «فأما عروض الشعر فقال قوم: مُشتقٌّ من العروض، وهى الناحية، كأنه ناحية من العلوم»^(٣). وقد غَدَتْ هذه الدلالة الجديدة التى انتقل إليها اللفظ هى الدلالة الغالبة التى ينصرف إليها الذهن عند سماع هذا اللفظ، وذلك لأنه غدا علماً على فَرْعٍ (ناحية) من فروع العلم يعنى بدراسة أوزان الشعر وقوافيه.

* وأما لفظ «الظُّعِينَةُ»، فقد ورد في قول بشر بن أبى خازم:
(٨) وفى الأَطْعَانِ آنِسَةٌ لَعُوبٌ تَيَّمَمَ أَهْلُهَا بَلَدًا فَسَارُوا
وجاء في شرحه: «قال الطُّوسِيُّ: الأَطْعَانُ: النساءُ فى هَوَادِجِهِنَّ على مراكِبِهِنَّ وهى الظُّعائنُ أيضاً. فإذا كان البعير عليه مَرَكَبُ المرأة وهَوَدَجُها قيل له ظُعينة»^(٤).

(١) لم أعرض هنا لقول الشارح إن لفظ الحَفْض من الأضداد، وسوف أعرض لذلك فى الفصل الخاص بالأضداد.
(٢) الشرح ص ٤١٤.
(٣) المقاييس (عرض) ٢٧٥/٤. وانظر كذلك: التاج (عرض) ٤١/٥.
(٤) الشرح ص ٦٦٢.

فقد ذكر الطوسي^١ أنَّ لفظ الظعينة (مفرد الأظعان والظعائن) يدل على المرأة في هودجها على بعيرها (مركبها)، ثم نصَّ على أنَّ البعير نفسه في هذه الحالة يسمى ظعينة.

وبعين ذلك أنَّ لفظ «الظعينة» قد انتقل من الدلالة على المرأة في الهودج إلى الدلالة على البعير الذي يحملها.

وقد ثار خلافٌ بين اللغويين حول ذلك، وحول دلالة هذا اللفظ الأصلية والمتطورة، ويمكن إجمال آرائهم فيما يلي:

أ- أنَّ لفظ الظعينة يدل على المرأة في الهودج فإذا لم تكن فيه لم تُسمَّ ظعينة^(١).

ب- أنَّ لفظ الظعينة يدل على المرأة، في هودج كانت، أو لم تكن^(٢).

ج- أنَّ لفظ الظعينة كان يدل على الهودج الذي تكون فيه المرأة، ثم سُميت المرأة ظعينة لأنها تكون فيه^(٣).

د- أنَّ لفظ الظعينة يدل على الهودج، كانت فيه امرأة، أو لم تكن^(٤).

هـ- أنَّ لفظ الظعينة كان يدل على البعير الذي تركبه المرأة في سفرها، ثم سميت المرأة ظعينة لأنها تركبه^(٥).

والذي أرجحه، بعد ذلك، هو أنَّ لفظ الظعينة كان يدل في أصله على المرأة، وذلك «لأنها تظعن إذا ظعن زوجها، وتقيم إذا أقام»^(٦)، وبعض ذلك أنَّ مادة «ظعن» تدل على الارتحال والانتقال من مكانٍ إلى آخر. قال ابن فارس: «الظاء والعين والنون أصل واحد صحيح يدل على الشُّحوص من مكانٍ إلى مكان»^(٧). ولأنَّ عادة العرب كانت تقضى بأن تُخدِّر المرأة المسافرة في هودج، وأنَّ

(١) انظر: الصحاح (ظعن) ٢١٥٩/٥.

(٢) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (ظعن) ٤٩/٢.

(٣) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) انظر: المقاييس (ظعن) ٤٦٥/٣.

(٥) انظر: العين (ظعن) ٨٨/٢.

(٦) العين (ظعن) ٨٨/٢.

(٧) المقاييس (ظعن) ٤٦٥/٣.

تَمْتَطِي بَعِيرًا خَاصًّا بِهَا، فَقَدْ حَدَثَ نَلَازِمٌ وَتَجَاوَرٌ بَيْنَ هَذِهِ الْمَدْلُولَاتِ الثَّلَاثَةِ: الْمَرْأَةُ وَالْهُودَجُ وَالْبَعِيرُ. وَكَانَ نَتِيجَةُ ذَلِكَ التَّجَاوُرِ أَنَّ شَهِدَ لَفْظِ الظَّعِينَةِ نَقَلَتَيْنِ دَلَالَتَيْنِ هُمَا:

أ- الدلالة على الهودج شريطة أن تكون فيه المرأة المسافرة.

ب- الدلالة على البعير شريطة أن تكون عليه المرأة المسافرة.

وهذا ما أشار الطُّوسِيُّ إلى بعضه آنفاً. وهو أيضاً ما يشير إليه قول ابن دريد:

«وَالظَّعِينَةُ: أَصْلُهَا الْمَرْأَةُ فِي الْهُودَجِ ثُمَّ صَارَ الْبَعِيرُ ظَّعِينَةً وَالْهُودَجُ ظَّعِينَةً»^(١).

وفي مرحلة تالية حدث تعميم دلالي لهذه الدلالات الثلاث كما يلي:

أ- عُمِّمَ لَفْظُ «الظَّعِينَةِ» الدال على المرأة في الهودج إلى الدلالة على المرأة مطلقاً.

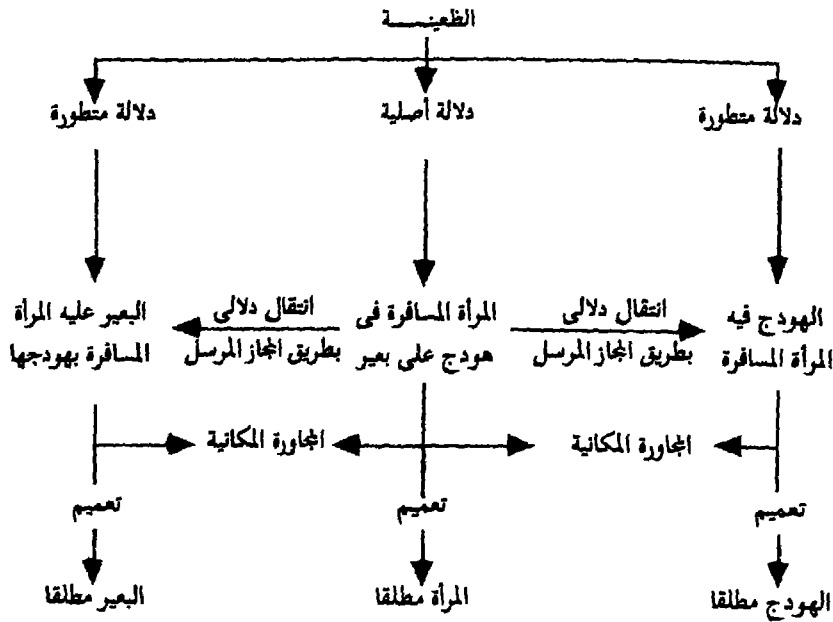
ب- عُمِّمَ لَفْظُ «الظَّعِينَةِ» الدال على الهودج الذي فيه المرأة إلى الدلالة على الهودج مطلقاً.

ج- عُمِّمَ لَفْظُ «الظَّعِينَةِ» الدال على البعير الحامل للمرأة المسافرة بهودجها إلى الدلالة على البعير مطلقاً، وهذا ما يفهم من قول الشارح في موضع آخر من الشرح: «الظَّعِينُ جَمْعُ ظَّعِينَةٍ وَهِيَ النِّسَاءُ فِي الْهُودَجِ ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى قِيلَ لِلْإِبِلِ ظُعَانٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا نِسَاءٌ»^(٢).

ويمكننا أن نمثل لهذا الانتقال والتعميم الدلاليين كما يلي:

(١) الجمهرة (باب الاستعارات) ٤٣٢/٣، ونقله السيوطي في الزهر ٤٣٠/١.

(٢) ص ٥٥٣.



*وأما لفظ «الأيصر» ، فقد ورد في قول مَقَّاسَ العائذي:

(٣) تَذَكَّرْتُ الْخَيْلَ الشَّعِيرَ عَشِيَّةً وَكُنَّا أَنْسَاءَ يَعْطِفُونَ الْأَيَاصِرَا

وجاء في شرحه: «والأيصر وجمعه أياصر: كساء يُجمع فيه الخَلَى، ثم سُمِّيَ الخَلَى الذي يكون في الأيصر أيصرَ لمقارنته الأيصر»^(١).

فقد لاحظ الشارح أنَّ لفظ «الأيصر» قد انتقل من الدلالة على الكساء الذي يُجمع فيه الخَلَى إلى الدلالة على الخَلَى نفسه.

ومسوّغ هذا الانتقال الدلالي هو علاقةُ المجاورة المكانية، أو مايسميه البلاغيون علاقةَ المحلّة، بين الكساء والخَلَى.

وقد أورد الجوهري لفظَ الأيصرَ في صحاحه بالمعنى الذي انتقل إليه فقال: «والإيصار والأيصر أيضا: الحشيش. يقال: لفلان محشّ لايجرّ أيصره، أى: لايقطع حشيشه»^(٢). كما استعمل الشاعر هذا اللفظ بمعناه الذي انتقل إليه.

(١) الشرح ص ٦١٠.

(٢) (أصر) ٥٧٩/٢.

* وأما لفظ «السحاب»، فقد ورد في قول الحارث بن حِزْزَةَ الشُّكْرِي:
 (٨) وَحَسِبْتُ وَقَعَ سَيُوفُنَا بِرُؤُوسِهِمْ وَقَعَ السَّحَابُ عَلَى الطَّرَافِ الْمُشْرِجِ
 وجاء في شرحه: «قال الأصمعي: شبه تدارك الضرب وسرعته بوقع المطر،
 فجعل المطر سحاباً إذ كان منه»^(١).

فقد لاحظ الأصمعي أن لفظ السحاب قد انتقل من الدلالة على الغيم إلى
 الدلالة على المطر، وقد سوَّغت السببية هذا الانتقال الدلالي كما أشار الأصمعي
 بقوله: «إذ كان منه».

وتناظر هذه التسمية السابقة تسمية العرب المطر سماءً، إذ كان ينزل منها،
 والعرب تُسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مُجاوِراً له أو كان منه بسبب كما
 أسلفنا. قال ابن فارس في باب الأسماء التي تسمى بها الأشخاص على المجاورة
 والسبب:

«ومن ذلك تسميتهم السحابَ سماءً، والمطرَ سماءً، وتجاوزوا ذلك إلى أن
 سموا النَّبْتَ سماءً»^(٢). وقال الرُّبَيْعِي: «والسماء: المطر نفسه، يقال: وَقَعَتْ فِي
 أَرْضِهِمْ سَمَاءٌ وَأَصَابَتْهُمْ الْمَسَاءُ. قال:

إِذَا وَقَعَ السَّحَابُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهَا وَإِنْ كَانُوا غَضَاباً»^(٣)

وعلى ذلك فتسمية المطر سحاباً كان ضرباً من ضروب التسميات الشائعة
 لدى العرب.

* وأما لفظ «الراوية»، فقد ورد - مجموعاً - في قول علقمة بن عبدة:
 (٥) فَلَا تَعْدِلِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ سَقَّتْكَ رَوَايَا الْمُزْنِ حِينَ تَصُوبُ
 وجاء في الشرح: «وروايا المزن: ما حمل منه الماء....، وكل ما استقى عليه

(١) الشرح ص ٥١٧.

(٢) الصاحبي ص ١١٠.

(٣) نظام الغريب في اللغة ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

من بغير أو دابة فهو راوية. والراوية المزايدة التي يُحمَلُ فيها الماء، وهو من الأضداد. يقال: رَوَيْتُ عليها أروى رِيَّةً إذا استقيت عليها وبه سُميتِ الراوية التي يُحمَلُ عليها الماء وإنما هي المزايدة.... وقال الرُّسْتُمِيُّ: قال يعقوب:... وأصل الراوية: البعير الذي يستقى عليه الماء والبغل والحمار.

نلاحظ مما أورد الشارح من تفسير للفظ الراوية أن ثمة رأيين بشأنها: **الرأى الأول:** ويرى أن أصل لفظ الراوية هو الدلالة على المزايدة ثم انتقل إلى الدلالة على البعير الذي يحملها. **الرأى الثانى:** ويرى أن أصل اللفظ هو الدلالة على البعير ثم انتقل إلى الدلالة على المزايدة.

وقد أخذ بالرأى الأول قليلٌ من اللغويين. قال ابن سيده: «والراوية: المزايدة فيها الماء ويسمى البعير راويةً على تسمية الشيء باسم غيره لقربه منه»^(١). وذكر يحيى بن حمزة العلوى أن المجاورة من علاقات المجاز ثم قال «وهذا كتنقل اسم الراوية من ظرف الماء إلى ما يحمل عليه من الجمل وغيره»^(٢).

بينما أخذ بالرأى الثانى كثيرٌ من اللغويين: قال الجاحظ فى معرض حديثه عن بعض الألفاظ التي سُميت باسم ما تجاوره: «ومن هذا الشكل: الراوية، والراوية هو الجمل نفسه، وهو حامل المزايدة فسميت المزايدة باسم حامل المزايدة»^(٣).

وقال ابن قتيبة: «وقولهم للمزايدة: راوية. والراوية: البعير الذي يستقى عليه الماء، فسمي الرعاء راويةً باسم البعير الذي يحمله»^(٤). وقال ابن دريد: «الراوية البعير الذي يستقى عليه ثم صارت المزايدة راوية»^(٥). وكذلك أخذ بهذا الرأى كلُّ

(١) اللسان (روى) ٦٤/١٩.

(٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٧٢/١.

(٣) الحيوان ٣٣٣/١.

(٤) أدب الكاتب ص ٦٤.

(٥) الجماهرة (باب الاستعارات) ٤٣٣/٣.

من الجوهري وابن فارس وأبي هلال العسكري والسكاكي^(١). وعلى كلا الاحتمالين فإننا نستطيع أن نقرر أن ثمة انتقالا دلاليًا ثابتًا قد حدث للفظ «الحَفْض». وقد سوَّغ هذا الانتقال علاقة المجاورة المكانية بين كلٍّ من البعير (أو مايجرى مجراه) والمزادة^(٢).

* وأما لفظ «المَلَّة»، فقد ورد - اسم مفعول - في قول عبدة بن الطبيب (يصف صائدًا):

(٢٧) باكره قانص يسعى بأكلبه كأنه من صلاء الشمس مملول

وجاء في شرحه: «والمَلَّة: الرماد الحار، وخيز مملول، وأكلنا خبز مَلَّة وخبزًا مليلا، ولا يقال: وأكلنا مَلَّة»^(٣).

فعلى الرغم من أن شراح الديوان قد أقروا الانتقال الدلالي لكثير من الألفاظ كالظعينة والحَفْض والأبصر والرأوق والسحاب وغيرها لعلاقة المجاورة والسببية، فإننا نجد هاهنا أحدهم لا يقر انتقال لفظ الملة من الدلالة على الرماد الحار الذي ينضج الخبزة إلى الدلالة على الخبزة نفسها، على الرغم مما بين الدالتين من مجاورة وسببية تسوَّغان هذا الانتقال كما سوَّغت نظائره من قبل.

وقد نص الأصمعيُّ من قبل على خطأ هذا الاستعمال اللغوي - ولعلَّ الشارح متأثر به - وذلك على الرغم من وروده على لسان أحد الصحابة رضوان الله عليهم، وشيوعه على ألسنة العامة. قال الإمام الخطابي (ت ٣٨٨هـ) في حديث أبي بكر: «أَنْ سَعِدَ الْأَسْلَمِيُّ قَالَ: رَأَيْتُهُ بِالْخَذَوَاتِ وَقَدْ حَلَّ سَفْرَةً مَعْلَقَةً فِي مُؤَخَّرِ الْحِصَارِ، فَادَّ قَرِصٌ مِنْ مَلَّةٍ فِيهِ أَثَرُ الرِّضْفِ... قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْحِصَارُ:

(١) انظر على الترتيب:

- الصحاح (روى) ٢٣٦٤/٦ - ٢٣٦٥.

- مجمل اللغة (روى) ٤٠٤/٢.

- كتاب الصناعتين، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ١٦.

- مفتاح العلوم ص ١٧٣.

(٢) لم أعرض هنا لقول الشارح إن لفظ الراوية من الأضداد، وسوف أعرض له في فصل الأضداد إن شاء الله.

(٣) الشرح ص ٢٧٧.

حَقِيقَةُ عَلَى الْبَعِيرِ... وقوله: قُرِصَ من مَلَّة، يريد قُرْصاً قد مَلَّ. يقول: مللت الخبزة أَمَلَّهَا مَلًّا، ونخبز مملول، وأصل المَلَّة: الرَّمَادُ الحَارُّ وقول العامة: أَكَلْتُ مَلَّةً غَلَطَ، والصواب أن يُقال: أَكَلْتُ خُبْزَ مَلَّة، أى: خبزاً قد أُنْضِجَ وأُصْلِحَ فى المَلَّة، وهى جَمْرٌ رَمَادٌ^(١).

وقد سار على جديلة الأصمعى فى تخطيطه هذا الاستعمال اللغوى وعده مما تضعه العامة فى غير موضعه، جمهرة من علماء اللغة.

قال ابن السكيت: «وما تضعه العامة فى غير موضعه قولهم: أَكَلْنَا مَلَّةً، وإنما المَلَّة: الرَّمَادُ الحَارُّ»^(٢). وقال ابن قتيبة فى باب معرفة ما يضعه الناس فى غير موضعه: «ومن ذلك المَلَّة، يذهب الناس إلى أنها الخبزة، ويقولون: أَطْعَمْنَا مَلَّةً. وذلك غَلَطٌ، إنما المَلَّة موضع الخبزة، سُمى بذلك لحرارته»^(٣). وكذلك فعل الجوهري^(٤).

وعلى الطرف الآخر، وجدنا من علماء اللغة من أقر هذا الاستعمال اللغوى لجريانه على عادة العرب فى تسمية الشيء باسم مجاوره أو ما كان منه بسبب، كما أن له فى كلام فصحاء العرب أشباهاً ونظائر. قال ابن السيد البطلاني، بعد أن أورد كلام ابن قتيبة فى لفظ المَلَّة: «وليس يمتنع عندى أن تُسمى الخبزة مَلَّةً، لأنها تُطبخ فى المَلَّة، كما يُسمى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب»^(٥).

وهذا الذى قرره البطلاني هو ما يقرره الدرس اللغوى الحديث من حيث اعتداده بما يشيع على ألسنة أهل اللغة إذا كان على قياس كلام من يحتج بكلامه منهم^(٦).

(١) الخطايب: غريب الحديث، تحقيق د/ عبد الكريم العزباوى، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ٧/٢، وانظر فى ترجمة الصحابى: سعد الأسلمى: تهذيب التهذيب ٤٧٢/٢.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٨٤.

(٣) أدب الكاتب ٣٧.

(٤) انظر الصحاح (ملل) ١٨٢١ / ٥.

(٥) الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ٢٧/٢.

(٦) انظر: لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٦٤.

تقفية :

يمكننا أن نلاحظ، بعد دراسة ملاحظ التغيير الدلالي الواردة في الشرح،
الأمرين الآتيين:

الأمر الأول: إقرار شراح الديوان بالتغيير الدلالي في كل ألفاظه الواردة في الشرح، وذلك فيما عدا لفظ «الملّة» الذي وقفوا من تغييره موقفَ الرفض كما فعل الأصمعي. ولعلّ هذا الإقرار مما يدل على وعيهم بأنّ اللغة تخضع لتاموس التغيير والتطور، شأنها في ذلك شأن الكائنات الحيّة والظواهر الاجتماعية كما قرّر الدرس اللغوي الحديث.

الأمر الثاني: انفراد الشراح - دون أصحاب المعاجم - بالنص على حدوث التغيير الدلالي في بعض الألفاظ كالغاب والرّجيل والموسم. ولعلّ هذا مما يدفع إلى القول بأنه ينبغي على من يروم التعرف إلى موقف علماء العربية القدامى من ظاهرة التغيير الدلالي، ومدى رصدهم لبعض مظاهره - ألا يجعل بحثه مقصوراً على البحث في المعاجم، بل يجب أن تمتدّ ذراع بحثه إلى كتب اللغة الأخرى ومنها الشروح اللغوية للشعر.

الباب الرابع

قضايا تعدد اللفظ للمعنى ، وتعدد المعنى للفظ

شغلت قضايا تعدد اللفظ للمعنى (الترادف) وتعدد المعنى للفظ (المشترك - الأضداد) حيزاً كبيراً من جهد علماء اللغة العرب القدامى، فأفردها بعضهم بمصنّفات مستقلة، وضمنها بعضهم الآخر فى ثنايا مصنّفاتهم المختلفة، كما ذكرت فى تمهيد هذا البحث.

ولم يكن شراح «المفضليات» أقلّ اهتماماً بهذه القضايا من غيرهم من علماء اللغة الآخرين، فكثيراً ما تعرضوا لهذه القضايا فى ثنايا شروحهم لألفاظ المفضليات، وإن لم نَقِفْ لأحدهم على موقف نظرى صريح إزاء أى من هذه القضايا.

وقد رأيتُ أن أفرد لكل قضية فصلاً على حدة محاولاً أن أتعرّف إلى مفهومها لدى الشراح وموقفهم منها، وذلك من خلال دراسة الملاحظ المختلفة التى تعرضوا فيها لهذه القضية. وقد تم ذلك كما يلى:

الفصل الأول

الترادف

جاءت مادة الترادف في الشرح وافية في الشرح وافية غزيرة، إذ كثيراً ما كان الشارح يذكر المعنى السياقي للفظ، ثم يستطرد إلى سرد بعض مرادفاته وقد اتخذ النص على ترادف الألفاظ سبلاً متنوعة في الشرح، كما يلي:

أ- أن يذكر الشارح المعنى السياقي للفظ ثم يشفعه ببعض مرادفاته دون نص صريح على وقوع الترادف بينها، «الجاذر جمع جُوذِر وهو الصغير من أولاد البقر، يقال: جُوذِر وجُوذِر وبرغز وفرز.....»^(١).

ب- أن يسرد بعض الألفاظ متتابعة ثم ينص على أنها واحد، أو أنها بمعنى، أو بمعنى واحد، أو سواء. كقوله: «يقال شَرِبَ وشَعِبَ بمعنى»^(٢). وقوله: «والمجاذبة والمصارعة والمعاركة والمُحَايَلَة واحد»^(٣).

ج- أن يسرد بعض الألفاظ متتالية، ثم يذكر لها معنى واحداً. كقوله: «الأزَم والأَزَن والأَزَل: الجَدَب»^(٤).

ولما كانت العرب تتفارق في نظرتها إلى الشيء الواحد، وقد يلحظ العربي في المسمى شيئاً فيسميه به، بينما يلحظ عربي آخر ملحظاً مغايراً في المسمى نفسه فيسميه به هو الآخر، فإن وقوع الترادف، مع شيء من التسامح، يعدّ أمراً مقبولاً، إذ يؤدي اختلاف الرؤى والملاحظ، مع حضور القدرة اللغوية، إلى إطلاق عدد من الألفاظ على المسمى الواحد، مما يؤدي إلى وقوع الترادف حين تصادف هذه الألفاظ شيوعاً بين الناطقين باللغة، هذا فضلاً عن أن تخصيص المعنى بكلمة واحدة فقط يمثل جهداً عقلياً شاقاً لا يكاد يطيقه الناطقون باللغة. بيد أنه سرعان ما تتفارق معظم هذه الألفاظ المترادفة، حيث يكتسب كلُّ

(١) الشرح ص ٢١١.

(٢) الشرح ص ٤٩٦.

(٣) الشرح ص ٥٢١.

(٤) الشرح ص ٣٥٩.

منها، بمرور الوقت، وتنوع الاستعمال، دلالاتٍ هامشيةٌ Connotations مختلفة، تؤدي إلى أن يصبح كلٌ منها مختصاً بسياق معين لا يصلح لغيره^(١).

ويؤدي ذلك - غالباً - إلى خروج معظم الألفاظ المترادفة من حظيرة الترادف المطلق Absolute Synonymy ذلك الذي يقتضي اتفاقاً تاماً في المعاني الأساسية والهامشية، وقابلية تامة للتبادل في كل السياقات المختلفة، فضلاً عن وحدة البيئة والعصر وانتفاء مظنة التغير الصوتي - إلى حظيرة شبه الترادف Near Synonymy الذي تتشابه فيه الدلالات الأصلية والهامشية للألفاظ المترادفة، بيد أنها لا تقبل التبادل التام فيما بينها في كل السياقات الممكنة.

وهذا ما ينطبق على الكثير من الألفا التي نص شرح الديوان على ترادفها. ولنضرب على ذلك مثلاً بما جاء في شرح قول عوف بن عطية بن الخرج الربابي (يصف فرسه):

١٣- لَهَا رُسْعٌ مُكْرَبٌ أَيْدُ فَلَا السَّعْظُ وَاهٍ وَلَا السَّعِرْقُ فَارًا

وجاء في شرحه: «قال أحمد: والعِرْقُ الفائز: المنتشر المنتفخ. وفار ونَفَرٌ ونَتَاً وجَفًا بمعنى واحد»^(٢).

فقد نص أحمد بن عبيد^١ على أن الأفعال: فار ونَفَرٌ ونَتَاً وجَفًا أفعال مترادفة (بمعنى واحد). ونستطيع أن نقره على ذلك، بيد أننا نقرر أن الترادف هنا ليس من نوع الترادف المطلق، وإنما هو من نوع شبه الترادف.

فهذه الأفعال الأربعة تتشابه في دلالاتها المركزية، إذ إن استقراء الدلالات الجزئية لكل من تراكيبها المختلفة يدل على أنها جميعاً تتشابه في الدلالة على «بروز الشيء من بين أثناء شيء آخر».

قال ابن فارس في نتا: «النون والتاء والهمزة أصلٌ صحيح يدل على خروج

(١) انظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة ص ٩٧.

(٢) البيت ص ٨٤٠ وشرحه ص ٨٤١.

شيء من موضعه من غير بينونة^(١).

وقال في نفر: «النون والفاء والراء: أصل صحيح يدل على تجافٍ وتباعد»^(٢) والتجافى والتباعد يعنيان البروز والظهور. وقال في فسور: «الفاء والواو والراء كلمة تدل على غليان، ثم يقاس عليها. فالفسور: الغليان. يقال: فارت القدر تنفور فوراً»^(٣) وظاهر أن فوران القدر يؤدي إلى أن يطفو بعض ما فيها فيغدو بارزاً. وقريب من هذا ما يجده في الفعل جفأ. جاء في اللسان: «جفأت القدر: رمت بزيدها عند الغليان»^(٤).

وهكذا تتشابه تلك الأفعال في دلالاتها المركزية، بيد أنه تعوزها القابلية للتبادل Interchangeable في كل السياقات الممكنة. ولتوضيح ذلك نعرض للسياقات المختلفة لكل فعل من هذه الأفعال على حدة، كما وردت في معاجمنا العربية.

أولاً: الفعل (نفر) يقال^(٥):

- نفرت الدابة: شردت.
- نفر القوم: خرجوا للقتال.
- نفرت العين: رمت بالقذى.
- نفر الفم: ورم.
- نفر الجرح: ورم.

ثانياً: الفعل (فار). يقال^(١):

(١) المقاييس (نتأ) ٣٨٨ / ٥.
(٢) المصدر السابق (نفر) ٤٥٩ / ٥.
(٣) نفسه (فور) ٤٥٨ / ٤.
(٤) (جفأ) ٤٢ / ١.
(٥) أنظر هذه السياقات في: الجمهرة (ر ف ن) ٤ / ٢، ٢ / ٢، والمقاييس (نفر) ٤٥٩ / ٥، والنهاية ٩٢ / ٥، واللسان (نفر) ٨٢ / ٧، والتاج (نفر) ٥٧٩ / ٣.

ثالثاً: الفعل (نتأ)، يقال (١):

- تتأت القُرحة: ورمت.
- تتأت الجارية: بلغت وارتفعت.
- تتأمن بلد إلى بلد: ارتفع.
- تتأت الصخرة: برزت من الجبل.
- تتأ النبات: ارتفع وبرز.

رابعاً: الفعل (جفأ)، يقال (٢):

- جفأ الوادي: رمى بالزبد والقذى.
- جفأت القدر: رمت بزبدِها عند الغليان.

وهكذا، فالواضح مما ذكرته المعاجم، أن هذه الأفعال قد تقبل التبادل في بعض السياقات، مثل «نفر الجرح»، و«تأت القُرحة» ومثل «جفأت القدر» و«فارت القدر»، بيد أنها لا تقبل التبادل في كل السياقات الأخرى، فإننا لا نقول مثلاً: «فارت الدابة»، ولا «نفرت القدر» ولا «جفأت الجارية» ولا «تأت المسك».

وعلى ذلك، فإننا نقر بوجود الترادف بين هذه الأفعال، كما نص أحمد بن عبيد، ولكننا نعد هذا الترادف من نوع شبه الترادف، وليس من الترادف المطلق، ويقاس على ذلك بعض نماذج الترادف الأخرى الواردة في الشرح (٣).

وأما بقية ألفاظ الترادف الواردة في الشرح، فقد أمكن الوقوف على السبب في وقوع الترادف في بعضها وقوفاً قد يخرجها من نطاق الترادف بمفهومه الحديث، وذلك في ضوء العوامل التي سبق الإلماع إليها في التمهيد. وهذا هو تفصيل ذلك.

(١) انظر هذه السياقات في أساس البلاغة (نتأ) ص ٤٤٥، واللسان (نتأ) ١٥٩/١، والتاج (نتأ) ١٢٣/١.

(٢) انظر: النهاية ٢٧٧/١، واللسان (جفأ) ٤٢/١.

(٣) انظر مثلاً: «والمجاذبة والمصارعة والمعاركة والمحايلة واحد ص ٥٢١، يقال قد نكص ورجع وقهقر وكله واحد ص ٥٣٩».

أولاً: التغير الصوتي:

لقد بات من المقرر أن تجاور الأصوات في الكلام يؤدي إلى أن «يؤثر بعضها في بعض حسب قوانين صوتية مدروسة ومعروفة»^(١) ويؤدي هذا التأثير، في بعض الأحيان، إلى حدوث تغييرات صوتية في بنية الكلمة من حيث الصوامت -Conso nants أو الصوائت Vowels، فقد يستبدل ضامتٌ أو صائتٌ بآخر (إبدال)، كما قد يتغير ترتيب الصوامت في الكلمة (قلب مكاني).

ومن ثم فإنَّ هذا التغير الصوتي يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى تعدد الصور اللفظية للكلمة الواحدة، بينما تظل دلالاتها واحدة في مختلف هذه الصور اللفظية المتفارقة. ولقد كان هذا سبباً في اعتبار بعض قدامى اللغويين مثل هذه الصور اللفظية من المترادفات، وأما البحث اللغوي الحديث فإنه يخرج هذه الصور اللفظية من دائرة الترادف لأنه يشترط «ألا يكون أحد اللفظتين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر»^(٢).

ونستطيع، في ضوء هذا العامل، أن نفسر الترادف في بعض ألفاظه الواردة في الشرح تفسيراً بخروجها من دائرة الترادف بالمفهوم الحديث. وذلك في الملاحظ الآتية:

* قال الخبيل السعدي:

١٠- وَكَانَ أَطْلَاءَ الْجَاذِرِ وَالْغَزْلَانِ حَوْلَ رُسُومِهَا الْبَهْمِ
وجاء في الشرح: «والجاذر جمع جُوذُر، وهو الصَّغِير من أولاد البقر. يقال: جُوذُر وجُوذَر / وبرغزوفز ويقال له فرقد ويخرج»^(٣).

(١) د/ عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية ببيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ص ١٥٦.

(٢) د/ إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية ص ١٧٩.

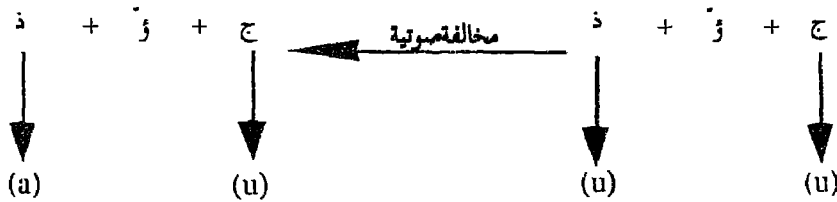
(٣) الشرح ص ٢١١.

ذكر الشارح هنا جملة من الألفاظ المترادفة الدالة على الصغير من أولاد البقر، ونحن نقره في تشابه هذه الألفاظ في الدلالة على ذلك استناداً إلى ما جاء في اللسان بشأن هذه الألفاظ^(١).

بيد أنه أورد من جملة هذه الألفاظ لفظي: «جُوْذَر» بضم الذال، و«جُوْذَر» بفتحها، وكأنه يعدّ كلا من هذين اللفظين أصلاً مستقلاً يدل على الصغير من أولاد البقر.

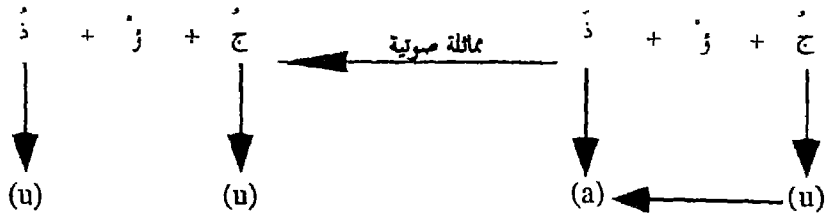
والذي أرجحه هو أنهما لفظ واحد قد طرأ عليه تغير صوتي في أحد صوائته Vowels بتأثير المخالفة أو المماثلة الصوتيتين، مما أدى إلى خلق صورة أخرى له.

- فإذا افترضنا أن أصل اللفظ هو «الجُوْذَر» بضم الجيم والذال، فإنّ تغييره إلى «الجُوْذَر» بضم الجيم وفتح الذال كان بتأثير المخالفة الصوتية Dissimilation بين الضمتين لتسهيل النطق كما يلي:



- وإذا افترضنا أن أصل اللفظ هو «الجُوْذَر» بضم الجيم وفتح الذال، فإنّ تغييره إلى «الجُوْذَر» بضمها جميعاً، كان بتأثير المماثلة الصوتية Assimilation لإحداث الاسجاء بين أصوات اللين Vowel Harmony ، كما يلي:

(١) انظر: (مرقد) ٣٣١/٤، و (فز) ٢٥٨/٧، و (جذر) ١٩٤/٥، و (برغ) ١٧٥/٧، و (بحر) ٣٢/٣



والمماثلة هنا تقدمية Progressive لتأثير الصائت الأول في الصائت الثانى،
كما أنها تباعدية Distant لوجود فاصل بينهما.

وعلى هذا، فإننا لا نقر بوجود الترادف بين لفظي «الجُذُر» و «الجُذَر» كما
ذهب الشارح، إذ إنهما في الحقيقة كلمة واحدة، وقد تولدت الصورة الأخرى
منهما بطريق التغير الصوتي.

* قال المُخَبِّل السَّعْدِي:

٢٤- عارضته ملث الظلام بِمِذْ . عان العشي كأنها قرمٌ
وجاء في الشرح: «وملث الظلام: اختلاطه، وملس الظلام في معناه، يريد أنه
يستر، كما قال ربيعة بن مقروم:

وَمَطِيَّةٌ مَلَثَ الظُّلَامَ بَعَثَتْهَا تَشْكُو الْكَلَامَ إِلَى دَامِي الْأُظْلَلِ

... قال الفراء: ملث الظلام وملس الظلام وجنح الظلام: واحد^(١).

فقد عد الشارح لفظي (ملث) الظلام و (ملس) الظلام لفظين مترادفين،
لدلالتهما على اختلاط الظلام، وقد سبقه الفراء إلى تقرير الترادف بينهما،
ومضيفاً إليهما لفظ (جنح) الظلام، وهو أيضاً بمعناهما^(٢).

(١) الشرح ص ٢١٨.

(٢) انظر: اللسان (جنح) ٢٥٢/٣.

وقد شارك الفراء والشارح بعض اللغويين الآخرين فى النص على ترادف المَلَث والمَلَس. قال القالى: «أنا مَلَسَ الظلام ومَلَثَ الظلام، أى: اختلاطه»^(١). وجاء فى اللسان: «المَلَث: اختلاط الظلمة، وقيل: هو بعد السَدَف، وأتيت مَلَثَ الظلام ومَلَسَ وعند ملته، أى: حين اختلط الظلام ولم يشتد السواد جدًّا حتى تقول: أخوك أم الذئب؟ وذلك عند صلاة المغرب وبعدها»^(٢).

والذى أرجحه هو أنَّ لفظ «المَلَث» هو اللفظ الأصيل الدال على اختلاط الظلمة، وأما لفظ «المَلَس» فهو متولّد عنه، بإبدال الثاء سيناً، وقد ألمح ابن فارس إلى ذلك قوله: «وقولهم: أتيت مَلَسَ الظلام من باب الثاء وقد فسرناه»^(٣)، كما أوردهما ابن السكيت فى كتابه عن «الإبدال»^(٤). ولعلّ مما يعضد ذلك أيضاً عدم ورود نص فصيح قديم لـ «مَلَسَ الظلام»^(٥)، كما أنَّ كلا من الخليل وابن دريد لم يتعرض له فى معجمه^(٦).

ويمكننا أن نفسر ذلك الإبدال - إبدال الثاء سيناً - فى ضوء قانون السهولة أو الاقتصاد فى النطق Law of Least Effort الذى يقضى «بأنَّ الإنسان فى نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد فى المجهود العضلى، وتلجس أسهل السبل، مع الوصول إلى ما يهدف إليه فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته، بالصعب الشاق الذى يحتاج إلى مجهود كبير»^(٧). ولما كان صوت الثاء من الأ. روات بين الأسنان Interdental التى تتطلب وضع طرف اللسان بين أطراف الثنايا عند النطق بها، وهذا جهد عضلى، فقد «تخلّصت منه لغة الكلام، بنقل

(١) القالى: كتاب الامالى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ١٢٨/٢.

(٢) (ملث) ١٣/٣.

(٣) المقاييس (ملس) ٢٥٠ / ٥.

(٤) انظر: ابن السكيت: كتاب الإبدال، تحقيق د/ حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص ١٠٦.

(٥) انظر: اللسان (ملس) ١٠٠/٨ - ١٠٨، والتاج (ملس) ٩/٤ - ٢٥٠.

(٦) انظر: العين (ملس) ٢٦٧/٧ - ٢٦٨، والجمهرة (س ل م) ٥١/٣.

(٧) د/ إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص ٢٤٣ - ٢٣٥.

بنقل المخرج إلى ما وراء الأسنان^(١). ويعنى ذلك أن السين قد استبدلت بالثاء في «مَلَّتِ الظَّلام» لاقتصاد الجهد، وتيسير النطق، ولهذا نظائره التي ذكرها ابن السكيت مثل «الوطس والوطث: الضرب الشديد بالخف»، و«ناقاة فاسج وفانج»، وهي الفتية الحامل^(٢).

وبناء على ما سبق، فليس ثمة ترادف بين «المَلَّت» و «المَلَس»، لأن الثاني منهما مَظَنَّة التغير عن الأول.

* قال ربيعة بن مَقْرُوم الضبيّ (في معرض الفخر بقييلته):

٢٥- أَلَيْسُوا الَّذِينَ إِذَا أَزَمَ أَلَحَّتْ عَلَى النَّاسِ تَنَسِّيَ الْحُلُومَا

وجاء في الشرح: «الأزم والأزن والأزل: الجذب»^(٣).

فقد عدَّ الشارح ألفاظ «الأزم» و «الأزل» و «الأزن» ألفاظاً مترادفة لاشتراكها في الدلالة على الجذب.

- فأما الأزم والأزل، فنحن نُقَرِّبُ الشارحَ على تشابههما في الدلالة على الجذب والضيق. قال ابن فارس في الأزم: «وأما الهمزة والزاء والميم فأصل واحد، وهو الضيق وتداني الشيء من الشيء بشدة والتفاف... والأزم: شدة العَضْ..... والسنة أزمة للشدة التي فيها»^(٤).

وجاء في اللسان: «ابن سيدة: الأزمة: الشدة والقحط وجمعها إزم»^(٥).

وقال ابن فارس في الأزل: «وأما الهمزة والزاء واللام فأصلان: الضيق والكذب. قال الخليل: الأزل: الشدة، تقول: هم في أزل من العيش إذا كانوا في سنة أو بَلَوَى... ويقال: أزل القوم يؤزلون إذا أجذبوا»^(٦).

(١) د/ رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، مظاهره وعمله وقوانينه ص ٥٢.

(٢) كتاب الإبدال ص ١٠٦.

(٣) الشرح ص ٣٥٩.

(٤) المقاييس (أزم) ٩٧/١ - ٩٨.

(٥) اللسان (أزم) ٢٨١ / ١٤ - ٢٨٢.

(٦) المقاييس (أزل) ٩٦/١.

وجاء في اللسان: «الأزل: الضيق والشدة.... وأزل الرجل يأزل أزلًا، أى: صار فى ضيق وجذب»^(١).

- وأما لفظ «الأزن» ، فأرجح أنه ليس أصلاً قائماً بذاته، وإنما هو قد نشأ بطريق التغير الصوتى عن الأزل أو الأزم. ويعضد ذلك إهمال بعض المعاجم لمادة «أزن» مطلقاً كالجمهرة والمقاييس وتاج العروس ، وأما المعاجم التى تعرضت له كالعين واللسان فقد اكتفت بالنص على أن الأزن لغة فى اليزن، أى الرماح المنسوبة إلى ذى يزن^(٢). وعلى ذلك، فنحن أمام احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون لفظ «الأزن» قد نشأ من لفظ «الأزل» بإبدال اللام نونا. ويستند هذا الإبدال على مسوغات صوتية واضحة، كما يلى:

أ- أن اللام «أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً فى اللغة العربية»^(٣). ومن المسلمات المقررة «أن الأصوات التى يشيع تداولها فى الاستعمال، تكون أكثر تعرضاً للتطور من غيرها»^(٤).

ب- أن هناك علاقة صوتية وطيدة بين اللام والنون، إذ إنهما متقاربان من حيث المخرج، فاللام تنتج باتصال اللسان بالثنايا العليا^(٥)، والنون تنتج باعتماد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة وخفض الحنك اللين^(٦)، بيد أن الهواء يخرج من القم عند النطق باللام، بينما يخرج من الأنف عند النطق بالنون، كما أن كلا الصوتين مجهور Voiced، وهما كذلك من الأصوات المائعة Liquids أو المتوسطة بين الشدة والرخاوة^(٧).

الاحتمال الثانى: أن يكون لفظ الأزن متولداً عن لفظ «الأزم» بإبدال الميم

(١) اللسان (أزل) ١٣/١٣.

(٢) انظر: العين (أزن) ٣٨٨/٧، واللسان (أزن) ١٥٥/١٦.

(٣) الأصوات اللغوية ص ٢٠٢.

(٤) المصدر السابق ص ٢٣٧.

(٥) نفسه ص ٦٤.

(٦) انظر: د/ بشر: علم اللغة العام - الأصوات، دار المعارف بمصر ١٩٧٩ م ص ١٣٠.

(٧) انظر: الأصوات اللغوية ص ٦٣ - ٦٤.

نوناً. ولهذا الإبدال أيضاً مسوغاته الصوتية الواضحة، فالميم والنون كلاهما صوت مجهور^(١)، وكلاهما متوسط بين الشدة والرخاوة، كما أنهما صوتان أنفيان Nasal يخرج الهواء من الأنف عند النطق بهما^(٢).

وكلا هذين الاحتمالين جائز، وكلاهما له نظائره، ومن ذلك ما أورده ابن السكيت في كتاب الإبدال من قول العرب: «السُدُول والسُدُون ماجُلٌ به الهودج وأُرْخى عليه»^(٣)، و«أسود قاتم وقائن»^(٤).

وتأسيساً على ذلك، فإننا نخرج لفظ «الأُزْن» من دائرة الألفاظ المترادفة الدالة على الجذب، وذلك لأنه مَظَنَّةُ التَّغْيِيرِ الصوتي عن غيره.

* قال المُرْقَش الأصغر (يصف فرساً):

١٢ - غَدَوْنَا بِضَافٍ كَالْعَسِيبِ مُجَلِّلٍ طَوِينَاهُ حِينًا فَهُوَ شَرِبٌ مُلَوِّحٌ

وجاء في الشرح: «والشَّرِب: الضامر، يقال: فرس شازِب ويعير شازِب وكذلك شاسِف. والملوِّح: الشديد الضمر.

وروى أبو عمرو: بضاف. وقال: ضافٍ. طويل، وملوح: متغير اللون، يقال شَرِبٌ وشَسِبَ بمعنى»^(٥)

يدل هذا التفسير السابق لبیت المُرْقَش الأصغر على أن بعض الشراح كان يعد الألفاظ «شَرِب» و«شَسِب» و«شَسِف» ألفاظاً مترادفة، وذلك لدلالة كل منها على الضمور.

وقد شارح شراح الديوان بعض اللغويين في القول بترادف هذه الألفاظ. قال

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م ٤/٤٣٤.

(٢) انظر: د/ تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة بالدار البيضاء ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ص ٨٧.

(٣) ص ٦١.

(٤) ص ٨٣.

(٥) الشرح ص ٤٩٦.

ابن دريد: «شَسَفَ الفرس يشسف سُوقاً، وشَسَبَ وشَرَبَ شَرَباً وشَسُوباً: إذا ييس جُلْدُهُ على لحمه من الضَّمْرِ»^(١). وقال الأزهري: «الشازب والشاسب والشاسف: الضامر»^(٢).

والذى أرجحه هو أَنَّ هذه الألفاظ الثلاثة ترجع إلى لفظ واحد، وأنَّ اللفظين الآخرين قد تولّدا منه بطريق التغير الصوتي (الإبدال). والمرجح أن يكون هذا اللفظ هو «شَسَب»، ويعضد ذلك قول ابن فارس: «الشين والزاء والباء ليس بأصل، لأنه من باب الإبدال. ويقال للشيء إذا ييس: شَرَبَ، والزَّاء مبدلة من السين»^(٣). كما أن لهذا الإبدال مايسوغه، وذلك لوجود علاقة صوتية بين السين والزاي في «شَسَب» و «شَرَبَ»، وبين الباء والفاء في «شَسَب» و «شَسَفَ».

— فأما السين والزاي، فمخرجهما واحد، إذ ينتجان باعتماد طرف اللسان على اللثة بينما يرفع وسط اللسان نحو الحنك الأعلى^(٤)، وليس بين هذين الصوتين فرق إلا في أن الزاي صوت مجهور نظيره المهموس هو السين^(٥).

ونستطيع، بعد ذلك، أن نفسر وقوع الإبدال بين السين والزاي في «شَسَب» و «شَرَبَ» في ضوء قانون المماثلة الصوتية Assimilation، إذ إنَّ الباء صوت مجهور^(٦) والسين مهموسة، فأثرت الباء في السين وغيّرتها إلى نظيرها المجهور، وهو الزاي، كما يلي:



(١) الجمهرة (س ش ف) ٢٣/٣.

(٢) تهذيب اللغة (شرب) ٣٠٦/١١.

(٣) المقاييس (شرب) ٢٧٠/٣.

(٤) علم اللغة — مقدمة للقارئ العربي ص ١٧٥.

(٥) الأصوات اللغوية ص ٧٦.

(٦) الكتاب ٤٣٤/٤.

والمماثلة هنا رجعية Regressive لأنَّ اللاحق قد أثر في السابق، وهى تباعدية Distant لوجود حركة قصيرة Short Vowel بينهما (الفتحة).

ولهذا الإبدال نظائره فى العربية كقولهم: «نَزَّغَهُ وَنَسَّغَهُ... إذا طعنه بيد أو رُمَح»^(١).

— وأما الباء والفاء، فعلى الرغم من اختلافهما فى الصَّفات، فالباء شديدة ومجهورة^(٢)، بينما الفاء رخوة ومهموسة^(٣)، فإنهما قريباً المخرج، وهذا ماسوع وقوع الإبدال بينهما، فمخرج الباء مما بين الشفتين^(٤)، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا^(٥).

ونستطيع، بعد ذلك، أن نفسر وقوع الإبدال بين الباء والفاء فى «شَسَب» و«شَسَف» فى ضوء المماثلة الصوتية أيضاً، إذ إنَّ السين صوت مهموس، والباء صوت مجهور، فأثرت السين فى الباء وغيَّرتها إلى صوت مهموس يقاربها فى المخرج، وهو الفاء كمايلي:



والمماثلة هنا تقدُّمية Progressive لأنَّ الصوت السابق قد أثر فى الصوت اللاحق، وهى تباعدية Distant لوجود فاصل بين الصوتين (الفتحة).

وعلى ذلك يكون كل من الفعلين «شَزَب» و«شَسَف» قد تولَّد من الفعل «شَسَب» بطريق المماثلة الصوتية، ولذلك فإنَّ هذين اللفظين يخرجان من دائرة

(١) ابن السكيت: كتاب الإبدال ص ١٣١.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٤.

(٣) المصدر السابق ٤/٤٣٤ - ٤٣٥.

(٤) نفسه ٤/٤٣٣.

(٥) نفسه ٤/٤٣٣.

الترادف بالمفهوم الحديث، لأنهما مَظَنَةُ التغير الصوتي عن غيرهما.

* قال علقمة بن عبدة (يصف ناقة):

(١٠) قَدْ أَذْبَرَ الْعَرَّ عَنْهَا وَهِيَ شَامِلُهَا مِنْ نَاصِعِ الْقَطِرَانِ الصَّرْفِ تَدْسِيمُ

وجاء في الشرح: «وقوله: وهي شاملها، أى: وهي شاملها تدسيم، والدسم آثار القطران....، والباب المدسوم والمطسوم: المسدود»^(١).

فقد عدّ الشارح لفظي «المدسوم» و «المطسوم» من الألفاظ المترادفة، وذلك لدلالة كل منهما على الانسداد.

- فأما الفعل «دَسَمَ»، فهو أصيل الدلالة على ذلك المعنى. قال ابن فارس: «الدال والسين والميم أصلان: أحدهما يدل على سدّ الشيء، والآخر يدل على تَلَطُّخِ الشيء بالشيء. فالأول: الدَسَام، وهو سِدَاد كلِّ شيء. وقال قوم: دَسَمَ الباب: أغلقه»^(٢). وجاء في اللسان: «والمدسوم: المسدود... ودَسَمَ الشيء يدسمه بالضم دَسَمًا: سدّه»^(٣).

- وأما الفعل (طَسَمَ)، فليس أصيلاً في الدلالة على الانسداد، وإنما هو مقلوب عن الفعل «طمس» الدال على الامحاء والدروس.

جاء في اللسان: «طَسَمَ الشيء والطريقَ وطَمَسَ يَطْمِسُ طُسُومًا: دَرَسَ. وطَسَمَ الطريقَ مثل طَمَسَ على القلب»^(٤).

وعلى ذلك، فإنني أرجح أن يكون الفعل «طسم» بمعنى سدّ، قد تولّد من الفعل «دسم» الأصيل الدلالة على ذلك المعنى، بإبدال الدال طاء. ويعضد هذا وجود علاقة صوتية بين صوتي الدال والطاء تسوُّغ وقوع هذا الإبدال.

(١) البيت ص ٥٩٤ وشرحه ص ٥٩٥.

(٢) المقاييس (دسم) ٢ / ٢٦٧.

(٣) (دسم) ٩٠ / ١٥.

(٤) (طسم) ١٥ / ٢٥٥.

فالتاء، كما وصفها القدماء، صوت شديد Plosive ومجهور^(١) Voiced وكذلك الدال. كما أنَّ مخرجهما واحد، وهو «ما بين طَرَف اللسان وأصول الثنايا»^(٢)، والفرق بينهما هو أنَّ التاء صوت مُطَبَّق Velarized والدال ليست مطبقة^(٣)، «أى أنَّ اللسان مع التاء يكون مُقَعَّرًا، ولا يكون كذلك مع الدال، فكلاهما مجهور، ومخرجهما واحد، ولا فرق بينهما إلا في شكل اللسان مع كلٍّ منهما»^(٤).

ولهذا الإبدال بين الدال والتاء نظائره في كلمات أخرى مثل: «بطَغ الرجل وبدَغ إذا تَلَطَّح بعَدْرته»^(٥).

وفي ضوء هذا، فليس ثمة ترادف بين «دَسَم» و «طَسَم» كما قرَّر الشارح، لأنَّ الثاني منهما مَظَنَّة التغير الصوتي عن الأول.

* قال الحُصَيْنُ بْنُ الحُمَامِ المُرِّي:

(١٦) يَهْزُونَ سُمْرًا مِنْ رِمَاحٍ رُدِّيَّةٍ . إِذَا حُرِّكَتْ بَضَّتْ عَوَامِلُهَا دَمًا

وجاء في الشرح: «ويروى: ضَبَّتْ، أى: سالت، ويقال: أخرج يده وهما تَضْبَان وتَبَضَّان، أى: تسيلان»^(٦).

نصادف هنا مظهرًا آخر من مظاهر التغير في بنية الكلمة، وهو التغير في ترتيب حروفها، مما يؤدي إلى تعدد صورها، وقد عُرِفَت هذه الظاهرة في تراثنا العربى باسم القلب المكانى «ويطلق عليه في الدرس الحديث Metathesis ويرون

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٤.

(٢) المصدر السابق ٤ / ٤٣٣.

(٣) نفسه ٤ / ٤٣٦.

(٤) الأصوات اللغوية ص ٦٣.

(٥) ابن السكيت: كتاب الإبدال ص ١١٩ وفيه أمثلة أخرى.

(٦) الشرح ص ١٠٩.

أنه ظاهرة تفيد معرفة الأصل، فالإنجليزية القديمة bridd قلبت في الحديثة إلى bird... ومن هذه الظاهرة في الإنجليزية aks - ask^(١) وقد تنبه له علماؤنا القدامى وضمّنوه في مصنفاتهم المختلفة^(٢).

ومن هذه الألفاظ التي وقع فيها قلب مكانى لفظ «بض» الوارد في بيت الحصين السابق، وقد نص الشارح على أن «بض» و «ضب» فعلا مترادفان لدلالة كل منهما على السيولة.

- فأما الفعل «بض» ، فيدل دلالة أصيلة على هذا المعنى. قال ابن فارس: «الباء والضاد أصل واحد وهو تندى الشيء كأنه يَغْرَق. يقال: بض الماء يبيض بضاً وبضوضاً إذا رشح من صخرة أو أرض»^(٣). وجاء في اللسان: «بض الشيء: سال، وبض الحسى وهو يبيض بضيضاً إذا جعل مأؤه يخرج قليلاً»^(٤).

- وأما الفعل «ضب» فلا يبدو أصيلاً في الدلالة على السيولة، بل الراجح أنه، بهذه الدلالة، مقلوب عن الفعل «بض». قال ابن فارس: «الضاد والباء أصل واحد يدل عظمه على الاجتماع. قال أبو زيد: أضب القوم إضباباً إذا تكلموا جميعاً. ثم يحمل على هذا الأصل أكثر الباب»^(٥). ثم قال: «فأما قولهم: ضبت لثته دماً، وضبت لثته إذا سالت دماً، فليس من هذا الباب، إنما هو مقلوب من بض، وقد مر»^(٦).

ويمكننا أن نفسر هذا القلب المكانى في ضوء قانون السهولة والتيسير، وهو ماقرره بعض الدراسين لهذه الظاهرة. يقول د/ الحمّوز: «ولعلنا نستطيع أن نقول

(١) د/ عبده الراجحي: النحو العربى والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ١٤٦ - ١٤٧، وانظر أيضاً كتابه: التطبيق الصرفى ص ١٤.

(٢) انظر مثلاً: أدب الكاتب ص ٤٩٢ - ٤٩٤ والجمهرة ٣ / ٤٣١ والمخصص ١٤ / ٢٧ - ٢٨، والمزهر ١ / ٤٧٦ - ٤٨١، هذا فضلاً عن كتب النحو والصرف المختلفة.

(٣) المقاييس (بض) ١ / ١٨٣.

(٤) (بضض) ٨ / ٣٨٦.

(٥) المقاييس (ضب) ٣ / ٣٥٧ - ٣٥٨.

(٦) المصدر السابق (ضب) ٣ / ٣٥٩.

بعد أن قمنا بحصر ثروة ثرة من الألفاظ المقلوبة... إن للتخلص من صعوبة النطق الذى يدور فى فلك نظرية اليسر والسهولة دوراً رئيسياً فى هذه الظاهرة اللغوية الهامة^(١). ونستطيع أن نتلمس موطن الصعوبة فى «بض» مما أدى إلى قلبها أحياناً إلى «ضَبَّ»، فى أن الضاد من الأصوات التى يتطلب النطق بها جهداً شاقاً، بعكس الباء، ولذا فقد قُدمت الضاد على الباء فى «ضَبَّ» لتلايق التضعيف عليها، فيزيد نطقها مشقة على مشقة، بينما احتملت الباء لأنه لاشقة فى النطق بها.

وتأسيساً على ذلك، فإنه لا تترادف بين الفعلين «بض» و «ضَبَّ»، لأن الثانى منهما مَظَنَّةُ التغير الصوتى عن الأول.

* قال المَرِقْشُ الأَكْبَرُ:

(١٦) إِذَا عَلِمَ خَلْفَتَهُ يُهْتَدَى بِهِ بَدَأَ عَلِمَ فِي الْآلِ أَغْبِرْ طَامَسُ
وجاء فى الشرح: «لم يرو هذا البيت. أبو عكرمة، ورواه أبو جعفر عن أبي عمرو وقال: طامس وطاسم واحد. وقد طسم الأثر وطمس^(٢)».

فقد عدَّ الشارح الفعلين «طسم» و «طمس» فعلين مترادفين، وذلك لاشتراكهما فى الدلالة على الدروس والامحاء، كما هو واضح من سياق البيت.

— فأما الفعل «طمس»، فيدل دلالة أصيلة على هذا المعنى. قال ابن فارس: «الطاء والميم والسين أصل يدل على مَحْوِ الشَّيْءِ وَمَسْخِهِ. يقال: طَمَسْتُ الْخَطَّ، وَطَمَسْتُ الْأَثَرَ^(٣)» وجاء فى اللسان: «الطُّمُوسُ: الدُّرُوسُ والانمحاء^(٤)».

— وأما الفعل «طسم»، فليس أصيلاً فى الدلالة على الدروس والامحاء،

(١) د/ عبد الفتاح الحموز: ظاهرة القلب المكاني فى العربية، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ٤٧.

(٢) الشرح ص ٤٦٦.

(٣) المقاييس (طمس) ٤٢٤/٣.

(٤) (طمس) ٤٣٢/٧.

وإنما هو مقلوب عن «طمس» جاء في اللسان: «طَسَمَ الشيءُ والطريقَ وطَمَسَ يطسِمُ طُسوماً: دَسَسَ. وطَسَمَ الطريقَ مثل طمس على القلب»^(١) ومما يرجح أن يكون الفعل «طمس» هو الأصل الذي تولد منه الفعل «طسم» بطريق القلب المكاني - كثرة استعمال الأول في النصوص الفصيحة القديمة، وقلة استعمال الثاني، والكثرة والقلة أحد المعايير المهمة لمعرفة الأصل في ألفاظ القلب المكاني^(٢)، ومصدق ذلك أن القرآن الكريم لم يستعمل «طسم» مطلقاً، ولكنه استعمل «طمس» في أكثر من موضع. مثل: ﴿آمَنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا﴾^(٣) و ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٤) و ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ﴾^(٥) و ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾^(٦).

ويمكننا أن نفسر هذا القلب المكاني في ضوء قانون السهولة والتيسير أيضاً. يقول د/ أحمد مختار عمر: «وقد يقع القلب بغية التيسير وتحقيق نوع من الانسجام الصوتي، كما في طمس التي قبلت إلى طسم حتى لا يفصل بين الطاء والسين، وهما متقاربا المخرج، بالميم»^(٧).

وتأسيساً على ذلك، فليس ثمة ترادف بين الفعلين «طمس» و «طسم» لأنَّ الثاني مظنة التغير عن الأول.

(١) (طسم) ٢٥٥ / ١٥ وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٤٩٢، والمخصص ٢٧/١٤.

(٢) انظر: ابن عصفور: المتع في التصريف ١ / ٦١٧.

(٣) سورة النساء ٧٤/٤.

(٤) سورة يونس ٨٨/١٠.

(٥) سورة يس ٦٦/٣٦.

(٦) سورة المرسلات ٨/٧٧.

(٧) دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب بالقاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ٣٣٦.

ثانياً: الاقتراض من اللغات الأخرى:

دخلت العربية كثير من الألفاظ الأعجمية تحت تأثير الاحتكاك اللغوي بينها وبين مزاجاتها من اللغات الأخرى، وخاصة الفارسية والرومية.

ولم يكن لبعض هذه الألفاظ الأعجمية المقتبسة نظير في العربية، لارتباطها - أحياناً - بأمور لم تكن معروفة في بيئة العرب^(١). ولكن كثيراً من هذه الكلمات المقتبسة كانت ذات نظائر عربية أصيلة، وعلى الرغم من ذلك فقد استعملها العرب جنباً إلى جنب مع نظائرها العربية «كالحرير مع السندس، وكاليم مع البحر»^(٢)، بل ربما ذاع اللفظ الأعجمي حتى عقي، أو كاد، على نظيره العربي الأصل^(٣)، ولقد كان لهذه الظاهرة (الاقتباس مع وجود النظير) أثرها في نشأة كثير من المترادفات في اللغة العربية، حيناً، وفي تضخمها حيناً آخر.

وفي ضوء هذا العامل نستطيع أن نفسر الترادف بين لفظ «البنك» والألفاظ الأخرى الدالة على الأصل في الشرح.

* ففي قول يزيد بن الحزاق الشنّي:

٥) يَايَ لَنَا أَنَا ذَوُّ أَنْفٍ وَأُصُولُنَا مِنْ مَحْتَدِ الْمَجْدِ

جاء في الشرح: «قال الضبي: المَحْتَد: الأصل. قال يعقوب: المَحْتَد والمَحْتَد والنَّحْت والإِثْر والقنس كل ذلك هو الأَصْل..... قال: ويقال: إنه لمن سَنَخَ صِدْقٍ ونحاس صِدْق..... قال: والعنصر: الأصل وكذلك البنك والضئضيء»^(٤).

فقد فسر «الضبي» لفظ المَحْتَد الوارد في بيت «يزيد» بأنه الأصل، ثم أورد كلام يعقوب (ابن السكيت) الذي سرد فيه بعض المرادفات للفظ المَحْتَد.

وتتشابه هذه الألفاظ التي سردها ابن السكيت في الدلالة على الأصل، كما

(١) عقد الثعالبي في كتابه: فقه اللغة وسر العربية فضلاً لهذه الألفاظ بعنوان: فصل في سيطرة أسماء تفردت بها الفرس دون العرب فاضطرت العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٢) في اللهجات العربية ص ١٨٢.

(٣) انظر: د/ رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ص ٣٦٥.

(٤) الشرح ص ٥٩٥.

جاء في لسان العرب^(١). بيد أن أحد هذه الألفاظ، وهو لفظ البُنْكَ، ليس عربيًا صرفًا، وإنما هو لفظ فارسي مُعَرَّب، كما نص على ذلك بعض اللغويين.

قال الجوهري: «البُنْكَ: الأصل، وهو معرب: يقال: هؤلاء قوم من بُنْكَ الأرض... وتَبَنَكُوا في موضع كذا، أي: أقاموا به»^(٢). وقال الأزهري: «قال اللَّيْث: تقول العرب كلمة كأنها دخيل. تقول: رُدّه إلى بُنْكَه الخبيث. تريد: أصله... قلت: البُنْكَ: أصله فارسية معناه: الأصل»^(٣). وقد أقرّ أدّى شير الأصل الفارسي لهذه الكلمة بقوله: «البُنْكَ: فارسي محض، وهو أصل الشيء»^(٤).

ويبدو أن هذا اللفظ قد اتخذ بعد تعريبه صورتين لدى العرب.

– ففي الصورة الأولى: قُبِلَت الكاف الفارسية إلى كاف عربية كما مرّ.

– وفي الصورة الثانية: قُبِلَت الكاف الفارسية جيما فتحوّلت «البُنْكَ» الفارسية إلى «البَنَج». قال الأزهري: «ثعلب عن ابن الاعرابي: يقال أبنج الرجل إذا ادعى إلى أصل كريم. قال: والبَنَج الأصول. وقال ابن السكيت عن الأصمعي: رَجَعَ فلان إلى حِنْجِه وبَنْجِه، أي: إلى أصله وعِرْقِه»^(٥).

ولعلّ هذه الصورة الثانية لم تكن ذاتعة ذبوع الصورة الأولى، مما أوقع ابن فارس إزاءها في حيرة تتبدّى في قوله: «الباء والنون والجيم كلمة واحدة ليست عندي أصلاً، وما أدري كيف هي في قياس اللغة، لكنها قد ذُكِرت. قالوا: البَنَج: الأصل. يقال: رجع إلى بَنْجِه»^(٦).

وعلى ذلك، فقد أدّى تعريب هذا اللفظ مع وجود نظائر عربية أصلية له، إلى وقوع الترادف بينه وبين هذه الألفاظ.

(١) انظر: (ضاً ضاً) ١٠٥/١، و (أ ر ث) ٤١٦/٢، و (ح ق د) ١٣٢/٤، و (ع ن ص ر) ٢٨٩/٦، و (ق ن س) ٦٦/٨، و (ن ح س) ١١٢/٨.

(٢) الصحاح (بنك) ١٥٧٦/٤.

(٣) تهذيب اللغة (بنك) ٢٨٩/١.

(٤) أدّى شير: الألفاظ الفارسية المعربة، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٠٨ م ص ٢٨.

(٥) تهذيب اللغة (بنج) ١٢٧/١٢٦/١١.

(٦) المقاييس (بنج) ٣٠٦/١.

ثالثاً: التغير الدلالي:

قد تشترك بعض الألفاظ في الدلالة على معنى واحد مع وجود فروق ضئيلة بينها، ثم يحدث أن تتغير بعض دلالات هذه الألفاظ، تخصيصاً أو تعميماً، مما يؤدي أحياناً إلى وقوع الترادف بين هذه الألفاظ. ويمكن تشبيهها في هذه الحالة «بدوائر متحدة المركز، ومختلفة في جزء من سطوحها، أو مشتركة في جزء من السطح فقط. فإذا مرَّ عليها زمن طويل، ودعت عوامل تغير المعاني أن تنطبق الدوائر بعضها على بعض، أصبحت تلك الكلمات مترادفة. لأن المعاني لا تبقى على حالة واحدة، فقد يصبح الخاص عاماً أو يصبح العام خاصاً»^(١). ومن ثمَّ فإنَّ التغير الدلالي يمثل عاملاً مهماً من عوامل نشأة الترادف، وفي ضوءه نستطيع أن نفسر الترادف بين لفظي «الهقل» و «الهيّق» الواردين في الشرح.

* ففي قول علقمة بن عبدة (يصف نعمة تجاوب ظليماً):

(٣٠) تحفه هقلة سطاء خاضعة تجيبه بزمار فيه ترنيم

جاء في الشرح: «والهقلة: النعامة، والذكر هقل. وهي الهيقة والذكر هيّق»^(٢).

فقد عد الشارح لفظي «الهقل» و «الهيّق» لفظين مترادفين لدلالة كل منهما على الظليم.

بيد أنه يمكننا أن نقرر أن الترادف ليس أصيلاً بين هذين اللفظين، وإنما كانت لهما دالتان متقاربتان، ثم حدث، بطريق التغير الدلالي، أن تطابقت هاتان الدالتان، فترادف اللفظان.

— فأما لفظ «الهقل»، فقد كان يدل على الفتى من النعام، ثم عمم اللفظ فأطلق على النعام مطلقاً، وأسقط المكون الدلالي: «الفتاء».

(١) في اللهجات العربية ص ١٨٣.

(٢) الشرح ص ٨٠٩.

قال ابن فارس: «الهَاء والقَاف واللام ليس فيه إلَّا الهِـقْلُ، وهو الفَتَى من النعام»^(١). وجاء في اللسان: «الهِـقْلُ: الفتى من النعام... وقال بعضهم: الهِـقْلُ: الظِّلِم، ولم يعين الفتى»^(٢).

— وأما لفظ الهِيق، فأرجح أنه قد بثلاث مراحل تطورية، حتى غدا دالا على مطلق النعام، كما يلي:

ففى المرحلة الأولى: كان اللفظ يُستخدم صفةً عامة للدلالة على الطُول. جاء في اللسان: «الهِيق من الرجال: المفرط فى الطول»^(٣) و «الهَيْقَة: الطويلة من النساء والإبل، وأهْيَقَ الظِّلِم: صار هيقاً»^(٤).

وفى المرحلة الثانية: تحوّل اللفظ إلى صفة غالبية للدلالة على الطويل من النعام خاصة دون غيره مما يوصف بالطول، ويشهد الاستعمال اللغوى لذلك، وقال ابن السكيت: «النَّقْنَق: الظِّلِم لأنه ينقنق فى صوته للأُنثى....، ومن صفاته: الهِيق، وهو الطويل، والأنثى هَيْقَة»^(٥) وجاء فى اللسان: «والهَيْق: الظِّلِم لَطوله»^(٦).

وفى المرحلة الثالثة: فقد اللفظ وصفِيته، وعُمم على النعام مطلقاً، وأُسقط مكون «الطول». يدل على ذلك مساواة بعض اللغوين، ومنهم الشارح، بين هذا اللفظ وغيره من الألفاظ الدالة على الظِّلِم مطلقاً دون تقييده بالطول. قال الأصمعي فى معرض حديثه عن أسماء النعام: «يُقال للذكر منها: الظِّلِم وهِيق وهَقْل ونقنق»^(٧)، ومما يدل على ذلك أيضاً قول ابن الأثير «فى حديث أحد: انخزل عبد الله بن أبى كآنه هِيق. الهِيق: ذكر النعام، يريد سرعة ذهابه»^(٨). فعِلَّة

(١) المقاييس (هقل) ٥٨/٦. وانظر كذلك: المخصص ٥٢/٨.

(٢) (هقل) ٢٢٤/١٤.

(٣) (هيق) ٢٤٩/١٢.

(٤) (هيق) ٢٤٩/١٢.

(٥) المخصص ٥١/٨.

(٦) (هيق) ٢٤٩ / ١٢.

(٧) الأصمعي: كتاب الوحوش، تحقيق الأستاذ أيمن محمد ميدان، مجلة الأزهر - العدد السابق

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ص ٧٢٢.

(٨) النهاية ٢٨٨/٥.

التشبيه هنا هي الوصف بالسرعة، لا الطُّول، والسرعة سِمَة عامة للنعام، وليستُ خاصةً بالطويل منها فقط.

وعلى ذلك، فقد كان لكُل من «الهَقْل» و«الهَيْق» دالتان متقاربتان (الْقَتِي من النعام - الطُّويل من النعام)، ثم حدث أن عُمِّمت دلالة كُلٍّ منهما فترادفا.

وهكذا، فإنَّ التغير الدلالي يفسر (يفسر ولا ينكر) لنا وقوع الترادف بين هذين اللفظين.

رابعاً: اختلاف لهجات العرب:

أدّى اختلاف لهجات العرب، في بعض الأحيان، إلى تعدّد الألفاظ الدالة على شيء واحد «إذ يلاحظ أنّ لغة من اللغات قد تسمّى شيئاً باسم معين، على حين تسميه لغة باسم آخر، وقد تسميه لغة ثالثة باسم ثالث. وعلى هذا النحو تتعدد الأسماء للمسمى الواحد وذلك بحسب اختلاف لغات القبائل. وعندما نشأت اللغة المشتركة من هذه اللغات المختلفة ظهر أثر ذلك فيها»^(١). ومثل هذا الترادف قد يخرج المحدثون من نطاق الترادف بالمفهوم الحديث الذي يشترط فيه انتماء اللفظين المترادفين إلى لهجة واحدة^(٢).

وفي ضوء هذا العامل اللّهجي، نستطيع أن نفسر الترادف في بعض ألفاظه الواردة في الشرح، وذلك في الموضعين الآتيين:

* قال سلامة بن جندل السعدي (يصف وادياً):

(٢٨) شَيْبِ الْمَبَارِكِ، مَدْرُوسٍ مَدَافِعُهُ هَابِي الْمَرَاغِ قَلِيلِ الْوَدْقِ مَوْطُوبِ

وجاء في الشرح: «والدرس: الدّياس. يقول أهل العراق الدّياس، وأهل الشام الدّراس... قال الرّستمي: قال يعقوب: أي مَبَارِك هذا الوادي بيض من الجدب والصقيع... وقال: الدّياس والدّراس واحد»^(٣).

فقد عدّ الشارح، وكذا ابن السكيت، لفظي الدّراس والدّياس لفظين مترادفين، وقد شاركهما في ذلك بعض اللغويين^(٤).

وقد وضع الشارح يده هنا على السبب في وقوع هذا الترادف، وهو اختلاف لهجات العرب الذي أدّى إلى تعدد الألفاظ على الرغم من وحدة المفهوم، فما يسمّيه العراقيون دياساً، يسمّيه الشاميون دراساً، وهذا ماقرره ابن دريد بقوله: «وأهل

(١) د/ حاكم مالك الزبيدي: الترادف في اللغة ص ١٥٥.

(٢) انظر: في اللهجات العربية ص ١٧٨.

(٣) الشرح ص ٢٤٢.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ٢٢٩/١.

الشام يقولون درسته فى معنى دُسته^(١). وجاء فى اللسان: «والدراس: الدّياس بلغة أهل الشام»^(٢) وأما مفهوم اللفظين فواحد، وهو شدة الوطء بالأقدام حتى يفتت ماوطىء بالأقدام والقوائم كما يفتت قَصَب السنابل فيصير تَبْنًا^(٣). ويقول ابن فارس فى الدرس: «الدال والراء والسين أصل واحد يدل على خَفَاء وخَفَض وعَنَاء.. ودرست الحنطة وغيرها فى سنبليها، إذا دسستها. فهذا محمول على أنها جعلت تحت الأقدام، كالطريق الذى يدرس ويمشى فيه»^(٤).

وعلى ذلك، فإن اختلاف لغات العرب يفسر لنا وقوع هذا الترادف، فعلى الرغم من وحدة المفهوم، فقد اختلف اللفظان الدالان عليه لدى أهل العراق وأهل الشام مما أدى إلى وقوع الترادف.

* قال علقمة بن عبدة: (يصف المذائب التى تردّها ناقةً وصفها):

(١١) تَسْقَى مَذَانِبَ قَدْ زَالَتْ عَصِيفَتُهَا حُدُورُهَا مِنْ أَتَى الْمَاءِ مَطْمُومٌ
وجاء فى الشرح: «وروى حُدُورُهَا، وهى حُرُوف المَشَارَات وقال أبو عمرو: الزَّيْبِير حجاز ما بين الدُّبَار... والدُّبَار هى القَصَب بلغة أهل مكة والواحدة قَصْبَة، وأهل المدينة يسمونه الجَدُول، وينقال للمَشَارَة دَبْرَة وجدُول ويقال لها أيضاً جَرَبَة»^(٥).

اشتركت ألفاظ القَصْبَة والجَدُول والدَبْرَة والجَرَبَة فى الدلالة على المَشَارَة، ولذلك عدّها الشارحُ الفاظاً مترادفة.^(٦)

وقد وضع الشارحُ يده هنا أيضاً على السبب فى وقوع الترادف بين لفظين

(١) الجمهرة (درس) ٢ / ٢٤٥.

(٢) درس) ٧ / ٣٨٢.

(٣) العين (درس) ٧ / ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٤) المقاييس (درس) ٢ / ٢٦٧.

(٥) البيت ص ٧٩٥ وشرحه ص ٧٩٦.

(٦) انظر: اللسان (شور) ٦ / ١٠٥.

من هذه الألفاظ، وهما لفظا القَصَبَة والجَدُول، إذ نصَّ على أنَّ المكيين يسمون الدُّبْرَة أو المَشَارَة - وهما واحد - قَصَبَة، بينما يسميها المدنيون جَدُولًا.

ولم أجد هذا التخصيص اللهجي الذي نصَّ عليه الشارح في معاجمتنا الكبيرة^(١). غير أنَّ أصحاب هذه المعاجم قد اتفقوا على تشابه هذين اللفظين في التعبير عن دلالة واحدة، هي النهير المشقوق وسط المزارع (القناة الصغيرة). قال الخليل: «الجَدُول: نَهْرُ الحَوْضِ وغيره من الأنهار الصغار»^(٢). وجاء في اللسان: «والقصاب: الدُّبَار. واحدها قَصَبَة»^(٣). وجاء فيه أيضًا «والدُّبَارَات: الأنهار الصغار التي تتفجر في أرض الزرع واحدها دُبْرَة»^(٤).

وأما «الجربة»، فأرجح أنها اكتسبت الدلالة على الجدول بطريق الانتقال الدلالي، فقد جاء في اللسان: «والجربة: جِلْدَة أو بَارِيَة توضع على شفير البئر لئلا ينتثر الماء في البئر. وقيل: الجربة: جِلْدَة توضع في الجدول يتحدَّر عليها الماء»^(٥). ولذلك فإنني أرجح أن يكون لفظ الجربة قد انتقل من الدلالة على الجِلْدَة التي توضع في قاع الجدول إلى الدلالة على الجدول نفسه، بطريق المجاز المرسل، وعلاقته المجاورة. وذلك جارٍ على سنة العرب في تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب.

وعلى ذلك، فقد فسّر لنا اختلاف لغات العرب، فضلاً عن الانتقال الدلالي السبب في وقوع الترادف بين هذه الألفاظ الدالة على المَشَارَة.

(١) انظر: المقاييس (قصب) ٩٤/٥، و(جدل) ٤٣٣/١، والعين (جدل) ٨٠/٦ واللسان (قصب) ١٦٩/٢، و(جدل) ١٢/١٣، والجمهرة (جدل) ٦٧/٢، والتاج (قصب) ٤٣٠/١، و(جدل) ٢٥٤/٧.

(٢) العين (جدل) ٨٠/٦.

(٣) (قصب) ١٧١/٢.

(٤) (دبر) ٣٥٩/٥.

(٥) (جرب) ٢٥٣/١.

تَقْيَة:

يُتَبَيَّنُ لَنَا بَعْدَ دَرَاةٍ مَلَاظِ التَّرَادُفِ الْوَارِدَةِ فِي الشَّرْحِ، عِدَّةُ أُمُورٍ، هِيَ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: اتِّسَاعُ مَفْهُومِ التَّرَادُفِ لَدَى شُرَاحِ الدِّيَوَانِ بَحِثٍ يَشْمَلُ:

أ- الصُّوَرُ اللَّفْظِيَّةُ الْمُتَعَدِّدَةُ لِلْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَالَّتِي تَوَلَّدَتْ مِنْهَا بِطَرِيقِ التَّغْيِيرِ الصَّوْتِيِّ (الْإِبْدَالِ - الْقَلْبِ الْمَكَانِيِّ).

ب- الْأَلْفَاظُ الَّتِي جَاءَهَا التَّرَادُفُ مِنْ اخْتِلَافِ لُغَاتِ الْعَرَبِ.

ج- الْأَلْفَاظُ الْأَعْجَمِيَّةُ الَّتِي عُرِّبَتْ مَعَ وَجُودِ نَظَائِرٍ عَرَبِيَّةٍ أَصِيلَةٍ لَهَا.

وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ هَذَا الْإِتْسَاعَ فِي مَفْهُومِ التَّرَادُفِ لَدَى شُرَاحِ الدِّيَوَانِ، يَتَجَاوِزُ مَعَ مَفْهُومِهِ فِي نَظَرِ الْمُحَدِّثِينَ، إِذْ هُمْ يَشْتَرِطُونَ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُرَادِفَةِ أَنْ تَنْتَسِبَ إِلَى لَهْجَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَلَّا تَكُونَ مَظَنَّةً لِلتَّطَوُّرِ الصَّوْتِيِّ^(١).

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ أَحَدًا مِنْ شُرَاحِ الدِّيَوَانِ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِمُنَاقَشَةِ مَفْهُومِ التَّرَادُفِ نَظَرِيًّا، كَمَا لَمْ يَصْرِّحْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ مِنْ مُثَبِّتِيهِ أَوْ مِنْ مُنْكَرِيهِ. وَإِذَا جَاوَزْنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ نَصِّهِمْ عَلَى وَقُوعِ التَّرَادُفِ، بَيْنَ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ، دَلِيلًا عَلَى مَوْقِفِهِمْ إِزَاءَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ اللَّغَوِيَّةِ، فَإِنَّا نَقَرُّ أَنَّ جُمْلَةَ شُرَاحِ هَذَا الدِّيَوَانِ، وَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ، يَدْخُلُونَ فِي زَمَرَةِ الْمُثَبِّتِينَ لِلتَّرَادُفِ فِي تِرَاثِنَا اللَّغَوِيِّ.

الْأَمْرُ الثَّالِثُ: أَنَّ جُلَّ الْأَلْفَاظِ الْمُرَادِفَةِ الْوَارِدَةِ فِي الشَّرْحِ لَمْ تَرُدْ فِي الْكُتُبِ الَّتِي أَفْرَدَتْ لِجَمْعِ الْأَلْفَاظِ الْمُرَادِفَةِ، وَلَا فِي الْكُتُبِ الَّتِي تَنَاوَلَتْهَا فِي بَعْضِ الْفَصُولِ. وَهَذَا يَعْنِي قُصُورَ هَذِهِ الْكُتُبِ عَنْ اسْتِيعَابِ الْأَلْفَاظِ الْمُرَادِفَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا يَعْنِي أَنَّهُ يَنْبَغِي أَلَّا يَكْتَفَى بِهَا، عِنْدَ الرِّغْبَةِ فِي دَرَاةِ التَّرَادُفِ وَمَفْهُومِهِ لَدَى الْقَدَمَاءِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَمْتَدَّ الْبَحْثُ إِلَى كُتُبِ اللُّغَةِ الْأُخْرَى. وَمِنْهَا كُتُبُ الشُّرُوحِ اللَّغَوِيَّةِ لِلشُّعْرِ الْعَرَبِيِّ.

(١) انظر: فِي اللَّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٧٨ - ١٧٩.

الفصل الثانى

المشترك اللفظى

لم يستعمل شراح الديوان مصطلح المشترك اللفظي في الشرح، ولم يستبدلوا به مصطلحاً آخر، فليس في الشرح كله نصٌ صريحٌ على أنَّ هذا اللفظ أو ذاك من المشترك اللفظي.

ولهذا فقد لجأت إلى جمع الألفاظ التي تعرض الشراحُ لبيان معناها السياقي، ثم استطرذا إلى سرد بعض معانيها الأخرى، بقولهم - مثلاً - بعد ذكر المعنى السياقي للفظ: «وهو أيضاً...» وذلك سواء أكانت هناك علاقة بين دلالتى اللفظ أم لم تكن هناك علاقة لأن مفهوم المشترك اللفظي لدى القدماء كان يضم الاثنين معاً^(١).

وقد اتخذت من المعيار الدلالي أساساً للحكم على الكلمة المشتركة بأنها من مشترك التغير في المعنى Polysemy أو من مشترك التغير في اللفظ Homonymy. فإذا كانت العلاقة بين دلالات اللفظ واضحة، أو يمكن الربط بينها دون تكلف، ولم يكن اللفظ مظنة التغير الصوتي عن غيره، فقد عدت مثل هذا اللفظ من مشترك التغير في المعنى، أما إذا كانت العلاقة بين دلالات اللفظ غير واضحة، وكان اللفظ مظنة التغير الصوتي عن غيره، فقد رجحت أن يكون من مشترك التغير في اللفظ.

وقد أمكن تفسير وقوع الاشتراك اللفظي في ألفاظه الواردة في الشرح في ضوء العوامل التي سبق الإلماح إليها في التمهيد؛ وهذا هو تفصيل ذلك:

أولاً: التغير الدلالي:

يؤدي الاستعمال المجازي، في كثير من الأحيان، إلى تغير دلالة اللفظ، وانتقالها من مجال إلى مجال، ويؤدي ذلك إلى تعدد دلالات اللفظ، ومن ثم إلى دخوله دائرة مشترك التغير في المعنى، إذ نلاحظ في هذا النوع من ألفاظ المشترك

(١) انظر: د/ أحمد مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو ص ١٧.

تقارباً ظاهراً بين مدلولاتها المتعددة.

وقد أنكر د/ إبراهيم أنيس هذا النوع من المشترك اللفظي الناتج عن الاستعمال المجازي بقوله: «أما إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل وأن الآخر مجاز له فلا يصح أن يُعدَّ مثل هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره»^(١).
والحق أننا يجب أن نفرق، في هذا المقام، بين نوعين من المجاز، هما: (٢)

أ- المجاز الحى: وهو المجاز الذى مازال يُثير الغرابة والدهشة، لدى سماعه، لأنه لم يزل فى طور الاستعمال البلاغى، ولما ينتقل بعد إلى دائرة الاستعمال الحقيقى الذى لا يغبى به قائلة غرضاً بلاغياً، وهذا كإطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع.

ب- المجاز المنسى أو الميت: وهو المجاز الذى انطفأت شحمته البلاغية، بكثرة التعاور، وتقادم العهد، فأضحى كالاستعمال الحقيقى لا يكاد يُثير غرابة أو دهشة عند سماعه.

فأما النوع الأول فيخرج من دائرة المشترك (ومن دائرة البحث الدلالى بصفة عامة) إلى دائرة المجاز والبحث البلاغى. وأما النوع الثانى فهو القمى بالانضواء تحت مفهوم مشترك التغير فى المعنى.

وقد أمكن تفسير الاشتراك اللفظى فى بعض ألفاظه الواردة فى الشرح فى ضوء هذا العامل المشار إليه، وهى ألفاظ: الرعلة، والعفاء، والعين، والقزع، والقلع.

* فأما لفظ «الرعلة» فقد ورد فى قول مُزَرَّد بن ضِرَار:

(٤) مَعَاهِدُ تَرَعَى بَيْنَهَا كُلُّ رَعْلَةٍ غَرَابِيبَ كَالِهِنْدِ الْحَوَافِى الْحَوَافِدِ

وجاء فى الشرح: «يريد أن هذه المعاهد لما خَلَّتْ سكنها الوحش، والرعلة:

(١) دلالة الألفاظ ص ٢١٣.

(٢) انظر: علم الدلالة ص ١٧٧.

الْقِطْعَةُ مِنَ النَّعَامِ هَاهُنَا، وَالرَّعْلَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْقَطَا.

فقد أورد الشارحُ لفظ الرُّعْلَةَ دالّتين هما:

أ- القِطْعَةُ مِنَ النَّعَامِ.

ب- القِطْعَةُ مِنَ الْقَطَا.

وبذلك يدخل اللفظُ دائرةَ المشترك اللفظي.

ونستطيع أن نقرر أنّ منشأ هذا الاشتراك كان هو التغير في دلالة اللفظ. فهاتان الدالتان ليستا أصيلتين في اللفظ، وإنما نرجحُ أنهما متغيرتان عن دلالته الأصلية، وهى القِطْعَةُ المتقدّمة من الخيل. قال ابن جنّي: «أما رَعْلُ الجبل باللام، فمن الرُّعْلَةِ والرَّعِيلِ وهى القِطْعَةُ المتقدّمة من الخيل، وذلك أنّ الخيل توصف بالحركة والسرعة»^(١) ثم حدث أنّ تغيرت هذه الدلالةُ الأصلية على عدة مراحل، كان من نتيجتها إضافة هاتين الدالتين اللتين ذكرهما الشارحُ إلى لفظ الرُّعْلَةِ.

ونرجح أنّ ذلك قد تم كما يلي:

- فى المرحلة الأولى: عُمم اللفظ تعميمًا خارجيًا للدلالة على الأوائل من كل قطعة أو جماعة. قال الخليل: «والرُّعْلَةُ: أولُ كلِّ جماعة ليست بكثيرة»^(٢). ومن ثم قيل: «أراعىل الرياح: أوائلها.. وأراعىل الجَهَام: مُقدّماتها وما تفرّق منها»^(٣) وقيل كذلك: الرُّعْلَةُ: النعامة، سُميت بذلك لأنها لا ترى أبدًا إلاّ سابقةً للظليم»^(٤).

- وفى المرحلة الثانية: عُمم اللفظ تعميمًا داخليًا، فأسقط مُكوّن التقدّم والسُّبْق، وغدا اللفظ دالًّا على القِطْعَةِ من الخيل مطلقًا، جاء فى اللسان: «والرُّعْلَةُ القِطْعَةُ من الخيل متقدّمة كانت أو غير متقدّمة»^(٥).

(١) اللسان (رعل) ٣٠٦/١٣.

(٢) العين (رعل) ١١٥/٢.

(٣) اللسان (رعل) ٣٠٦/١٣.

(٤) المنجد فى اللغة ص ٢١٦.

(٥) (رعل) ٣٠٥/١٣.

- وفي المرحلة الأخيرة: عَمَّ اللفظ تعميماً خارجياً، فأصبح يدل على أي قطعة أو جماعة، وأسقط قيد كونها خيلاً. قال إبراهيم بن أبي محمد يحيى اليزيدي: «الرَّعْلَةُ من الخَيْلِ القطيع، ومن النِّعَامِ أيضاً، منها ومن غيرها»^(١) فأطلق اللفظ على القطعة من الفرسان^(٢)، والقطعة من القطا، والقطعة من النعام^(٣) وغيرها.

وعلى هذا، فقد أدى هذا التغير في جانب المعنى إلى اكتساب لفظ الرعلة لعدة دلالات - منها القطعة من القطا والنعام - أدخلته في إطار مشترك التغير في المعنى.

ويدل سياق بيت مزرد على أن المراد بلفظ الرعلة هو القطعة من النعام، كما نص الشارح، ويؤيد ذلك قول مزرد بعد هذا البيت مباشرة:

تُرَاعَى بِذِي الْغُلَّانِ صَعْلًا كَأَنَّهُ بِيْذِي الطَّلْحِ جَانِي عُلْفٍ غَيْرُ عَاضِدٍ^(٤)

والصَّعْلُ هو الظِّلْم، كما نص الشارح^(٥).

* وأما لفظ «العفاء» فقد ورد في قول المَخْبَلِ السَّعْدِي (يخاطب عاذلة له):

(٣٧) إِنِّي وَجَدْتُكَ مَا تَخْلُدُنِي مَائَةً يَطِيرُ عِفَاؤُهَا أَدُمُ

وجاء في الشرح: «العفاء: وبر الإبل. وشعر الحمار أيضا عفاء، يقول: تَسْمَنُ فَيَطِيرُ وَبَرُّهَا»^(٦).

أورد الشارح للفظ العفاء دالتين، هما:

(١) ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص ٢٠٠.

(٢) انظر: النهاية ٢/ ٢٣٥.

(٣) انظر: اللسان (رعل) ١٣/ ٣٠٥.

(٤) الشرح ص ١٢٩.

(٥) ص ١٢٩.

(٦) الشرح ص ٢٢٣.

أ- وبر الإبل (الدلالة السياقية).

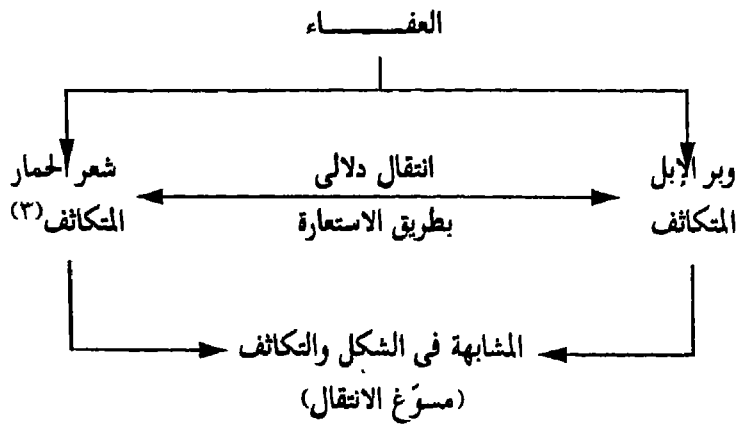
ب- شعر الحمار.

ويدخل اللفظ بذلك في دائرة الاشتراك اللفظي.

ويمكننا أن نفسر هذا الاشتراك على أنه نتيجة التغير في جانب المعنى لا اللفظ، فإحدى هاتين الدالتين هي الأصلية، والثانية متغيرة عنها. بيد أن الوقوف على الدلالة الأصلية والدلالة المتغيرة يبدو - هنا - أمرًا غير محسوم، وذلك لأن كلتا الدالتين حسية، كما أننا لا نجد لدى علمائنا نصًا حاسمًا يقطع بذلك.

فبينما يقرر ابن فارس أن «العفاء ما كثر من الوبر والريش». يقال: ناقة ذات عفاء، أى: كثيرة الوبر طويلته قد كاد ينسل، وسمى عفاء لأنه ترك من المرط والجز. وعفاء النعامة: الريش الذى علا الرق الصغار، وكذلك عفاء الطير^(١). نجد في المقابل أن الثعالبي، في كتابه «فقه اللغة» وفي فصل تقسيم الشعر، يقرر أن «الوبر للإبل والسباع، والصوف للغنم، والعفاء للحمير»^(٢).

ومهما يكن من أمره، فليس ثمة ريب في أن الاشتراك في هذا اللفظ قد جاءه من التغير في دلالته، بطريق الاستعارة، لما بين الشعر والوبر المتكاثفين من تشابه، ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الآتي:



(١) المقاييس (عفو) ٥٩ / ٤ - ٦٠.

(٢) ص ٩٨.

(٣) يدل هذا السهم (↔) على عدم ترجيحنا للدلالة الأصلية والدلالة المتغيرة.

ويدلُّ سياقُ بيتِ الخَبَلِ على أنَّ المراد من لفظِ العَفَاءِ فيه هو وَبَرُ الإِبِلِ؛ إذ كانت الإِبِلُ، لا الحميرُ، هي أنفُسُ ما يملكه العربيُّ قديماً، والشاعرُ في معرضِ الردِّ على عاذلته التي تلومه على إتلافِ المالِ، فيخبرها بأنَّ اكتنازَ المالِ لن يخلده، ولو كان ذلكُ المالُ مائةً من الإِبِلِ يتطايرُ وبرها امتلاءً وسمناً.

* وأما لفظُ «العَيْنِ» فقد ورد في قولِ عمرو بن الأَهِمَّ (يصفُ بَروقاً - جمع بَرَقَ):

(٩) تَأَلَّقُ فِي عَيْنٍ مِنَ الْمَرْزِ وَادِقٍ لَهُ هَيْدَبٌ دَانِي السَّحَابِ دُفُوقُ

وجاء في الشرح: «والعين: السحابة تنشأ عن يمين قبلة العراق وذلك السحاب لا يخلف، والعين أيضاً: مطر ثلاثة أيام لا يُقْلَعُ»^(١).

فقد أورد الشارح للفظ العين دالتين هما:

أ- السحاب الناشئ عن يمين قبلة العراق.

ب- المطر الذي يدوم ثلاثة أيام.

ويدخل اللفظ بذلك في عداد المشترك اللفظي.

وقد نال هذا اللفظ حظاً عظيماً من اهتمام اللغويين، وعكف بعضهم على حصر دلالته، فوصل بها أحدهم إلى ما يزيد عن المائة^(٢)، كما تردّد هذا اللفظ كثيراً في كتب المشترك اللفظي^(٣)، وغيرها من كتب اللغة^(٤)، كأحد الالفاظ المهمة التي تمثل ظاهرة الاشتراك اللفظي أصدق تمثيل.

ومن هذه الدلالات الوافرة للفظ العين هاتان الدالتان اللتان أوردتهما الشارح.

(١) الشرح ص ٢٤٨.

(٢) انظر: التاج (عين) ٢٨٧/٩.

(٣) انظر: مثلاً: أبو عبيد: كتاب الأجناس من كلام العرب، تحقيق امتياز الرامفوري، المطبعة القيمة - الهند ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م ص ٨، وأبو العميش الأعرابي: المأثور من اللغة، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ص ٦٣، والمنجد ص ٣٢.

(٤) انظر مثلاً: إصلاحي المنطق ص ٥٦، والمزهر ٣٧٢/١ - ٣٧٥.

ويمكننا أن نرجح أنهما قد نشأتا نتيجة التغير المتراكب لدلالة هذا اللفظ الأصلية، بالتصور الآتي:

- يدل لفظ العين، في أصله على «عضو الإبصار في الإنسان والحيوان، بدليل مقارنة اللغات السامية المختلفة، وهي من الأسماء القديمة فيها»^(١). وقال ابن فارس: «العين والياء والنون أصل واحد صحيح يدل على عضو يبصر به وينظر، ثم يشتق منه، والأصل في جميعه ما ذكرناه»^(٢).

- انتقل اللفظ، بعد ذلك، للدلالة على عيون الماء الجارية بطريق الاستعارة. قال ابن فارس: «ومن الباب: العين الجارية النابعة من عيون الماء، وإنما سُميت عيناً تشبيهاً لها بالعين الناضرة لصفائهما ومائهما»^(٣)، ولاستدراستها أيضاً.

- وفي المرحلة التالية: انتقل اللفظ من الدلالة على عيون الماء الجارية إلى الدلالة على المطر الذي يدوم ثلاثة أيام، كما نصّ الشارح، أو أكثر كما نصّ غيره.^(٤) وقد كانت المُسبِّبة هي مسوغ هذا الانتقال، إذ إن المطر الدائم (لا يقلع) يتسبب في تكوين عيون الماء.

- وفي مرحلة تالية، انتقل اللفظ من الدلالة على المطر الدائم، إلى الدلالة على السحاب الآتي عن يمين قبلة العراق، بطريق المجاز المرسل، إذ يكون هذا النوع من السحاب سبباً قوياً في سقوط المطر، وهذا ما عبّر عنه الشارح واللغويون بقولهم عن هذا السحاب إنه «لا يخلف»^(٥).

وبهذا يكون اللفظ قد شهد تغيراً متطرفاً في دلالاته الأصلية، أدى في نهاية الأمر إلى تعدد دلالاته، ودخوله في دائرة مشترك التغير في المعنى. ويمكن أن نلخص مراحل تغيره السابقة بالشكل الآتي:

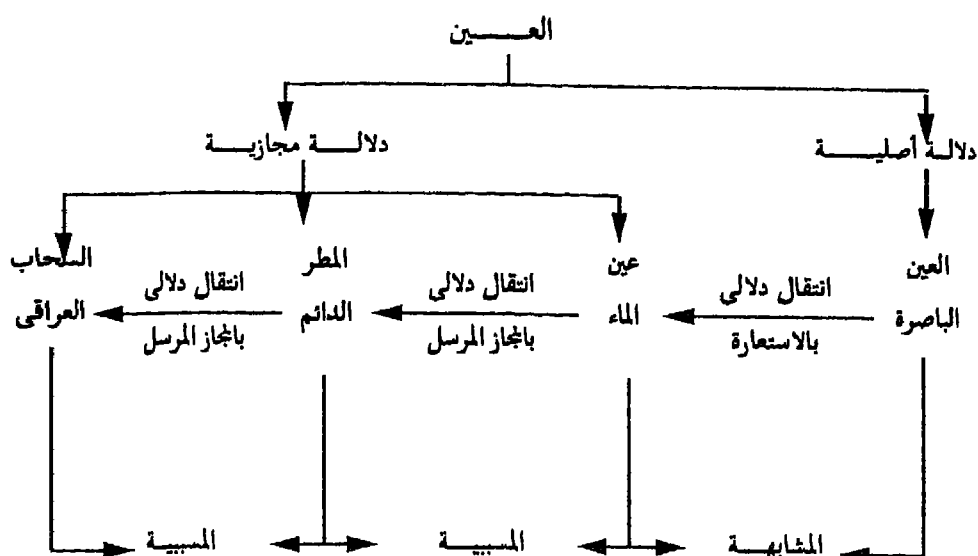
(١) فصول في فقه العربية ص ٣٢٦.

(٢) المقاييس (عين) ٧١٩٩/٤.

(٣) المصدر السابق (عين) ٢٠٠ / ٤.

(٤) انظر: المنجد ص ٣٢ وفيه «والعين: مطر يدوم خمسة أيام أو ستة لا يقلع».

(٥) انظر: العين (عين) ٢٥٤ / ٢، والجمهرة (ع ن ي) ١٤٥/٣.



ويدل سياق بيت عمرو بن الأهتم على أن المراد من لفظ العين فيه هو السحاب لقوله «عين من المزن وادق» والمزن هو السحاب الأبيض.

* وأما لفظ «القرع» فقد ورد في قول سويد بن أبي كاهل:

(٢٣) وفلاة واضح أقربها بالياتٍ مثل مرفت القرع

وجاء في الشرح: والقرع: جمع قرعة، وهي بقايا تبقى من الشعر. يقال: مابقي في رأسه إلا قنار. والقنار: أيضا: بقايا تبقى من السحاب متفرقة وأنشد:

إننا إذا قلت طخارير القرع نفحلها البيض القليلات الطبع

الطخارير: جمع طخور، وهو لطم من غيم يكون في السماء من السحاب^(١).

أورد الشارح هنا دالتين للفظ القرع (أو القنار:، وهما واحد)^(٢) هما:

أ- بقايا تبقى من الشعر (الدلالة السياقية).

(١) الشرح ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٢) انظر: المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أو له قاف) ١٨٨/٥.

ب- بقايا تبقى من السحاب متفرقة.

ويدخل اللفظ بذلك في نطاق المشترك اللفظي.

ومن الواضح أن ثمة تقارباً وتشابهاً بين هاتين الدالّتين، وعلى ذلك فإنه يمكن أن نفسر الاشتراك في هذا اللفظ على أنه ناتج عن تغير المعنى لا اللفظ.

- فأما دلالة اللفظ على بقايا السحاب المتفرقة، فهي دلالة الأصلية، قال ابن دريد: «والقرع: قطع الغيم المتفرقة في السماء، الواحدة قرعة»^(١). وقال ابن فارس: «القاف والزاء والعين أصل صحيح يدل على خفة في شيء وتفرق. من ذلك: قطع السحاب المتفرقة»^(٢).

- وأما دلالة اللفظ على بقايا الشعر المتفرقة، فهي دلالة المتغيرة عن الدلالة الأصلية السابقة، ومما يدل على ذلك أن الزمخشري قد اعتبر هذه الدلالة من المجاز^(٣)، ويدل على ذلك أيضاً قول ابن الأثير: «ومنه الحديث: أنه نهى عن القرع. هو أن يحلق رأس الصبي ويترك منه مواضع متفرقة غير محلقة، تشبهاً بقطع السحاب»^(٤).

وتأسيساً على ذلك، نستطيع أن نقرر أن لفظ القرع قد انتقل من الدلالة على بقايا السحاب المتفرقة، إلى الدلالة على بقايا الشعر المتفرق، بطريق الاستعارة وذلك لتشابه الدالّتين في المكون الدلالي: البقايا والتفرق، فتكون عن طريق ذلك الانتقال الدلالي لفظ مشترك (القرع) من نوع مشترك التغير في المعنى.

ويحتمل سياق بيت «سويد» الدالّتين معاً، إذ يحتمل أنه شبه العلامات المتناثرة في الفلاة ببقايا الشعر المتفرقة في الرأس، أو ببقايا الغيم المتفرق في السماء، وأما البيت الآخر فلا يحتمل إلا دلالة اللفظ على قطع الغيم لقوله «طخارير».

(١) الجمهرة ١١٨/٥.

(٢) المقاييس (قرع) ٨٤/٥.

(٣) انظر: أساس البلاغة (قرع) ص ٣٦٥.

(٤) النهاية ٥٩/٤.

* وأما لفظ «القلع» فقد ورد في قول سُوَيْد بن أَبِي كَاهِلٍ الْيَشْكُرِيُّ فِي
نَفْسِ الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا الْبَيْتُ السَّابِقُ - (يَصِفُ شَيْطَانَهُ الشَّعْرِي):

(١٠٦) ذُو عُبَابٍ زَيْدٌ أَذِيهِ خَمِطُ التَّيْسَارِ يَرْمِي بِالْقَلْعِ

وجاء في الشرح: « وَالْقَلْعُ: قَطَعَ الْجِبَالَ هَاهُنَا، وَالْقَلْعُ: قَطَعَ السَّحَابَ. قَالَ
عَمْرُو بْنُ أَحْمَرَ:

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارَى وَجَنَّ الْخَسَايِزُ بِهِ جُنُونًا»^(١)

فقد أورد الشارح للفظ القلْع دالتين، هما:

أ - قَطَعَ الْجِبَالَ (الدلالة السياقية).

ب - قَطَعَ السَّحَابَ.

وهو بذلك يَعدُّ هذا اللفظ من أَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ.

ويمكننا أنْ نَفسِّرَ هذا الاشتراكَ اللَّفْظِيَّ عَلَى أَنَّهُ تَغْيِيرٌ فِي جَانِبِ الْمَعْنَى،
فِيَأْخُذُ هَاتِنِ الدَّلَالَتَيْنِ أَصْلِيَّةً، وَالْأُخْرَى مُتَغْيِرَةً عَنْهَا.

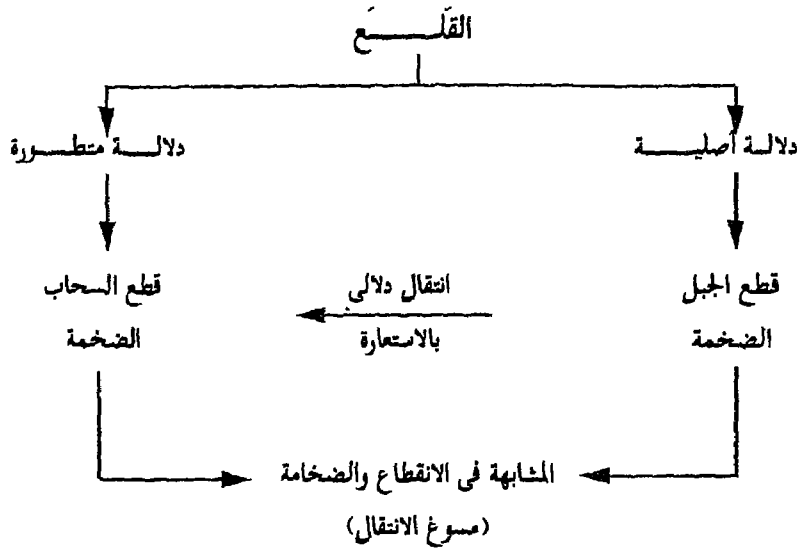
قال ابن فارس: «القاف واللام والعين أصل صحيح يدل على انتزاع شيء من
شيء، ثم يَفْرَعُ مِنْهُ مَا يُقَارِبُهُ... وَالْقَلْعَةُ: صَخْرَةٌ تَتَقَلَّعُ عَنْ جَبَلٍ مُنْفَرَدَةٍ يَصْعَبُ
مَرَامُهَا، وَهِيَ تُشَبِّهُ السَّحَابَةَ الْعَظِيمَةَ، فَيُقَالُ قَلْعَةٌ وَالْجَمْعُ قَلْعٌ»^(٢).

وعلى ذلك، يكون لفظ القلْع قد انتقل من الدلالة على قَطْعِ الْجَبَلِ
الضَّخْمَةِ، إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى قَطْعِ السَّحَابِ الضَّخْمَةِ، وَذَلِكَ بِطَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ،
لِتَشَابُهِهِمَا فِي الْمَكُونِ الدَّلَالِيِّ: «الانقطاع والضخامة».

وقد تسبب ذلك في دخول لفظ «القلْع» دائرة الاشتراك اللَّفْظِيِّ مِنْ نَوْعِ
مُشْتَرَكِ التَّغْيِيرِ فِي الْمَعْنَى، وَيُمْكِنُ أَنْ نُمَثِّلَ لِذَلِكَ بِمَا يَلِي:

(١) الشرح ص ٤٠٩.

(٢) المقاييس (قلع) ٢١/٥ - ٢٢. وانظر كذلك: اللسان (قلع) ١٦٥/١٠، والتاج (قلع) ٤٨٠/٥.



ويدل سياق بيت «سويد» على أن المراد من لفظ «القَلْع» فيه هو قَطْع الصخور؛ إذ يشبه الشاعر شيطانَه الشعريَّ بالأمواج المتراكبة التي ترمى بالصخور، وأما سياق بيت «عمرو بن أحمر» فيعين أن يكون المراد هو قطع السحب العظيمة التي تتفتق بالمطر فينبت العشب إنباتا.

ثانيا: اختلاف لهجات العرب:

قد يتغير معنى الكلمة لدى قبيلة من قبائل العرب دون القبائل الأخرى، وربما ذاع هذا المعنى المتغير لدى تلك القبيلة، «فلما جمعت اللغة خيل لجامعيها أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من هذه المعاني، في حين أن قبيلة أخرى تستعملها في معنى آخر. والحقيقة أن معنى هذه الكلمة قد تغير في لهجة من اللهجات دون أن يطرأ عليه تغيير في اللهجة الأخرى»^(١). وقد أدى هذا العامل اللهجي إلى وقوع الاشتراك في بعض ألفاظ اللغة، وبه يُفسر الاشتراك في لفظي «الطرف» و «الوذيلة» الواردين في الشرح.

(١) في اللهجات العربية ص ١٩٧. وانظر كذلك: من قضايا اللغة والنحو ص ٢٠، ونصول في فقه العربية ص ٣٢٩.

* فأما لفظ «الطرف» فقد ورد في قول عبدة بن الطيب (يصف فرسه):
 (٦) بِسَاهِمِ الْوَجْهِ كَالسَّرْحَانِ مُنْصَلَّتْ طَرَفٌ تَكَامَلُ فِيهِ الْحُسْنُ وَالطُّولُ
 وجاء في الشرح: «وطرف: كريم عتيق من الخيل وجمعه طُروف، وفي لغة
 هذيل هو الكريم من الرجال»^(١).

أورد الشارح للفظ «الطرف» دالتين، هما:

أ- الكريم من الخيل (الدلالة السياقية).

ب- الكريم من الرجال.

واللفظ، بذلك، يدخل دائرة الاشتراك اللفظي.

وقد نصَّ الشارحُ على أنَّ اللفظ، بالدلالة الثانية، خاصٌّ بلغة هذيل، فوقف
 بذلك على سبب وقوع الاشتراك في هذا اللفظ.

- فأما دلالة اللفظ على الفرس الكريم، فهي دلالة الأصلية الذائعة. قال ابن
 دريد: «والطرف: الفرس الكريم والجمع طُروف وأطراف»^(٢). ثم يختلف اللغويون،
 بعد ذلك في موطن الكرم في الفرس الموصوف بأنه «طرف» فقد ذهب الليث إلى
 أنَّ ذلك لكرم آبائه^(٣). بينما ذهب أبو عبيدة إلى أنَّ ذلك لطول عنقه وقوائمه
 وأذنيه^(٤).

- وأما استعمال اللفظ للدلالة على الرجل الكريم، فقد كان استعمالاً خاصاً
 بالهذليين، كما نصَّ الشارح.

وتفسير ذلك هو أنَّ اللفظ قد انتقلت دلالته، لدى الهذليين، من الدلالة

(١) الشرح ص ٢٨٨.

(٢) الجمهرة (ر ط ف) ٣٦٩/٢.

(٣) انظر: تهذيب اللغة (طرف) ٣٢١/١٣.

(٤) انظر: أبو عبيدة: كتاب الخيل، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
 ص ٤٧.

على الفرس الكريم، إلى الدلالة على الرجل الكريم، بطريق الاستعارة، لاشتراكهما في مَكُون «الكريم». ثم ذاع هذا الاستعمال لديهم، فاشتبهوا واختصوا به دون قبائل العرب الأخرى. ولعلنا نلمح هذه الخصوصية في قول الأزهري، بعد أن نصَّ على دلالة اللفظ على الفرس الكريم: «وجعل أبو ذؤيب الطرف الكريم من الناس فقال:

وإنَّ غلاماً نيلَ في عهدِ كاهلٍ لَطِرفٌ كَنَصْلِ السَّمْهَرِيِّ صريحٌ^(١)
وأبو ذؤيب شاعرٌ هَذَا لى مشهور. ويعضد هذه الخصوصية أيضاً تردُّد هذا اللفظ بمعنى الرجل الكريم في شعر الهذليين^(٢) كما في قول أبي ذؤيب السابق، وكما في قوله أيضاً.

إذا نَزَلَتْ سَرَاةُ بَنَى عَدَى فَسَلَّهْمُ كَيْفَ ماصِعَهُمْ حَبِيبُ
يقولوا: قد وَجَدْنَا خَيْرَ طَرَفٍ بِرُقِيَّةٍ لَا يُهْدُ وَلَا يَخْشِبُ^(٣)

وكما في قول ساعدة بن جؤية الهذلي (يرثى ابن عمِّ له):
هو الطَّرْفُ لَمْ تَحْشَشْ مَطِيٍّ بِمِثْلِهِ وَلَا أَنَسْ مُسْتَوِيدِ الدَّارِ خَائِفُ^(٤)

وقد علّق أبو سعيد السُّكْرِيُّ على هذا البيت بقوله: «والطرف في لغة هذيل هو الكريم»^(٥).

وعلى ذلك فقد أدّى هذا العامل اللّهجي إلى تكوين مشترك لفظي من نوع مشترك التغير في المعنى.

ويدل سياق بيت «عبد بن الطَّيِّب» دلالة واضحة على أن المراد من لفظ الطرف فيه هو الدلالة على الفرس الكريم.

(١) تهذيب اللغة (طرف) ٣٢٢/١٣.

(٢) انظر: د. عبد الجواد الطيب: من لغات العرب. لهجة هذيل، منشورات جامعة الفاخ (د.ت) ص ٤٥٦.

(٣) ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٦٤ هـ. ١٩٤٥ م ٩٣/١.

(٤) المصدر السابق، ٢٢٣/١.

(٥) نفسه ٢٢٣/١.

* وأما لفظ «الْوَذِيلَة» فقد ورد في قول المرقش الأصغر (يصف محبوبته).

(٥) أَرْتُكَ بِذَاتِ الضَّالِّ مِنْهَا مَعَاصِمًا وَخَدًا أَسِيلًا كَالْوَذِيلَةِ نَاعِمًا
وجاء في الشرح: «والوذيلة: مرآة الفضة، قال: والشُّقَّة من السَّنام يقال لها
وذيلة، ويقال: سَبِيكة فضة»^(١).

فقد أورد الشارح دلالات ثلاثاً للفظ الوذيلة، وهى:

أ - مرآة الفضة (الدلالة السياقية).

ب - سبيكة الفضة (الدلالة السياقية).

ج - الشُّقَّة من السَّنام.

ويدخل اللفظ، بذلك، فى دائرة الاشتراك اللفظى، وقد أورده أبو عبيد فى كتابه: «الأجناس فى كلام العرب» بمعنى المرأة، وسبيكة الفضة^(٢).

- فأما دلالة اللفظ على سبيكة الفضة، فهى دلالتة الأصلية الذائعة. قال ابن دريد: «ومنه الوذيلة، وهى السبيكة من الفضة خاصة، وقال قوم بل من الفضة والذهب»^(٣). وجاء فى اللسان: «والوذيلة: القطعة من الفضة، وقيل من الفضة المجلوة خاصة»^(٤).

- وأما استعمال اللفظ فى الدلالة على مرآة الفضة، فقد كان خاصاً بقبيلة هذيل قال ابن السكيت: «قال أبو عمرو: وقال الهذلي: الوذيلة: المرأة فى لغتنا»^(٥). وقال الزمخشري، فى تفسير قول عمرو بن العاص لمعاوية - رضى الله عنهما - «أما والله لقد تلافيت أملك...، فما زلت أرمه بوذائله...» قال: «وعندى أنه أراد بالوذائل جمع وذيلة، وهى المرأة بلغة هذيل..... مثل بها آراء التى

(١) الشرح ص ٥٠٠.

(٢) ص ٩.

(٣) الجمهرة (ذ ل ر) ٣١٨/٢.

(٤) (و ذ ل) ٢٤٩/١٤.

(٥) إصلاح المنطق ص ٣٤٩.

كانت لمعاوية أشباه المرائي، يرى فيها وجوه صلاح أمره، واستقامة ملكه^(١).

ويعنى ذلك أن اللفظ قد انتقل، لدى هذيل، من الدلالة على سبيكة الفضة، إلى الدلالة على مرآة الفضة، وذلك لدخول الفضة في صنع المرائي، ويكون ذلك جارية على سنة العرب في تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب. ثم ذاع هذا الاستعمال لدى الهذليين فاشتهروا واختصوا به بين قبائل العرب الأخرى.

— وأما دلالة اللفظ على القطعة من السنام، فقد جاء على سبيل التشبيه بقطعة الفضة، لبياض كل منهما جاء في اللسان: «والوذيلة: القطعة من شحم السنام والآلية على التشبيه بصفيحة الفضة»^(٢).

وعلى ذلك، يكون العامل اللهجي، فضلاً عن الاستعمال المجازي، قد أدى إلى وقوع الاشتراك اللفظي من نوع مشترك التغير في المعنى في لفظ «الوذيلة».

ويحتمل السياق في بيت «المرقش الأصغر» أن يكون لفظ الوذيلة دالاً على مرآة الفضة أو سبيكة الفضة، لجواز أن يشبه الوجه بأى منهما للدلالة على صفائه وبياضه.

ثالثاً: التغير الصوتي:

يحدث أحياناً أن «تكون هناك كلمتان، كانتا في الأصل مختلفتي الصورة والمعنى، ثم حدث تطور في بعض أصوات إحداهما، فاتفقت لذلك مع الأخرى في أصواتها. وهكذا أصبحت الصورة التي اتخذت أخيراً، مختلفة المعنى، أي صارت لفظاً واحدة، مشتركة بين معنيين أو أكثر»^(٣). وهذا العامل، هو العامل الأساسي، في تكوين كلمات المشترك اللفظي من النوع الذي يسميه المحدثون Homonymy أو مشترك التغير في اللفظ.

(١) الفائق في غريب الحديث، تحقيق على محمد ألبجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ.

(٢) (و ذ ل) ٢٥٠/١٤٤.

(٣) فصول في فقه العربية ص ٣٣٢. وانظر كذلك: في اللهجات العربية ص ١٩٧.

وفى ضوء هذا العامل، يمكن أن نفسر الاشتراك اللفظي في لفظ الأئين
الوارد في قول تَابُّطُ شَرَا:

(٢) يَسْرِى عَلَى الْاَيْنِ وَالْحَيَاتِ مُحْتَفِيًا نَفْسِي فِدَاؤُكَ مِنْ سَارٍ عَلَى سَاقٍ
وجاء فى الشرح: «والأيم والأين: ضَرَبٌ من الحيات، والأين: الإعياء
أيضاً.... وروى غير أبى عكرمة: أَحْبَبَ بِذَلِكَ مِنْ سَارٍ... والأين: الإعياء
هاهنا» (١).

فقد أورد الشارح للفظ «الأين» دالتين متباينتين، وهما:

أ- الإعياء.

ب- ضَرَبٌ من الحيات.

وهو بذلك يدخل دائرة المشترك اللفظي.

- فأما دلالة اللفظ على «الإعياء»، فهي الدلالة الأصلية له. قال ابن فارس:
«الهمزة والياء والنون يدل على الإعياء، وقُرب الشيء. أما الأول فالأين:
الإعياء» (٢).

- وأما دلالته على «ضَرَبٌ من الحيات»، فهي دلالة مجتلبة عليه، إذ إن لفظ
«الأيم» أو «الأيم» هو اللفظ الأصل الذى يحمل تلك الدلالة. وهذا ما صرح به
كثير من أئمة اللغة، وهو كذلك ما تدل عليه الشواهد الشعرية والنثرية الفصيحة.
قال الخليل: «الأيم من الحيات: الأبيض اللطيف» (٤) وقال الأصمعي: «يقال
للحية الذَكَرُ أيم وأيم، مثقل ومخفف، نحو لَيْنٌ وَلَيْنٌ» (٥).

وقال ابن فارس: «الهمزة والياء والميم ثلاثة أصول متباينة: الدخان، والحية،

(١) انظر: من قضايا اللغة والنحو ص ٢٠ - ٢١.

(٢) الشرح ص ٣.

(٣) المقاييس (أين) ١٦٧/١.

(٤) العين (أم) ٤٢٥/٨.

(٥) الجاحظ: الحيوان ٢٥٤/٤.

والمرأة لزوج لها..... وأما الثانى فالأيم من الحيات الأبيض^(١). وأما الشواهد الشعرية والنثرية، فهي كثيرة تمتلىء بها كتب اللغة وغيرها^(٢).

والذى حدث - إذن - هو أن صوت الميم فى لفظ «الأيم» قد أُبدل نوناً فمائل لفظ «الأين»، الذى كان يدل على معنى الإعياء، فاكْتَسَبَ كذلك الدلالة على نوع من الحيات، وأُضْحَتْ له بذلك دلالتان متباينتان، فدخل فى زمرة ألفاظ المشترك اللفظى من نوع مشترك المتغير فى اللفظ. وهذا هو ماقرره ابن فارس بقوله: «وأما الحية التى تدعى الأين، فذلك إبدال والأصل الميم»^(٣). ويعضد هذا الكلام وجود علاقة صوتية وطيدة بين صوتى الميم والنون من حيث المخرج والصفات. فالميم: «صوت شفوئى أنفى مجهور، تتصل الشفتان حين النطق به، ويهبط الطبق فيفتح المجرى الأنفى، ويمر الهواء منه، فى حين تحدث ذبذبة فى الأوتار الصوتية»^(٤) وكذلك الشأن فى صوت النون، وليس يفرق بينهما سوى أن «طرف اللسان مع النون يلتقى بأصول الثنايا العليا، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان»^(٥).

وإذن، فكلتا الصوتين أنفى Nasal ومجهور Voiced، وكلاهما كذلك من الأصوات المائعة Liquids أو المتوسطة بين الشدة والرخاوة، إذ يمر الهواء حال النطق بهما من الأنف لا الفم، فلا يعترض مجراه انجاس ولا احتكاك^(٦).

ويسدو أن إبدال الميم نوناً فى لفظ «الأيم» قد ذاع لدى قبيلة تميم حتى اشتهرت به. قال ابن فارس: «فالأيم من الحيات: الأبيض.... وننو تميم تقول أين»^(٧).

(١) المقاييس (أيم) ١٦٥/١ - ١٦٦.

(٢) انظر: مثلاً - المصادر الثلاث السابقة بالصفحات نفسها. وانظر: أبو زيد الأنصارى: كتاب الترادف فى اللغة ص ٢٣٤، والفائق فى غريب الحديث ٢٣٩/١، والنهاية ٨٦/١.

(٣) المقاييس (أين) ١٦٧/١.

(٤) مناهج البحث فى اللغة ص ١٠٥.

(٥) الأصوات اللغوية ص ٦٧.

(٦) انظر: مناهج البحث فى اللغة ص ٨٧.

(٧) المقاييس (أيم) ١٦٦/١.

وقد نص الشارح على أن المعنى السياقي للفظ «الآين» فى بيت «تأبط شرًا» هو الإعياء، وهى الدلالة الراجعة، إذ يحتمل اللفظ الدلالة على نوع من الحيات، كما صرح التبريزي، وكان الشاعر قد خصصها بالذكر، على الرغم من أنها جنس من الحيات، زيادة فى الإفراغ والتهويل^(١).

وقد ورد لفظ الآين فى مواضع أخرى من الشرح، وجاء فيها كلها بمعنى الإعياء^(٢).

رابعاً: الاقتراض من اللغات الأخرى:

خالطت العربية كثيراً من اللغات الأخرى، وخاصة بعد ظهور الإسلام، ودخول الناس فيه أقواجا، وقد أدى ذلك إلى حدوث اقتباس متبادل لألفاظ اللغة بين العربية وغيرها. وكان لهذا أثره فى بعض الظواهر اللغوية، فبعض هذه الألفاظ التى اقتبستها العربية من غيرها ثم عربتها، كان لها نظير عربى أصيل يحمل نفس الصورة دون المعنى، وقد أدى ذلك إلى أن غدا لكل لفظ من هذه الألفاظ أكثر من معنى، ومن ثم دخلت دائرة المشترك اللفظى. يقول د. محمد حسن عبد العزيز: «قد يؤدى تعريب الكلمة إلى أن تتفق فى لفظها مع كلمة عربية تختلف فى المعنى، وهذه الصورة من صور المشترك اللفظى، هى التى تعرف فى علم اللغة الحديث بهومونيمى Homonymy»^(٣).

وفى ضوء هذا العامل نستطيع أن نفسر الاشتراك اللفظى فى لفظ «الإبريق» الوارد فى قول علقمة بن عبدة (يصف إبريق خمر):

(٤٤) كأن إبريقهم ظبي على شرفٍ مُقَدَّمٍ بِسَبَا الكَتَانِ مرثومٍ

وجاء فى الشرح: «وقال الرستمى: الأباريق جمع إبريق من الآنية. والإبريق أيضاً فى غير هذا الموضع: السيف. قال الشاعر:

(١) انظر: التبريزي: شرح المفضليات ١٠/١.

(٢) انظر الشرح ص ٧٠٠، وص ٤٤٣، وص ٥٧٣.

(٣) د/ محمد حسن عبد العزيز: التعريب فى القديم والحديث، دار الفكر العربى ١٩٩٠م ص ٧٩، وانظر كذلك: فى اللهجات العربية ص ١٩٦.

قَدْ جِئْتُمُونَا بِأَرْيَقِكُمْ كَأَنَّا دُونَ بَنَى الْأَسْلَحِ
أى: بسيوفكم، والإبريق: البرّاقة من النساء^(١).

أورد الرستمى^٢ اللفظ الإبريق دلالات ثلاثاً، وهى:

أ - الآنية (المعنى السياقى).

ب - السيف.

ج - البرّاقة من النساء.

وهو بذلك يدخل فى ألفاظ المشترك.

- فأما دلالاته على «السيف» وعلى «البرّاقة من النساء» فهما دلالتان أصيلتان فيه، إذ يدل الأصل اللغوى لمادة «برق» على «لمعان الشيء»^(٢). ولذا يقال: امرأة إبريق: برّاقة، وسيف إبريق، برّاق أيضاً، ويقال للسيف نفسه إبريق يُسمى بفعله. قال الشاعر:

تَعَلَّقَ إِبْرِيقًا وَأَظْهَرَ جَعْبَةً . لِيَهْلِكَ حَيًّا ذَا زُهَاءٍ وَجَامِلٍ^(٣)

ولعل اللفظ يكون قد انتقل من الدلالة على السيف البرّاق، إلى الدلالة على المرأة البرّاقة الجسد، بطريق الاستعارة، لاشتراكهما فى المكوّن الدلالى: «البريق واللمعان».

- وأما دلالة اللفظ على «الآنية» فليست دلالة أصيلة فيه، وإنما هو - بهذا المعنى - معرّب عن الفارسية، كما نص على ذلك كثير من المفسرين واللغويين. فقد استشهد كثير من المفسرين القائلين بوجود ألفاظ أعجمية فى القرآن الكريم، كابن عباس ومجاهد وغيرهما، على ماذهبوا إليه بورود بعض الألفاظ الفارسية فى

(١) الشرح ص ٨١٥.

(٢) انظر: المقاييس (برق) ٢٢٢/١.

(٣) المنجد ص ١١١، وانظر كذلك: اللسان (برق) ٢٩٦/١١.

القرآن الكريم، ومنها لفظ «أباريق» - جمع إبريق - الوارد في قوله تعالى: ﴿بَأْكُوبِ وَأَبَاقِ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾^(١). وأما اللغويون فقد نصّ كثير منهم على الأصل الفارسي لهذه الكلمة. قال الجواليقي: «والإبريق: فارسيّ معرّب. وترجمته في الفارسية أحد شيئين: إما أن يكون طريق الماء، أو: صبّ الماء على هيئة. وقد تكلمت به العرب قديماً. قال عدى بن زيد العبادي:

ودعاً بالصُّبُوحِ يوماً فجاءتُ قينةً في يَمِينِهَا إبريقُ»^(٢)

وقد ذهب «آدى شير» إلى مثل ماذهب إليه الجواليقي، بيد أنه نصّ على أن اللفظ معرّب عن المعنى الثاني - صبّ الماء - فقال: «الإبريق: إناء من خزف أو معدن به عروة ولبلة، معرّب أبريز، ومعناه: يصبّ الماء»^(٣).

وعلى ذلك فلفظ الإبريق، بمعنى الآنية، معرّب عن الفارسية، من قولهم: آب راه بمعنى: طريق الماء، أو من قولهم: آب ريز بمعنى: يصب الماء. بيد أن العرب حين اقترضت هذا اللفظ من الفارسية، لم تتركه على بنيته الأصلية، بل غيرت فيها تغييراً.

ومن مظاهر ذلك :

أ- أنها ألحقت بأحد أوزانها: «إفعليل»، وهو أحد الأوزان العربية التي جاءت على مثالها بعض الأسماء والصفات كالإكليل والإصليت^(٤).

ب- أنها تخلصت من المقطع الطويل ذي الحركة الطويلة: «آب» وهو مقطع

(١) سورة الواقعة ٥٦ / ٨١. وانظر كلام هؤلاء في: الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ١٣٦/١، والجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م ص ٥٣.

(٢) المعرب ص ٧١. وانظر كذلك: فقه اللغة وسر العربية ص ٢٨٥.

(٣) الألفاظ الفارسية المعربة ص ٦.

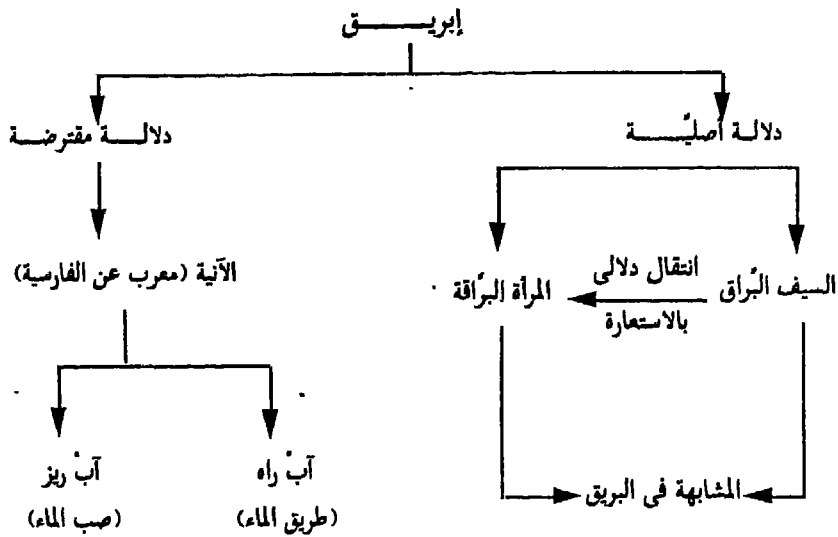
(٤) انظر: الكتاب ٢٤٥/٤، والممتع في التصريف ص ١٠٦.

مرفوض في الفصحى^(١)، وحوّلته إلى مَقْطَعٍ مُغْلَقٍ ذى حركة قصيرة: «أَب» كالآتى:

أَبُ _____ آبُ
ص ح ص ص ح ص

جـ- أنها أبدلت بحرف الهاء - أو الزاى - قافاً.

ولقد كان من نتيجة هذا التغيير الذى أحدثه العرب فى بنية هذا اللفظ الفارسي، أن مائل الإبريق العربى الذى يحمل دلالة أخرى، فتعددت دلالات اللفظ، وغدا من ألفاظ مشترك التغير فى اللفظ، ويمكن تلخيص ذلك فى الشكل الآتى:



وجلى، أن سياق بيت علقمة يعين أن يكون المراد من دلالات لفظ الإبريق هو دلالاته على الآنية (آنية الخمر)، فالشاعر يشبهه فى انتصابه وبياضه، بظبي على مكان مرتفع، وقد وضعت سبائب الكتّان على فمه المُرثوم (المكسور).

(١) لايجوز هذا المقطع فى الفصحى إلا فى آخر الكلمة عند الوقف، أو فى وسطها، شريطة أن يكون المقطع التالى مبدوءاً بصامت يماثل الصامت الذى ختم به المقطع السابق، انظر: التطور اللغوى - مظاهره وعلمه وقوانينه ص ٦٣.

تقنية:

يتبين لنا، بعد دراسة الألفاظ المشتركة في هذا الشرح، أمران، هما:

الأمر الأول: وجود وشائج واضحة بين دلالات معظم هذه الألفاظ، مما يفتح الباب لافتراض أن الاشتراك قد جاءها من جانب التغير في المعنى لا اللفظ. ولذا فجُلُّ الألفاظ المشتركة الواردة في الشرح تدخل في إطار مشترك التغير في المعنى، والقليل منها (لفظان فقط) هو الذى يدخل في إطار مشترك اللفظ.

الأمر الثانى: أن السياق غالباً ما كان يحدّد الدلالة المقصودة من دلالات اللفظ المتعددة، وكان السياق بهذا، بمثابة صمام الأمان الذى يحول دون الوقوع فى الخلط واللبس، كما يقول «أولمان»^(١).

(١) انظر: دور الكلمة فى اللغة ص ١٢٦.

الفصل الثالث

الأضداد

جاء النصُّ على ضِدِّية بعض الألفاظ في الشرح حينما كان يردُّ لفظٌ منها في بيت لأحد شعراء الديوان، فيتعرض أحد الشراح لبيان معناه، ثم ينص على ضِدِّيته بقوله: «وهو من الأضداد»، ثم يشفع ذلك - عادةً - بإيراد بعض الشواهد لدلالة اللفظ على المعنيين المتضادين، وهي في معظمها شواهد شعرية.

ولأنَّ التضادَّ خلاف الأصل فقد كان ذلك داعية إلى التمهيص في هذا الأمر، وتقليبه على وجوهه، فتبين أنَّ ألفاظ الأضداد الواردة في الشرح ليست متضادة المعنى، وإنما هناك بعض العوامل التي ولدت مظنة التضاد. وهذا مما يدعم رأى علمائنا القدماء الذين أنكروا التضاد كثعلب وابن درستويه، كما أنه يدعم ماذهب إليه بعضُ المحدثين من أننا «حين نحلل أمثلة التضاد في اللغة العربية، ونستعرضها جميعاً، ثم نحذف منها مايدل على التكلف والتعسف في اختيارها، يتضح لنا أن ليس بينها مايفيد التضاد بمعناه العلمي الدقيق إلا نحو عشرين كلمة في كل اللغة»^(١).

وقد أمكن تفسيرُ التضاد في ألفاظه الواردة في الشرح في ضوء العوامل التي سبق الإلماح إليها في التمهيد، مع إضافة عاملين آخرين هما: اختلاف الاعتبار، والخصائص التعبيرية.

وهذا هو تفصيل هذه العوامل:

أولاً: الخوف من الحسد:

كان العرب يؤمنون بالحسد، ويتخذون ما يظنون أنه يدرأ عنهم شره، كالتمايم وغيرها^(٢)، كما ذُكر الحسد في القرآن الكريم، وأمر النبي ﷺ بالاستعاذة من شره^(٣).

(١) في اللهجات العربية ص ٢١٥.

(٢) انظر في الحديث عن الحسد وموقف العرب منه: الحيوان ١٣٣/٢ - ١٤٢، وكذلك: ابن قتيبة: عيون الأخبار، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (د.ت) ٨/٤ - ١٢.

(٣) انظر في موقف الإسلام من الحسد: الجامع لأحكام القرآن ٧١/٢ و ٢٥١/٥، و ٢٥٩/٢٠.

وقد كان لهذا الإيمان أثره في السلوك اللغوي لدى العرب؛ إذ عمد بعضهم إلى إطلاق التسميات والأوصاف القبيحة على ما هو فائق الحسن والجودة؛ لئلا يعرضه لشَر الحسد الذي يُزيل النعم.

وقد أدى هذا إلى وقوع التضاد في بعض الألفاظ العربية، ومنها لفظ «شَوْهَاء» الوارد في قول زَبَّان بن سَيَّار (يمتدح فرسه):

٦ شَوْهَاءُ مَرَكْضَةٌ إِذَا طَاطَأَتْهَا مَرَّطَى إِذَا ابْتَلَّ الْحِزَامُ نَسُولُ
وجاء في الشرح: «الشَّوْهَاءُ: الْحَسَنَةُ الْخَلْقُ الْكَامِلَةُ حُسْنًا، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ وَيُقَالُ: فَرَسٌ شَوْهَاءٌ إِذَا كَانَتْ سَيِّئَةُ الْخَلْقِ. قَالَ أَبُو دُوَادٍ الْإِيَادِيُّ فِي الْمَدْحِ:
فَهِيَ شَوْهَاءٌ كَالْجَوَالِقِ قُوَهَا مُسْتَجَافٌ يَضِلُّ فِيهِ الشَّكِيمُ
ويقال: شَوْهَاءٌ: طَوِيلَةٌ»^(١).

فقد عدَّ الشارح لفظ «شَوْهَاء» في دلالاته على الحُسْنِ والقُبْحِ، من أَلْفَاظِ الْأَضْدَادِ، وكذلك صنع مؤلفو كتب الْأَضْدَادِ فِي التَّرَاثِ اللَّغَوِيِّ. قَالَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ: «وَمِنَ الْأَضْدَادِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: فَرَسٌ شَوْهَاءٌ إِذَا كَانَتْ حَسَنَةً الْخَلْقِ»^(٢).

وبدل الْأَصْلَ اللَّغَوِيَّ لِمَادَةِ «شَوْهَاء» عَلَى الْقُبْحِ، لَا الْحُسْنَ، قَالَ ابْنُ فَارَسٍ: «الشَّيْنُ وَالْوَاوُ وَالْهَاءُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى قُبْحِ الْخَلْقَةِ، وَالثَّانِي: نَوْعٌ مِنَ النَّظَرِ بِالْعَيْنِ. فَالْأَوَّلُ: الشَّوْهَاءُ: قُبْحُ الْخَلْقَةِ»^(٣). وَجَاءَ فِي اللِّسَانِ: «وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخَلْقِ لَا يُؤَافِقُ بَعْضُهُ بَعْضًا أَشْوَهُ وَمُشَوَّهٌ»^(٤) وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ، فِي

(١) الشرح ص ٦٩٢.

(٢) أضداد ابن الأثير ص ٢٨٤. وانظر كذلك: أضداد الأصمعي ص ٣٢، وابن السكيت ص ١٨٦-١٨٧، والسجستاني ص ١٣٧، وابن الدهان ص ١٠٠، والصاغاني ص ٢٣٥.

(٣) المقاييس (شوه) ٢/٢٣١.

(٤) (شوه) ١٧/٤٠٣.

يوم بدر، حين رمى المشركين بالتراب «شاهت الوجوه. قال أبو عمرو. يعنى قبحت»^(١)

وأما إطلاق اللفظ على معنى الحسن الفائق فقد جاء على سبيل الخشية من الحسد. وهذا ماقرره أبو حاتم السجستاني بقوله: «قال أبو عبيدة: مهرة شوهاة: قبيحة وجميلة. قال أبو حاتم: لا أظنهم قالوا للجميلة شوهاة إلا مخافة أن تصيها عين، كما قالوا للغراب أعور لحدة بصره»^(٢).

وأما تفسير الفرس الشوهاة بأنها الطويلة، كما ورد فى الشرح، أو بأنها «المفرطة رُحْبَ الشَّدَقَيْنِ وَالْمِنْخَرَيْنِ»^(٣)، فهو تفسير لموطن الحسن والروعة فى الفرس.

ويدل سياق بيت «زبان» دلالة واضحة على أن المراد من لفظ «شوهاة» فيه، هو الحسن والروعة؛ إذ إن الشاعر فى معرض الإشادة بفرسه.

ثانيا: التفاؤل والتشاؤم:

تمارس غريزة التفاؤل والتشاؤم دوراً مؤثراً فى توجيه السلوك اللغوى للناطقين باللغة، ويتابين هذا التأثير - قوة وضعفاً، باختلاف دور هذه الغريزة ومكانتها فى نفوسهم وعقولهم. ولعل الهرب من التعبير عن المكروهات بألفاظها الحقيقية، إلى ألفاظ أخرى محبوبة الدلالة، مما يؤدى أحياناً إلى وقوع التضاد، يمثل أبرز مظاهر هذا التأثير، «فإذا شاء المرء التعبير عن معنى سيئ تشاءم من ذكر الكلمة الخاصة به، وفر منها إلى غيرها، فجميع الكلمات التى تعبر عن الموت والأمراض والمصائب والكوارث، يفر منها الإنسان ويكنى عنها بكلمات حسنة المعنى، قريبة إلى الخير...

(١) أبو عبيد : عرب الحديث ١١٢/١ .

(٢) أصداد السجستاني ص ١٣٧، وابن الدهان ص ١٠٠، والصاغانى ص ٢٣٥ .

(٣) أبو عبيدة: كتاب الخيل، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ٢٥٥ .

وأقرب المعاني إلى كلمات التشاؤم، هي أضدادها من كلمات التفاؤل^(١).
وقد أدى هذا العامل إلى نشوء بعض كلمات الأضداد في اللغة العربية،
ومنها كلمتا «الناهل» و«السليم» الواردتان في الشرح.
* فأما لفظ السليم، فقد ورد في قول المرقش الأصغر (يصف أرقه من
تعاور الهموم عليه):
(١٢) لم أغمض طه لها حتى انقضت أكلوها بعد مانام السليم
وجاء في الشرح: «غيره: أكلوها: أرعى نجومها، والسليم: اللديغ، سمى
سليماً تفاؤلاً بالسلامة كما قيل للمهلكة مفآزة»^(٢).

* وأما لفظ الناهل، فقد ورد في قول مزرد بن ضرار:
(١٤) وأنى أرد الكبش، والكبش جامع وأرجع رمحي وهو ريان ناهل
وجاء في الشرح: والناهل هاهنا الريان، وهو من الأضداد. يقال: قطاً ناهل إذا
كن عطاشاً، ومنه قول امرئ القيس:
إذهبن أقساط كرجل الدبا أو كقطا كاظمة الناهل^(٣)
فنحن هنا يازاء لفظين يحمل كل منهما معنيين متضادين:

— فأما لفظ «السليم»، فيدل على الصحيح، وعلى اللديغ أيضاً. وليس يدل
الأصل اللغوي لمادة «س ل م» على معنى اللدغ، بل على الصحة والسلامة. يقول
ابن فارس: «السين واللام والميم معظم بابه من الصحة والعافية»^(٤)، ولذا فإن

(١) في اللهجات العربية ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) الشرح ص ٥٠٦.

(٣) البيت ص ١٦٣ والشرح ص ١٦٤.

(٤) المقاييس (سلم) ٩٠/٣.

الشارح قد فسر دلالة لفظ السليم على اللديغ بأنه من باب التفاضل بالسلامة، وذلك كما سُميت الصحراء المهلكة مفازة. وهذا الذى قرره الشارح هو ماقرره كثير من علماء اللغة والمؤلفين فى الأضداد. قال الأصمعى: «وسموا المفازة مَفْعَلَة من فاز يفوز إذا نجح، وهى مهلكة.... وأصل المفازة مَهْلَكَة فتفاءلوا بالسلامة والفوز، كقولهم للملدوغ سليم، والسليم: المعافى»^(١) وقال السجستاني: «وقالوا: السليم: السالم، والسليم: الملدوغ، وهو عندى على التفعّل»^(٢) وقال الجاحظ: «وللطيرة سَمَتُ العربُ المنهوش بالسليم، والبرية بالمفازة»^(٣). وقال ابن قتيبة: «ومن المقلوب: أن يوصف الشيء بضد صفته للتطير والتفاضل كقولهم للديغ: سليم، تطيراً من السقم، وتفاضلاً بالسلامة»^(٤).

وأما قول بعض اللغويين إن «السلم: لدغ الحية»^(٥)، فلعله قد جاء بعد استقرار لفظ السليم فى الدلالة على اللديغ، وشيوع استعماله فى هذا المعنى، فنُسبت علة إطلاقه عليه، وتوهم الناطقون أصالة اللفظ فى الدلالة على اللدغ، فاشتقوا منه ضرباً من المشتقات للدلالة على هذا المعنى. ولعل هذا هو بعض ما يشير إليه قول دا/ صبحى الصالح: «والأسرار البلاغية لعلها فى الواقع بوضع اللغة، فهى أمور نسبية تتفاوت طرق التعبير عنها بتفاوت الأشخاص، فلم يكن ضرورياً أن يكون ما استعمل على سبيل التقابل لغرض ما دالاً على التضاد الحقيقى الوضعى، ولكن الناس إذا تناسوا علاقة التقابل هذه - تستدعيها الصور والألفاظ والأفكار المتداعية نقلوا هذه الألفاظ متوهمين فيها التضاد الحقيقى، فاجتمع لديهم من ذلك ما اجتمع مما يسمونه بالأضداد»^(٦).

(١) أضداد الأصمعى ص ٣٨.

(٢) أضداد السجستاني ص ١١٤.

(٣) الحيوان ٣/ ٣٤٩.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ١٨٥.

(٥) اللسان (سليم) ١٨٤/١٥.

(٦) دراسات فى فقه اللغة ص ٣١٠ - ٣١١.

ودلالة لفظ السليم على اللديغ في بيت «المرقش» هو المعنى الذى يعينه السياق، فالشاعر يبنى تصوير تعاضم الأرق عليه، حتى لقد نام اللديغ، وهو مظنة الأرق لما به، بينما لا يزال هو أرقاً يرقب نجوم الليل الطويل.

وأما لفظ «الناهل»، فيدل على الريان، وعلى الصدى، كما ذكر الشارح دون تفسير لعل هذا التضاد.

ويدل الأصل اللغوى لمادة (ن ه ل) على أصالة معنى الرى لا العطش. يقول ابن فارس «التون والهاء واللام يدل على ضرب من الشرب..... والناهل: الريان»^(١). وجاء فى اللسان: «المنهل: المشرب ثم كثر ذلك حتى سميت منازل السفار على المياه مناهل.. وقال ثعلب: المنهل: الموضع الذى فيه المشرب»^(٢).

وأما دلالة اللفظ على معنى العطش، فهو من باب التفاضل بالرى، والتطير من العطش، وهذا ماقرره كثير من أهل اللغة. قال الأصمعى: «وإبل نهال: عطاش، يتطيرون بها من العطش فيقولون: هذه إبل ناهلة»^(٣).

وقال السجستاني: «فإنما قيل للعطشان ناهل على التفضيل كما يقال المفازة للمهلكة على التفضيل»^(٤). وقال ابن قتيبة: «ومن المقلوب أن يوصف الشيء بضد صفته للتطير والتفاضل، كقولهم للديغ سليم.. وللعطشان: ناهل، أى: سينهل»^(٥). وقال ابن فارس: «والناهل: الريان، وربما قالوا للعطشان ناهل! وهذا لعله أن يكون على معنى الفأل»^(٦).

(١) المقاييس (نهل) ٥ / ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٢) (نهل) ١٤ / ٢٠٥.

(٣) أزداد الأصمعى ص ٣٧. وانظر كذلك: أزداد ابن السكيت ص ١٩١، وابن الأنبارى ص ١١٦.

(٤) أزداد السجستاني ص ٩٩.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ١٨٥.

(٦) المقاييس (نهل) ٥ / ٣٦٤ - ٣٦٥.

ويعين السياق معنى الرى فى بيت «مزرد»؛ إذ هو فى معرض الافتخار ببسالته، وبمقارنته للأقران، وبعودة رمحہ ممتلئاً بدماء الكماء والأعداء. وأما بيت امرئ القيس، فهو فى معرض الحديث عن قوة جيشه^(١)، وسرعة جياده، فيشبه تلك الجياد، فى سرعتها، بقطع الجراد، أو بالقطا الصادية التى تروم مورد كاظمة، فهى لاتألو طيراناً، ولذا فإن معنى العطش هو المعنى المناسب لسياق النص، ولمرام الشاعر. بيد أننى أشير هنا إلى أنه ليس ثمة تفاؤل فى وصف القطا بالنهّل، وإنما الأمر هو أن إطلاق اللفظ على معنى العطش كان فى مرحلة لغوية ماعلة التفاؤل، فلما كثر استعماله فى هذا المعنى، توهم الناطقون أصالة دلالة على معنى العطش، فاستعملوه بهذه الدلالة دون نظر إلى معنى التفاؤل.

وأشير أخيراً إلى أن هذا الذى قرره الشارح ولغويو العرب القدماء بشأن كلمتى الناهل والسليم، يلتقى وما يقرره المحدثون بشأن الكلمات المحظورة أو كلمات اللامساس Taboo وحسن التعبير Euphemism. فأما اللامساس فيطلق «على كل ما هو مقدس أو ملعون ويحرم لمسه أو الاقتراب منه لأسباب خفية سواء أكان ذلك إنساناً أم كلمة أم شيئاً آخر. فإذا ما اصطدمت كلمة بحظر الاستعمال تحت تأثير عامل اللامساس حلت محلها كلمة أخرى خالية من فكرة الضرر والأذى»^(٢).

وأما حسن التعبير فهو: «استبدال الكلمات اللطيفة الخالية من أى مغزى سىء أو مخيف بكلمات اللامساس»^(٣). ويكثر اللامساس أو الحظر فى مجال الكلمات الدالة على الموت والأمراض والمصائب وقضاء الحاجة والأمور الجنسية^(٤).

(١) انظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة - ١٩٦٩ م ص ١٢١.

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٤.

(٣) المرجع السابق ص ١٧٧.

(٤) انظر تفصيل القول فى مجالات كلمات اللامساس: د/ كريم زكى حسام الدين: المحظورات

وعلى ذلك فيمكننا أن نقرر استعمال لفظ الناهل للدلالة على العطشان، ولفظ السليم للدلالة على اللديغ، كان من قبيل حسن التعبير، وهو الذى اعتبره القدماء من باب التفاؤل والتطير، خاصة وأن العرب كانت تعتقد فى الفأل والطيرة، وكان لهذا الاعتقاد مظاهره الواضحة فى حياتهم. قال الجاحظ: «ولإيمان العرب بباب الطيرة والفأل عقدوا الرّثائم، وعشّروا إذا دخلوا القرى تعشير الحمار، واستعملوا فى القداح الأمر، والناهى، والمتربّص»^(١) وليس هناك شك فى أن التعرض للعطش أو لدغ الأفاعى كانا من الأمور البغيضة فى البيئة العربية القاحلة، حيث الماء عماد الحياة، وحيث تزحف الحيوانات المميتة، ويعز الدواء، فيقود العطش ولدغ الأفاعى إلى الموت، فتحاشوا ذكرهما كراهة لما يقودان إليه.

ثالثاً: عموم المعنى الأصلي:

قد يحدث التضاد أحياناً بسبب «دلالة الكلمة فى أصل وضعها على معنى عام يشترك فيه الضدان، فتصلح لكل منهما لذلك المعنى الجامع... وقد يغفل بعض الناس عن ذلك المعنى الجامع فيظنّ الكلمة من قبيل الأضداد»^(٢). وهذا ما أشار إليه ابن الأنبارى، من قبل، بقوله: «وقال آخرون: إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع»^(٣). وفى ضوء هذا العامل يمكن أن نفسر التضاد فى ألفاظ الجَوْن والحَنْدِيد والصَارِخ الواردة فى الشرح.

* فأما لفظ «الجَوْن» فقد ورد فى قول مُتَمِّم بن نُؤَيْرَة:

= اللغوية، مكتبة الأنجلو - القاهرة - ١٩٨٥ ص ٦٧ - ١١٧، ود/ نايف خرمّا: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة - الكويت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ص ٢٤٦ - ٢٤٩.

(١) الحيوان ٤٤٠/٣.

(٢) د. وافي: فقه اللغة ص ١٩٥.

(٣) أضداد ابن الأنبارى ص ٨، ونقله السيوطى فى المزهرة ٤٠١/١.

(٢٣) أقولُ وقد طار السَّنا في رَبابه وجَوْنٌ يَسُحُ الماءَ حتَّى تَرى
وجاء في الشرح: «السَّنا: ضوء البرق، والرَّباب: السحاب يرى دون
السحاب.... وقال عِيَّاض بن كُثَيْر:

كَأَنَّ الرَّبابَ الْجَوْنَ فِي حَجَرَاتِهِ بِأَرْجَائِهِ الْقُصُوى نَعَامٌ مُعَلَّقٌ

الْجَوْنُ هَاهُنَا سَحَابٌ أَسْوَدٌ، وَقَدْ يَكُونُ الْجَوْنُ الْأَبْيَضُ، وَهُوَ مِنْ
الْأَضْدَادِ^(١). فَقَدْ نَصَّ الشَّارِحُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ «الْجَوْنِ»، بِمَعْنَى الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ،
مِنْ أَلْفَاظِ الْأَضْدَادِ، وَقَدْ شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَالْمُؤَلِّفِينَ فِي
الْأَضْدَادِ^(٢)، بَيِّدَ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَقْدِمَ تَفْسِيرًا لِهَذَا التَّضَادِّ.

وَالَّذِي نَرَجِّحُهُ فِي تَفْسِيرِ تَضَادِّ هَذَا اللَّفْظِ، هُوَ مَاقَالَ بِهِ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ
أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ مُعَرَّبٌ عَنِ الْفَارْسِيَّةِ^(٣)، وَأَنَّ أَصْلَهُ الْفَارْسِيَّ هُوَ «كَوْنٌ» بِمَعْنَى اللَّوْنِ
مُطْلَقًا. وَاللَّوْنُ الْمُطْلَقُ دَلَالَةٌ عَامَةٌ، فَلَمَّا عَرَبَ هَذَا اللَّفْظَ اسْتَعْمَلَهُ بَعْضُ الْعَرَبِ
لِلدَّلَالَةِ عَلَى اللَّوْنِ الْأَسْوَدِ، وَاسْتَعْمَلَهُ بَعْضُهُمْ الْآخَرُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَبْيَضِ. يَقُولُ د.
ظَاظَا: «وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْبَابِ لَفْظُ الْجَوْنِ، وَهُوَ فَارْسِيٌّ مُعَرَّبٌ مَعْنَاهُ: اللَّوْنُ، وَلَكِنْ
اسْتَعْمَلَهُ بَعْضُ الْعَرَبِ وَخَصَّصَهُ لِلأَبْيَضِ، وَالْآخَرُونَ لِلأَسْوَدِ، فَصَارَ مِنْ
الْأَضْدَادِ^(٤). وَيَعْضُدُ ذَلِكَ قَوْلُ قُطْرُبُ: «وَمِنْهُ أَيْضًا: الْجَوْنُ، فِي لُغَةِ قُضَاعَةَ:
الْأَسْوَدُ، وَفِي مَايَلِيهَا: الْأَبْيَضُ»^(٥).

(١) الشرح ص ٥٣٥.

(٢) انظر مثلاً: أضداد قطرب ص ٢٥٨ - ٢٥٩، والأصمعي ص ٣٦ - ٣٧، وابن السكيت ص
١٨٩، والتوزي ص ١٦٨، والسجستاني ص ٩١-٩٢، وابن الأنباري ص ١١١، وابن الدهان
ص ٩٥، والصاغاني ص ٢٢٧، وأدب الكاتب ص ٢٠٨ - ٢٠٩، ومجالس ثعلب ٣٠٦/٢.

(٣) أشار ابن فارس إلى أن بعض النحويين في عصره كانوا يقولون إن الجون معرب عن الفارسية،
وأنكر ذلك. انظر: المقاييس (جون) ٤٧٦/١.

(٤) كلام العرب ص ١١٣. وانظر: ربحي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية ص ١١، وفصول
في فقه العربية ص ٣٤٤.

(٥) أضداد قطرب ص ٢٥٩.

ومما يرجح كونَ هذا اللفظ معرباً، استعمالُ العرب له في الدلالة على عدة ألوان. يقول آدى شير: «ومما يؤيد تعريبه أنه يأتي بمعنى الأبيض والأسود والأخضر والأحمر والأدهم»^(١). وهذا ما يؤيده قولُ ابن دريد: «والجون: الأبيض والأسود والأحمر»^(٢) وما ورد في اللسان: «الجون: الأسود اليحمومي والأنثى جونة. ابن سيده: الجون الأسود المُشرب حمرة، وقيل: هو النبات الذي يضرب إلى السواد من شدة خضرته والجون أيضا الأحمر الخالص، والجون: الأبيض»^(٣)، غير أن استعمال اللفظ للدلالة على اللون الأسود البراق هو الاستعمال الأغلب^(٤).

وقد عرّب هذا اللفظ، على معناه الحقيقي، في كلمة أخرى هي «الزرجون» بمعنى: الخمر^(٥). قال الجواليقي: «الزرجون: الخمر. فارسي معرب. وأصله زركون، أى: لون الذهب»^(٦). وجاء في اللسان: «والزرجون: الخمر، قال السيرافي: هو فارسي معرب شبه لونها بلون الذهب لأن زرباً بالفارسية: الذهب، وجون: اللون، وهم مما يعكسون المضاف والمضاف إليه عن وضع العرب»^(٧).

ويدل السياق على أن المراد من لفظ الجون، في قول «متمم بن نويرة» هو السحاب الأسود، كما نصَّ الشارح، إذ إن السحاب الأسود هو السحاب المحمل بالمطر، كما يدل السياق على ذلك أيضاً في بيت عياض بن كثير لأنه قد شبه السحاب بالنعام المعلق، والنعام أسود الريش.

(١) الألفاظ الفارسية المعربة ص ٤٩.

(٢) الجمهرة (ج ن و) ١١٧/٢.

(٣) (جون) ٢٥٤/١٦ - ٢٥٥.

(٤) انظر: الكامل ٨٧٤/٢.

(٥) انظر: فصول في فقه العربية ص ٣٤٤.

(٦) العرب ص ٢١٣ وانظر كذلك: الشهاب الخفاجي: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الحرم الحسيني - القاهرة ١٣٧١ هـ -

١٩٥٢ م. ص ١٣٨.

(٧) (زرجن) ٥٧/١٧.

* وأما لفظ «الخنديذ» فقد ورد في قول «بشر بن أبي خازم» (يصف فرساً):

٤٣) وخنديذ ترى الغُرمول منه كطى الزق علقه التجار

وجاء في الشرح: «قال الضبي: الغُرمول: وعاء الذكر، والخنديذ هاهنا الفحل، وهو في غير هذا الموضع الخصى، وهو من الأضداد»^(١).

فقد عد «الضبي» لفظ «الخنديذ» من الأضداد، وذلك لدلالته على الفرس الفحل، والفرس الخصى، وكذلك قرر بعض المؤلفين في الأضداد. قال قطرب: «ومن الأضداد: الخنديذ: الفحل، والخنديذ: الخصى»^(٢).

وفي مقابل هؤلاء، أنكر لغويون آخرون وقوع التضاد في هذا اللفظ، وذلك لأنهم يرون أن اللفظ، في أصله، يدل على كرام الخيل مطلقاً، وكرام الخيل فيها الفحول وفيها الخصيان، ولذا فلا تضاد في اللفظ، بل هي دلالة عامة تحتل المعنيين المتضادين. قال ثعلب: «والخذاذيد: الخصيان من الخيل والفحولة، لأن الخذاذيد: الكرام، والكرام يكون فيها الخصى والفحل»^(٣).

وهذا الذي قرره ثعلب هو الرأي الذي أرجحه إذ إن مكُون «الكرم والتفوق» لا «الخصاء أو الفحولة» هو المكُون الدلالي الأساسي للفظ الخنديذ، يدل على ذلك أن الاستعمال اللغوي قد استبقاه، بينما أسقط مكُون الخصية والفحولة، ثم عمم اللفظ على كل فائق ولو لم يكن خيلاً. قال قطرب: «ويقال شاعر خنديذ، وخطيب خنديذ، وهو الفائق من كل شيء»^(٤). وجاء في اللسان:

(١) الشرح ص ٦٧٥.

(٢) أضداد قطرب ص ٢٧٦. وانظر كذلك: أضداد التوزي ص ١٦٨، وابن الأثير ص ٥٨ - ٥٩، وابن الدهان ص ٩٧، والصاغاني ص ٢٢٩.

(٣) الجواليقي: شرح أدب الكاتب تقديم مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي بيروت (د.ت) ص ١٨٢.

(٤) أضداد قطرب ص ٢٧٦.

«والخنذيد: الشجاع البهمة الذى لايهتدى لقتاله، والخنذيد: السخى التام السخاء.... والخنذيد: السيد الحليم»^(١).

ويبدو أن القائلين بالتضاد فى لفظ الخنذيد قد أسقطوا من اعتبارهم مكُون الكرم، وهو المكُون الأساسى، ونظروا إلى مكُون الخصاء والفحولة، وهو المكُون الثانوى المتضمن فى المكُون الأساسى، فقالوا بالتضاد. يقول أبو حاتم السجستاني: «قال أبو عبيدة: الخنذيد من الخيل: الفحل والخصي، وغلط، إنما الخنذيد: الفائق من الخيل ومن كل شىء. يقال: خطيب خنذيد وشاعر خنذيد، وقال خفاف بن عبد قيس:

وبراذين كابيأت وأتئنا وخنذيد خصيصة وفحولاً

والخصيصة: الخصيان، فأراد منها خصيان ومنها فحول»^(٢).

ويدل سياق بيت «بشر» دلالة واضحة على أن المراد من لفظ الخنذيد هو الفرس الكريم الفحل؛ إذ شبه الشاعر غرمولَه بزق خلا مما فيه فعلقه صاحبه.

* وأما لفظ «الصارخ» فقد ورد فى قول خراشة بن عمرو العبسي (يمتدح قومه):

(١٠) مصاليت ضربابون فى حومة الوغا إذا الصارخ المكروب عمً وخللاً

وجاء فى الشرح: «والصارخ: المستغيث، والصارخ أيضاً: المغيث، وهو من الأضداد. قال الله عز وجل: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ أى بمغيثكم. وقال الراجز:

إذا دعا الصارخ غير متصل

هو ها هنا المستغيث. وقال الآخر:

إننا إذا ما أتانا صارخ فزع كان الصراخ له قرع الظنايب»^(٣)

(١) (خند) ٢٣/٥.

(٢) أضداد السجستاني ص ٨٧.

(٣) الشرح ص ٨٢٥، والآية من سورة إبراهيم ٢٢/١٤.

فقد عُدَّ الشارح لفظ «الصارخ» من الأضداد لدلالته على المغيث والمستغيث معاً، وقد قرّر ذلك أيضاً المؤلفون في الأضداد. قال ابن الأنباري: «والصرىخ والصارخ من الأضداد، يقال: صارخ وصرىخ للمغيث، وصارخ وصرىخ للمستغيث»^(١).

وتفسير هذا التضاد هو دلالة الفعل «صرخ» على معنى عام هو: رفع الصوت قال ابن دريد: «الصراخ: معروف يقال لكل صائح: صارخ»^(٢). وجاء في اللسان: «الصرخة: الصيحة الشديدة عند الفزع والمصيبة. وقيل: الصراخ: الصوت الشديد ما كان، صرّخ يصرّخ صراخاً»^(٣).

ولما كان كلٌّ من المغيث والمستغيث يرفع صوته مغيثاً كان أو مستغيثاً، فقد سوّغ ذلك إطلاق لفظ الصراخ عليهما، وهذا ما قرّره بعض أئمة اللغة. فابن قتيبة يقرر أنه يقال «للمستغيث: صارخ، وللمغيث: صارخ، لأنّ المستغيث يصرخ في استغاثته، والمغيث يصرخ في إجابته»^(٤). وينقل الجواليقي عن ثعلب قوله: «والصارخ: المستغيث والصارخ المغيث؛ لأنه صراخٌ منهما»^(٥).

ويعين السياق في بيت خراشة معنى الاستغاثة لوصفه الصارخ بالمكروب. وكذلك الشأن في الرجز والبيت اللذين أوردهما الشارح. وأما الآية القرآنية، فيعين السياق فيها معنى الإغاثة^(٦).

وقد ورد لفظ «الصارخ» ولفظ «الصراخ» في مواضع أخرى من الشرح

(١) أضداد ابن الأنباري ص ٨٠، وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٧٣ - ٢٧٤، والأصمعي ص

٥٣ - ٥٤، وابن السكيت ص ٢٠٨ - ٢٠٩، والسجستاني ص ١٠٥ - ١٠٦، وابن الدهان

ص ١٠٠ والصاغاني ص ٢٣٥.

(٢) الجمهرة (خ ر ص) ٢٠٨/٢.

(٣) (صرخ) ٢/٤.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ١٨٧.

(٥) شرح أدب الكاتب ص ١٨٢.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٥٧/٩.

بمعنى الإغاثة وبمعنى الاستغاثة كما عيّن السياق^(١).

رابعاً: دلالة اللفظ على معنى وسط:

يحدث أحياناً أن تكون اللفظة «مستعملة في معنى وسط، ثم يتحدّد في مجموعتين من المتكلمين، قبيلتين مثلاً، بحيث ينحاز معناها في إحداهما إلى طرف قصي بالنسبة للمعنى الوسط الذي كان عليه أولاً: وينحاز في القبيلة الأخرى إلى الطرف القصي الآخر، فينتهي ذلك بأن تكون له في كل قبيلة دلالة عكس الأخرى، ثم تحدث وحدة لغوية لسبب ما بين القبيلتين فتصبح الدالّتان المتطرفتان جارتين على هذا اللفظ الواحد، ويدخل حينئذ في الأضداد»^(٢).

وفي ضوء هذا العامل يمكن أن نفسّر التضاد في لفظة «السُدْفَة» أو «السُدْف» الواردة في قوله المثقّب العبدى (في شأن ناقتة):

(٢٩) فَأَلْقَيْتُ الزَّمَامَ لَهَا فَنَامَتْ لِعَادَتِهَا مِنَ السُدْفِ الْمُبِينِ

وجاء في الشرح: والسُدْف: الليل، والسُدْف: النهار وهو من الأضداد، وهو في هذا البيت الضوء»^(٣).

فقد نص الشارح على وقوع التضاد في لفظ السُدْف - أو السُدْفَة، وهما واحد^(٤) وذلك لدلالته على الليل والنهار، أو الظلمة والضوء.

وقد شارك الشارح، في النص على ضدية هذا اللفظ، كثير من اللغويين والمؤلفين في الأضداد، قال السجستاني: «قال أبو عبيدة: السُدْف الظلمة والضوء وأنشد في الضوء :

قَدْ أَسْدَفَ اللَّيْلُ وَصَاحَ الْحِزَابُ

(١) انظر الشرح ص ٢٤٣، وص ٥٦١ - ٥٦٢، وص ٦٠٦.

(٢) د/ حسن ظاظا: كلام العرب ص ١١٢.

(٣) الشرح ص ٥٨٥.

(٤) جاء في اللسان (سدف) ٤٧/١١: «اللياني: اتيت بهمدقة من الليل وسدفة وهو السدف».

يعنى: الديك...، وفي الإِظلام قال الخَطَفَى حُذِيفَةَ جَدَّ جَرِير:

يَذْفَعَنَّ لِلَّيْلِ إِذَا مَا أَسْدَفَا أَعْنَاقَ جِنَانٍ وَهَامِماً رُجْفًا^(١)

وقد ذهب بعض اللغويين - قديماً وحديثاً - إلى أنَّ العِلَّةَ في وقوع التضاد في هذا اللفظ هي دلالته على معنى عام هو «الستر»، وهو معنى يصلح للانطباق على كلٍّ من الليل والنهار، أو الظلمة والضوء. قال ابن الأنباري: «السُدُفَةُ: الظُّلْمَةُ، والسُّدُفَةُ: الضوء. سُمِّيَاً بذلك لأنَّ أصل السُدُفَةُ السُّتْرُ، فكأنَّ النهار إذا أقبل ستر ضوءه ظلمة الليل، وكأنَّ الليل إذا أقبل سترت ظلمته ضوء النهار»^(٢).

وليس يخفى مافي هذا الرأي من تكلف، فإذا كان القول بأنَّ الليل يستر النهار جائزاً، فليس يسوغ القول بأنَّ النهار يستر ويحجب الليل بضوئه، إذ كيف يكون النور حاجباً سائراً؟.

والذى يُرْجَّح في تفسير ضِدِّيَّة هذا اللفظ، هو دلالته على معنى وَسَطَ بين الظلمة والضوء، ثم تخصيصه بالدلالة على أحدهما كما ذكر الدكتور حسن ظاظا^(٣). ويؤيد ذلك ما جاء في اللسان: «والسُدُفَةُ والسُّدُفَةُ: طائفة من الليل، والسُدُفَةُ: الضوء، وقيل: اختلاط الضوء والظلمة جميعاً كوقت ما بين صلاة الفجر إلى أول الإسفار، وقال عماره: السُدُفَةُ: ظُلْمَةٌ فيها ضوء من أول الليل وآخره ما بين الظلمة إلى الشُّقِّق، وما بين الفجر إلى الصلاة»^(٤). وقد علّق الأزهري على قول عماره، ذلك السابق، بقوله: «قلت: والصحيح ما قاله عماره»^(٥).

(١) أضداد السجستاني ص ٨٦ وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٤٦ - ٢٤٧، والأصمعي ص ٣٥، وابن السكيت ص ١٨٩، والتوزي ص ١٦٥ - ١٦٦، وابن الأنباري ص ١١٤، وابن الدهان ص ٩٩، والصاغاني ص ٢٣٢، وأبو زيد الانصاري: كتاب التوارد في اللغة ص ٤٨٣.

(٢) الأضداد ص ٨-٩ وانظر نفس الرأي في: تأويل مشكل القرآن ص ١٨٦ - ١٨٧ والمزهر ٤٠١/١، وفصول في فقه العربية ص ٣٤٤.

(٣) كلام العرب ص ١١٢ - ١١٣.

(٤) (سدف) ٤٧ / ١١٠٠.

(٥) تهذيب اللغة (سدف) ٣٦٧/١٢، وعماره هذا هو عماره بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر

فلفظ السُدفة - إِذَنْ - كان يحمل دلالة وسطية أو مركبة وهي: «اختلاط الضوء بالظلمة» كالوقت ما بين قبيل الغروب إلى ظهور الشفق، والوقت ما بين الفجر إلى صلاة الصبح، ثم حدث «تفتت» لهذه الدلالة المركبة، فانشطرت إلى قسميها المتمازجين والمتفارقين: الضوء والظلمة، واستعملها بعض العرب للدلالة على الضوء أو النهار، واستعملها آخرون للدلالة على الظلمة أو الليل، ويؤيد ذلك قول الأصمعي: «قال أبو زيد السُدفة في لغة تميم الظلمة، وفي لغة قيس: الضوء»^(١).

وقد عُمِن السياق، في بيت المثقَّب دلالة اللفظ على الضوء أو النهار كما نصَّ الشارح، وذلك لوصف السُدَف بالمُبِين، وهو وصف يناسب الضوء أو النهار، لا الظلمة أو الليل.

خامساً: خصائص تعبيرية:

تتميز بعض اللغات بسنن تعبيرية، تُعدّ خاصةً بها ومقصورةً عليها. وقد يتسبب عدم الوقوف على هذه السنن في الوقوع بعض الأحكام الظنية بشأن هذه اللغة، كالقول بالتضاد مثلاً، ولعلَّ هذا العامل يفسِّر لنا التضادَّ في لفظ المائل الوارد في قول مزَّرد بن ضِرار (يصف فرسه):

(١٩) تَقُولُ إِذَا أَبْصَرْتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ خَبَاءً عَلَى نَشْرٍ أَوْ السَّيِّدُ مَائِلٌ
وجاء في الشرح: «والمائل ها هنا: القائم المنتصب، والمائل في غير هذا: الداهب، وهو من الأضداد»^(٢).

اختلف اللغويون والمؤلفون في الأضداد في بيان علة الضدية في لفظ «المائل»

= المعروف قال فيه كمال الدين ابن الأنباري: «كان من أهل البصرة، واسع العلم، كثير الفضل، وأخذ عنه أبو العيَّاء محمد بن القاسم، وأبو العباس المبرد «نزهة الألباء ص ١٣٦».

(١) أضداد الأصمعي ص ٣٥.

(٢) الشرح ص ١٦٥.

فذهب الشارح ومعه التوزي والسجستاني وابن دُرَيْدٍ إلى أن علة ضديته هي دلالة على الانتصاب، وفيه معنى السكون، وعلى الذهاب، وفيه معنى الحركة قال ابن دريد: «وقالوا: مثل فلم أره أى: زال وذهب وهو عندهم من الأضداد»^(١).

بينما ذهب أكثر أهل اللغة والمؤلفين في الأضداد إلى أن علة الضدية في هذا اللفظ هي دلالة على الانتصاب، وعلى اللصوق بالأرض أو الدُّروس. جاء في اللسان: «المائل: القائم، والمائل: اللاطئ بالأرض ومثل: لَطِئَ بالأرض، وهو من الأضداد»^(٢).

ويمكننا أن نفسر ما قال به الشارح وغيره من اللغويين على كلا الاعتبارين كما يلي:

— فأما دلالة لفظ «المائل» على الانتصاب والقيام ودلالته كذلك على المضى والزوال عن الموضع، فليس يعدو أن يكون خصيصة تعبيرية لدى العرب، إذ إنهم كثيراً ما يستخدمون الألفاظ الدالة على القيام والارتفاع للدلالة على المضى أيضاً.

وذلك كالأفعال: شَخَصَ وَرَفَعَ وَنَهَضَ وَنَهَدَ وغيرها، فإنه يقال — مثلاً — «شَخَصَ الرجلُ وشَخَصَ بالفتح شُخوصاً: ارتفع»^(٣) ويقال أيضاً «وشَخَصَ عن أهله يشَخَصُ شُخوصاً: ذهب»^(٤) وكذلك فإن «الرفع ضد الوضع»^(٥) ويقال أيضاً: «رَفَعَ القومُ فهم رافعون: أضعدها في البلاد»^(٦). وكذلك الشأن في نَهَدَ^(٧) ونَهَضَ^(٨).

-
- (١) الجمهرة (ث ل م) ٥٠/٢ وانظر: التوزي ص ١٨١، والسجستاني ص ١٢٤ - ١٢٥.
 (٢) (مثل) ١٣٦/١٤. وانظر كذلك أضداد الأصمعي ص ٣١ - ٣٢ وابن السكيت ص ١٨٦ وابن الأنباري ص ٢٨٨، وابن الدهان ص ١٠٦، والصاغاني ص ٢٤٥، وأدب الكاتب ص ٢١٠.
 (٣) اللسان (شخص) ٣١٢/٨.
 (٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
 (٥) نفسه (رفع) ٤٨٨/٩.
 (٦) نفسه (رفع) ٤٩٠/٩.
 (٧) نفسه (نهد) ٤٤٠/٤ - ٤٤١.
 (٨) نفسه (نهض) ١١٣/٩ - ١١٥.

وعلى ذلك، فإن استعمال لفظ المائل لدلالة على المضى، فضلاً عن دلالة على الانتصاب والقيام، جارٍ على سنة من سنن العرب التعبيرية.

— وأما دلالة اللفظ على اللُصوق والدورس، فهو عائد إلى استعماله بمعنى الذهاب والزوال عن الموضع — والذهاب يعنى خفاء أثر الذهاب، وكأنه لصق بالأرض ودرس فلم يعد مرئياً، ولعلّ هذا ما قد يشير إليه قول ثعلب: «المائل: المنتصب، وهو اللاطيء لأه ظهر فرأيته ثم زال فصار المنتصب لاطئاً»^(١). وقد عيّن السياق، فى بيت مزُرد دلالة اللفظ على الانتصاب لقوله: «وهو صائم». والصائم: القائم.

سادساً: اختلاف الاعتبار.

يحدث أحيانا أن يكون اللفظ دالاً على مدلول واحد، بيد أن طبيعة هذا المدلول قد تسمح باعتبارات متعددة، وقد تكون بعض هذه الاعتبارات متضادة، مما قد يؤدي — أحياناً — إلى وقوع التضاد فى اللفظ الخاص بهذا المدلول. ويفسر لنا هذا العامل التضاد فى لفظى الشَّعْب والتَّلْعَة الواردين فى الشرح.

فأما لفظ الشَّعْب، فقد ورد فى قول سُوَيْد بن أبى كاهل (يفتخر بقومه بنى بكر بل وائل):

(٤١) فَسَبَّهْمُ يَنْكَى عَدُوَّ وَبِهِمْ يُرَأْبُ الشَّعْبُ إِذَا الشَّعْبُ انْصَدَعَ

رجاء فى شرحه: «والشَّعْب: التفرُّق هاهنا، وهو من الأضداد، ويكون التفرُّق ويكون الالتئام، ومنه قول الآخر:

شَتَّ شَعْبُ الْحَيِّ بَعْدَ التَّئَامِ^(٢)

(١) الجواليقي: شرح أدب الكاتب ص ١٨٢

(٢) الشرح ص ٣٩٥.

فقد نصَّ التَّسَارَحَ عَلَى أَنَّ لَفْظَ الشَّعْبِ مِنَ الْأَضْدَادِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى التَّفَرُّقِ،
وعلى الاجتماع والالتئام معاً، وقد نصَّ على ذلك أيضاً كثيرٌ من اللغويين
والمؤلفين في الأضداد. قال التَّوْزِيُّ: «ويقال شَعَبَتْ بَيْنَ الْقَوْمِ شَعْباً إِذَا أَصْلَحَتْ
بَيْنَهُمْ، وَشَعَبَتْ بَيْنَهُمْ شَعْباً: إِذَا فُرِّقَتْ، وَبِهِ سُمِّيَتْ الْمَنِيَّةُ شُعُوباً، لِأَنَّهَا تَفَرَّقُ. وَقَالَ
عَلِيُّ بْنُ الْغَدِيرِ الْغَنَوِيُّ فِي التَّفَرُّقَةِ:

وَإِذَا رَأَيْتَ الْمَرْءَ يَشْعَبُ أَمْرَهُ شَعْبَ الْعَصَا وَيَلْجُ فِي الْعَصِيانِ
فَاعْمِدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ

ومنه: شَقَّ شَعْبَ الْمُسْلِمِينَ، أَيْ: فَرَّقَ جَمَاعَهُمْ^(١).

وقد أثار هذا التضاد، في لفظ الشعب، إعجاب الخليل وعدّه من رحابة العربية
فقال: «هذا من عجائب الكلام ووسّع اللغة العربية أن يكون الشعبُ تفرُّقاً، ويكون
اجتماعاً، وقد نطق به الشعر»^(٢) وقد اضطر ابن فارس إزاء ذلك إلى أن يجعل
لمادة «شعب» أصليين متفارقين، فقال: «الشين والعين والباء أصلان مختلفان،
أحدهما يدل على الافتراق، والآخر على الاجتماع»^(٣).

والذي أرجّحه في تفسير التضاد في هذا اللفظ هو ما قرّره الراغب الأصفهاني
بقوله: «والشَّعْبُ مِنَ الْوَادِي: مَا اجْتَمَعَ مِنْهُ طَرَفٌ وَتَفَرَّقَ طَرَفٌ، فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِ
مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي تَفَرَّقَ أَخَذْتَ فِي وَهْمِكَ وَاحِداً يَتَفَرَّقُ، وَإِذَا نَظَرْتَ مِنْ جَانِبِ
الاجتماع أَخَذْتَ فِي وَهْمِكَ اثْنَيْنِ اجتمعاً، فلذلك قيل: شَعَبَتْ إِذَا جَمَعَتْ،
وشَعَبَتْ إِذَا فُرِّقَتْ»^(٤).

(١) أضداد التوزي ص ١٨٢ - ١٨٣. وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٦١، والأصمعي ص ٧،
وابن السكيت ص ١٦٦ - ١٦٧، والسجستاني ص ١٠٨، وابن الأنباري ص ٥٣ - ٥٤، وابن
الدهان ص ٩٩، والصاغاني ص ٢٣٤، وإصلاح المنطق ص ٢٦٥ وأدب الكاتب، ص ٢١١ -
٢١٢.

(٢) العين (شعب) ٢٦٣/١.

(٣) المقاييس (شعب) ١٩٠/٣.

(٤) المفردات في غريب القرآن ص ٢٦١.

وإِذْنٌ، فقد وقف الراغب الأصفهاني على الأصل الحسي للفظ الشَّعْب، والذي صَدَرَتْ عنه دلالاته المجردة على التفرُّق والاجتماع. فالأصل الحسي لهذا اللفظ هو دلالاته على الوادي الذي يجتمع منه طرف ويتفرَّق الآخر، فمن ذهب إلى أنَّ الشَّعْب هو الاجتماع والإصلاح فقد نظر إلى الجانب المتجمع من الوادي، ومن ذهب إلى أنَّ الشعب هو التفرُّق، فقد اعتبر الجانب المتفرِّق من الوادي. وعلى هذا، فقد أدَّى الاختلاف في الرؤية والاعتبار إلى وقوع التضاد في هذا اللفظ.

ولعلَّ استعمال اللفظ بأحد معنیه قد شاع في بعض اللهجات، بينما شاع استعماله بالمعنى الآخر في لهجات أخرى، مما حداً بابن دريد أن يقول: «والشَّعْب: الافتراق، والشَّعْب: الاجتماع، وليس من الأضداد إنما هي لغة لقوم»^(١).

وقد ورد لفظ الشَّعْب مرتين في بيت سُوَيْد بن أبي كاهل، وهو في الأولى يدل على التفرُّق لقوله قبله: «يُرَأَّب»، وهو في الثانية يدل على الاجتماع لقوله بعده: «انصدع» وأما الشُّطْر الذي استشهد به الشارح، فلفظ الشَّعْب فيه دال على الاجتماع لقوله قبله: «شَتَّ»، وقوله بعده: «بعد التثام».

* وأما لفظ التَّلعة، فقد ورد - مجموعاً - في قول ربيعة بن مكرم الضبيّ (يشبه محبوبته بالظبية):

كَأَنَّهَا ظَبِيَّةٌ بِكَرٍّ أَطَاعَ لَهَا مِنْ حَوْمَلٍ تَلَعَاتُ الْجَوِّ أَوْ أَوْدَا

وجاء في الشرح: والتَّلعة من الأضداد تكون ما ارتفع وما انخفض، فمن الانخفاض قول طرفة:

وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرِفِدِ الْقَوْمُ أُرْفِدَ^(٢)

(١) الجمهرة (ب ش ع) ٢٩١/١ - ٢٩٢.

(٢) الشرح ص ٤٤٢.

فقد عدَّ الشارح لفظَ التَّلَّةِ من الأضداد لدلالته على المكان المرتفع والمكان المنخفض معاً، وقد قرَّر ذلك أيضاً كثيرٌ من المؤلفين في الأضداد وعلماء اللغة قال ابنُ الأنباري: «والتَّلَّةُ: حرف من الأضداد، يقال لما ارتفع من الوادى وغيره تلعة، ويقال لما تسفل وجرى الماء فيه لانخفاضه تلعة»^(١). وقال أبو عبيد: «وكان أبو عبيدة يقول: التَّلَّةُ قد تكون ما ارتفع من الأرض وتكون ما انحدر، وهذا عنده من الأضداد»^(٢). والذي أرجَّحه في تفسير تضاد هذه اللفظة هو ما قرَّره ثعلب فيما حكاه عنه ابنُ برِّى. جاء في اللسان: «حكى ابنُ برِّى عن ثعلب قال: دخلتُ على محمد بن عبد الله بن طاهر وعنده أبو مضر أخو أبي العَمَيْثَل الأعرابي فقال لى: ما التَّلَّةُ؟ فقلت: أهل الرواية يقولون هو من الأضداد يكون لما علا ولما سفل. قال الراعي في العلُّو:

كَدُحَانٍ مُرْتَجِلٍ بِأَعْلَى تَلَّةٍ غَرَّانَ ضَرَمَ عَرَفَجَا مَبْلُولَا

وقال زهير في الانهباط:

وإِنِّى مَتَى أَهْبَطُ مِنَ الْأَرْضِ تَلَّةً أَجِدُ أَثَرَا قَبْلَى جَدِيدَا وَعَافِيَا

قال وليس كذلك، إنما هي مَسِيلُ ماءٍ من أعلى الوادى إلى أسفله، فمرة يُوصَفُ أعلاها ومرة يُوصَفُ أسفلها»^(٣).

وإذن، فالتلعة مَسِيلُ الماء من أعلى الوادى إلى أسفله، فمن قال إنَّ التلعة هي ما ارتفع من الوادى فقد اعتبر أعلاها ومن قال إنها ما سفل منه، فقد اعتبر

(١) أضداد ابن الأنباري ص ٢١٨ - ٢١٩. وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٤٨، والأصمعي ص ٢، وابن السكيت ص ١٧٥، والتوزي ص ١٧٠ - ١٧١ - وابن الدهان ص ٢٩٤، والصاغاني ص ٢٢٥.

(٢) أبو عبيد: غريب الحديث ٢/٤، وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٢١٠.

(٣) ٣٨٦/٩. وانظر كذلك: الجواليقي: شرح أدب الكاتب ص ١٨٢.

أسفلها، وعلى ذلك، فقد أدى اختلافُ الرؤى والاعتبارات إلى وقوع التضاد في هذا اللفظ.

وليس يعين السياق في بيت «ربيعه بن مفرور» المقصود من دلالتى لفظ التلعة، إذ يحتمل السياق الدلالتين معاً، وأما بيت «طرفة بن العبد» الذى أورده، الشارح شاهداً على دلالة لفظ التلعة على الانخفاض، فإن السياق فيه يعين معنى الانخفاض حقاً، إذ الشاعر فى معرض الفخر بأخلاقه وشماله، ولذا فهو يدفع عن نفسه معرةً الاختباء بالتلاع قائلاً: «لا أنزلها مخافة فتوارينى من الناس حتى لا يرانى ابن السبيل والضيف، ولكنى أنزل الفضاء وأرقد من يسترفدنى، وأعين من استعانتى»^(١).

سابعاً: الانتقال الدلالي:

يحدث أحياناً - أن ينتقل اللفظ من دلالة الأصلية إلى دلالة أخرى جديدة، ويكون ذلك بطريق الاستعارة، إذا كانت العلاقة بين الدلالتين هى المشابهة، أو بطريق المجاز المرسل، إذا كانت العلاقة بين الدلالتين شيئاً غير المشابهة، وقد تكون هذه الدلالة الجديدة متضادة مع الدلالة الأصلية مما يؤدي إلى وقوع التضاد أحياناً. ويفسر لنا هذا العامل وقوع التضاد فى ألفاظ الحَفْض والراوية والخشيب الواردة فى الشرح.

* فأما لفظ «الحَفْض» فقد ورد - مجموعاً - فى قول شبيب بن البرصاء:

٣) فلم تَذْرِفُ العَيْنَانِ حَتَّى تَحْمَلَتْ مع الصُّبْحِ أَحْقَاضٌ لَهُمْ وَحُدُوجُ
وجاء فى الشرح: «الأحْقَاضُ جمع حَفْض، وهو البعير الضعيف يُحْمَلُ عليه الأمتعة والآتية... والحَفْضُ فى غير هذا: المتاع الذى يُحْمَلُ على البعير،

(١) ابن الأنبارى: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٨٦.

سُمِّيَ حَفَضًا لَّأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْحَفْضِ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ^(١).

* وَأَمَّا لَفْظُ الرَّائِيَةِ، فَقَدْ وَرَدَ - مَجْمُوعًا - فِي قَوْلِ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ:

٥) فَلَا تَعْدِلِي بَيْنِي وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ سَقَّتِكَ رَوَايَا الْمُنِّ حِينَ تَصُوبُ
وَجَاءَ فِي الشَّرْحِ: «وَكُلُّ مَا اسْتَقَى عَلَيْهِ مِنْ بَعِيرٍ وَدَابَّةٍ فَهُوَ رَائِيَةٌ،
وَالرَّائِيَةُ: الْمَزَادَةُ الَّتِي يُحْمَلُ فِيهَا الْمَاءُ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ»^(٢).

فَقَدْ عَدَّ الشَّارِحُ لَفْظَ الْحَفْضِ، فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْأَمْتَعَةِ وَعَلَى الْبَعِيرِ الَّذِي
يَحْمِلُهَا، وَلَفْظَ الرَّائِيَةِ، فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَزَادَةِ وَعَلَى الْبَعِيرِ الَّذِي يَحْمِلُهَا مِنْ أَلْفَاظِ
الْأَضْدَادِ. وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ التَّضَادُّ أَيْضًا قَلِيلٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَالْمُؤَلِّفِينَ فِي الْأَضْدَادِ. قَالَ
ابْنُ السَّكَيْتِ: «وَالْحَفْضُ: الْبَعِيرُ الَّذِي يَحْمَلُ مَتَاعَ الْبَيْتِ، وَيُقَالُ لِلْمَتَاعِ الَّذِي
عَلَيْهِ حَفْضٌ»^(٣).

وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «وَمِنَ الْحُرُوفِ: الرَّائِيَةُ يُقَالُ لِلْمَزَادَةِ رَائِيَةٌ، وَلِلْبَعِيرِ الَّذِي
يَحْمَلُ الْمَزَادَةَ رَائِيَةٌ»^(٤).

وَلَقَدْ ثَارَ خِلَافٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ حَوْلَ الدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ لِكُلِّ مِنْ هَذَيْنِ
الْلَفْظَيْنِ أَهْوَى لِأَوَّلِي دَلَالَتَيْهِ الْمَذْكُورَتَيْنِ هُنَا أَمْ لِثَانِيَتَهُمَا؟ وَأَيُّهُمَا كَانَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ
الْأَصْلِيَّةَ، فَقَدْ حَدَثَ انْتِقَالٌ دَلَالِيٌّ فِي كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، وَقَدْ سَوَّغَتْهُ عِلَاقَةُ
الْمَجَاوِرَةِ الْمَكَانِيَّةِ - وَهِيَ إِحْدَى عِلَاقَاتِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ - بَيْنَ الْبَعِيرِ وَالْمَزَادَةِ، وَبَيْنَ
الْبَعِيرِ وَالْأَمْتَعَةِ.

وَنَقَرُّرُ هُنَا أَنَّ ثِمَةً تَسَامَحًا مِنْ قَبْلِ الشَّارِحِ فِي اعْتِبَارِهِ لَفْظِيَّ «الْحَفْضِ»

(١) الشرح ص ٣٣٦.

(٢) الشرح ص ٣٦٩.

(٣) أضداد ابن السكيت ص ٢٠٠ وانظر كذلك: أضداد ابن الأنباري ص ١٦٣ - ١٦٤ وابن الدهان
ص ٩٦، والصاغاني ص ٢٢٧.

(٤) أضداد ابن الأنباري ١٦٤ وانظر كذلك أضداد ابن السكيت ص ٤٦، وابن الدهان ص ٩٨.

و«الراوية» من الأضداد، وكأنه نظر إلى دلالة كل منهما على الحامل (البعير) والمحمول (المزادة أو المتاع)، وليس ذلك تضاداً في حقيقة الأمر. يقول الجرجاني: «الضدّان: صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد، يستحيل اجتماعهما، كالسّود والبياض. والفرق بين الضدين والنقيضين: أنّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالعدم والوجود، والضدين لا يجتمعان ولكن يرتفعان كالسّود والبياض»^(١) ومن الواضح أنّ الشيء قد يكون حاملاً ومحمولاً في ذات الوقت، مما ينافي حقيقة التضاد.

فحق هذين اللفظين - إذن - أن يخرجاً من دائرة التضاد إلى دائرة المشترك اللفظي الذي سببه الانتقال الدلالي.

ولعلّ هذا التسامح، من قبل الشارح، يعكس مدى استطراف بعض علماء اللغة في القرن الثالث الهجري لفكرة التضاد، مما حدا بهم إلى القول بالضدية في بعض الألفاظ لأدنى مَظَنّة تضاد بين دلالاتها.

وبدل السياق، في بيت «شبيب» على أن المراد من لفظ الأحفاض فيه هو الأباغر لقوله «تَحَمَّلْتُ»، كما يرجح السياق في بيت «عَلْقَمَة» أن يكون المراد بالروايا الأباغر، إذ يشبه الشاعر السُّحْب الحاملة للماء بالأباغر الحاملة له.

* وأما لفظ الخشيب، فقد ورد في قول عبد الله بن سلمة الغامدي:

(٧) وإنْ أَكْبَرُ، فَلَا بِأَطِيرُ أَصِرُّ يُفْـسِقُ عَاتِقِي ذَكَرُ خَشِيبٍ
وجاء في الشرح «والذكر: السيف. الخشيب: الذي بُدِيَء في طبعه ولم يُصْقَل، والخشيب من الأضداد. قد يكون صقيلاً وغير صقيلاً.... قال أحمد بن عبيد: يقال: أخذه بأطيره، أي: بذنبه. وقال: الخشيب: أصله الذي لم يُتَمَّ عمله ثم

(١) التعريفات ص ١٧٩.

جَعَلَ الْمَفْرُوعَ مِنْ عَمَلِهِ خَشِيبًا^(١).

فقد عُدَّ الشارح لفظ «الخشب» من الأضداد، وذلك لدلالته على السيف الذي بُدِيَءَ في طبعه ولم يُصَقَّلْ، وعلى السيف الصَّعِيل. كما أورد قول أحمد بن عبيد الذي يلح إلى تفسير وقوع هذا التضاد. وقد شارك الشارح كثير من اللغويين والمؤلفين في الأضداد في النصِّ على ضِدِّية هذا اللفظ، ومن هؤلاء ابن الأنباري الذي يقول: «يقال: سيف خشيب، إذا كان صقيلاً، وسيف خشيب إذا بُرد ولم يُصَقَّلْ»^(٢).

ونجد تفسير هذا التضاد عند أبي عبيد، وعند ثعلب، كما وجدناه عند أحمد ابن عبيد.

فأما أبو عبيد، فقال: «الخشب: السيف الذي بُدِيَءَ طبعه ثم كثر حتى صار عندهم الخشبُ الصَّعِيل»^(٣). وأما ثعلب فقد زاد الأمر جلاءً بقوله: «الخشب: السيف الذي بُرد ولم يُصَقَّلْ، وهو الصَّعِيل، لأنَّ الصَّعِيلَ يتلو الخشب، والشئ قد يُسمَّى بما قاربه أو كان منه بسبب»^(٤).

وإذن، فقد انتقل اللفظ من الدلالة على السيف الذي بُدِيَءَ طبعه ولم يُصَقَّلْ إلى الدلالة على السيف الصَّعِيل، وقد سوَّغ ذلك وجود علاقة مجازية مرسلة بين الدالتين، وهي: اعتبار ماسيكون أو: «تسمية الشئ باسم الغاية التي يصير إليها، وهذا نحو تسميتهم العنب بالخمير لما كان يصير إليها، والعقد بالنكاح لما كان موصلاً إليه، فلا جُلَّ توهمهم المبالغة أطلقوا هذه الألفاظ على ما ذكرناه لما كانت غايتها إليها»^(٥).

(١) الشرح ص ١٨٤.

(٢) أضداد ابن الأنباري ص ٣٢٧ وانظر كذلك: أضداد الأسمى ص ٤٤-٤٥، وابن السكيت ص ١٩٨ - ١٩٩، وابن الدهان ص ٩٧، والصباغاني ٢٢٨، وأدب الكاتب ص ٢١٠.

(٣) المقاييس (خشب) ١٨٥/٢.

(٤) الجواليقي: شرح أدب الكاتب ص ١٨٣.

(٥) العلوي: الطراز ٦٩/١.

وقد فسّر. رمضان عبد التواب التضادّ في هذا اللفظ بأنّه من باب درء الحسد فقال: «وإذا كانت كلمة الخشب بمعنى السيف الذى لم يُصقل، ظاهرة الاشتقاق من الخشب، فإنّ إطلاقها على السف الصّقل، إنما كان فراراً من العين واتقاء لشر الحسد»^(١). والذى أراه هو أنّ تفسير الظاهرة اللغوية تفسيراً داخلياً، أى تفسيراً لغوياً، أولى من تفسيرها خارجياً، أى بظواهر غير لغوية، خاصة إذا كان للتفسير اللغوى سندٌ من أقوال الأئمة، ونظائر من كلام الفصحاء.

ويعين السياق فى بيت «عبد الله بن سلّمة الغامدى» أنّ يكون الوصفُ بالصّقل هو المراد من لفظ الخشب؛ إذ ليس يفخر المرء بتوشّحه سيفاً كهّاماً لما يُصقل بعد.

تَقْيِة:

نلاحظ ، بعد دراسة ملاحظ الأضداد الواردة في الشرح ، عدة أمور:

الأمر الأول: أن أحداً من هؤلاء الشراح لم يحاول تفسير علّة التضاد في ألفاظه الواردة في الشرح ، وذلك فيما عدا لفظ «السليم» ، كما أن أحداً منهم لم يناقش مشكلة التضاد ، فيحاول إثباتها أو إنكارها.

وإذا جاز لنا أن نتخذ من نصهم على ضدية بعض الألفاظ ، دليلاً على إثباتهم لهذه الظاهرة ، فإننا نقرر أن جملة شراح الديوان ، وهم من علماء القرن الثالث الهجري ، يدخلون في زمرة المثبتين للأضداد في تراننا اللغوى.

الأمر الثاني: أن علماء اللغة والمؤلفين في الأضداد السابقين زمنياً لشرح الديوان ، كقطرب والأصمعي قد سبقوا الشراح في النص على ضدية كل ألفاظ الأضداد الواردة في الشرح.

الأمر الثالث: اتساع مفهوم التضاد لدى بعض شراح الديوان ، بحيث يدخلون فيه - أحياناً - كلمات حقها أن تكون من المشترك العام لا الأضداد خاصة ، ويتضح ذلك في اعتبارهم لفظي «الحَفْض» و«الراوية» من الأضداد.

الأمر الرابع: أن السياق - غالباً - كان يحدد الدلالة المرادة من دلالتى اللفظ المتضاد ، وقد كان بعض الشراح ينص على هذا المعنى السياقي منبهاً بقوله: «وهو هاهنا...» ، ويتسق هذا ماذهب إليه ابن الأنباري في دفاعه عن وجود هذه الظاهرة في اللغة العربية مع ماقد تسببه من لبس بين المتخاطبين ، فقد ذهب إلى أن «كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ، ويرتبط أوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين ، لأنها يتقدمها ويأتى بعدها مايدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولايراد بها حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد»^(١).

(١) ابن الأنباري: كتاب الأضداد ص ٢ ، ونقله السيوطي في الزهر ٣٩٧/١ - ٣٩٨.

الختام

لقد حاولتُ في هذا البحث أن أبرز معالم الدراسة الدلالية في أحد الشروح اللغوية الوافرة، وهو شرح الأنباري (ت ٣٠٤هـ). للمفضليات، ولقد كان من نعمة التوفيق أن جاءت هذه المعالم وكأنها صورة للجهد الدلالي لعلماء العرب عامة في القرن الثالث الهجري، وذلك لأن الشرح مترع بأراء علماء هذا القرن المبرزين كأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) والأصمعي (ت ٢١٦هـ) وأبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) وابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) والتوزي (ت ٢٣٣هـ) وابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ) وغيرهم، هذا فضلاً عن العلماء الذين استقى منهم الأنباري شرحه لهذا الديوان.

فكان أن قمت بتحديد المباحث الأساسية التي يعنى علم الدلالة بدراستها، وذلك من خلال دراسة بعض الكتب التي عُنيت بهذا العلم قديماً وحديثاً، ثم قمت بجمع الملاحظ التي تنضوي تحت كل مبحث منها في الشرح، ودراستها ملحظاً ملحظاً.

وقد التزمتُ في دراستي لهذه الملاحظ بعرض كلام الشراح على كلام غيرهم من علماء اللغة العرب، كما حاولت أن أستضيء بمعطيات الدرس اللغوي الحديث في دراسة هذا الجهد الدلالي المبكر للوقوف على مدى أصالته وتعميقه.

وقد خرجتُ هذه الدراسة بمجموعة من النتائج، يمكنني أن أجمل أهمها فيما يلي:

أولاً: كشفتُ هذه الدراسة، بما تناولته من نماذج تطبيقية وافرة، عن تناول علماء العرب في القرن الثالث الهجري، وهو القرن الذي عاش فيه الشراح، لجوانب الدراسة الدلالية المختلفة، حيث غطى جهد الشراح التطبيقي معظم القضايا الدلالية التي يعنى بها الدرس اللغوي الحديث، مع إضافة بعض المعالجات

التي تقتضيها الدراسات اللغوية العربية خاصة، وقد فصل هذا في مواضعه من البحث.

ثانياً: تنوعت الطرائق التي اتبعها الشراح في بيان معاني الألفاظ بين منهج «تفسير المعنى» ومنهج «تحرير المعنى» فأما منهج «التفسير» فتمثل في قيام الشراح بشرح بعض الألفاظ شرحاً يسيراً بذكر مرادفاتها أو نظائرها أو مضاداتها، وأما منهج «التحرير» فتمثل في قيام الشراح بشرح بعض الألفاظ شرحاً واسعاً مدققاً، واتخذ هذا سبيلين متميزين هما:

- سبيل «الاستقصاء والتفصيل» أي استقصاء المكونات الدلالية للألفاظ المفسرة استقصاء يوضح دلالاتها كل الوضوح.

- سبيل «المقابلة والفروق» وفيه كان الشراح ينصون على دلالة اللفظ، كما يوررون بعض الألفاظ القريبة منه لتتضح الفروق، ويمتنع اللبس، ويدق الاستعمال.

ثالثاً: بالنظر إلى منهج الشراح في «تحرير المعنى» في ضوء المناهج الحديثة لدراسة المعنى، تبين أن الشراح قد جمعوا فيه بين منهج نظرية التحليل التكويني للمعنى (الاستقصاء والتفصيل) ومنهج نظرية الحقول الدلالية (المقابلة والفروق)، وإن كانت هناك فروق متوقعة من حيث دقة المنهج وإجراءاته.

رابعاً: أن اتباع شراح المفضليات - أحياناً - لسبيل «المقابلة والفروق» في شرح بعض الألفاظ - يثبت لنا أن مظاهر تنبه لغويي العرب القدامى لفكرة الحقول الدلالية لم تكن مقصورة على ما صنفوه من الرسائل ومعاجم الموضوعات، بل تجلت بعض مظاهر ذلك أيضاً فيما قدموه من شروح لدلالات بعض الألفاظ في ثانيا مصنفاتهم المختلفة، ومنها كتب الشروح اللغوية للشعر، كما يتضح من النماذج التي أوردتها على هذا السبيل في هذا الشرح.

خامساً: أن الشراح كانوا على وعى بقيمة السياق بنوعيه: اللفظي

والاجتماعى (المقام) فى بيان معانى الألفاظ، وكانوا يتخذونه أساساً لتحديد المقصود من الألفاظ المتعددة الدلالات كالألفاظ العامة وألفاظ المشترك والأضداد، وقد نصر بعضهم على ذلك فى شرحه لبعض الألفاظ صراحة، كما كان لهذا الرعى بقيمة السياق بعض مظاهره الواضحة ومنها:

- ذكّرهم لمناسبات الكثير من القصائد.

- ذكّرهم لمقامات بعض الأبيات المفردة التى كانوا يوردونها شواهد على شروحهم لبعض الألفاظ، وذلك بقولهم مثلاً:

«يصف مستقيماً... الخ».

- ذكّرهم لبعض العادات المتصلة بالأبيات، والتى بغير الوقوف عليها يظل فهمنا للمعنى ناقصاً، بل وربما مغلوطاً أيضاً.

سادساً: تنبّه أحد الشراح إلى قيمة السياق اللفظى الفنى فى تحديد المراد من دلالات الألفاظ، ولعلّ هذا التنبّه يكون جديداً فى بابهِ. وأعنى بالسياق الفنى جرّيان أدباء اللغة على تصوير بعض الأشياء كالسيوف والدروع وغيرها ببعض الصور الفنية الخاصة، ثم تحوّل هذه الصور الفنية بكثرة التعاوّر إلى ما يشبه أن يكون قوالب فنية خاصة بتلك الأشياء، بحيث يؤدى ورود هذه الصور الفنية فى نصّ لغوى إلى استدعاء الأشياء الخاصة بها إلى ذهن المتلقّى، وذلك كتشبيه الدروع - مثلاً - بماء الغدير الذى تصفّقه الرياح فتتكون له طرائق تُشبه بها غُضون الدرع.

سابعاً: أن الشراح لم يغفلوا شرح التعبيرات الاصطلاحية التى اشتملت عليها بعض أبيات الديوان، بل تنبّهوا إليها، ونصّوا على دلالتها الحرفية والاصطلاحية أيضاً.

ثامناً: تراوح الشراح فى ربطهم بين دلالات الألفاظ بين ربط محدود بين

دلالة لفظ وآخر، وربط موسّع كانوا ينصون فيه على الدلالة الأصلية للفظ، ثم يربطون بينها وبين دلالات فروع هذا اللفظ المختلفة، وقد أسميتُ المستوى الأول بـ «الرّبط الاشتقاقي» والمستوى الثاني بـ «التأصيل».

تاسعاً: أن الشراح سبقوا بالوعى بما أقرّه الدرسُ اللغويُّ الحديث من أسبقية الدلالات الحسية للدلالات المجردة، ومن رجوع الثانية إلى الأولى.

عاشراً: أن ابن فارس لم يكن أول من تنبّه إلى فكرة «التأصيل» أو «دوران المادة اللغوية حول معنى واحد» بل سبقه إلى ذلك بعضُ علماء اللغة، ومنهم شراح الديوان، وإن جاء تناول هؤلاء لهذه الفكرة عَرَضِيّاً وجزئياً.

حادى عشر: حاولتُ الدراسة تقديم معالجة جديدة لمفهوم العموم والخصوص اللغويين لدى علماء العرب، ففسّرتُ عموم بعض الألفاظ فى ضوء مايعرفه المحدثون بعلاقة الاشتمال وفسّرتُ عموم بعضها الآخر فى ضوء مايعرفه المحدثون بالوقوع المشترك، كما فسّرتُ الخصوص على أنه تقييد للفظ بملمح دلاليّ أو أكثر، وبيّنتُ هذه الدراسة أن هذا الخصوص قد يكون خصوصاً داخلياً، وذلك حين يكون الملمح المقيّد ملمحاً داخلياً يتعلّق بدلالة اللفظ ذاتها، وقد يكون خصوصاً خارجياً حين يكون الملمح المقيّد ملمحاً خارجياً يتعلّق بتركّب اللفظ مع غيره من الألفاظ.

ثانى عشر: تنبّه الشراح إلى ظاهرة التغير الدلالي، وأقروها - فيما عدا التغير فى لفظ واحد - ورصدوها بأنواعها المتعددة، من تخصيص وتعميم وانتقال. كما انفرد بعضهم - دون أصحاب المعاجم - بالنص على حدوث التغير الدلالي فى بعض الألفاظ كالغاب والرّجيل والموسم، ولعلّ ذلك يعنى أنه ينبغى على من يريد التعرف إلى موقف علماء العرب القدامى من ظاهرة التغير الدلالي، ومدى رصدهم للألفاظ التى تغيّرت دلالاتها، أن يوسّع دائرة بحثه لتشمل كتب الشروح

اللغوية للشعر، وألا يكتفى بالبحث فى المعاجم.

ثالث عشر: اتساع مفهوم الترادف لدى بعض شراح الديوان، بحيث أدخلوا فى نطاقه الألفاظ التى جاءها الترادف بسبب التغير الصوتى أو اختلاف اللهجات أو الاقتراض والتعريب، فى حين أن الدرس اللغوى الحديث يخرج مثل هذه الألفاظ من دائرة الترادف.

رابع عشر: أثبتت الدراسة وجود وشائج دلالية بين معظم ألفاظ المشترك الواردة فى الشرح، وهذا مما يدل على أن الاشتراك قد جاءها من جانب التغير فى المعنى لا اللفظ.

خامس عشر: اتساع مفهوم الأضداد لدى بعض الشراح، بحيث أدخلوا فى نطاقه لفظين أحدهما أن يكونا من المشترك لا الأضداد، وهما لفظا «الحفص» و «الراوية».

سادس عشر: أن علماء اللغة والمصنفين فى الأضداد السابقين زمنياً لشرح الديوان كقطرب والأصمعى، قد سبقوا الشراح فى النص على ضدية كل ألفاظ الأضداد الواردة فى الشرح.

سابع عشر: أثبتت الدراسة أنه كانت هناك بعض العوامل التى ولدت مظنة التضاد فى ألفاظه الواردة فى الشرح، ومن هنا كانت دعوى التضاد فى هذه الألفاظ لا تستند إلى أساس علمى حقيقى.

ثامن عشر: أن السياق غالباً ما كان يحدد الدلالة المقصودة من دلالات ألفاظ المشترك والأضداد، فكان بذلك - كما يقول أولمان - بمثابة صمام الأمان الذى يحول دون الوقوع فى اللبس.

تاسع عشر: أن أحداً من شراح الديوان لم يصرح بأنه ممن يشبتون ظاهرتى

الترادف والأضداد أو ممن ينكرونها، وإذا أجاز لنا أن نتخذ من نصهم على ضدية بعض الألفاظ أو ترادفها - دليلاً على موقفهم إزاء هاتين الظاهرتين، فإننا نستطيع القول بأن جملة شراح هذا الديوان، وهم من علماء القرن الثالث الهجرى، يدخلون فى زمرة المثبتين لهاتين الظاهرتين فى تراثنا اللغوى.

ثبت المصادر

أولاً: المصادر العربية والمترجمة

* آدى شير

١- الألفاظ الفارسية المعربة، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت
١٩٠٨ م.

* د/ إبراهيم أنيس

٢- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨١ م.

٣- دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠ م.

٤- فى اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣ م.

* د/ إبراهيم مذكور

٥- فى اللغة والأدب، دار المعارف - القاهرة (ضمن سلسلة اقرأ) ١٩٧٠ م.

* ابن الأثير: (مجد الدين أبو السعادات. المبارك بن محمد)

٦- النهاية فى غريب الحديث والأثر، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي
وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية (د.ت).

* د/ أحمد عبد الرحمن حماد

٧- عوامل التطور اللغوى، دار الأندلس - بيروت ١٩٨٣ م.

* د/ أحمد مختار عمر

٨- دراسة الصوت اللغوى، عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

٩- علم الدلالة، عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٨ م.

١٠- من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

* الأزهرى : (أبو منصور محمد بن أحمد)

١١- تهذيب اللغة

الجزء الرابع، تحقيق / عبد الكريم العزباوى، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الخامس، تحقيق / عبد الله درويش، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء السادس، تحقيق / محمد عبد المنعم خفاجى ومحمود فرج العقدة، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الحادى عشر، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الثانى عشر، تحقيق / أحمد عبد العليم البردونى، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الثالث عشر، تحقيق / أحمد عبد العليم البردونى، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الخامس عشر، تحقيق / إبراهيم الإييارى، دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٧ م.

* أسامة بن منقذ

١٣ - كتاب العصا، تحقيق د/ حسن عباس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م.

* الأصمعى : (أبو سعيد عبد الملك بن قريب)

١٤ - كتاب الإبل (بروايتين)، تحقيق د/ أوغست هفner (ضمن مجموعة الكنز اللغوى فى اللسان العربى)، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٠٣ م.

١٥ - الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفner (ضمن مجموعة ثلاثة كتب فى الأضداد)، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢ م.

١٦- خلق الإنسان، تحقيق د/ أرغست هفتر (ضمن مجموعة الكنز اللغوى فى اللسن العربى).

١٧- كتاب الخيل، تحقيق/ هلال ناجى، مجلة المورد العراقية، مج ١٢ ع ٤٤، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٨- كتاب السلاح، تحقيق/ محمد جبار المعيد، مجلة المورد العراقية ، مج ١٦ ع ٢٤، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

١٩- كتاب النبات، تحقيق/ عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبي - القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٠- كتاب الوحوش، تحقيق أيمن محمد ميدان، مجلة الأزهر المصرية، من الجزء الأول إلى الجزء الثامن، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

* الأنبارى: (أبو محمد القاسم بن محمد)

٢١- شرح ديوان المفضليات، تحقيق كارلوس يعقوب لايلى، مكتبة المتنبي - بغداد (نسخة مصورة عن طبعة مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٢٠م)

* ابن الأنبارى: (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)

٢٢- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، تحقيق د/ إبراهيم السامرائى، مكتبة المنار- الأردن ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* ابن الأنبارى: (أبو بكر محمد بن القاسم)

٢٣- الأضداد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر ضمن سلسلة التراث العربى التى تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٨٦م.

٢٤- الزاهر فى معانى كلمات الناس، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، دار الرشيد - العراق ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٢٥- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق/ عبد السلام هارون،
دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثانية.

٢٦- كتاب المذكر والمؤنث، تحقيق د/ طارق عبد عون الجنابي، وزارة
الأوقاف - العراق ١٩٧٨ م.

* البغدادى: (صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق)

٢٧- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق/ على محمد
البجاوى، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٤ م.

* أبو البقاء الكفوى: (أيوب بن موسى)

٢٨- الكليات، تحقيق د/ عدنان درويش ومحمد المصرى ، وزارة الثقافة
والإرشاد القومى - دمشق ١٩٨١ م.

* د/ تمام حسان

٢٩- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م.

٣٠- مناهج البحث فى اللغة، دار الثقافة - الدار البيضاء ١٣٩٤ هـ -
١٩٧٤ م.

* التهانوى: (محمد على الفاروقى)

٣١- كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق د/ لطفى عبد البديع وترجم
نصوصه الفارسية د/ عبد النعيم حسانين، الجزء الثانى، المؤسسة المصرية
العامة للتأليف والنشر (د.ت).

الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م.

* التوزى: (أبو محمد عبد الله بن محمد)

٣٢- الأضداد، تحقيق د/ محمد حسين آل ياسين، مجلة المورد العراقية، مج
٨ ع ٣ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

* د/ توفيق شاهين

٣٣- المشترك اللغوى نظرية وتطبيقاً، مكتبة وهبة - القاهرة ١٤٠٠ هـ -
١٩٨٠ م.

* ثابت بن أبى ثابت

٣٤- خلق الإنسان، نشر ضمن سلسلة التراث العربى التى تصدرها وزارة
الإعلام بالكويت ١٩٨٥ م.
٣٥- كتاب الفرق، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت
٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

* الثعالبي: (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل)

٣٦- التمثيل والمحاضرة، تحقيق/ عبد الفتاح محمد الحلو، مكتبة عيسى
البابى الحلبي - القاهرة (د.ت).
٣٧- ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم،
دار المعارف - القاهرة ١٩٨٥ م.
٣٨- فقه اللغة وسر العربية، تحقيق/ مصطفى السقا وإبراهيم الإبيارى وعبد
الحفيظ شلبى، مكتبة مصطفى البابى الحلبي - القاهرة ١٣٧٣ هـ -
١٩٥٤ م.

* ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى)

٣٩- شرح شعر زهير بن أبى سلمى، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار الآفاق
الجديدة - بيروت ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
٤٠- فصيح ثعلب، تحقيق د/ عاطف مذكور، دار المعارف - القاهرة
١٩٨٤ م.

٤١- مجالس ثعلب، تحقيق / عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة
١٩٦٩ م.

* الجاحظ: (أبو عثمان عمرو بن بحر)

٤٢- الحيوان، تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابی الحلبي -
القاهرة، الطبعة الثانية.

* الجرجاني : (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)

٤٣- أسرار البلاغة، تصحيح الشيخ رشيد رضا، دار المنار - القاهرة
١٣٧٢ هـ.

* الجرجاني : (علي بن محمد بن علي)

٤٤- التعريفات، تحقيق / إبراهيم الإياري، دار الكتاب العربي - بيروت
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

* ابن جني: (أبو الفتح عثمان بن جني)

٤٥- الخصائص، تحقيق / محمد علي النجار، دار الهدى - بيروت، الطبعة
الثانية.

*- الجواليقي: (أبو منصور موهوب بن أحمد)

٤٦- شرح أدب الكتاب، تقديم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب
العربي - بيروت (د.ت).

٤٧- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق / أحمد
محمد شاكر، مطبعة دار الكتاب المصرية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

* جون ليونز

٤٨- علم الدلالة (وهو ترجمة للفصلين التاسع والعاشر من كتابه: مقدمة
في علم اللغة النظرية) ترجمة د. مجيد الماشطة، نشرته جامعة البصرة -
كلية الآداب ١٩٨٠ م.

* الجوهري: (إسماعيل بن حماد)

٤٩- الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

* حاكم مالك الزياى

٥٠- الترادف فى اللغة، وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٩٨٠ م.

* ابن حجر العسقلانى: (أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن على)

٥١- تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن - الهند ١٣٢٥ هـ.

* الإمام الحرى: (أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق)

٥٢- غريب الحديث، تحقيق د/ سليمان العايد، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى - مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

* الحريرى: (القاسم بن على)

٥٣- درة الغواص فى أوهام الخواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ١٩٧٥ م.

* د/ حسن ظاظا

٥٤- كلام العرب، دار المعارف - القاهرة ١٩٧١ م.

* د/ حلمى خليل

٥٥- الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب - فرع الاسكندرية ١٩٨٠ م.

* أبو حيان الأندلسى: (محمد بن يوسف)

٥٦- البحر المحيط، دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

* ابن خالويه: (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)

٥٧- كتاب الريح، مكتبة إبراهيم الحلبي - المدينة المنورة ١٤٠٤هـ -

١٩٨٤م

* الإمام الخطابي: (أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم)

٥٨- غريب الحديث، تحقيق د/ عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي

وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

* الخطيب الإسكافي: (أبو عبد الله محمد بن عبد الله)

٥٩- مبادئ اللغة، تصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة

السعادة - القاهرة ١٣٢٥هـ.

* الخطيب التبريزي: (أبو زكريا يحيى بن علي)

٦٠- شرح المفضليات تحقيق / علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر

(د.ت).

* ابن خلكان: (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد)

٦١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد

الحמיד، مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

* الخليل بن أحمد الفراهيدي

٦٢- كتاب العين، تحقيق د/ مهدي الخزومي ود/ إبراهيم السامرائي، دار

الرشيد - العراق ١٩٨١م.

* ابن دريد: (أبو بكر محمد بن الحسن)

٦٣- جمهرة اللغة، دار صادر - بيروت (نسخة مصورة عن طبعة دائرة

المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند ١٣٥١هـ).

٦٤- الاشتقاق، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة

١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

* ابن الدهان: (ناصح الدين أبو محمد سعيد بن المبارك)

٦٥- الأضداد، تحقيق/ الشيخ محمد حسن آل ياسين (ضمن مجموعة

نفائس المخطوطات)

* الرازي: (أبو حاتم أحمد بن حمدان)

٦٦- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تحقيق/ حسين بن فيض

الله الهمداني، دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٥٧م.

* الراغب الأصفهاني: (أبو القاسم الحسين بن محمد)

٦٧- المفردات في غريب القرآن، د/ تحقيق محمد سيد كيلاني، مكتبة

مصطفى البايي الحلبي - القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

* د/ ربحي كمال

٦٨- التضاد في ضوء اللغات السامية، دار النهضة العربية - بيروت

١٩٧٥م.

* الربيعي: (عيسى بن إبراهيم)

٦٩- نظام الغريب في اللغة، تحقيق/ محمد علي الأكوخ الخوالي، دار

المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

* الرماني: (أبو الحسن علي بن عيسى)

٧٠- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق د/ فتح الله صالح المصري، دار

الوفاء - المنصورة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* د/ رمضان عبد التواب

٧١- التطور اللغوى: مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي - القاهرة

١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

٧٢- فصول فى فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

* الزبيدي: (أبو بكر محمد بن الحسن)

٧٣- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار

المعارف - القاهرة ١٩٨٤م.

* الزبيدي (محمد مرتضى)

٧٤- تاج العروس، دار مكتبة الحياة - بيروت (نسخة مصورة عن طبعة

المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ)

* الزجاج: (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل)

٧٥- خلق الإنسان، تحقيق د/ إبراهيم السامرائى مطبوعات المجمع العلمى

العراقى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

* الزجاجى: (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)

٧٦- اشتقاق أسماء الله، تحقيق د/ عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة -

بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* الزركلى: (خير الدين)

٧٧- الأعلام، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩م.

* الزمخشري: (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)

٧٨- أساس البلاغة تحقيق/ عبد الرحيم محمود، القاهرة ١٣٧٢هـ -

١٩٥٣م.

- ٧٩- الفائق فى غرب الحديث تحقيق / على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة عيسى البابى الحلبي - القاهرة - الطبعة الثانية.
- ٨٠- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، دار المعرفة - بيروت (د.ت).

* الزوزنى: (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)

- ٨١- شرح المعلقات السبع - مكتبة القاهرة ١٣٩٩هـ.

* أبو زيد الأنصارى: (سعيد بن أوس بن ثابت)

- ٨٢- كتاب المطر، تحقيق د/ أوغست هفتر (ضمن مجموعة البلغة فى شذور اللغة) - المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٤م.
- ٨٣- كتاب النوادر فى اللغة، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق - القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

* ستيفن أولمان

- ٨٤- دور الكلمة فى اللغة، ترجمة د/ كمال بشر، مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٧٥م.

* السجستاني: (أبو حاتم سهل بن محمد)

- ٨٥- الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفتر (ضمن مجموعة ثلاثة كتب فى الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢م.

* السكاكى: (أبو يعقوب يوسف بن محمد)

- ٨٦- مفتاح العلوم، مكتبة مصطفى البابى الحلبي - القاهرة ١٣٥٦هـ.

* ابن السكيت: (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق)

- ٨٧- كتاب الإبدال، تحقيق د/ حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- ٨٨- إصلاح المنطق، تحقيق/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة ١٩٧٠ م.
- ٨٩- الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفتر (ضمن مجموعة ثلاثة كتب في الأداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢ م.
- ٩٠- كتاب الألفاظ، نشره لويس شيخو مع بعض الزيادات المختصرة للخطيب التبريزي عليه، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩٧ م.
- * د/ السيد أحمد عبد الغفار
- ٩١- التصور اللغوي عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- * ابن السيد البطليوسى: (أبو محمد عبد الله)
- ٩٢- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب، تحقيق/ مصطفى السقا ود/ حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م.
- * د/ السيد رزق الطويل
- ٩٣- أساليب الاستغراق والشمول، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- * ابن سيده: (أبو الحسن على بن إسماعيل)
- ٩٤- المحكم والمحيط الأعظم.
- الجزء الثانى، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصطفى البابى الحلبي - القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
- الجزء الثالث، تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن، مكتبة مصطفى البابى الحلبي - القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

٩٥- المخصص، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر- بيروت (د.ت)

* السيوطى : (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر)

٩٦- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق / محمد أبو الفضل

إبراهيم دار الفكر - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٩٧- المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها، تحقيق / محمد أحمد جاد المولى، وعلى

محمد البجارى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية -

القاهرة ١٩٥٨ م.

* شهاب الدين الخفاجى: (أحمد بن محمد بن عمر)

٩٨- شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل، تحقيق د/ محمد عبد

المنعم خفاجى، مكتبة الحرم الحسينى - القاهرة ١٣٧١ - ١٩٥٢ م.

* الصاغانى: (الحسن بن محمد بن الحسن)

٩٩- الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفتر (ضمن مجموعة: ثلاث كتب فى

الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢ م.

* د/ صبحى الصالح

١٠٠- دراسات فى فقه اللغة، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٦ م.

* الصفدى: (خليل الدين بن أليك)

١٠١- تصحيح التصحيح وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوى، مكتبة

الخانجى - القاهرة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

* د. طاهر سليمان حمودة

١٠٢- دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية - الإسكندرية (د.ت)

* أبو الطيب اللغوى: (عبد الواحد بن على)

١٠٣- الأضداد فى كلام العرب، تحقيق د/ عزة حسن، دمشق ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

١٠٤- مراتب النحويين، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر (د.ت)

* د/ عاطف مذكور

١٠٥- علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة - القاهرة ١٩٨٧.

* د/ عبد الجواد الطيب

١٠٦- من لغات العرب - لهجة هذيل، منشورات جامعة الفات (د.ت)

* د/ عبد العزيز مطر

١٠٧- لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف - مصر ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

* د/ عبد الفتاح الحموز

١٠٨- ظاهرة القلب المكاني فى العربية، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* د/ عبد الكريم مجاهد

١٠٩- الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء - عمان ١٩٨٥م

* عبد الله أمين:

١١٠- الاشتقاق، لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.

* د/ عبده الراجحي

١١١- التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية - بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

١١٢- علم اللغة والنقد الأدبي، مقال بمجلة فصول المصرية مج ١ ع ٢ يناير ١٩٨١.

١١٣- فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٨م.

١١٤- اللغة وعلوم المجتمع، الإسكندرية ١٩٧٧م.

١١٥- النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٨م.

* عبد الوهاب خلاف

١١٦- علم أصول الفقه، القاهرة ١٤٠٠هـ

* أبو عبيد : (القاسم بن سلام)

١١٧- كتاب الأجناس من كلام العرب، تحقيق امتياز الرامفوري، المطبعة القيمة - الهند ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م.

١١٨- غريب الحديث، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م!

١١٩- الغريب المصنف (الجزء الأول) تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ١٩٨٩م.

١٢٠- كتاب الأمثال، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

* أبو عبيدة: (معمر بن المثنى)

١٢١- كتاب الخيل، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

* ابن عصفور الإشبيلي: (أبو الحسن علي بن مؤمن)

١٢٢- المتع في التصريف، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

* العلوي: (يحيى بن حمزة)

١٢٣- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

* د/ علي عبد الواحد وافي

١٢٤- علم اللغة، دار نهضة مصر ١٩٧٢ م.

١٢٥- فقه اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة الثامنة.

* أبو العميثل الأعرابي: (عبد الله بن خليل)

١٢٦- كتاب المأثور من اللغة (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

* الغزالي: (أبو حامد محمد بن محمد)

١٢٧- المستصفى من علم الأصول، دار صادر - بيروت (د.ت)

* فؤاد سزكين

١٢٨- تاريخ التراث العربي

- المجلد الثاني - الجزء الأول، ترجمة د/ محمود فهمي حجازي، جامعة

الإمام محمد بن سعود - المملكة العربية السعودية ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م.

- المجلد الثامن - الجزء الأول، ترجمة د/ عرفة مصطفى، جامعة الإمام
محمد بن سعود - المملكة العربية السعودية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

* ابن فارس: (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)

١٢٩- الصحاح، تحقيق/ السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي -
القاهرة ١٩٧٧م.

١٣٠- كتاب الفرق، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي -
القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣١- مجمل اللغة، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة -
بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣٢- مقاييس اللغة، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية
- القاهرة ١٣٦٦هـ.

* د/ فايز الداية

١٣٣- علم الدلالة العربي، دار الفكر - دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

* د/ فخر الدين قباوة

١٣٤- منهج التبريزي في شروحه والقيمة التاريخية للمفصليات، المكتبة
العربية - حلب (د.ت).

* الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد)

(١٣٥) معاني القرآن

الجزء الثاني، تحقيق/ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة
(د.ت)

الجزء الثالث: تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.

* القالي: (أبو علي إسماعيل بن القاسم)

١٣٦- كتاب الأمالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م.

* ابن قتيبة: (أبو محمد عبد الله بن مسلم)

١٣٧- أدب الكاتب، تحقيق/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٨- تأويل مشكل القرآن، تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٣٩- تفسير غريب القرآن، تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٧٣م.

١٤٠- عيون الأخبار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (د.ت.).

* القرطبي: (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري)

١٤١- الجامع لأحكام القرآن، دار الكاتب العربي - القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

* قطرب: (أبو علي محمد بن المستير)

١٤٢- الأضداد، تحقيق/ هانس كوفلر، مجلة إسلاميكا، مج ٥ ع ٣، ١٩٣١م.

١٤٣- كتاب الفرق، تحقيق د/ خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ١٩٨٧م.

* القفطى: (جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف)

١٤٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار

الفكر العربى - القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

* كراع النمل: (أبو الحسن على بن الحسن الهنائى)

١٤٥ - المنجد فى اللغة، تحقيق د/ أحمد مختار عمرو وضاحى عبد الباقي،

عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

* د/ كريم زكى حسام الدين

١٤٦ - أصول تراثية فى علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥ م.

١٤٧ - التعبير الاصطلاحي، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥ م.

١٤٨ - المحظورات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥ م.

* د/ كمال بشر

١٤٩ - علم اللغة العام - الأصوات، دار المعارف - مصر ١٩٧٩ م.

* ابن كيسان: (أبو الحسن محمد بن أحمد)

١٥٠ - شرح معلقة عمرو بن كلثوم، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار

الاعتصام - القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

* لبید بن ربیعة

١٥١ - ديوان لبید بن ربیعة (بشرح الطوسى وغيره)، تحقيق د/ إحسان

عباس، نشر ضمن سلسلة التراث العربى التى تصدرها وزارة الإعلام

بالكويت ١٩٨٤ م.

* المبره: (أبو العباس محمد بن يزيد)

١٥٢ - الكامل، تحقيق/ محمد أحمد الدالى، مؤسسة الرسالة - بيروت

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

* أبو المحاسن التتوخي: (المفضل بن محمد بن مسعر)

١٥٣- تاريخ العلماء النحويين، تحقيق د/ عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام
محمد بن سعود - المملكة العربية السعودية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

* محمد أحمد أبو الفرج

١٥٤- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة
العربية - بيروت ١٩٦٦ م.

* د/ محمد حسن عبد العزيز

١٥٥- التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٩٠ م.

* د/ محمد المبارك

١٥٦- فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر - بيروت ١٣٩٥ هـ -
١٩٧٥ م.

* د/ محمود السعرا

١٥٧- علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية - بيروت
(د.ت.).

* د/ محمود سليمان ياقوت

١٥٨- فقه اللغة وعلم اللغة - نصوص ودراسات، دار المعرفة الجامعية -
الإسكندرية ١٩٩١ م.

* امرؤ القيس: (حجر بن الحارث)

١٥٩- ديوان امرؤ القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف
- القاهرة ١٩٦٩ م.

* د/ مراد كامل

١٦٠ - دلالة الألفاظ العربية وتطورها، دار نهضة مصر ١٩٦٣ م.

* الإمام مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج)

١٦١ - صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها (د.ت).

* المفضل بن سلمة

١٦٢ - الفاخر، تحقيق/ عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية -

القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.

* المفضل الضبي

١٦٣ - المفضليات، تحقيق/ عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، دار

المعارف - مصر، الطبعة الرابعة.

* ابن منظور: (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري)

١٦٤ - لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة (طبعة مصورة عن طبعة

بولاق ١٣٠٨ هـ).

* الميداني: (أبو الفضل أحمد بن محمد)

١٦٥ - مجمع الأمثال، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى

البابى الحلبي - القاهرة ١٩٧٩ م.

* د/ نايف خرما

١٦٦ - أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

* ابن النديم (محمد بن إسحاق)

١٦٧ - الفهرست، تحقيق د/ ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة -

قطر ١٩٨٥ م.

* الهذليون

١٦٨- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

* أبو هلال العسكري

١٦٩- كتاب الصناعتين، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠١هـ -
١٩٨١م.

١٧٠- الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٧م.

* ياقوت الحموي: (شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله)

١٧١- معجم الأدباء، دار الفكر بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

* اليزيدي: (إبراهيم بن أبي محمد يحيى)

١٧٢- ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان
العثيمين، مكة المكرمة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

ثانيا: المصادر الأجنبية

* Crystal, David:

173- Linguistics, Penguin Books, 1985.

174- A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Basil
Blackwell, New York, 1987.

* Kempson, Ruth M.:

175- Semantic Theory, Cambridge University Press, 1979.

* Leech, Geoffrey:

176- Semantics : The study of Meaning, Penguin Books, 1983.

* Lyons, John:

177- Semantics, Cambridge University Press, 1979.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
* مقدمة	٥
* التمهيد	٩-٤٣
- التعريف بالمفضليات والشرح	١١
- علم الدلالة: تعريفه وبحوثه	٢٠
نظريات دراسة المعنى	٢٢
الاشتقاق	٢٦
العموم والخصوص	٢٩
التغير الدلالي	٣٣
الترادف	٣٦
المشترك اللفظي	٣٨
الأضداد	٤١

* الباب الأول:

(مناهج الشراح في شرح دلالات الألفاظ)	٤٥
الفصل الأول: تفسير المعنى	٤٧-٩٩
- أولاً: تفسير دلالات الألفاظ المفردة	٥٢
التفسير بالترجمة	٥٢
التفسير بالضد	٥٤
التفسير بالنظير	٥٧
- السياق ودوره في تحديد دلالات الألفاظ	٦٣
السياق اللغوي	٦٣
المقام (سياق الحال)	٧٤

- ٨٥ - ثانياً: تفسير دلالات التعبيرات الاصطلاحية
- ٨٥ المقصود بالتعبير الاصطلاحى
- نماذج التعبير الاصطلاحى الواردة فى الشرح
- ٨٦ جاء واقضهم بقضيتهم
- ٨٨ شالت نعماتهم
- ٩٠ زف رألهم
- ٩١ ألقوا عصاهم
- ٩٣ عدا فلان طوره
- ٩٥ بنات الدهر
- ٩٦ جاء بالضج والريح

الفصل الثانى

١٣٠-١٠١

تحرير المعنى

- ١٠٣ (المقصود بمصطلح التحرير)
- ١٠٥ - تحرير الاستقصاء والتفصيل (التعريف به)
- ١٠٥ - تحرير المقابلة والفروق (التعريف به)
- نماذج تحرير الاستقصاء والتفصيل
- ١٠٦ بنات مخر
- ١٠٨ الكناس
- ١٠٩ الحسى
- ١١٠ القاع
- ١١١ البلية
- ١١٢ التنوم
- ١١٣ الجرثومة

- نماذج تحرير المقابلة والفروق

١١٥	الإِسْبَاءُ
١١٨	المُشْعَشَعُ
١١٩	الذَّمِيلُ
١٢٠	البُرَّةُ
١٢٢	التَّلْعَةُ
١٢٤	العِمَارَةُ
١٢٥	الغَبْطَةُ
١٢٦	النُّزُوعُ
١٢٧	المُبَرِّمُ
١٢٧	العَالِيَةُ
١٢٩	المُعَصَّمُ

* الباب الثاني

١٩١-١٣١

الاشتقاق

١٣٥

(تقسيمه إلى رِبْط اشتقاقى وتَأْصِيل والتعريف بهما)

١٥٨-١٣٥

الفصل الأول: الربط الاشتقاقى

١٣٧

- أولاً: الربط بين داليتين حسيّتين

١٤٥

- ثانياً: رَدّ دلالات مجردة إلى أخرى حسية

١٥٦

- ثالثاً: رَدّ دلالة حسية إلى أخرى مجردة

١٥٨

- تقفية

١٥٩

الفصل الثانى: التأصيل

١٦١

(طرق التعبير عن الدلالة الأصلية للألفاظ)

١٦٤

- نماذج التأصيل الواردة فى الشرح

١٦٣	الْكُفْرُ
١٦٧	الزَّيْ
١٦٨	الاعتصام
١٧١	الاستهلال
١٧٣	الحرص
١٧٦	النَّهْكَ
١٧٨	الهَضْمُ
١٨٠	الخدع
١٨١	الظُّلْمُ
١٨٤	الكتِّبُ
١٨٥	الجنَّ
١٨٨	الصَّرم
١٩١	تقفية

* الباب الثالث: (العموم والخصوص والتغير الدلالي) ١٩٢-٢٥٦

١٩٧-٢١٧ الفصل الأول: العموم والخصوص

١٩٩ - أولاً: العموم

١٩٩ (تقسيمه إلى عموم الوقوع المشترك وعموم الاشتمال)

٢٠٠ عموم الوقوع المشترك (التعريف به)

- نماذجه

٢٠٠ اللُّدُنْ

٢٠١ الحَادِرْ

٢٠٢ المَآذَى

٢٠٣ رِيْعَانْ

٢٠٤ جَمَّ

٢٠٥	الجذم
٢٠٦	الغريض
٢٠٦	الأخلق
٢٠٨	أبرق
٢٠٩	نشص
٢١١	عموم الاشتمال (التعريف به)
	- نماذجه
٢١١	السَّيَّاع
٢١٣	العرق
٢١٣	الصَّبِيب
٢١٤	الضَّرَاءُ والخَمَرُ
٢١٥	العُصْبَةُ
٢١٦	الرَّأْوِيَّةُ
٢١٨	ثانياً: الخصوص
	(تقسيمه إلى خصوص داخلي وخارجي والتعريف بهما)
	- نماذج الخصوص في الشرح
٢١٩	البوارح والعَرَصَات
٢٢٠	الأشطان
٢٢١	الطُّرُوق
٢٢٢	السَّيَّاء
٢٢٣	العهاد والرَّصَاد والأُولِيَّة
٢٢٥	النَّفْشُ
٢٢٦	دَقْنَاء

٢٥٦ - ٢٢٩	الفصل الثاني: التغير الدلالي
٢٣٢	- توسيع الخاص
٢٣٨	- تضيق العام
٢٤٢	- انتقال الدلالة
٢٥٦	- تقفية

الباب الرابع

(قضايا تعدد اللفظ للمعنى وتعدد المعنى للفظ) ٢٥٧-٣٤٣

٢٨٩ - ٢٦١	الفصل الأول: الترادف
٢٦٣	(سبل التعبير عنه في الشرح)
٢٦٤	(نوع الترادف الموجود في الشرح)
	أسباب وقوع الترادف:
٢٦٧	- أولاً: التغير الصوتي
٢٨١	- ثانياً: الاقتراض من اللغات الأخرى
٢٨٣	- ثالثاً: التغير الدلالي
٢٨٦	- رابعاً: اختلاف لهجات العرب
٢٨٩	تقفية

٢٩١ - ٣١٤ الفصل الثاني: المشترك اللفظي
أسبابه:

٢٩١	- أولاً: التغير الدلالي
٣٠٣	- ثانياً: اختلاف لهجات العرب
٣٠٧	- ثالثاً: التغير الصوتي
٣١٠	- رابعاً: الاقتراض من اللغات الأخرى
٣١٤	- تقفية

٣١٥-	الفصل الثالث: الأضداد
	أسبابه:
٣١٧	- أولاً: الخوف من الحسد
٣١٩	- ثانياً: التفاؤل والتشاؤم
٣٢٤	- ثالثاً: عموم المعنى الأصلي
٣٣٠	- رابعاً: دلالة اللفظ على معنى وسط
٣٣٢	- خامساً: خصائص تعبيرية
٣٣٤	- سادساً: اختلاف الاعتبار
٣٣٨	- سابعاً: الانتقال الدلالي
٣٤٣	- تقفيه
٣٤٥	* الخاتمة
٣٥١	* ثبت المصادر
٣٧٣	* فهرس البحث

